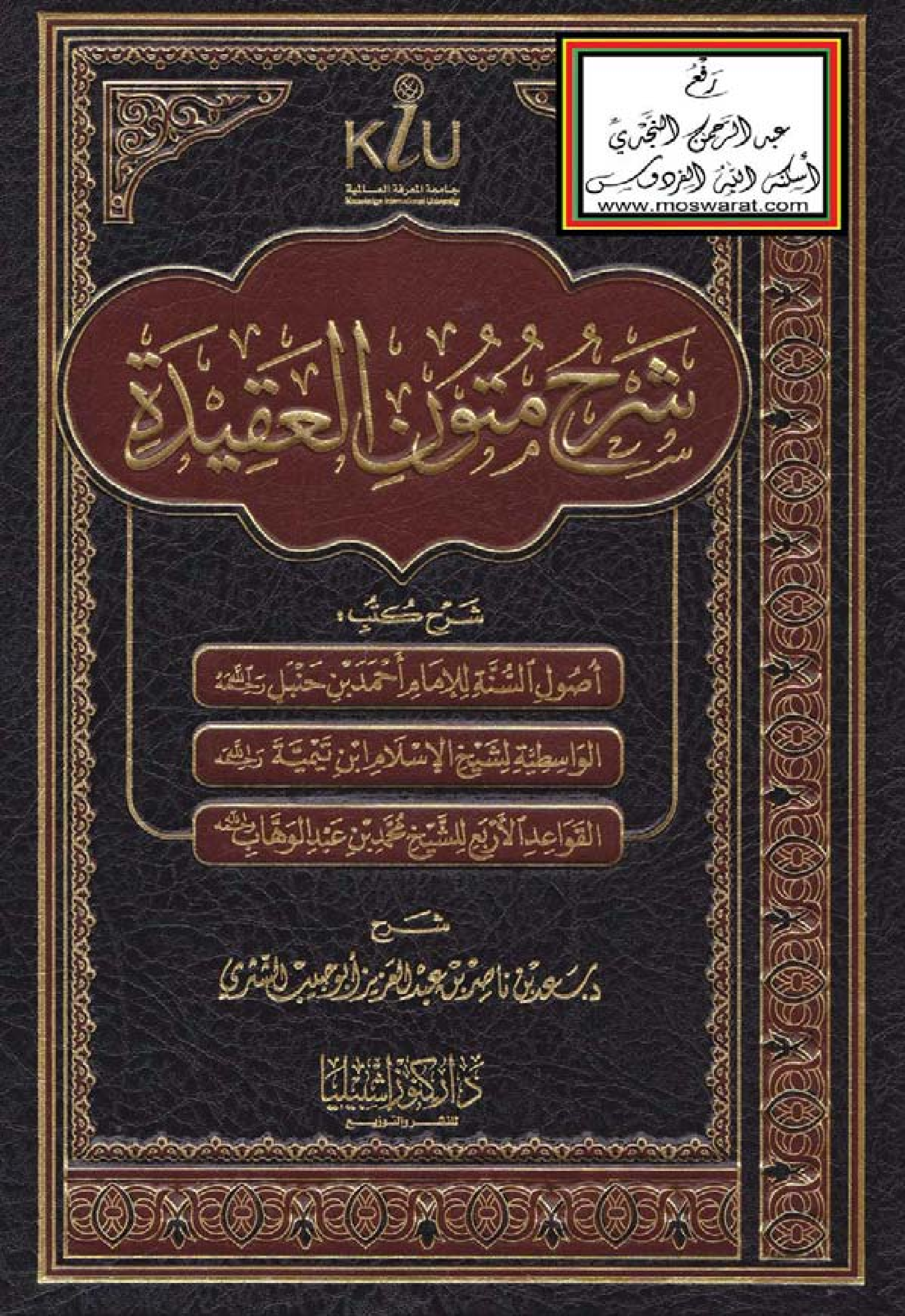
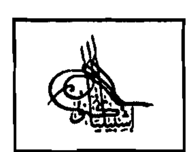

KIU
جامعة المعرفة العالمية
شرح متون العقيدة
شرح كتب:
أصول السنة للإمام أحمد بن حنبل رحمه الله
الواسطية لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله
القواعد الأربع للشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله
شرح
د. سعد بن ناصر بن عبد العزيز أبو حبيب الشثري
دار كنوز إشبيليا
للنشر والتوزيع

شرح متون العقيدة

ح دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع الرياض ١٤٣٢هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
الشثري، سعد بن ناصر
شرح متون العقيدة /
سعد بن ناصر الشثري. الرياض ١٤٣٢هـ.
٢٥٣ صفحة ١٧×٢٤
ردمك: ٢-٢١-٨٠٩٧-٦٠٣-٩٧٨
١. التوحيد ٢. العقيدة الإسلامية
أ- العنوان
ديوي ٢٤٠ ١٤٣٢/٩٦١٠

رقم الإيداع: ١٤٣٢/٩٦١٠هـ
ردمك: ٢-٢١-٨٠٩٧-٦٠٣-٩٧٨

الطبعة الأولى
١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م



دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع
المملكة العربية السعودية ص.ب ٢٧٢٦١ الرياض ١١٤١٧
هاتف: ٤٩١٤٧٧٦- ٤٩٦٨٩٩٤- فاكس: ٤٤٥٣٢٠٣
E-mail: eshbelia@hotmail.com

شرح متون العقيدة

شرح كتب:

أصول السنة للإمام أحمد بن حنبل رحمه الله

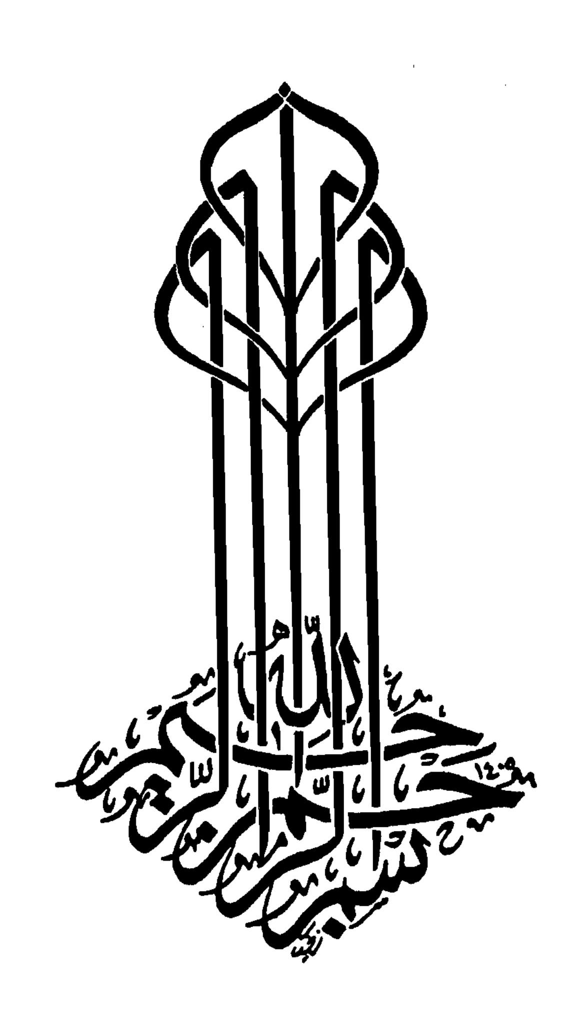
الواسطية لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله

القواعد الأربع للشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله

شرح

د. سعد بن ناصر بن عبد العزيز أبو حبيب الشثري




بسم الله الرحمن الرحيم



المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين

أما بعد:

فإن مباحث المعتقد مباحث مهمة، وذلك لأدلة عديدة، ولأسباب كثيرة ومن ذلك:

أولاً: أن أساس هذه الملة هو الاعتقاد، فلو وجد من التزم بأحكام فروع هذه الشريعة لكنه لم يلتزم بعقيدتها لم ينفعه ذلك عند الله جل وعلا، ومن هنا كانت الأسئلة على العبد يوم القيامة، والأسئلة على العبد في القبر متعلقة بمعتقده، من ربك؟ ما دينك؟ من نبيك؟

ثانياً: أن السؤال الذي يترتب عليه النجاة يوم القيامة يتوجه إلى أمور المعتقد.

ثالثاً: أن النبي ﷺ لبث في مكة عشر سنين لا يدعو إلا إلى التوحيد، ولم يخاطب بالصلاة إلا قبل الهجرة بثلاث سنوات، وما ذاك إلا لأن التوحيد هو الأساس الذي ينطلق منه الخلق في عبادة الله .

رابعاً: ارتكاز دعوة الأنبياء عليهم السلام على هذا الأساس وانطلاقهم من التوحيد، فكل نبي يقول لقومه: أن اعبدوا الله، ألا تعبدوا إلا الله، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولاً أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾، [النحل:٣٦].

ويدلك على أهمية الاعتناء بجانب المعتقد أنه هو الفطرة التي فطر الله عز وجل الناس عليها؛ ولذلك ورد في الحديث: (**وَإِنِّي خَلَقْتُ عِبَادِي حُنَفَاءَ كُلَّهُمْ، وَإِنَّهُمْ أَتَتْهُمْ الشَّيَاطِينُ فَاجْتَالَتْهُمْ عَنْ دِينِهِمْ، وَحَرَّمَتْ عَلَيْهِمْ مَا أَحْلَلْتُ لَهُمْ، وَأَمَرَتْهُمْ أَنْ يُشْرِكُوا بِي مَا لَمْ أُنْزِلْ بِهِ سُلْطَانًا**)[1].

---

(١) أخرجه مسلم(٢٨٦٥) من حديث عِيَاضِ بْنِ حِمَارٍ الْمُجَاشِعِيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ ذَاتَ يَوْمٍ فِي خُطْبَتِهِ: (أَلا إِنَّ رَبِّي أَمَرَنِي أَنْ أُعَلِّمَكُمْ مَا جَهِلْتُمْ، مِمَّا عَلَّمَنِي يَوْمِي هَذَا، كُلُّ مَالٍ نَحَلْتُهُ عَبْدًا حَلالٌ، وَإِنِّي خَلَقْتُ عِبَادِي حُنَفَاءَ..) الحديث.

وفي الحديث الآخر: (**مَا مِنْ مَوْلُودٍ إلا يُولَدُ عَلَى الفِطْرَةِ، فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ، وَيُنَصِّرَانِهِ، أَوْ يُمَجِّسَانِهِ، كَمَا تَنْتِجُ البَهِيمَةُ بَهِيمَةً جَمْعَاءَ، هَلْ تُحِسُّونَ فِيهَا مِنْ جَدْعَاءَ**). ثُمَّ يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ ﷺ: ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا ۚ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ﴾ [الروم:٣٠][1]. ولم يذكر الإسلام؛ لأنه هو الفطرة، وأصل الإسلام الانقياد لله بالتوحيد.

وقد كان الناس يكتفون بالآيات القرآنية التي تتلى عليهم فيأتي الداعية يدعو إلى الله فيتلو على الناس آيات من القرآن فيما يتعلق بتقرير إفراد الله بالعبادة فتكون مشتملة على الحجة الشرعية والدليل العقلي الذي تذعن له العقول السليمة، وقد تكررت هذه الحجج في القرآن بصيغ متعددة وبأساليب متنوعة.

والشياطين تحرص على طمس قلوب العباد لئلا يفقهوا هذا الكتاب كما قال تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ قُلُوبُنَا فِىٓ أَكِنَّةٍ مِّمَّا تَدْعُونَآ إِلَيْهِ وَفِىٓ ءَاذَانِنَا وَقْرٌ وَمِنۢ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ﴾ [الأنعام:٢٥]. وقال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ وَفِىٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرًا﴾ [الأنعام:٢٥].

ومن هنا حرص أهل العلم على التأليف في أمور المعتقد لعدد من الأمور:

الأمر الأول: مخاطبة الناس بأساليبهم المعتادة في كلامهم؛ ليكون ذلك أدعى لجعلهم يفهمون الحجة والدليل.

الأمر الثاني: جمع ما يتعلق بالموضوع الواحد في محل واحد بعد أن كان في القرآن والسنة متفرقاً بحسب أسباب النزول وسياق التنزيل؛ ليكون بعضه معيناً على فهم بعضه الآخر.

وينبغي أن يعلم أن من أكبر أسباب الضلال عدم جمع النصوص التي تتكلم عن أمر معين، بحيث يأتي للإنسان نص فينزله على غير منزلته ، ولا يلتفت إلى

---

(١) أخرجه البخاري(١٣٥٩) ومسلم (٢٦٥٨) من حديث أبي هُرَيْرَةَ ﷺ.

غيره من النصوص التي وردت في هذا الأمر، فتأتي الآية للعبد فلا يفهمها وتشتبه معانيها عليه فينزلها على غير مراد الله منها، ومن ذلك مثلاً عندما يستدل الوعيدية بمثل قوله تعالى:﴿يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَوٰا وَيُرْبِي الصَّدَقَٰتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ﴾ [البقرة:٢٧٦] وبمثل قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا﴾ [النساء:٩٣] فعندما ينظرون إلى مثل هذا الدليل قد ترد عليهم الشبهة بتكفير أهل الكبائر؛ لكن إذا ضمت هذه الآية إلى غيرها من الآيات التي تتكلم عن مثل هذا الأمر انجلت الشبهة، في مثل قوله سبحانه: ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتِّبَاعٌۢ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَآءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَٰنٍ﴾ [البقرة: ١٧٨] فسماه أخاً مع كونه قاتلاً ومن مثل قوله سبحانه: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا﴾ [الحجرات:٩].

إلى قوله:﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾ [الحجرات:١٠] فانظر مع وجود الاقتتال إلا أنه حكم لهم بالإيمان.

الأمر الثالث: وجود الشبهات والضلالات في العصور التي بعد عصرالنبوة فاحتاج علماء الشريعة إلى رد هذه الضلالات، والرد على الضلالات في الأمور الشرعية من فروض الكفايات.

وقد نفع الله جل وعلا بعلماء أهل السنة والجماعة في رد البدع والضلالات نفعاً عظيماً؛ وذلك لعدد من الأمور:

الأمر الأول: أنهم ينطلقون في معتقدهم وفي ردودهم من الكتاب والسنة، والكتاب والسنة تذعن لهما النفوس المؤمنة، وفيهما الحجج العقلية المقنعة، والبراهين النقلية الواضحة، بخلاف غيرهم من أهل البدع فإنهم ينطلقون في ردودهم من مصادر أخرى، فبعضهم ينطلق مما يسمونه بالمعقولات، يقولون: أمور المعتقد تبنى على العقل؛ لأن العقل أصل النقل، وبعضهم ينطلق مما يزعمه

من الكشف والإلهام، وبعضهم ينطلق من الذوق إلى غير ذلك من المصادر التي تبعد الناس عن الوحي من الكتاب والسنة.

والكتاب والسنة يجب اتباعهما في جميع الأمور حتى في أمور المعتقد، ولعله يأتي في ذلك زيادة بحث.

الأمر الثاني: إنهم يردون البدعة بالسنة، بخلاف غيرهم فإنهم يردون البدعة ببدعة، ومن المعلوم أن البدعة قد يحصل التلبيس بها ولذا ذكر الله جل وعلا عن أهل الديانات الأخرى أنهم يلبسون الحق بالباطل، فهم يدخلون الحق ويدخلون معه الباطل؛ ليروجوه على النفوس.

الأمر الثالث من مميزات كتابة أهل السنة والجماعة: أنهم يجتنبون المتشابه من القول فالألفاظ والأقوال والجمل التي تحتمل معاني متعددة يتوقفون عن إطلاقها إثباتاً ونفياً ويكتفون بما ورد في النصوص الشرعية.

ومن العلماء الذين كان لهم أثر في مباحث المعتقد وحمى الله بهم جناب التوحيد وأنقذ الله بهم جماعات من العباد الأئمة الثلاثة :

١) إمام أهل السنة والجماعة الإمام أحمد بن حنبل .

٢) شيخ الإسلام الإمام أحمد بن تيمية .

٣) الإمام العلامة الشيخ محمد بن عبد الوهاب .

ولذا حرصت على نشر رسالة لكل واحد منهم فللإمام أحمد (أصول السنة)، ولشيخ الإسلام ابن تيمية كتاب (العقيدة الواسطية)، وللإمام المجدد الشيخ محمد ابن عبدالوهاب كتاب (القواعد الأربع)، وقد شرحت كل واحد منها بشرح مختصر ليتم إخراج ذلك في المجموعة الأولى من متون العقيدة، وأسأل الله التوفيق لأولئك الذين اهتموا بتفريغ هذه الدروس، وهم سعود دغريري، وعبدالناصر البشبيشي، وماجد المطرود، وأسأل الله أن ينفع بهذا المجموع، وأن يجعله سببا من أسباب صحة المعتقدات .

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

شرح

أصول السنة

للإمام أحمد بن حنبل رحمه الله



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، الرحمن الرحيم ، مالك يوم الدين ، وأصلي وأسلم على من بعثه الله رحمة للعالمين ، وحجة على العباد أجمعين ، نبينا محمد الصادق الأمين، وقائد الغرّ المحجلين ، وعلى آله وصحبه والتابعين ، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

أما بعد: فإن من نعم الله سبحانه على عباده توفيقهم إلى تعلم العلم ، وتيسير طرق الحصول على هذا العلم الشريف ، ومن ذلك ما وفّقنا الله سبحانه إليه في صيف عام ١٤٣٠ هـ ، حيث قام المكتب التعاوني للدعوة والإرشاد بأحد المسارحة بالقيام برحلة علمية لطلابه إلى مدينة الطائف ، وكنت أحد هؤلاء الطلاب والحمد لله .

وهناك في مدينة الطائف ازدادت مِنَّةُ الله سبحانه عليّ حيث أنخنا مطايانا عند ركب العلماء الكبار ، فاستقينا من معينهم ، وارتوينا من سقيهم، واستفدنا من سَمْتِهم .

وكان من هؤلاء العلماء فضيلة شيخنا الشيخ الدكتور / سعد بن ناصر الشثري ، أمدّ الله في حياته بخير الإسلام والمسلمين ، ونفعنا الله بعلمه ، وجزاه الله عنّا خير ما جزى به شيخاً عن طلابه ، فاكتحلت أعيننا برؤيته والاستماع إليه .

ومن لقاءاتنا معه حفظه الله ، كنا نقرأ عليه في كتاب (أصول السنة للإمام أحمد بن حنبل) ، فأتمه في أربعة مجالس ، حلّ فيه ألفاظه ، ويسّر لنا فهمه ومعرفة المراد منه، نسأل الله أن ييسر له بذلك طريقاً إلى الجنة .

وبعد بُرْهَةٍ من الزمن رغبت في القيام بتفريغ محتوى هذه الدروس ، ليسهل مراجعتها، ولِيَعْظُمَ النفع بها بحول الله وقوته، ويتيسر الرجوع إليها ومطالعتها.

وقد قمت بذلك حسب المستطاع ، مع تخريج الأحاديث حسب الإمكان ، والإشارة بما يناسب من تراث العلم الذي خلّفه لنا الجيل الأول .

نسأل الله أن ينفع شيخنا بهذا العمل، وأن يجعله في ميزان حسناته، وأن يغفر لنا وله، وأن يجعل العمل خالصاً لوجهه الكريم سبحانه، وأن يثيبنا به يوم لقاه، ورحم الله القائل :

لي مطلبٌ من كل قارئٍ قرا   أن يستر العيب الذي فيه يرى

من خطأ في السبك والتعبير   فكلنا مظنة التقصير

وليس يخلو أحدٌ من عيب   ثم الدعاء لي بظهر الغيب

اللهم اغفر لنا ولوالدينا ولمشايخنا ولمن له حق علينا وللمسلمين والمسلمات ، برحمتك يا أرحم الراحمين ؛ آمين .

سعود عبده رديش دغريري

٢١ / ٨ / ١٤٣١ هـ

مقدمة الشارح

الحمد لله رب العالمين ؛ نحمده جل وعلا أن هدانا لـدين الإسـلام ؛ وجعـل هذا الدين مبنياً على كتاب الله جل وعلا وسنة رسـوله ﷺ؛ نحمـده سـبحانه ونثني عليه؛ وأشهد ألاّ إله إلا الله وحده لا شريك له؛ وأشـهد أن محمـداً عبـده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وأتباعه وسلم تسليماً كثيراً إلى يـوم الدين .

وبعد: فإن الله بعث نبيه محمداً ﷺ داعياً إلى دين الإسلام؛ والإسلام يُبْنـى على معتقد أساسه الـشهادتان؛ شـهادة ألّا إلـه إلا الله وأن محمـداً رسـول الله؛ فهاتان الكلمتان هما مبدأ هذا الدين وهما عاصمة الدم ؛ وهاتان الكلمتان لهما شروط من لم توجد فيه تلك الشروط لم تصح منه تلك الكلمة .

لما دعا النبي ﷺ إلى هذا الدين آمن به من آمن ؛ وهناك طوائف أصبحت تُشَكّكُ في شيء من دينه فكانت الآيات القرآنية تنزل بكشف تلك الشبه وبيـان الجواب عنها ؛ ثم بعد ذلك كان النبي ﷺ يرسـل أصـحابه للـدعوة إلى ديـن الإسلام وتعليم الناس معالم هـذا الـدين ثـم هكـذا صـحابة رسـول الله ﷺ ساروا على طريقته ومنهاجه في هذا .

فلما تطاول على الناس الزمان ونسي بعض العلم عند كثير من أبنـاء الأمـة وكانت هناك تداخلات بين أهل الإسلام وغيرهم من أصحاب العقائد الأخرى وُجِدَتْ بعضُ الانحرافات في بعض أبناء هذه الأمة، وهـذه الانحرافـات نتجـت عن أمور :

الأول: نسيان العلم؛ فإن الجيل الجديد لا يكون محيطـاً بمـا أحـاط بـه الجيـل الأول وبالتالي قد يدخل في عقائدهم شيء ليس من عقيدة الإسـلام ، ويكـون

عندهم جهل ببعض القواعد العقدية ، كما في حديث عبادة قوم نوح للأصنام فإنهم إنما عبدوها لما نسي العلم[١].

الثاني : الصدود عن الكتاب والسنة ؛ فإن أهل الزمان الأول كانوا يحرصون على الارتباط بكتاب الله وبسنة رسوله ﷺ، ولذلك فهم يرجعون إلى كتاب الله وإلى سنة رسوله ﷺ في كل ما يُشْكِلُ عليهم ، لكن لما تطاول الزمان أصبح عند الناس مشكلات من أمور الدنيا وغيرها ولذلك ضعفت مراجعتهم لهذين الأصلين ، فدخل في الناس من العقائد المخالفة لدين الإسلام شيء ليس باليسير .

الثالث : احتكاك هذه الأمة بأمم أخرى عندها عقائد مخالفة لدين الاسلام ؛ فيأخذ بعض أبناء هذه الأمة من عقائدهم ، ولا يعرفون مدى مخالفتها للشريعة ، وقد يكون هناك من لا يكون محيطاً بأصول الشريعة ومن ثم تنطلي عليه مثل هذه المنقولات من الأمم الأخرى .

الرابع : دخول العُجْمَةِ على الناس بحيث لا يتمكنون من فهم الكتاب والسنة .

نتيجةً لذلك وُجِدَ في الأمة من يجعل النصوص الشرعية محكوماً عليها بواسطة غيرها من عقل أو تصورات أو أدلة منطقية أو نحو ذلك ، ومن هنا وقع في الأمة من الخطأ في المعتقد ما وقع .

---

(١) كما أخرج البخاري في صحيحه عن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾ [نوح: ٢٣] قال: (أسماء رجال صالحين من قوم نوح ؛ لما هلكوا أوحى الشيطان إلى قومهم أن انصبوا إلى مجالسهم التي كانوا يجلسون انصاباً وسموها بأسمائهم ففعلوا ، فلم تُعبَد ، حتى إذا هلك أولئك وتنسّخ العلم عُبِدَت) انتهى.

ومن فضل الله عز وجل على الأمة أن يوجد فيها علماء يذبون عن عقيدة الإسلام ويشرحون هذا الدين ويبيّنون المعتقد الصحيح؛ فكانوا في الزمان الأول يبينونه بالقول ولما رأوا الحاجة إلى الكتابة بينوه بالكتابة ، فألفوا مؤلفات في شرح معتقد الإسلام الذي جاء به الكتاب والسنة، والذي سار عليه سلف الأمة، وكان عليه أهل السنة والجماعة، ومن هؤلاء الأئمة: إمام أهل السنة الإمام أحمد بن حنبل حيث ألف هذا الكتاب **«أصول السنة»**.

والإمام أحمد بن حنبل ممن قاسى ما قاسى مع المبتدعة حيث دعوه إلى تغيير معتقده وحاولوا إلزامه بذلك وعرّضوه للعقوبات الشنيعة جلداً وحبساً وتوبيخاً وإقصاءً ، ومع ذلك لم يُجبهم ورضي بما عند الله عز وجل ، ومن هنا كان إماماً لأهل السنة والجماعة[(١)].

والإمام أحمد ألّف مؤلفات عديدة في مباحث المعتقد ؛ منها: الرد على الجهمية، ومنها هذه الرسالة: «أصول السنة»، وهي كتاب مختصر ووجيز؛ ومع ذلك هو أسس وقواعد لمعتقد أهل السنة والجماعة .

ولعلنا إن شاء الله تعالى في الأيام الآتية نأخذ هذه المباحث واحداً واحداً ونقرأها إن شاء الله من هذا الكتاب ، وهو كتاب جامع كالأساس لما بعده وهو كتاب أيضاً مختصر بحيث يتمكن الإنسان من حفظه وضبطه.

---

(١) كما قال الله عز وجل: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ﴾ [السجدة: ٧٣]؛ قال شيخ الإسلام: «بالصبر واليقين تنال الإمامة في الدين».

بسم الله الرحمن الرحيم

حدثنا الشيخ أبو عبد الله يحيى بن أبي الحسن بن البنا ، قال أخبرنا والدي أبوعلي الحسن بن أحمد أبي عبدالله بن البنا، قال أخبرنا أبو الحسين علي بن محمد ابن عبدالله بن بشران المعدل ، قال أخبرنا عثمان بن أحمد بن السماك ، قال حدثنا أبومحمد الحسن بن عبدالوهاب ابن أبي العنبر قراءة عليه من كتابه في شهر ربيع الأول من سنة ثلاث وتسعين ومائتين ، قال حدثنا أبو جعفر محمد بن سليمان المنقري البصري - بـ(تنيس) - قال حدثني عبدوس بن مالك العطار، قال سمعت أبا عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل رضي الله عنه يقول: أصول السنة عندنا(*)،

---

* «قال الإمام رحمه الله تعالى أصول السنة عندنا»: الأصول جمع أصل ؛ والمراد به في اللغة الأساس الذي يُبْنَى عليه غيره ؛ فيقال أصل الشجرة أي أساسها وأصل الإنسان أي آباؤه وأجداده الذين هم أساسه .

والمراد بالأصل هنا القواعد الكلية ؛ لأن الأصل مرة يطلق على الدليل ومرة يطلق على القواعد الكلية.

* وقوله: أصول السنة: ومعنى السنة في اللغة: الطريقة ، ومنه قول الشاعر:

فلا تجزعن سيرة أنت سرتها ... فأول راضٍ سنةً من يسيرها[1]

وكلمة السنة تطلق ويراد بها معان متعددة باختلاف الفنون:

١) فتُطلق السنة ويراد بها ما أثر عن النبي ﷺ من الأفعال والأقوال والتقريرات ؛ فهي تقابل الكتاب والإجماع ، وهذا هو اصطلاح علماء الأصول .

٢) ومرة تطلق ويراد بها ما نقل عن النبي ﷺ من الأقوال والأفعال والتقريرات والصفات الخَلْقِيّة والخُلُقِيّة ؛ كما هو مصطلح أهل الحديث. =

---

(١) وأول من قال ذلك هو خالد ابن أخت ذؤيب .

التمسك بما كان عليه أصحاب رسول الله ﷺ والاقتداء بهم(*)،

=٣) ومرة تطلق السنة ويراد بها المندوب الذي طلب الشارع فعله طلباً غير جازم، مثل السنن الرواتب.

٤) ومرة يطلق لفظ السنة في مقابلة البدعة؛ فيقال: أهل السنة وأهل الأهواء والبدع، ويقال: هذا طلاق سني، وهذا طلاق بدعي، فتكون السنة هي الطريقة المعهودة في الشارع، بخلاف البدعة فهي التعبد لله بطريقة غير مأثورة عن الشرع.

ولفظ السنة في كلام الإمام أحمد هنا يريد به: الاصطلاح الأخير وهو المقابل للبدعة، فكأنه قال: القواعد الكلية في الاعتقاد هي ما يلي.

* **ذكر المؤلف هنا قاعدة مهمة وهي:** التمسك بما كان عليه أصحاب رسول الله ﷺ والاقتداء بهم، وهذا يتضمن عدداً من الأمور:

الأول: أننا نحفظ لصحابة رسول الله ﷺ مكانتهم ومنزلتهم ونعتقد فضيلتهم، ومن معتقد أهل السنة والجماعة أن الصحابة كلهم عدول.

الثاني: المراد بالصحابي هو: من رأى النبي ﷺ مؤمناً به ومات على ذلك؛ وبعضهم يزيد قيد (لازمه مدة)، وهو خلاف أصولي معروف.

ويقول بعض العلماء في تعريف الصحابي: إنه من لقي النبي ﷺ، فهل الصحبة هنا مقصورة على اللقيا؟

الجواب: كثير من أهل العلم يقول بأن الأفضل أن نقول في تعريف الصحابي: من لقي النبي ﷺ، ليدخل في ذلك الأعمى، ومن أثبت لفظ الرؤية انطلق من حديث في الصحيح أنه (يغزو فئام من هذه الأمة فيقال لهم: هل فيكم من رأى النبي ﷺ؟) وفي لفظ: (هل فيكم من صحب النبي ﷺ؟) قالوا فدلّ هذا على ترادف اللفظين.

=الثالث: أن إجماع الصحابة واتفاقهم حجة شرعية يجب على المؤمنين العمل به واعتقاد حجيته ، وقد جاءت النصوص بذلك كما في قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّـٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَـٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَـٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّـٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَـٰرُ خَـٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا﴾ [التوبة: ١٠٠]، فأثنى الله جل وعلا على من اتبع الصحابة .

والصحابة جاءت النصوص بالثناء عليهم في مثل قوله تعالى: ﴿لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨]، ومثل قوله تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ﴾ [الفتح: ٢٩].

وإجماع الصحابة قد يكون إجماعاً قولياً بأن يتكلموا في شيء بحكم ، فحينئذٍ نأخذ بما تكلموا به ؛ وقد يكون إجماعاً فعلياً بفعلهم لأمر من الأمور ؛ وقد يكون إجماعاً سكوتياً بأن يتكلم بعضهم ويسكت البقية مع اشتهار القول ؛ فإن النبي ﷺ قد بيّن أنّ الحق لابد أن يكون ظاهراً في الأمة ، فإذا انتشر قول بعض الصحابة ولم ينكره البقية كان ذلك القول المنتشر حجة وإجماعاً يجب العمل به.

وهذه القواعد المتعلقة بالصحابة يخالف فيها كثير من أهل البدع ؛ فطائفة ترى الطعن في الصحابة والتكلم فيهم ، وطائفة أخرى يستثنون عدداً من الصحابة على عدد أصابع اليد، وطوائف أخرى يقيدون فيقولون: نفرق بين من أسلم من قبل الفتح، ومن أسلم بعده، أو يستثنون من شارك في الحروب التي وقعت بين علي ومعاوية رضي الله عنهما أو نحو ذلك. =

=وأما أهل السنة والجماعة فالصحابة كلهم عندهم عدول لعموم النصوص الواردة في فضيلة الصحابة ، وأما من أسلم بعد الفتح فإن الله قد أثنى عليهم بخصوصهم كما في سورة الحديد(١)؛ ولأن النصوص تشملهم .

وهكذا من قاتل في تلك المعارك يشمله عموم النصوص ؛ ثم إن المقاتلين على أنواع:

- منهم من هو مصيب .

- ومنهم من هو مخطئ لكنه معذور في خطئه ؛ لأنهم يظنون أن هذا هو الشرع وأن هذا الصواب وقد أخطؤوا فيه .

ومن قواعد أهل السنة والجماعة: أنّ من بذل وسعه في مسألة فأخطأ خطأً لا يعارض أصل دين الإسلام فإنه معذور ؛ لأنه قد بذل ما في وسعه ، لقول الله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، ولقوله سبحانه: ﴿ وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَآ أَخْطَأْتُم بِهِۦ وَلَٰكِن مَّا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [الأحزاب: ٥]؛ ويستدلون على ذلك بوقائع كثيرة وقع الخطأ فيها فيما بعدُ في العقائد ومع ذلك لم يبين النبي ﷺ إثم ذلك المخطئ لكونه قد بذل ما في وسعه .

فأصحاب عيسى قالوا: ﴿ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَن يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَآئِدَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ [المائدة: ١١٢] مع أن هذا يتضمن نوع شكٍّ في قدرة الله ؛ فلم يكفِّرهم ولم يؤثمهم وإنما بيّن خطأهم بإظهار قدرة الله.

وهكذا في قصة الرجل الذي كان يسرف على نفسه فلما حضره الموت قال لبنيه: إذا أنا مت فأحرقوني، ثم اطحنوني، ثم ذروني في الريح، فوالله لئن قدر عليّ ربي ليعذبني=

---

(١) يشير الشيخ إلى قوله تعالى: ﴿ لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَٰتَلَ ۚ أُوْلَٰٓئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُواْ مِنۢ بَعْدُ وَقَٰتَلُواْ ۚ وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الحجرات: ٥٧] ؛ قال ابن كثير في تفسيره: «يعني المنفقين قبل الفتح وبعده كلهم لهم ثواب على ما عملوا، وإن كان بينهم تفاوت في تفاضل الجزاء» انتهى.

= عذاباً ما عذبه أحداً، فلما مات فعل به ذلك، فأمر الله الأرض فقال: اجمعي ما فيك منه، ففعلت، فإذا هو قائم، فقال: ما حملك على ما صنعت؟ قال: يا رب خشيتك، فغفر له)[1]، مع كونه قد أخطأ في مسألة قدرة الله جل وعلا ، لكن لما كان مؤمناً بالله معتقداً أن الله منفرد بالعبادة ، وكان معظماً لله خاشياً منه خائفاً منه ، غفر الله له ما حصل منه من الخطأ في مسألة قدرة الله تعالى .

وأصحاب رسول الله ﷺ قد عصمهم الله إذا اجتمعوا ؛ فقد عصمهم الله من الخطأ حينئذٍ، ولا يمكن أن يقع منهم إجماع على باطل أو خطأ ، وصحابة رسول الله هم أفضل الأمة بعد نبيها ﷺ كما ورد في الحديث أن النبي ﷺ قال: (خير أمتي قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم)[2].

- إذن امتاز أهل السنة بتقديم الصحابة ؛ وامتازوا كذلك بأنهم يسيرون على طريقتهم.

فإن قال قائل: ما الدليل على تقليد طريقتهم ؟

قلنا: الآيات السابقة ومنها قوله: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا﴾ [التوبة: ١٠٠]؛ وجاء في الحديث أن النبي ﷺ قال: (تفترق هذه الأمة على ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة ؛ قالوا من هي يا رسول الله؟ قال من كان على مثل ما أنا عليه اليوم وأصحابي)[3] =

---

(١) الحديث رواه البخاري في صحيحه في كتاب أحاديث الأنبياء باب حديث الغار برقم (٣٢٩٤)؛ ورواه مسلم في كتاب: التوبة، باب: في سعة رحمة الله تعالى وأنها سبقت غضبه، برقم (٧١٥٧)؛ كلاهما عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(٢) الحديث رواه البخاري ومسلم ؛ من حديث عمران بن حصين رضي الله عنه .

(٣) رواه الترمذي في سننه والحاكم في المستدرك عن عبدالله بن عمرو، والحديث قد حسنه الشيخ الألباني كما في تحقيقه لجامع الترمذي .

=وأهل السنة مع كونهم يقولون بفضيلة الصحابة إلا أنهم لا يرونهم على درجة واحدة في الفضيلة ؛ بل بعضهم أعلى من بعض انطلاقاً من النصوص الشرعية التي فضلت بعضهم على بعض .

وأهل السنة موافقة لصحابة رسول الله ﷺ يسيرون على مقتضى النصوص الشرعية كتاباً وسنة ، وهذا هو منهج أهل السنة والجماعة ألا وهو تحكيم النصوص الشرعية والعمل بها سار عليه الصحابة ، ولذلك يقسمون المسائل إلى ثلاثة أقسام:

-قسم أثبتته النصوص ؛ فهم يثبتونه .

-وقسم نفته النصوص ؛ فهم ينفونه .

-وقسم سكتت عنه النصوص ؛ فهم يسكتون عنه .

ولا يُقَدِّمون على النصوص أدلة أخرى ، بخلاف الطوائف الأخرى فإنهم يقدمون على النصوص أموراً أخرى، وإذا رأوا تعارضاً بين النص وبين أدلتهم حاولوا أن يؤولوا النصوص وأن يصرفوها عن معانيها إلى معانٍ أخرى بما يسمى التأويل وهو تحريف للنصوص في دلالتها ، وآخرون يقولون بالتفويض فيقولون: نؤمن بالنص ونكِلُ معناه إلى الله فلا ندري ما معناه، وهذا أيضاً خلاف الصواب ، فكلٌّ من المنهجين: منهج التحريف الذي يسمى: بالتأويل ومنهج التفويض كلاهما منهج خاطئ؛ لأن النصوص قد أمرتنا بالإيمان بالكتاب والسنة وأمرتنا بفهم الكتاب والسنة على مقتضى لغة العرب ؛ فحينئذٍ من قال بأن هذه الألفاظ لا معنى لها فكأنه يقول: قد خاطبنا الله بما لا نفهم ، وكأنه يقول بأن الله قد أورد في كتابه ما يضل الناس بسببه، وكأنه يقول: إن النصوص الشرعية قد أنتجت الاضطراب عند الخلق ، وأنه لو لم تنزل هذه النصوص لكان ذلك أوفق للخلق وأحسن لحالهم؛ لأن الناس يطالبون بعدم الإيمان بمعناها، وهذه كلها لوازم باطلة تَدُلُّكَ على بطلان مذاهب هذه الفرق جميعاً. =

=أما أهل السنة والجماعة فيقولون: نفهم الكتاب والسنة على مقتضى لغة العرب ؛ ومن هنا نعرف طريقة أهل السنة والجماعة ومميزات طريقتهم:

- فأول المميزات: تحكيم الكتاب والسنة في كل شيء ؛ وعدم تقديم أي منهج أو طريقة أو أدلة على الكتاب والسنة .

- ومن منهج أهل السنة والجماعة أيضاً: إثبات ما أثبته الكتاب والسنة ونفي ما نفياه والسكوت عما سكتا عنه .

- ومن منهج أهل السنة والجماعة: الرجوع في فهم هذه النصوص إلى مقتضى لغة العرب ،وإلى إجماع السلف في فهم دلالة هذه النصوص .

مسألة: هل قول الصحابي وحده يُعد حجة أو لا ؟

والجواب: قول الصحابي على ثلاثة أنواع:

النوع الأول: عند اختلاف الصحابة ؛ فإذا اختلف الصحابة فلا يعتبر قول بعضهم حجة على بعضهم الآخر إذ لا مزية لقول بعضهم على بعضهم الآخر .

النوع الثاني: إذا قال صحابي بقول ولم يوجد له مخالف وانتشر في الأمة وذاع ذلك القول ولم ينكره منكر من الصحابة ؛ فهذا يكون إجماعا سكوتياً وهو حجة .

النوع الثالث: قول الصحابي الذي لا يوجد له مخالف من الصحابة ولم ينتشر في الأمة؛ فهذا قد اختلف فيه علماء الشريعة هل هو حجة أو ليس بحجة والأظهر من أقوال أهل العلم حجيته ، وما زال الناس يحتجون بأقوال الصحابة ، ويدل على هذا قوله تعالى: ﴿وَٱتَّبِعْ سَبِيلَ مَنْ أَنَابَ إِلَيَّ﴾ [لقمان: ١٥].

مثال ذلك: قول ابن عباس بإيجاب البدنة على من جامع في الإحرام قبل التحلل الأول مع الحكم بفساد حجه.

أما قول ابن عباس رضي الله عنهما في قوله تعالى: ﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾ [النور: ٣١]؛ هل هو حجة في ذلك أم لا[1]؟

الجواب: أن الصحابة إذا اختلفوا لم يكن قول بعضهم حجة على بعضهم الآخر؛ وبالتالي لا يصح الاستدلال بهذا القول، هذا من جهة.

الجهة الأخرى أن طائفة كبيرة من أهل العلم يقولون: ليس هذا هو رأي هذا الصحابي، وإنما هو يرى وجوب تغطية المرأة لوجهها، ولكنه يقول: إن الآية نزلت قبل الحجاب وهذا هو المراد بها، لكنه يرى وجوب أن تغطي المرأة وجهها، وينقلون عنه أقوالاً كثيرة في هذا.

ففرق بين كون الصحابي يُفَسِّر الآية بحكمٍ؛ وبين كونه يتبنى ذلك الحكمَ، فكون الصحابي فسر الآية بهذا المعنى لا يعني أنه يرى هذا الحكم، لأن الآية قد تكون منسوخة عنده أو يرى أن هذا الحكم قد رفع بدليل آخر.

مسألة: هل من ارتد من الصحابة ثم عاد للإسلام يعد من الصحابة؟

الجواب: جمهور أهل العلم على أنه من الصحابة؛ فإن قال قائل: هذا يدل على القدح فيهم! نقول: لا هذا يدل على تفضيلهم، لأن التائب من الذنب كمن لا ذنب له، وقد بيّن الله جل وعلا أنه يمحو ذنب التائب قال تعالى: ﴿وَمَن يَعْمَلْ سُوٓءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُۥ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ ٱللَّهَ يَجِدِ ٱللَّهَ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [النساء: ١١٠]، وقال: ﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا ثُمَّ ٱهْتَدَىٰ﴾ [طه: ٨٢]، والنصوص في هذا كثيرة.

---

(١) لفظ أثر ابن عباس في قوله تعالى: ﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾ قال: (الكف والوجه) رواه ابن أبي شيبة في المصنف (٤/ ٢٨٣).

وترك البدع(*)، وكل بدعة ضلالة(*)، وترك الخصومات(*)،

* ذكر المؤلف ما يتعلق بالبدع ومشروعيَّة تركها؛ والمراد بالبدع: الطرائق المخترعة في الدين، أو هو التقرب لله بأمر لم يرد به دليلٌ عن رسول الله ﷺ.

والبدع : منها بدع في الاعتقاد، كمن تقرّب لله بنفي الصفات، أو تقرب لله باعتقاد جواز الخروج على الأئمة فهذه بدع عقدية.

وبدع في العمل، كمن تقرب لله بصلاة سادسة، أو باحتفال بالمولد، أو تقرب لله بعبادة في مكان يعبد فيه غير الله.

والبدع كلها مذمومة سواء كانت في الاعتقاد أو كانت بدعًا عمليةً.

* قال الإمام: «وكل بدعة ضلالة»: يعني أن كل طريقة مخترعة في الدين لم ترد عن رسول الله ﷺ فهي نوع من أنواع الضلال، ومن ثم تكون من المحرمات، وهذا هو رأي سلف الأمة، وَوُجِدَ من المتأخرين من يقول البدع تنقسم إلى أقسام منها: ما هو حسن، ومنها: ما هو قبيح، ومنهم من يقسمها إلى الأقسام التكليفية الخمسة[1]، وكل هذا كلام باطل لمخالفته ظواهر النصوص مثل قوله تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَـٰٓؤُاْ شَرَعُواْ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُ﴾ [الشورى: ٢١]، ومثل قول النبي ﷺ: (وكل بدعة ضلالة)[2].

ومن هنا نعلم أن كل عبادة لم ترد عن رسول الله ﷺ فهي مردودة غير مقبولة.

* قال المؤلف: «وترك الخصومات»: أهل السنة والجماعة ينطلقون من النصوص الشرعية، ومن ثم فإن من يجادل في مدلول النصوص الشرعية يريد إبطالها فإننا لا نرتضي طريقته، بل الواجب تحكيم النصوص الشرعية كتاباً وسنة كما قال الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ =

(١) وقد فنّد هذا الشاطبي في كتابه الاعتصام ؛ فليراجع لمريد بسط حول هذا.

(٢) الحديث رواه مسلم في صحيحه في كتاب الجمعة باب تخفيف الصلاة والخطبة ؛ من حديث جابر بن عبدالله رضي الله عنه.

لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٣٦][١]، وجاء عن عدد من الأئمة تفسير هذه اللفظة بأن المراد النهي عن ترك النصوص للآراء والأهواء المبنية على غير دلالة الكتاب والسنة.

وأضرب لذلك أمثلة: جاء في الحديث أن النبي ﷺ دخل على أصحابه فإذا هم يتحاجون في القدر[٢] فتغير وجه النبي ﷺ وصار كأنه حب الرمان، وأرشد أصحابه إلى ترك المراء والجدل في مثل هذا، وأرشدهم إلى أن يقولوا: اللهم رب جبرائيل وميكائيل وإسرافيل فاطر السماوات والأرض أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون اهدني لما اختلف فيه من الحق بإذنك إنك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم.

وجاء في الحديث الآخر أن النبي ﷺ قال: **(أنا ضمين ببيت في ربض الجنة لمن ترك المراء ولو كان محقاً)**[٣].

أما المناقشة في مسألة عقدية بناء على الدليل الشرعي فهذا ليس مما يدخل في كلام المؤلف.

ومن أمثلة هذا: مناقشة عائشة للنبي ﷺ في عدد من المسائل؛ فإن النبي ﷺ قال مرة: **(من حوسب عذب)**؛ فقالت: إن الله تعالى يقول: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ=

(١) قال ابن كثير في تفسيره: «فهذه الآية عامة في جميع الأمور،وذلك أنه إذا حكم الله ورسوله بشيء فليس لأحد مخالفته ولا اختيار لأحد هاهنا ولا رأي ولا قول، كما قال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِيٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥]» ا.هـ.

(٢) الحديث أخرجه ابن ماجة في سننه والإمام أحمد في المسند من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: خرج رسول الله ﷺ على أصحابه وهم يختصمون في القدر؛ فكأنما يفقأ في وجهه حب الرمان من الغضب؛ فقال: **(بهذا أمرتم أو لهذا خلقتم؟! تضربون القرآن بعضه ببعض؛ بهذا هلكت الأمم قبلكم)** واللفظ لابن ماجة. والحديث حسنه الشيخ الألباني.

(٣) الحديث رواه أبو داود في سننه من حديث أبي أمامة ﷺ؛ وحسنه الشيخ الألباني.

=﴿فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾ [الانشقاق: ٧-٨]؟ فقال النبي ﷺ: **(ليس ذاك، ولكن هذا العرض...) الحديث**[1].

وكذلك ما تقرءونه في صحيح مسلم من احتجاج بعض التابعين بحديث السبعين ألفاً، وحديث الرقية الذي فيه : انطلق نفر من أصحاب النبي ﷺ في سفرة سافروها حتى نزلوا على حي من أحياء العرب فاستضافوهم فأبوا أن يضيفوهم فلدغ سيد ذلك الحي فسعوا له بكل شيء لا ينفعه شيء فقال بعضهم: لو أتيتم هؤلاء الرهط الذين نزلوا لعله أن يكون عند بعضهم شيء، فأتوهم فقالوا: يا أيها الرهط إن سيدنا لدغ وسعينا له بكل شيء لا ينفعه فهل عند أحد منكم من شيء؟ فقال بعضهم: نعم والله إني لأرقي ولكن والله لقد استضفناكم فلم تضيفونا فما أنا براق لكم حتى تجعلوا لنا جعلا، فصالحوهم على قطيع من الغنم، فانطلق يتفل عليه ويقرأ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾. فكأنما نشط من عقال فانطلق يمشي وما به قلبة، قال: فأوفوهم جعلهم الذي صالحوهم عليه، فقال بعضهم: اقسموا، فقال الذي رقى: لا تفعلوا حتى نأتي النبي ﷺ فنذكر له الذي كان فننظر ما يأمرنا، فقدموا على رسول الله فذكروا له فقال: **(وما يدريك أنها رقية). ثم قال: (قد أصبتم اقسموا واضربوا لي معكم سهما)**. فضحك رسول الله ﷺ[2].

فهنا كلٌّ منهم احتج بدليل شرعي فلا يدخل في الخصومة.

وقد يكون مراد الإمام هنا بترك الخصومة: ترك التنازع، والاقتتال، والافتراق.

(١) الحديث رواه البخاري ومسلم ؛ وقال الحافظ ابن حجر في فتح الباري: «وفي الحديث ما كان عند عائشة من الحرص على تفهم معاني الحديث وأن النبي ﷺ لم يكن يتضجر من المراجعة في العلم ؛ وفيه جواز المناظرة ومقابلة السنة بالكتاب،وتفاوت الناس في الحساب، وفيه أن السؤال عن مثل هذا لم يدخل فيما نُهِيَ الصحابة عنه» انتهى.

(٢) رواه البخاري برقم (٢١٥٦) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

والجلــــوس مـــــع أهـــــل الأهـــــواء(*)، وتـــــرك المـــــراء(*)،

* «والجلوس مع أصحاب الأهواء»: يعني وترك الجلوس مع أهل الأهواء.

والأهواء جمع هوى ؛ ومراد الأئمة بهذا اللفظ : مخالفة مدلول النصوص،فمن ترك دلالة النص جعلوه من أهل الأهواء، وقد جاءت النصوص بالنهي عن اتباع الهوى قال تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعِ ٱلْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [ص: ٢٦] ؛ والناس في هذا على نوعين:

النوع الأول : متبعٌ هواه ؛ وهذا على ضلالة وخطأ.

النوع الثاني : من اتخذ إلهه هواه ؛ فهذا ليس كمثل الأول لأن الأول اتبع الهوى في مسألة ونحوها بينما هذا جعل الهوى إلهاً يطيعه ويمتثل أمره ويقدمه على أمر الله وأمر رسوله ﷺ، قال تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ وَأَضَلَّهُ ٱللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِۦ وَقَلْبِهِۦ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِۦ غِشَٰوَةً﴾ [الشورى: ٢٣][1].

والسبب في القول بمشروعيَّة تركِ مجالسةِ أهلِ الأهواءِ وعدمِ الاستماعِ لهُم هو: حذر الإنسان من التأثر بهم وخشية اغترار الناس بهم وظنُّ صلاحيتهِم لأن يُتَلقَّى منهم، ولعلَّ ذلك يكون سبباً في رجوع أهل الأهواء إلى الحق والسنة.

* قال المؤلف: «وترك المراء»: المراد بالمراء المجادلة فيما لا فائدة فيه ولا يُوصِلُ إلى تحقيق حكم شرعي ؛ سواء كان في المعتقد أو في غيره.

ومنه المناقشات التي تكون لإظهار صفات النفس ولإعلاء الإنسان لنفسه على غيره، وقد ورد في النصوص النهي عن المراء كما تقدم، والمؤمن مطالب بإبراز الحق وإظهاره، وأما المناقشة العقيمة فيه فليست من شأن المؤمن.

(١) قال الشيخ صالح الفوزان في شرحه على كتاب التوحيد: «فالذي لا يأخذ من الشرع إلاّ ما يوافق هواه ويترك ما خالف هواه ورغبته ؛ إنَّما يتّبع هواه وقد اتّخذ هواه إلهاً يطيعُه فيما يريد وفيما يكره،أما الذّي يتّخذ الله جل وعلا إلهاً فإنه يتبع ما جاء عن الله سواءً وافق رغبته أو خالف رغبته» انتهى.

والخـــصـــومـــــات فـــــي الـــــدين(*)، والســـــنة عـنــــدنا(*)

=وأما الجدال فيشمل المراء ويشمل غيره ؛ ومن الجدال ما هو محمود كما قال تعالى: ﴿ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ ۖ وَجَـٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾ [النحل: ١٢٥]، وكما قال سبحانه: ﴿وَلَا تُجَـٰدِلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلْكِتَـٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾ [العنكبوت: ٢٦].

فالجدال منه ما هو مذموم ومنه ما هو محمود ؛ والمذموم أنواع منها :

١- جدال في مقابلة النصوص ومعارضتها ؛ فهذا مذموم .

٢- جدال لم يَسِرْ فيه الإنسان على مقتضى الأدب والخلق الحسن ؛ وهذا أيضاً مذموم.

* «والخصومات في الدين»: يعني وترك الخصومات في الدين ؛ لأن النصوص قد جاءت بالنهي عن اختلاف أهل الإيمان، والنهي عن تفرق المؤمنين قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُوا۟ دِينَهُمْ وَكَانُوا۟ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِى شَىْءٍ﴾ [الأنعام: ١٥٩]، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُوا۟ وَٱخْتَلَفُوا۟ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَـٰتُ﴾ [آل عمران: ١٠٥]، وقال سبحانه: ﴿وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟ ۚ وَٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا﴾ [آل عمران: ١٠٣].

* قول المؤلف: «والسنة»: يحتمل أن يراد بها ثلاثة أمور:

الأمر الأول : أن يكون مقصوده الطريقة المتبعة في الدين ؛وهي آثار رسول الله ﷺ.

الأمر الثاني : يحتمل أن يكون مراده أن مصطلح السنة إذا أُطْلِقَ فإنه يراد به ما أثر عن النبي ﷺ من الأقوال والأفعال والتقريرات على ما تقدم.

الأمر الثالث : يحتمل أن يكون المراد بالسنة هنا المعتقد، يعني أن عقيدتنا نبنيها على ما ورد عن النبي ﷺ.

وكل هذه الثلاثة المعاني حق وصواب، وكلها صحيحة تدل عليها نصوص شرعية كثيرة، وتدل عليها طريقة أهل العلم سلفاً وخلفاً.

آثـــار رسول الله ﷺ(*).

---

* «آثار رسول الله ﷺ»: يعني مـا أُثِرَ عن النبي ﷺ فإنه يفسر القرآن ؛ فإن في القرآن ألفـاظاً مجملـة جـاءت السنة توضحها وتبيّنها؛ ومن أمثلة ذلك قولـه تعالى: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [البقرة: ٤٢] فهذا اللفظ يحتاج إلى توضيحٍ وبيانٍ من جهة كيفية الصلاة، فجاءت سنة النبي ﷺ توضح كيفية الصلاة، سواء السنة القولية كما في حديث المسيء صلاته، أو الفعلية حيث نقل جماعة من أصحاب النبي ﷺ صلاته وقال: (صلوا كما رأيتموني أصلي)[١].

ومن الأمثلة أيضاً الحج، فإن الله تعالى قال: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧]، ثم جاءت السنة تبين كيفية الحج، ولذا قال النبي ﷺ: (لتأخذوا عني مناسككم)[٢].

والدليل على أن القرآن يفسر بالسنة قوله تعالى: ﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ][٣]؛ فالسنة سميت هنا الذكر، وهي التي تفسر ما نزل من القرآن.

---

(١) الحديث رواه البخاري كتاب الأذان باب الأذان للمسافر إذا كانوا جماعة والإقامة وكذلك بعرفة وجمع وقول المؤذن الصلاة في الرحال في الليلة الباردة أو المطيرة من حديث مالك بن الحويرث رضي الله عنه.

(٢) الحديث مخرّج عند مسلم من حديث جابر رضي الله عنه.

(٣) قال ابن كثير في تفسيره عند قوله تعالى: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نزلَ إِلَيْهِمْ] قال: «لعلمك بمعنى ما أنزل عليك،وحرصك عليه،واتباعك له،ولعلمنا بأنك أفضل الخلائق وسيد ولد آدم،فتُفَصِّلَ لهم ما أُجْمِلَ،وتُبَيِّنَ لهم ما أشكل» انتهى.

والسنة تفسر القرآن، وهي دلائل القرآن(*)، وليس في السنة قياس(*).

---

* قال: «وهي دلائل القرآن»: يعني أن سنة النبي ﷺ تكون دالّة على معاني كتاب الله جل وعلا ؛ موضحة للمراد منه ؛ وكم من آية في كتاب الله جاءت السنة بتوضيحها وبيان المراد بها ؛ ومن ذلك مثلاً قوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦]، فإن النبي ﷺ قد فسر الزيادة بأنها رؤية الله جل وعلا يوم القيامة ؛ فسنة النبي ﷺ تفسر القرآن.

* قال المؤلف: «وليس في السنة قياس»: المراد بلفظ السنة هنا المعتقد ؛ سواء فيما يتعلق بصفات الله تعالى أو ما ثبت له أو يجوز عليه أو يمتنع من الاتصاف به.

وقوله قياس : المراد بالقياس المساواة بين محل وآخر لتماثلهما في العلة ؛ ومن أمثلة هذا أن نقيس اليوم المُخدِّرات على الخمر التي كانت موجودة سابقاً في إثبات وجوب الحد بها.

- والقياس على ثلاثة أنواع :

الأول: القياس الشمولي ؛ بحيث يكون هناك قاعدة تشمل أفراداً كثيرين، وعلماء الأصول يسمون هذا القياس: العموم، ومن أمثلته قول النبي ﷺ: (كل مسكر حرام)[1] فهذا يسميه بعض الناس قياساً وأما أهل الأصول فيسمونه العموم.

الثاني: القياس التمثيلي الذي يتماثل فيه الفرع مع الأصل، وهذا لا يجوز في حق الله بالنسبة للمخلوقات، فإن الله جل وعلا مُنَزَّهٌ عن مشابهة المخلوق كما قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١] فلا يصح أن يُقاس به الخالق على المخلوق.

الثالث: القياس الأولوي ؛ ويدخل فيه ما يسمى عند الأصوليين التنبيه ومفهوم الموافقة الأولوي وهذا يجوز في حق الله تعالى، ومن أمثلة ذلك قولنا: كل كمال ثبت للمخلوق لا يتطرق إليه النقص بحال فالخالق أولى أن يتصف به ؛ ومثله قولنا :كل نقص تنزه عنه المخلوق فالخالق أولى أن يتنزه عنه، وهكذا، وقد فُسِّرَ قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ

---

(١) الحديث رواه البخاري ومسلم عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه.

ولا تضرب لها الأمثال(*)، ولا تدرك بالعقول(*)،

ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النحل: ٦٠] بمثل هذا، فإنه جل وعلا له المثل الأعلى[1].

* قوله: «ولا تضرب لها الأمثال»: يعني أن العقائد لا تثبت بواسطة مجرد التمثيل، وأما بالنسبة للمباحث الأخرى غير المتعلقة بالله عز وجل فلا بأس بإثباتها بواسطة القياس، ومن أمثلة هذا: إثبات البعث؛ فإن الله تعالى قد استدل على البعث يوم القيامة بقياسه على إيجاد النشأة الأولى، وأثبت الله جل وعلا البعث بقياسه على إخراج النبات وإحياء الأرض الموات بعد نزول المطر، والإمام أحمد نفسه قد استعمل القياس فلما قيل له: إن إثبات الصفات يلزم منه التعدد قال: إن الله بصفاته شيء واحد، ولا يقال عنه: متعدد، ثم ضرب لذلك مثلاً بالنخلة لها جُمّار ولها جذع ولها ساق ولها... ولها..، ومع ذلك هي شيء واحد.

* قال المؤلف «ولا تُدْرَكُ بالعقول»: يعني أن القضايا العقدية لا تستقل العقول بإدراكها.

والعقل: قد يراد به الآلة التي تفهم بها الأشياء؛ فإن هذا العقل شرطٌ في جميع المعلومات، ولا يمكن أن نفهم شيئاً إلا بعد عقله، ولذلك قال تعالى: ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ٤٤].

وقد يراد بالعقل المعلومات والخبرات السابقة التي يحصلها الإنسان؛ فمثل هذا النوع لا يحل أن نُثْبِتَ العقائد بناء عليه، وذلك لأن هذه المعقولات انْبَنَتْ على أمور مشاهدة فلا يصح

---

(١) قال شيخ الإسلام رحمه الله: «إن الله سبحانه وتعالى ليس كمثله شيء، فلا يجوز أن يمثل بغيره، ولا يجوز أن يدخل هو وغيره تحت قضية كلية تستوي أفرادها ولهذا لما سلك طوائف من المتفلسفة والمتكلمة مثل هذه الأقيسة في المطالب الإلهية لم يصلوا بها إلى يقين بل تناقضت أدلتهم، وغلب عليهم بعد التناهي الحيرة، والاضطراب؛ لما يرونه من فساد أدلتهم أو تكافئها.

ولكن يستعمل في ذلك قياس الأولى سواء كان تمثيلاً أو شمولاً كما قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾» اهـ.

ولا الأهواء(*)، إنما هو الاتباع وترك الهوى(*).

ومن السنة اللازمة التي من ترك منها خصلة لم يقبلها ويؤمن بها لم يكن من أهلها: الإيمان بالقدر خيره وشره(*)، والتصديق

=لنا أن نقيس عليها الأمور الغائبة لاحتمال وجود الفرق بينهما، ومن أمثلة ذلك: لو قال قائل: المخلوق لا يسمع إلا بأذن أو لا يتكلم إلا بلسان ؛ فحينئذٍ إذا أثبتنا الكلام لله أو السمع فلا بد أن نثبت له اللسان أو الأذن ؛ نقول : هذا فهم خاطئ، لأنك قست الغائب على معقولاتك أنت، وقد يكون أشياء لا تعقلها تسمع بلا أذن وتتكلم بلا لسان ؛ فمثلاً الحصى الذي سبح بين يدي النبي ﷺ ليس له لسان ومع ذلك تكلم وسمعه النبي ﷺ، فحينئذٍ لا يصح أن نثبت شيئاً لله بناء على ما لدينا من المعقولات.

* «ولا الأهواء»: أي : أن العقائد لا نثبتها بالأهواء، سواء كان المراد بالأهواء : الرغبات أو كان المراد بالأهواء: البدع، فإن اسم الأهواء مرة يطلق على ما يرغبه الإنسان ويشتهيه، ومرة يطلق ويراد به البدع، ولذلك نقول أهل السنة ويقابلهم أهل الأهواء.

* «إنما هو الاتباع وترك الهوى»: يعني أن الطريقة فيما يتعلق بباب المعتقد السير على مقتضى النصوص الشرعية ؛ لأن المعقولات لا يمكن أن تكون دليلاً مجرَّدًا على أمور المعتقد الغائبة، وحينئذٍ لا نسير في معتقداتنا إلا على دليل من كتاب الله أو سنة رسوله ﷺ.

* ذكر المؤلف بعد ذلك أن من خصال أهل السنة: التسليم لما ورد في النصوص الشرعية؛ فما جاء في الشرع الأمر بالإيمان به وامتثاله وجب علينا الإيمان به وحَرُمَ علينا أن نجادل فيه من أجل نفيه أو عدم التصديق به.

ومن أمثلة ذلك : الإيمان بالقدر خيره وشره ؛ فنؤمن بأن الله قد علم بالكائنات قبل كونها ووقوعها، ونؤمن أن الله جل وعلا قد كتب ما هو كائن إلى يوم القيامة ؛ ونؤمن أن الله قد =

بالأحاديث فيه، والإيمان بها، لا يُقال لِـمَ ولا كيف(*)، إنما هو التصديق والإيمان

= شاء وقوع هذه الكائنات وخلقها[1].

ومن هنا فإن الآيات والأحاديث الواردة في القدر نؤمن بها قال تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩]، وجاء في حديث عمر أنه من أركان الإيمان قال ﷺ: (الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وتؤمن بالقدر خيره وشره)[2].

* «لا يقال لِمَ»: يعني لا يصح لك أن تقول على جهة الاعتراض: لم قدر الله ذلك؟! أما إذا كان على جهة الاستفهام والاستفسار فلا حرج عليك لأن الله تعالى قد علل خلقه وعلل أحكامه، ومن هنا فإذا كان هذا على جهة الاستفسار ومعرفة حقيقة الأمر فلا بأس به، أما إذا كان على جهة الاعتراض فإنه لا يجوز ولا يحل، وذلك لأن القدر قد تغفل عنه بعض القلوب ولا تتمكن من تمييزه ومعرفته، ومن ثم قد تناقش فيه وقد تحاول أن تشكك في حقيقته، ولذلك يحذر الإنسان من مثل هذا.

وقد خرج النبي ﷺ يوماً على أصحابه وهم يتناقشون في القدر ويكذب بعضهم بعضاً فيه فغضب النبي ﷺ حتى كأنما كان حبُّ الرُّمَّانِ يتفقأُ في وجهه[3].

---

(١) وهذه هي مراتب القدر الأربع التي يعتقدها أهل السنة والجماعة:

١. العلم.

٢. الكتابة.

٣. المشيئة.

٤. الإيجاد والتكوين.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الإيمان باب بيان الإسلام والإيمان والإحسان.

(٣) تقدم تخريج الحديث قريبًا.

=وذلك أن الشريعة قد جاءت بالإيمان بالقضاء والقدر ؛ فحينئذٍ مثل هذه المجادلات لا تُثْمِرُ شيئاً ولا تزيد يقيناً، وإنما هي تزيد المرتاب ريبة وتجعل من لم يكن موقنا يزداد في شكّه.

وإنما الواجب علينا أن نحكّم النصوص ؛ فما جاءنا من النصوص سمعنا له وآمنا به وأيقنا بصحته، فما فهمته عقولنا ولم يكن مشكلاً عندها فذاك، والحمد لله، وما عجزت عقولنا عن دركِهِ وفهمه فلا يجوز لنا أن نكذبه، لأن الشريعة قد تأتي بأمور تعجز العقول عن فهمها.

ثم إننا مع ذلك نؤمن أنه لا يمكن أن يكون هناك في أمور الشريعة ما هو معارض للعقل الصحيح الصريح، لكن قد تخفى بعض الوجوه عن بعض الناس فلا يعرف وجه ما ورد في النص، فلا يعني أن ما ورد في النص يكون مخالفاً لمدلول العقل بل عجز العقل عنه.

مثال هذا : جاءت الشريعة بإثبات عذاب القبر، وقد لا يدرك بعض من يدعي العقل كيفية العذاب، أو قد تجده يجادل: لم يعذب ؟ أو كيف يعذب ؟ على جهة الاعتراض، ومثل هذا لا يصح أن يكون من مؤمن، إنما شأن المؤمن أن يسلِّم ويؤمن ويعلم أن ما ورد في النص لا يمكن أن يخالف العقل، لكن عقله عجز عنه[1].

فإن قال قائل : كيف تقولون بإثبات عذاب القبر وهو يخالف العقل؟ =

---

(١) وهناك مُؤَلَّفٌ في هذا الباب لشيخ الاسلام ابن تيمية واسمه (درء تعارض العقل والنقل)، وضّح فيه الشيخ أنه لا يمكن أن يوجد تعارض بين نقل صحيح وعقل صريح، شريطة أن يكون هذا العقل سليماً من الشبهات والشهوات. يقول ابن القيم في نونيته مثنياً على هذا الكتاب :

واقرأ كتاب العقل والنقل الذي ... ما في الوجود له نظير ثانِ

بها ومن لم يعرف تفسير الحديث ويبلغه عقله فقد كُفِيَ ذلك وأحكِمَ له(*)،

=قلنا: لا يخالف العقل ؛ ولو سرنا على طريقتكم لقلنا ما المانع من هذا ؟ وكيف يمنع العقل؟ أليس العقل يُسَلِّم بأن النائم يتألم ويتعذب بسبب رؤيا منامية يراها في المنام ؟! بل تجده قد يفزع بعد أن كان قلبه مضطرباً وجسمه متحركاً وهو نائم على الفراش، وبجواره من ينعم في رؤياه، ولذا نقول عن الفزع في النوم: هذا نوع من أنواع التعذيب لم تدركوا حقيقته فلا يصح لكم أن تنفوه ؛ وهكذا في عذاب القبر.

فكونكم لا تدركون حقيقته وعجزت عقولكم عنه ؛ لا يعني عدم وجوده.

* قوله: «ويبلغه عقله فقد كفي ذلك وأحكم له»، هذا كما تقدم من أن النصوص قد تأتي بأمور تعجز العقول عن دَرْكِها وفهمها، وهذا لا يعني أن ما وردت به النصوص باطل وليس بصحيح، لأن هذا النصَّ عَجِز العقل عن فهمه، ولم يدل العقل على عدم وقوعه، ولم يدل على عدم صحته.

ومن أمثلة هذا : ما يتعلق بجسر جهنم وصفته وكيفية الكلام فيه ؛ فهذا قد تعجز بعض العقول عن إدراكه أو فهمه، لكن لا يعني هذا عدم صحة ما ورد فيه.

ومثله أيضاً : إثبات نطق الجوارح ؛ فالأصابع تتكلم يوم القيامة، والجلود تتكلم والأسماع والأبصار تتكلم، فإن قال قائل : كيف تتكلم ؟! على جهة الاعتراض ؛ قيل له : هذا لا يفهمه عقلك وكون عقلك لا يفهمه لا يعني نفي هذه الصفات، وهكذا بقيَّة الأمور التي جاءت في النصوص وعجزت بعض العقول عن إدراكها.

فعدم العلم بالشيء ليس علماً بالعدم ؛ وكونك لا تعلم هل زيد هو خالد أو ليس بخالد، فهنا عندك عدم علم، ولا يعني أنك تعلم أن زيداً ليس بخالد.

فهكذا أيضاً كون عقلك لا يفهم كيفية نطق الجوارح لا يدل على نفي نطق الجوارح ؛ لأنها قد تتكلم بأمور فوق قدرتك العقلية، وإذا كان هناك أمور في الدنيا واقعة لا يدركها=

=الإنسان اليوم وفي الغد يتمكن من إدراكها ؛ دلّنا على أن عدم إدراك العقل للشيء لا يعني عدم صحته.

مثال هذا : قبل سنوات لو قيل للإنسان إنك ستحمل هاتفك ولن يكون هناك أسلاك للاتصال، فإنه لن يصدق! لأن هذا فوق عقلهِ ولم يمر عليه مثال له، فعدم فهمه وعدم إحاطة عقله به لا يدلنا على عدم صحته، بدلالة أننا اليوم وجدنا ذلك حقيقة ماثلة.

أضرب مثالاً آخر : لو قيل لكم قبل سنوات بأن الإنسان يتمكن من الحديث مع شخص في الخارج على بُعْدِ آلاف الأكيال ويرى صورته، لنأت أسماعكم من هذا، أو ظننتم أن العقول تدل على بطلانه، لكن العقول لا تدل على بطلانه، وإنما كانت عقولكم لا تدركه.

وأضرب مثلاً : رجل يتكلم مع أخيه في بلد من البلدان الأوربية، قال له رائحة الطعام عندنا جيدة، شُمَّهُ ! فأخذ الجهاز ووضعه عند الطعام فدخلت الرائحة فشم رائحته، فعقولنا اليوم لا تدرك هذا وتستبعده، لكن عدم إدراك عقولنا له لا يعني عدم وقوعه مستقبلاً؛ فقد يقع.

فبالتالي عدم إدراك العقل للشيء لا يعني أن العقل يدل على عدم صحته، وهكذا أيضاً فيما يتعلق بالأحاديث ؛ فإن طوائف كثيرة -سواء فيما يتعلق بصفات الله أو ما يتعلق بأمور الغيبيات أو أمور المعاد أو نحو ذلك- كذبوا بعضها بدعوى أن العقل يدل على بطلانها، وهم يريدون بالعقل ليس الآلة وإنما المعقولات والمعلومات التي استفادوها بعقولهم.

فعليه الإيمان به والتسليم له(*)، مثل حديث الصادق المصدوق(*)، ومثل ما كان مثله في القدر(*).

ونقول لهم: إن عدم إدراك عقولكم لذلك لا يعني أن العقل يدل على إبطالها ؛ وبالتالي فطريقتكم مخالفة للمعقول وللعقل الصحيح، وهي في نفس الوقت مخالفة للشرع.

* «**أي يكفيه التسليم**»؛ أي: يجب الإيمان بما ورد به النص، ولا يشترط أن يكون عقله قد بلغ فهمه، لكنه يجب عليه أن يؤمن أن ما جاءت به النصوص لا يمكن أن يخالف عقلاً صحيحاً، فحينئذٍ يجب عليه أن يوقن وأن يسلِّم وأن يذعن بمقتضى هذه النصوص.

* «**مثّل المؤلف لذلك بحديث الصادق المصدوق**»؛ وهو حديث ابن مسعود قال: **(إن أحدكم يجمع في بطن أمه أربعين يوماً، ثم يكون علقة مثل ذلك، ثم يكون مضغة مثل ذلك، ثم يبعث الله ملكاً فيؤمر بأربع بكتب رزقه وأجله وعمله وشقي أو سعيد)**، ثم ذكر النبي ﷺ مثالاً فقال: **(إن أحدكم ليعمل بعمل أهل الجنة حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل النار فيدخلها، وإن أحدكم ليعمل بعمل أهل النار حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل الجنة فيدخلها)**[1]؛ فهذا الحديث فيه أمور لا تدركها العقول، لكننا يجب علينا أن نسلِّم بها وعدم إدراك عقولنا لها لا يدل على أن العقل يمنعها.

* قال: «**ومثل ما كان مثله في القدر**»: فإن أحاديث القدر لا تبلغ بعض العقول معرفة كنهها، كيف يعلم الله ويقدر الله ويخلق الله فعل العبد ثم يعاقبه عليه، وبعض الناس عقله لا يميز ولا يدرك ذلك ؛ فحينئذٍ نقول كون عقلك لا يدركه ولا يحيط به لا يعني عدم صحته أو بطلانه ولا يدل على عدم إدراك عقل غيرك له.

---

(١) الحديث رواه البخاري ومسلم في صحيحيهما عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه، قال ابن رجب في جامع العلوم والحكم: «ومن هنا كان الصحابة ومَن بعدهم منَ السَّلف الصالح يخافون على أنفسهم النفاق ويشتد قلقهم وجزَعُهم منه،فالمؤمن يخاف على نفسه النفاقَ الأصغرَ، ويخاف أن يغلب ذلك عليه عندَ الخاتمة فيخرجه إلى النفاق الأكبر،كما تقدم أنَّ دسائس السوء الخفية تُوجِبُ سُوءَ الخاتمة» انتهى.

ومثل أحاديث الرؤية كلها(*). وإن نأت عن الأسماع، واستوحش منها المستمع(*)،

---

* ومثل ذلك أيضاً أحاديث الرؤية التي فيها إثبات رؤية المؤمنين لله سبحانه وتعالى يوم القيامة؛ ومن ذلك ما ورد في الحديث أن النبي ﷺ قال: (سترون ربكم عياناً كما ترون القمر ليلة البدر، فإن استطعتم ألا تُغْلَبوا على صلاتين صلاة الفجر وصلاة العصر)[1]، فمثل هذا يجب الإيمان به، وكون عقول بعض الناس لا تدركه ولا تعرف معناه، لا يعني نفي مقتضى هذه النصوص، فإن النصوص قد تأتي بما تحار فيه العقول وتعجز عن فهمه، لكن لا يمكن أن تأتي الشريعة بأمر يخالف مدلول العقل.

* قال المؤلف: «وإن نأت عن الأسماع»: يعني نحن نثبت هذه الأخبار، وإن جاءنا من قال بأن هذه الأخبار تنوء عن الأسماع وترفّع، ولا تصدق بها أسماعنا ، فنقول : نحن مطالبون بالإيمان والتصديق بما ورد في هذه النصوص فسمعاً وطاعة ، ولو استوحش منها بعض المستمعين ، فأنت لا تنظر إلى استيحاش نفسك ، وإنما تنظر إلى أن الواجب عليك الإيمان لدلالة هذه النصوص والتصديق بها مع عدم رد حرف واحد منها .

- وحينئذٍ نقول: إن الآيات القرآنية التي ورد فيها شيء من المعتقدات أو المغيبات يجب الإيمان بها والتسليم بمضمونها وبمقتضاها ، وهكذا الأخبار الواردة عن النبي ﷺ بإسناد صحيح سواء كان إسناداً متواتراً أو كان إسناداً آحادياً صحيحاً.

ولنضرب لذلك مثالاً : جاء في الحديث الصحيح أن النبي ﷺ قال: (ينزل ربنا تبارك وتعالى إلى سماء الدنيا في كل ليلة فيقول ...) الحديث[2] ، قد يقول قائل : كيف ينزل

---

(١) الحديث رواه البخاري ومسلم في صحيحيهما عن جرير بن عبد الله رضي الله عنه قال : كنا عند النبي ﷺ فنظر إلى القمر ليلة - يعني البدر - فقال: (إنكم سترون ربكم كما ترون هذا القمر لا تضامون في رؤيته، فإن استطعتم أن لا تغلبوا على صلاة قبل طلوع الشمس وقبل غروبها فافعلوا، ثم قرأ: ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ ٱلشَّمْسِ وَقَبْلَ ٱلْغُرُوبِ﴾).

(٢) رواه البخاري ومسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه .

إنما عليه الإيمان بها وأن لا يرد منها حرفاً واحداً(*)، وغيرها من الأحاديث

=ربنا تبارك وتعالى إلى سماء الدنيا في الثلث الأخير والثلث الأخير يختلف ما بين بلد وآخر؟! نقول عقلك لم يحط معرفة ومدلولاً بمدلول هذا الحديث، وكون عقلك عجز عن فهمه لا ينبغي أن يكون صاداً لك عن الإيمان به، آمِن وأيقن واتهم عقلك، قل عقلي عجز عن فهم مثل هذا، لكن ما دام أنه قد ثبت فسمعاً وطاعة، وأيقن بأن مدلول الحديث لا يمكن أن يخالف مدلول العقل، لكن كون عقلك لم يدرك وجه الصواب في هذا لا يعني أن الشرع أو النص ورد بما يدل على مضادة العقل.

والجواب في مثل هذا سهل ويسير، ومنشأ الشبهة عند من يقول هذا الكلام أنه قاس الله عزَّ وجلَّ على الآدميين، فكما أن المخلوق لا يكون في مكان حتى يخلو منه المكان الآخر؛ ظنّ ذلك الظانّ أن الله تعالى مثل ذلك، فقد يلزم من إثبات النزول خلوّ العرش على حسب ظنهم الفاسد، لأنه ظن أن الله العظيم يماثل المخلوق، فإذا وُجِدَ في مكان خلت منه الأمكنة الأخرى، والله جل وعلا لا يصح أن يقاس على المخلوق قياساً تمثيلياً كما تقدم، فالله سبحانه وتعالى متصف بصفة العلو، ومن ينفي العلوَّ يظن أن العلو هو من جهته فقط! ولا يعلم أن العلو محيط بالمخلوقات.

* هذه هي الطريقة السلفية المشروعة، أن العباد في مباحث المعتقد يجب أن يؤمنوا بالنصوص، ولا يصح لهم اتباع الفرق الأخرى التي نبذتها، إذ لا يصح للمؤمن أن يقدِّم على النصوص غيرها، ومن قدَّم شيئًا على النصوص فإنه يصبح ممن يُحكِّم معقولاته، وممن يحكم طرائق الأمم الأخرى من اليونان ونحوهم، ولا يحكّم نصوص الكتاب والسنة، لكن لو جاء إنسان ليجادل لإثبات المدلول الوارد في الأحاديث أو الآيات؛ فحينئذٍ لا حرج في مثل هذا.

المأثورات عن الثقاة وأن لا يخاصم أحداً ولا يناظره(*)، ولا يتعلم الجدال ،

=مثال ذلك : لو جاءنا إنسان وقال بأن الله جل وعلا لا يمكن أن يوصف بالغضب ؛ لأن الغضب غليان القلب والله متنزه عن هذا، فهذا جدال ومخاصمة في مقابلة النصوص لهذا يجب طرحه، ولا يجوز التعويل عليه، لأنه قد بنى كلامه على أن الغضب هو غليان القلب ، وهذا من أين أخذه؟! هل أخذه من الشرع؟! فالشرع لا يقول بذلك ، هل أخذه من اللغة؟! أهل اللغة لا يَقْصُرُونَ الغضب على هذا المعنى ، فحينئذٍ يكون قد أخذه من التشبيه ، فرأى أن الغضب عند الآدميين هو غليان القلب ، فشبه الله عز وجل بالمخلوق ، ومن ثم نفى هذه الصفة .

فنقول الغضب ليس من مدلوله في لغة العرب غليان القلب ، ولهذا نجد أن الغضب يختلف ما بين مخلوق ومخلوق آخر ، فحينئذٍ لا يلزم من إثبات معنى الغضب إثبات هذه الصفة التي ذكروها وهي غليان القلب .

لكن لو جاءنا إنسان وقال الغضب قد دلت عليه النصوص كما في الحديث: **(قد غضب ربنا غضباً لم يغضب قبله ولن يغضب بعده مثله)**[1] ونحو هذا الدليل من النصوص ، فجاءنا مستدلاً وقال الغضب من الله جل وعلا لا يستلزم غليان القلب ولا يستلزم أن يكون مشابهاً للمخلوق ولا يستلزم أن يكون مؤثراً يترتب عليه نفي معرفة الله بعواقب الأمور كما يكون من الآدمي ، فحينئذٍ نقول هذه المخاصمة التي جاءت من أجل إثبات ما في الدليل والنص مقبولة وليست كمثل المخاصمة الأولى .

* قوله: **«وأن لا يخاصم أحداً ولا يناظره»**: يعني أنَّ المؤمن إذا جاءه النص سلّم ، وإذا جاء يناظر فهو يناظر بالنصوص ويستدل بالأقيسة العقلية لإثبات ما في النصوص ، لكنه لا يعارض ما في النصوص بما لديه من الأقيسة العقلية .

---

(١) كما ورد في أحاديث الشفاعة؛ وسيأتي في بابها إن شاء الله.

فإن الكلام في القدر والرؤية والقرآن وغيرها من السنن مكروه ومنهي عنه(*)، لا يكون صاحبه - و إن أصاب بكلامه السنة - من أهل السنة حتى يدع الجدال ويسلّم ويؤمن بالآثار.

والقرآن كلام الله وليس بمخلوق(*)، ولا يضعف أن يقول ليس بمخلوق، فإن

---

* ثم قال: «إن الكلام في القدر والرؤية والقرآن وغيرها من السنن مكروه ومنهي عنه»: يعني الاحتجاج بالأمور العقلية في مضادة النصوص في هذه القضايا منهي عنه ومكروه، وحينئذٍ لا يكون من أهل السنة لأنه قدّم غير الكتاب والسنة عليهما في الاستدلال للمعتقد .

وتقدم معنا أن الجدال إن كان لإثبات الدليل أو كان الجدال للدعوة إلى الله بأسلوب مشروع ولم يكن فيه شيء من الظلم فإنه يكون مشروعا .

* تكلم المؤلف هنا عن إثبات صفة الكلام لله عز وجل؛ وأهل السنة يثبتون صفة الكلام وأن الله تعالى يتكلم بما شاء متى شاء ، قال تعالى: ﴿ يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ ٱمْتَلَأْتِ وَتَقُولُ هَلْ مِن مَّزِيدٍ﴾ [ق: ٣٠]، وهذا لا يكون إلا يوم القيامة ، فدل هذا على أن الله متى شاء تكلم ، ويدل على إثبات صفة الكلام قول الله عز وجل: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَـٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]، فدل هذا على أن المسموع هو عين كلام الله جل وعلا ، وقال تعالى: ﴿ أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُوا۟ لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَـٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُۥ مِنۢ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ﴾ [البقرة: ٧٥]، فلم يقل يسمعون ما هو عبارة عن كلام الله .

- وكلام الله صفة من صفاته ؛ فإن قال قائل : أيمكن أن يكون كلام الله مخلوقاً مثل ما أن بيت الله مخلوق؟

=

=فنقول : ما يضاف إلى الله على نوعين:

النوع الأول : الصفات والمعاني ؛ فهذه لا تكون مخلوقة ؛ مثل علم الله وكلام الله .

النوع الثاني : ما يضاف إلى الله من الأعيان المنفصلة عنه ؛ فهذه مخلوقة وليست صفة من صفاته ؛ ومن أمثلة ذلك أن تقول: ناقة الله، وأن تقول: بيت الله ، فهنا الناقة والبيت أعيان منفصلة عن ذاته فتكون مخلوقة بخلاف المعاني .

والمعتزلة يثبتون كلام الله؛ ويقولون: هذا القرآن الموجود بين أيدينا كلام الله ، لكنه ليس صفة من صفاته وإنما هو مخلوق ، وهذا كلام باطل فالله تعالى يقول: ﴿وَقَالَ ٱللَّهُ لَا تَتَّخِذُوٓاْ إِلَٰهَيۡنِ ٱثۡنَيۡنِۖ﴾ [النحل: ٥١]، ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدۡعُونِيٓ أَسۡتَجِبۡ لَكُمۡۚ﴾ [غافر: ٦٠]؛ فدل هذا على أنها صفة من صفاته .

والأشاعرة ومن ماثلهم يقولون: القرآن كلام الله ؛ لكن القرآن هو المعاني النفسية ، وأما ما في المصحف بين أيدينا فليس كلام الله بعينه وإنما هو مثال لكلام الله أو عبارة لكلام الله أو حكاية عن كلام الله ؛ ويقولون بأن الله قد تكلم في الأَزَلِ، ثم بعد ذلك لم يعد يتكلم - تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً - لماذا ؟! قالوا لأننا لو قلنا بأنه يتكلم لقلنا بأن الحوادث تجوز عليه !

فيقال لهم : كيف نفيتم شيئاً قد دلت عليه النصوص في إثبات الكلام وأنه يتكلم إذا شاء؟! من أجل احتجاج من كلامكم ليس عليه دليل من كتاب ولا سنة ؟! فإن قولهم لا تجوز عليه الحوادث هذه مقالة لهم ينازعهم فيها غيرهم.

كلام الله ليس ببائن منه، وليس منه شيء مخلوق، وإياك ومناظرة من أحدث فيه(*)، ومن قال باللفظ وغيره(*)،

قول المؤلف والقرآن كلام الله: يعني هذا الموجود بين دفتي المصحف هو بعينه كلام الله وليس بمخلوق؛ لأن كلام الله صفة من صفاته والله جل وعلا وصفاته ليست بمخلوقة.

بعض الناس يقول أنا أقول كلام الله لكن لا أستطيع أن أقول ليس بمخلوق ، فنقول هذا كلام خاطئ باطل ومعتقد فاسد؛ لأن كلام الله صفة من صفاته وصفاته ليست بمخلوقة.

فكلام الله منه بدأ كما ورد في بعض الآثار ، وليس ببائن منه بل هو صفة من صفاته ، ومن هنا فليس منه شيء يعتبر مخلوقاً .

* قوله: «وإياك ومناظرة من أحدث فيه»: يعني قال بالأقوال الجديدة المحدثة التي لم تكن معروفة في وقت النبوة وفي وقت الصحابة .

* قوله: «ومن قال باللفظ وغيره»: فهذا صاحب بدعة .

مسألة: لفظي بالقرآن هل هو مخلوق أو هو كلام الله ؟

والجواب: لو قلنا لفظي بالقرآن هو كلام الله لكان خطأً؛ ولو قلنا ليس بكلام الله لكان خطأً؛ لأنه قد اجتمع فيه أمران:

الأمر الأول: الملفوظ؛ وهذا كلام الله .

الأمر الثاني: الفعل الذي فعله المكلف وهو التلفظ؛ وهذا مخلوق. =

=فإذا اجتمع فيه أمران حَرُمَ علينا حينئذٍ أن نقول هو مخلوق أو ليس بمخلوق[1] .

ومثله أيضاً المصاحف المكتوبة؛ هل هي مخلوقة أو ليست بمخلوقة ؟

نقول هذا فيه شيئان:

١) المكتوب وهو كلام الله؛ وهذا صفة لله ليس بمخلوق .

٢) الكتابة والحبر والورق؛ فهذه مخلوقة .

ولذلك لا يجوز لنا أن نحلف بالمصحف على الصحيح لاجتماع الأمرين فيه؛ المخلوق وغير المخلوق .

فبالتالي في مسألة اللفظ نقول: الحكم أن نتوقف؛ لأمرين:

أولاً: أنه لم يرد في النصوص الشرعية لا النفي ولا الإثبات في مثل هذا اللفظ؛ فنتوقف.

(١) وهذا هو مذهب أهل السنة والجماعة في مسألة اللفظ؛ وهي التوقف فيها ، سداً للباب واحتياطاً للاعتقاد الصحيح فلا نقول لفظي بالقرآن مخلوق ولا غير مخلوق؛ لأن قول لفظي بالقرآن يحتمل معنيين:

أحدهما: الملفوظ؛ وهو المقروء وهو كلام الله جل وعلا ، وهذا ليس بمخلوق .

ثانيها: التلفظ؛ وهذا فعل العبد ، وأفعال العباد مخلوقة كما قال تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصفات: ٩٦] .

يقول شيخنا حافظ الحكمي رحمه الله في معارج القبول: «اشتهر عن السلف الصالح كأحمد بن حنبل وهارون الفروي وجماعة أئمة الحديث أن اللفظية جهمية ، واللفظية هم من قال لفظي بالقرآن مخلوق ، قال أئمة السنة رحمهم الله تعالى: ومن قال لفظي بالقرآن غير مخلوق فهو مبتدع ، يعنون غير بدعية الجهمية؛ وذلك لأن اللفظ يطلق على معنيين:

أحدهما: الملفوظ به وهو القرآن وهو كلام الله ليس فعلاً للعبد ولا مقدوراً له .

والثاني: التلفظ وهو فعل العبد وكسبه وسعيه ، فإذا أطلق لفظ الخلق على المعنى الثاني شمل الأول وهو قول الجهمية ، وإذا عكس الأمر بأن قال لفظي بالقرآن غير مخلوق شمل المعنى الثاني وهي بدعة أخرى من بدع الاتحادية» ا.هـ .

ومن وقف فيه فقال: لا أدري مخلوق أو ليس بمخلوق وإنما هو كلام الله فهذا صاحب بدعة(*) مثل من قال هو مخلوق؛ وإنما هو كلام الله وليس بمخلوق.

=ثانياً: أن هذا يشتمل على شيئين أحدهما مخلوق والآخر ليس بمخلوق؛ فعندما تجمعهما وتصفهما بأحد الوصفين تكون مخطئاً .

* قال المؤلف: **«ومن وقف فيه فقال: لا أدري مخلوق أو ليس بمخلوق، وإنما هو كلام الله فهذا صاحب بدعة»**: لأن النصوص قد دلت على أن الكلام صفة الله ، وصفة الله ليست بمخلوقة بيقين وإنما هو كلام الله ، هذا الواقف صاحب بدعة مثل من قال: هو مخلوق[1] .

---

(١) فمن وقف في القرآن ولم يجزم ولم يعتقد يقيناً أنه كلام الله وليس بمخلوق فهذا مبتدع وصاحب ضلال؛ وهؤلاء هم الواقفة؛ وقد ذكرهم الشيخ حافظ الحكمي في كتابه أعلام السنة المنشورة لاعتقاد الطائفة المنصورة فقال: «الواقفة هم الذين يقولون في القرآن: لا نقول هو كلام الله، ولا نقول: مخلوق؛ قال الإمام أحمد رحمه الله تعالى: " من كان منهم يحسن الكلام فهو جهمي ، ومن كان لا يحسنه بل كان جاهلاً جهلاً بسيطاً فهو تقام عليه الحجة بالبيان والبرهان ، فإن تاب وآمن بأنه كلام الله تعالى غير مخلوق ، وإلا فهو شر من الجهمية"» ا.هـ .

فائدة: يقول ابن القيم رحمه الله في تقريره لعقيدة أهل السنة والجماعة في باب كلام الله في كتابه اجتماع الجيوش الإسلامية: «وأن القرآن كلام الله رب العالمين؛ نزل به الروحُ الأمين؛ على قلب محمد خاتم النبيين ﷺ؛ أنزله بعلمه والملائكة يشهدون ، وكفى بالله شهيداً ، وأنه غير مخلوق ، وأن السور والآيات والحروف المسموعات والكلمات التامات التي أعجزت الإنس والجن على أن يأتوا بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيراً ليس بمخلوق كما قال المعتزلي ، ولا عبارة كما قال الكُلاّبي، وأنه المتلو بالألسنة المحفوظ في الصدور المكتوب في المصاحف المسموع لفظه المفهوم معناه؛ لا يتعدد بتعدد الصدور والمصاحف والآيات ، لا يختلف باختلاف الحناجر والنغمات ، أنزله إذا شاء؛ وهذا معنى قول السلف: منه بدأ وإليه يعود» ا.هـ .

والإيمان بالرؤية(*) يوم القيامة كما روي عن النبي ﷺ من الأحاديث الصحاح، وأن النبي ﷺ قد رأى ربه، فإنه مأثور عن رسول الله ﷺ صحيح، رواه قتادة عن عكرمة عن ابن عباس؛ ورواه الحكم بن أبان عن عكرمة عن ابن عباس؛ ورواه علي بن زيد عن يوسف بن مهران عن ابن عباس، والحديث عندنا على ظاهره كما جاء عن النبي ﷺ، والكلام فيه بدعة، ولكن نؤمن كما جاء على ظاهره ولا نناظر فيه أحداً.

---

* انتقل المؤلف إلى مسألة الرؤية؛ هل يُرَى الله أو لا يرى ؟

فأهل السنة يثبتون لله صفة العلو ويثبتون أنه يُرى[1]؛ والمعتزلة ينفون الأمرين؛ والأشاعرة يثبتون الرؤية وينفون العلو .

والصواب في هذا هو مذهب أهل السنة والجماعة لدلالة النصوص الكثيرة عليه؛ قال تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين: ١٥]، فحكم على الصنف الثاني بأنهم لا يرون الله فدل هذا على أن الصنف الأول يرون الله؛ وقال تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢-٢٣]، فأثبت نظر الوجوه إلى الله تعالى؛ ويدل عليه قوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦] حيث فسره النبي ﷺ بالرؤية[2].

---

(١) قال الشيخ حافظ الحكمي:

وأنه يرى بلا إنكار ... في جنة الفردوس بالأبصار

(٢) ورد ذلك من حديث صهيب، أخرجه مسلم (١٨١)، قال القرطبي في تفسيره ما نصه: «رُوِيَ من حديث أنس قال: سُئِلَ رسول الله ﷺ عن قوله تعالى: ﴿وَزِيَادَةٌ﴾؟ قال: (لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا العمل في الدنيا لهم الحُسْنى وهي الجنة؛ والزيادة النظر إلى وجه الله الكريم)، وهو قول أبي بكر الصديق وعلي ابن أبي طالب في رواية وحذيفة وعبادة بن الصامت وكعب بن عجرة وأبي موسى وصهيب وابن عباس في رواية ، وهو قول جماعة من التابعين، وهو الصحيح في الباب» انتهى. وحديث أنس الذي ذكره القرطبي أخرجه ابن مردويه بسنده من طريق نوح ابن أبي مريم وهو منسوب إلى الكذب . وغيره مما صحَّ يغني عنه . والله أعلم .

=وقد جاءت أحاديث كثيرة عن النبي ﷺ تثبت أن المؤمنين يوم القيامة يرون ربهم جل وعلا؛ فحينئذٍ يجب علينا أن نسلّم بمقتضى هذه النصوص .

فإن قال قائل: إن الله تعالى يقول: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]؟

قلنا: النفي هنا ليس للرؤية وإنما النفي للإحاطة والإدراك؛ ونحن نسلّم معكم أن الله لا يمكن أن يحيط به بَصَرُ ناظر؛ ومن ثم لا يدل نفي الإحاطة والإدراك على نفي أصل الرؤية[1] .

فإن قال قائل: إن الله تعالى قال لموسى: ﴿قَالَ لَن تَرَىٰنِى﴾ [الأعراف: ١٤٣]؛ والنفي بـ﴿لَن﴾ يدل على التأبيد؟

فنقول: لن للنفي لكنها لا تدل على التأبيد؛ فإن الله تعالى ذكر عن اليهود بأنهم لن يتمنوا الموت[2] ، ومع ذلك أخبر أن أهل النار يوم القيامة يطلبون من مالك أن يُقْضَى عليهم .

فقولهم: لن للنفي المؤبد هذا باطل ، ولذلك أهل اللغة يسلّمون بأن لن لا تدل على نفي التأبيد ، قال ابن مالك:

ومن رأى النفي بلن مؤبدا فقوله اردد وسواه فاعضدا

ومن هنا يتبين لنا رجحان مذهب أهل السنة في إثبات رؤية المؤمنين لربهم جل وعلا يوم القيامة .

- **فإن قال قائل**: هل رأى النبي ﷺ ربه في الدنيا ؟

---

(١) يقول النووي في شرحه على مسلم عن هذه الآية: «فإن الإدراك هو الإحاطة ، والله تعالى لا يحاط به، وإذا ورد النص بنفي الإحاطة لا يلزم منه نفي الرؤية بغير إحاطة» انتهى؛ ويقول الحافظ ابن حجر في فتح الباري: «نفي الإدراك لا يستلزم نفي الرؤية؛ لإمكان رؤية الشيء من غير إحاطة بحقيقته» انتهى.

(٢) يقول تعالى: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [البقرة: ٩٥] .

والإيمان بالميزان يوم القيامة(*)، كما جاء: يوزن العبد يوم القيامة فلا يزن جناح بعوضة، وتوزن أعمال العباد كما جاء في الأثر، والإيمان به والتصديق به، والإعراض عن من ردّ ذلك وتركُ مجادلته.

=قلنا: قد اختلف الصحابة في هذا؛ فطائفة رأت أنه قد رأى ربه وهذا هو الذي أثر عن ابن عباس[1] ، وقال آخرون بأنه لم ير ربه في الدنيا فإنه كما منع موسى من رؤيته كذلك يمنع محمداً ﷺ من ذلك ، وهذا هو قول عائشة وطائفة من صحابة النبي ﷺ، ولكل من القولين دليله؛ لكن الأظهر هو قول عائشة رضي الله عنها بنفي رؤية النبي ﷺ لربه في الدنيا[2].

* ذكر المؤلف أمراً من أمور معتقد أهل السنة؛ وهو الإيمان بالميزان يوم القيامة ، فإن الله جل وعلا ومن كمال عدله يضع ميزاناً يوم القيامة ليفرق بين الناجين وغيرهم ، ويزن كل إنسان عمله بنفسه ويجد نتيجة هذا الوزن أمامه .

- والميزان يكون لثلاثة أمور:

أولها: وزن العباد؛ فكل عبد قد يتعرض للوزن كما قال النبي ﷺ لابن مسعود لما ضحك بعض الصحابة من ضعف جسمه وقلة وزنه ثم ذكروا كبيراً من كبار المشركين قد وقع عليه فقال ﷺ في وصف ساق ابن مسعود بأنها أَثْقَلُ فِي الْمِيزَانِ مِنْ أُحُدٍ[3]، وقال=

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه في تفسير سورة بني إسرائيل عند قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلرُّءْيَا ٱلَّتِىٓ أَرَيْنَٰكَ إِلَّا فِتْنَةً لِّلنَّاسِ﴾ [الإسراء: ٦٠].

(٢) ظاهر النصين التعارض؛ ووفّق بينهما العلماء بإثبات رؤية النبي ﷺ لربه بقلبه، يُحمل على هذا المعنى حديث ابن عباس رضي الله عنهما، ويُحمل حديث عائشة رضي الله عنها على نفي الرؤية في الدنيا بعين البصر، وأنه لم ير ربه بعيني بصره ، فتجتمع الأقوال بهذا الجمع.

(٣) رواه أحمد عن ابن مسعود.

وأن الله يكلم العباد يوم القيامة(*) ليس بينهم وبينه ترجمان، والإيمان به والتصديق به.

=النبي ﷺ: (يوزن العبد يوم القيامة فلا يزن جناح بعوضة)[١]؛ فهذا وزن الأجساد.

ثانيها: وزن الأعمال؛ سواء كانت أقوالاً أو كانت أفعالاً، كما قال ﷺ: (كلمتان خفيفتان على اللسان ثقيلتان في الميزان حبيبتان إلى الرحمن: سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم)[٢].

ثالثها: وزن الأوراق والسجلات والكتب التي تسجل فيها أعمال العباد؛ وقد ورد في الحديث أن رجلاً جاء بتسعة وتسعين سِجلاً فيها أعمال سيئة، وجاء ببطاقة فيها لا إله إلا الله فطاشت البطاقة بتلك السِّجلات[٣].

وحينئذٍ إذا دلت النصوص على إثبات الميزان نقول سمعاً وطاعة، نوقن بمقتضى ذلك ولا نناقش ولا نعارض بمعقول ولا بغيره؛ فمن جاءنا يريد منا أن نجادله بواسطة المعقولات لنقوم بإبطال مدلولات النصوص فحينئذٍ لن نلتفت له.

* «من الصفات الواردة تكليم الله للعباد يوم القيامة»، وقد ورد في الحديث أن النبي ﷺ قال: (ما منكم من أحد إلا سيكلمه ربه ليس بينه وبينه ترجمان، فينظر أيمن منه فلا يرى إلا ما قدم، وينظر أشأم منه فلا يرى إلا ما قدم، وينظر تلقاء وجهه فلا يرى إلا النار، فاتقوا النار ولو بشق تمرة)[٤]. =

---

(١) روى البخاري ومسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ قال: (إنه ليأتي الرجل العظيم السمين يوم القيامة لا يزن عند الله جناح بعوضة).

(٢) الحديث أخرجه البخاري ومسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) الحديث رواه الترمذي وأحمد في المسند من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما؛ والحديث صححه الشيخ الألباني.

(٤) الحديث رواه البخاري ومسلم عن عدي بن حاتم رضي الله عنه. قال الحافظ في الفتح: «ويحتمل أن يكون سبب الالتفات أنه يترجى أن يجد طريقاً يذهب فيها ليحصل له النجاة من النار فلا يرى إلا ما يفضي به إلى النار؛ كما وقع في رواية محل بن خليفة» انتهى.

والإيمان بالحوض(*)، وأن لرسول الله ﷺ حوضا يوم القيامة تَرِدُ عليه أمته، عرضه مثل طوله مسيرة شهر، آنيته كعدد نجوم السماء على ما صحت به الأخبار من غير وجه.

= **فإن قال قائل:** هذا يخالف العقل؛ الناس كثير! وهم أمم متعددة، كيف يخاطب الله الناس يوم القيامة؟! فهذا يحتاج إلى أزمان طويلة، فاليوم مثلاً العالم مليارات عديدة، وهذا في هذا الزمان فكم من مضى؟ وكم سبقنا من الناس؟ وكم سيأتي من الناس فيما يأتي؟!

قيل: الله أكبر! قاس قدرة رب العالمين على قدرة المخلوق فنفى صفة الرحمن، فإذن منشأ الضلال عنده من التشبيه؛ شبّه فلما شبه عطّل[1].

فنقول له: قدرة الله أعظم من قدرة المخلوق، فالمخلوق لا يتمكّن إلا من مخاطبة الواحد وقد يخاطب الاثنين في الزمان الواحد، لكن رب العزة والجلال قادر؛ ولذلك يصلي في الحرم مئات الألوف يخاطبون الحي القيوم يسمع كلامهم جميعاً، فيسمع كلام كل واحد منهم على انفراد، إذا سجدوا ودعوا سمع الله كلامهم جميعاً واستجاب لهم متى وُجِدَ شرط الإجابة؛ فهكذا في يوم القيامة، ما المانع أن يخاطب كلَّ واحد منهم في نفس الوقت؟! وقد ورد ذلك في بعض الآثار أن الله يكلّم الناس جميعاً في وقت واحد لا يظن أحد منهم أنه سبحانه يحاسب أحداً سواه في ذلك الزمان.

* **ذكر المؤلف الإيمان بالحوض:** وهو أن النبي ﷺ له حوض، له صفات طوله وعرضه مسيرة شهر، ويرد الناس عليه أظمأ ما كانوا، وله آنية، ولمائه صفات، كما وردت بذلك النصوص، فهذه الأحاديث التي وردت نثبتها ونقول سمعاً وطاعة فنقول: لنبينا حوض.

---

(١) كما سبق تقرير ذلك من أنّ أهل التعطيل ما وصلوا لنفي الصفات إلا بعد أن مرّوا بمرحلة التشبيه.

=قال ﷺ: (ليردنّ على حوضي رجال فيذادون عنه فأقول: يا رب أصحابي، فيقول: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك)[١].

- ذكر المؤلف شيئاً من صفات الحوض فقال: عرضه مثل طوله آنيته كعدد نجوم السماء على ما صحت به الأخبار من غير وجه .

فإن قال قائل: هذا الباب في إثبات الحوض لم يرد فيه إلا أخبار آحاد؛ فكيف تثبتون العقائد بها ؟

فنقول: هذه الأخبار تعاضدت وقوّى بعضها بعضاً حتى وصلت إلى درجة التواتر ، وعلى فرض أنها آحاد فهي أخبار صحيحة ، وأخبار الآحاد الصحيحة الثابتة عن رسول الله ﷺ نوقن بها ونؤمن بما فيها لأنه لا يمكن أن يقع كذب في أحاديث الرسول ﷺ، ثم لا يكتشفها علماء الحديث ، فلابد أن يوجد في الأمة من ينبه إلى ذلك .

- ومن هنا فالصواب أن أخبار الآحاد الواردة في الحديث النبوي التي ليس لها معارض ولم يتكلم فيها أحد من الأئمة بشيء أنها تفيد القطع واليقين؛ لأمور:

أولها: أن الله تعالى أكرم من أن يدخل في شريعته شيء ثم لا يُنَبِّه الأمة عليه ، ولا يمكِّن علماء الحديث من اكتشافه .

ثانيها: أن الله تعالى قد تعهّد وتكفّل بحفظ هذه الشريعة ، ومن حفظها حفظ سنة النبي ﷺ قال تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَـٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]، ومما يدخل فيه تفسير كتاب الله الذي يكون بالسنة.

(١) قال شارح الطحاوية: «الأحاديث الواردة في ذكر الحوض تبلغ حد التواتر، رواها من الصحابة بضع وثلاثون صحابياً، ولقد استقصى طرقها شيخنا الشيخ عماد الدين بن كثير تغمده الله برحمته، في آخر تاريخه الكبير، المسمى بـ: البداية والنهاية» ا.هـ .

والإيمان بعذاب القبر(*)، وأن هذه الأمة تُفتَنُ في قبورها، وتُسأل عن الإيمان والإسلام، ومن ربه؟ ومن نبيه؟

= **ثالثها**: أن لكلام رسول الله ﷺ من البهاء والوضوح والنور ما ليس لغيره ، مما يجعل كلامه لا يمكن أن يلتبس بكلام غيره ، ثم إن الأمة قد اجتهدت في تمحيص الأخبار النبوية والتمييز بين صحيحها وضعيفها ، فلا يمكن أن يخفى كذب في الحديث على هذه الأمة المعصومة التي لا تجتمع على ضلالة.

ثم إن عادة الله في الخلق أن الكاذب يفتضح في حياته أو بعد مماته ، ومن افتضاحه أن يتبين كذبه وأعظم ذلك في سنة النبي ﷺ؛ ولذلك تجد علماء السنة يقطعون بأخبار الصحيحين ويجزمون بأن النبي ﷺ قد قالها ، فهذا هو القطع واليقين.

فقوله: «إن هذه الأمة»: لقب واللقب لا مفهوم له، وبالتالي لا يدل على نفي العذاب والعقوبة عن الأمم السابقة، وهل الفتنة في القبر خاصةٌ بهذه الأمة أم أنها لكل الأمم ؟

الجواب: إذا عُلِّق الحكم باسم؛ فهذا الاسم على نوعين:

١ . إما أن يكون لقباً وهو الاسم الذي يكون للذات ، فحينئذٍ لا نعمل بمفهوم المخالفة منه .

٢ . إذا عُلِّقَ الحكم بوصفٍ ، فحينئذٍ نقصر الحكم على ذلك الوصف .

* **«ذكر المؤلف ما يتعلق بعذاب القبر»**: فإن الناس إذا وضعوا في قبورهم فإنهم إما أن ينعمّوا وإما أن يعذبوا؛ كما قال تعالى عن فرعون: ﴿ ٱلنَّارُ يُعۡرَضُونَ عَلَيۡهَا غُدُوّٗا وَعَشِيّٗاۚ وَيَوۡمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدۡخِلُوٓاْ ءَالَ فِرۡعَوۡنَ أَشَدَّ ٱلۡعَذَابِ﴾ [غافر: ٤١] ففارق بين يوم تقوم الساعة وبين العذاب الذي قبله وهو عذاب القبر ، وجاء في الحديث أن النبي ﷺ =

ويأتيه منكر ونكير كيف شاء الله عزّ وجلّ وكيف أراد(*)، والإيمان به والتصديق به

=قال: (استعيذوا بالله في الصلاة من أربع؛ وذكر منها عذاب القبر)[١] ، وجاء في الحديث أن النبي ﷺ قال: (لولا ألا تدافنوا لسألت الله أن يسمعكم أصوات أهل القبور)[٢]، وجاء في الحديث الآخر أن النبي ﷺ مرّ بقبرين وقال: (إنهما ليعذبان وما يعذبان في كبير، أمّا أحدهما فيمشي بالنميمة ، وأمّا الآخر فكان لا يستبرئ من البول)[٣] والنصوص في ذلك كثيرة .

* «وكذلك نُثبِتُ منكراً ونكيراً»، وأنهما يأتيان إلى العبد فيسألانه المسائل الثلاث: ما دينك؟ من نبيك؟ من ربك؟ كما ورد ذلك في عدد من الأحاديث في الصحيحين وغيرهما.

والموفق المؤمن يُوَفَّقُ للصواب ، وغيره يقول: هاه هاه لا أدري؛ سمعت الناس يقولون شيئاً فقلته .

ومن هذا المنطلق في هذه القضايا الثلاث ، وفّق الله جل وعلا الإمام شيخ الإسلام محمد بن عبدالوهاب إلى تذكير الناس بالأصول الثلاثة: معرفة العبد لربه ، ولدينه ، ولنبيه ﷺ.

---

(١) روى البخاري ومسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ يدعو ويقول: (اللهم إني أعوذ بك من عذاب القبر، ومن عذاب النار، ومن فتنة المحيا والممات، ومن فتنة المسيح الدجال).

(٢) الحديث رواه الحاكم في المستدرك عن أنس رضي الله عنه، وصححه الشيخ الألباني في السلسلة الصحيحة.

(٣) رواه البخاري ومسلم؛ عن ابن عباس رضي الله عنهما.

فائدة: قال شارح الطحاوية: «وقد تواترت الأخبار عن رسول الله ﷺ في ثبوت عذاب القبر ونعيمه لمن كان لذلك أهلاً، وسؤال الملكين، فيجب اعتقاد ثبوت ذلك والإيمان به، ولا تتكلم في كيفيته، إذ ليس للعقل وقوف على كيفيته لكونه لا عهد له به في هذه الدار» ا.هـ.

والإيمان بشفاعة النبي ﷺ(*)، وبقوم يُخرَجون من النار بعد ما احترقوا وصاروا فحماً فيؤمر بهم إلى نهر على باب الجنة كما جاء في الأثر، كيف شاء الله وكما شاء، إنما هو الإيمان به والتصديق به.

---

* «من عقائد أهل السنة الجماعة الإيمان بالشفاعة»، فنؤمن أن النبي ﷺ يكلم ربه جل وعلا في بعض العباد، أو فيما يتضايقون منه فيما يتعلق بوقفتهم يوم القيامة.

والشفاعة المراد بها أن يكون المرء مع غيره لتحقيق أمر لذلك الغير، مأخوذ من الشفع وهو الذي يكون بعد الوتر، فالوتر: واحد، والشفع: اثنان، فلما جاء الشافع والمشفوع له قيل: شفع، والشفاعة قد جاءت النصوص بها وبإثباتها وببيان أنها على أنواع، لكن لها شرطان:

الشرط الأول: إذن الله للشافع؛ فلا يشفع أحد كائناً من كان حتى يأذن الله للشافع[1]، فإذا لم يأذن الله للشافع فإنه لا يتمكن من الشفاعة عند الله عز وجل، ولا تقبل شفاعته عنده سبحانه.

الشرط الثاني: رضا رب العالمين عن المشفوع له[2]؛ فإذا لم يرض عن المشفوع له لم تحصل هناك شفاعة.

- والشفاعة على أنواع:

النوع الأول: الشفاعة العظمى وهي للنبي ﷺ خاصة، وذلك أن الناس في الموقف يوم القيامة يقفون في الموقف العظيم، وتقرب الشمس منهم، ويلجمهم العرق إلجاماً=

(١) ويدل لهذا قوله تعالى: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

(٢) ويدل لهذا قوله تعالى: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ﴾ [الأنبياء: ٢٨].

وقد اجتمعت الشرطان في قوله تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ لَّا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ وَرَضِىَ لَهُۥ قَوْلًا﴾ [طه: ١٠٩].

=ويكونون في كرب عظيم ولا يدرون هل يكونون من أهل الجنة أو من أهل النار ، فيأتون للأنبياء عليهم السلام فيستشفعون بهم عند الله؛ يأتون لنوح ثم يأتون إلى إبراهيم ثم يأتون إلى موسى ثم يأتون إلى عيسى وكل منهم يعتذر من الشفاعة عند الله يقول لهم الأقوام: ألا ترون ما نحن فيه ؟ ألا ترون ما حل بنا ؟ فكل واحد منهم يعتذر بعذر ويذكر ذنباً إلا من شاء الله ، ثم يأتون إلى النبي ﷺ فيقول: (أنا لها ، أنا لها)، فذلك المقام الذي تحمده عليه الأمم كلها ، ثم بعد ذلك يأتي حتى يقوم بين يدي الله ويسجد ، ويحمد الله جل وعلا بمحامد كثيرة يفتحها الله عليه في ذلك الوقت ، ثم يقال له:

يا محمد قم ، سلْ تُعطَ واشفعْ تُشَفَّعْ ، فيشفع حينئذ في ذلك المقام من أجل أن يحاسب العباد[1] ، وهذه الشفاعة موطن اتفاق في الجملة عند أكثر أهل الإسلام .

النوع الثاني: أن يشفع في أناس في النار من أجل أن يخفف عنهم من عذابها .

النوع الثالث: أن يشفع في أناس من أهل الجنة أن ترفع درجاتهم .

النوع الرابع: أن يشفع لأناس دخلوا النار من أجل أن ينتقلوا من النار فيصبحوا في الجنة؛ وهذه الأنواع الأربعة من الشفاعة أثبتها أهل السنة والجماعة واستدلوا على ذلك بأحاديث كثيرة ثبتت عن النبي ﷺ؛ منها حديث أبي سعيد وأبي هريرة في الصحيحين **(أن أناساً أُمِرَ بهم فأدخلوا النار ، ثم إن الله جل وعلا يخرجهم بعد ذلك من النار بعد ما احترقوا وصاروا فحماً ، فيأمر بهم إلى نهر على باب الجنة فينبتون كما ينبت الحميل على مجرى السيل ، ثم بعد ذلك يدخلون الجنة)**[2]، وجاء في حديث في السنن أن النبي ﷺ=

---

(١) الحديث رواه البخاري في كتاب التوحيد ، باب كلام الرب عز وجل يوم القيامة مع الأنبياء وغيرهم؛ ورواه مسلم في كتاب الإيمان ، باب أدنى أهل الجنة منزلة؛ كلهم من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه .

(٢) رواه أبو داود والترمذي وابن ماجة عن أنس رضي الله عنه ؛ وصححه الشيخ الألباني كما في مشكاة المصابيح.

=قال: (شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي)(١).

- إذا تقرر هذا فإن المعتزلة والخوارج نفوا هذا النوع من الشفاعة؛ وقالوا لأنه لا يثبت أن يدخل أحد النار ثم يخرج منها مرة أخرى ، لماذا قالوا بذلك ؟ لأنهم يرون أن فاعل الكبيرة كافر أو بمنزلة بين المنزلتين بين الإيمان والكفر ، ومن ثم فإن مصيره إلى النار خالداً مخلداً فيها .

والخوارج يقولون: هو كافر ، والمعتزلة يقولون: هو في منزلة بين المنزلتين ، ومرجع القولين إلى شيء واحد وهو التخليد في نار جهنم ، ولذلك نفوا أن يكون بعض العباد=

(١) فتبين لنا أن هناك في باب الشفاعة من فرّط في إثباته حتى نفوا ما دلت عليه النصوص؛ وهناك قوم غلوا في الإثبات حتى أثبتوا شفاعة لم تثبتها النصوص فأثبتوا شفاعة الموتى من أصحاب القبور لهم عند الله؛ ووفّق الله سبحانه وتعالى أهل السنة للوسطية في هذا الباب كغيره من الأبواب فأثبتوا ما أثبتته النصوص ونفوا ما نفته النصوص .

يقول شيخ الإسلام في اقتضاء الصراط المستقيم: «هذا الموضع افترق الناس فيه ثلاث فرق: طرفان ووسط؛ فالمشركون ومن وافقهم من مبتدعة أهل الكتاب كالنصارى ومبتدعة هذه الأمة أثبتوا الشفاعة التي نفاها القرآن؛ والخوارج والمعتزلة أنكروا شفاعة نبينا ﷺ في أهل الكبائر من أمته، بل أنكر طائفة من أهل البدع انتفاع الإنسان بشفاعة غيره ودعائه، كما أنكروا انتفاعه بصدقة غيره وصيامه عنه، وأنكروا الشفاعة بقوله تعالى: ﴿مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَٰعَةٌ﴾ [البقرة: ٢٥٤] وبقوله تعالى: ﴿مَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾ [غافر: ١٨] ونحو ذلك .

وأما سلف الأمة وأئمتها ومن تبعهم من أهل السنة والجماعة فأثبتوا ما جاءت به السنة عن النبي ﷺ من شفاعته لأهل الكبائر من أمته وغير ذلك من أنواع شفاعاته وشفاعة غيره من النبيين والملائكة ، وقالوا إنه لا يخلد في النار من أهل التوحيد أحد، وأقروا بما جاءت به السنة من انتفاع الإنسان بدعاء غيره وشفاعته والصدقة عنه بل والصوم عنه في أصح قولي العلماء كما ثبتت به السنة الصحيحة الصريحة وما كان في معنى الصوم ، وقالوا إن الشفيع يطلب من الله ويسأل ولا تنفع الشفاعة عنده إلا بإذنه»اهـ.

والإيمان أن المسيح الدجال خارج، مكتوب بين عينيه كافر(*)، والأحاديث التي

=يخرج من الجنة بسبب هذه الشفاعة ، لأن هذا يناقض عقيدتهم وما يرونه، ومنشأ هذا أنهم يقررون القول؛ ثم بعد ذلك يصنفون النصوص بناء عليه؛ فما وافق أقوالهم قبلوه ، وما لم يوافقها أولوه أو جحدوه وأنكروه .

ويجب الإيمان بذلك ما دام أنه قد ثبت هذا المعنى في أحاديث كثيرة بل هو في القرآن قال تعالى: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وقال: ﴿وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَـٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ﴾ [سبأ: ٣٤]؛ فدل هذا على إثبات الشفاعة.

* «التحذير من المسيح الدجال» اتفق الأنبياء عليهم السلام على التحذير منه؛ يقول النبي ﷺ: (ما من نبي إلا وقد حذر أمته المسيح الدجال)[1]، وجاءت الأحاديث بشيء من صفته؛ فمن صفاته أن معه جنة و ناراً ، وأنه يدعو الناس إلى تأليهه ، وأنه يأتي ويدور على البلدان في زمن متقارب ، وأنه إذا خرج علم الناس بخروجه بوقت قصير، وأنه يدعو الناس إلى الإيمان به، وأنه يدخل جميع البلدان إلا مكة والمدينة ، وأنه إذا جاء إلى المدينة جاءها على نقب من نقابها فخرج من المدينة كل كافر ومنافق[2] حتى يؤمن به، ويخرج رجل من أهل السنة والإسلام فيجادله ويناقشه فيقول الدجال للناس ألا أريكم؟ ثم يأمر بشقه نصفين فيمر من بينهما ثم يعيده مرة أخرى! فيقول ذلك الرجل: الآن ازددت إيماناً ويقيناً أنك الكذاب الذي أخبر عنك رسول الله ﷺ، ثم لا يمكّن منه بعد ذلك .

---

(١) الحديث رواه البخاري والإمام أحمد في المسند؛ من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٢) روى البخاري عن أنس بن مالك رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: (ليس من بلد إلا سيطؤه الدجال إلا مكة والمدينة؛ ليس له من نقابها نقب إلا عليه الملائكة صافين يحرسونها ، ثم ترجف المدينة بأهلها ثلاث رجفات فيخرج الله كل كافر ومنافق) .

جاءت فيه، والإيمان بأن ذلك كائن، وأن عيسى ابن مريم عليه السلام ينزل فيقتله بباب لُدٍّ، والإيمان قول وعمل(*)،

=وقيل له المسيح لأنه يدور على البلدان ويسيح فيها ، والدجال لأنه كاذب ليس بصادق، وقد جاء في الأحاديث وصفه بأنه أعور وأن الله جل وعلا ليس بأعور ، وعنده جنة ونار؛ من دخل في جنته وجد النار ومن دخل في ناره وجد عيشة هنيئة .

ويدلُّك هذا على عدم الإسراع في تصديق كل من ادعى خيراً أو ادعى دعوى ولو كان معه ما يظهر أنه كرامة أو أنه معجزة حتى يتحقق الإنسان من حاله ويعرضه على النصوص الشرعية .

وقد كذبت بعض الطوائف بالمسيح الدجال؛ قالوا لأنه لم يرد في كتاب الله عز وجل ، والسنة دليل مستقل يجب علينا الإيمان بها وتحكيمها والعمل بما فيها من النصوص .

* قال المؤلف: «**الإيمان قول وعمل**»: هذا هو معتقد أهل السنة والجماعة أن الإيمان له أركان؛ منها: الأقوال، ومنها: الاعتقادات، ومنها: الأعمال ، ويدلّ على هذا النصوص التي وصفت العديد من الأقوال والأفعال والأعمال بأنها إيمان ، ومن ذلك قول النبي ﷺ: (**الإيمان بضع وستون أو بضع وسبعون شعبة؛ أعلاها قول لا إله إلا الله وأدناها إماطة الأذى عن الطريق والحياء شعبة من الإيمان**) فجعل قول لا إله إلا الله من الإيمان ، وجعل الحياء وهو من أعمال القلوب من الإيمان ، وجعل إماطة الأذى عن الطريق وهو من الأعمال من الإيمان ، وقد قال الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَـٰنَكُمْ﴾ [البقرة: ١٤٣]، يعني صلاتكم التي صليتموها إلى بيت المقدس قبل تحويل القبلة ، فسمى الصلاة وهي من الأعمال إيماناً ، والنصوص في هذا كثيرة.

- إذا تقرر هذا فإن الأقوال ركن في الإيمان ، والأعمال ركن في الإيمان ، والاعتقادات ركن في الإيمان.

يزيد وينقص(*) كما جاء في الخبر (أكمل المؤمنين إيماناً أحسنهم خلقاً).

فإن قال قائل: هل الأعمال شرط لصحة الإيمان أو شرط لكماله ؟ نقول: الأعمال ركن في الإيمان وليست شرط صحة ولا شرط كمال ، فمن قال: العمل شرط في الإيمان، قلنا: هذا خطأ ، لأن الأعمال جزء من الإيمان ، أما الشرط فيكون قبل الشيء ولا يكون من أجزائه . فالطهارة شرط للصلاة ، فهل هي جزء من الصلاة ؟ أو هي أمر مستقلٌّ سابق لها؟ فحينئذ الشرط يكون سابقاً أو مقارناً ، ويكون فعلاً مستقلاً ، بينما الركن جزء من الماهية، فالركوع ركن للصلاة لأنه جزء منها .

وهكذا الأقوال والاعتقادات والأعمال ركن من أركان الإيمان .

- وهذا الإيمان بمثابة الشجرة؛ منها ما هو من الأوراق ، ومنها ما هو من الأغصان ، ومنها ما هو من الجذور ، ولكلٍّ حُكْمُهُ؛ فمثلاً السنن الرواتب ، هذه من الإيمان لكنها ركن مكمّل ولا يزول الإيمان بذهابها لكن الإيمان ينقص ، كما أن الشجرة تنقص بذهاب بعض أوراقها ولا ننفي اسم الشجرة عنها بنقص بعض الورق.

* قال المؤلف: «يزيد وينقص»: يعني أن الإيمان يزيد إذا فعل العباد الطاعة ، يدل على ذلك قوله تعالى: ﴿لِيَزْدَادُوٓاْ إِيمَـٰنًا مَّعَ إِيمَـٰنِهِمْ﴾ [الفتح: ٤]، والنصوص في هذا كثيرة ، ولأنه إذا كان يزداد فمعناه أنه ينقص من باب دلالة التلازم[١] .

---

(١) يقول شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه الإيمان: «ولهذا كان أهل السنة والحديث على أنه يتفاضل ، وجمهورهم يقولون: يزيد وينقص، ومنهم من يقول: يزيد، ولا يقول ينقص، كما روي عن مالك في إحدى الروايتين ، ومنهم من يقول: يتفاضل، كعبد الله بن المبارك ، وقد ثبت لفظ الزيادة والنقصان منه عن الصحابة ولم يُعْرَف فيه مخالف من الصحابة» إلى أن قال: «وهذا أمر يجده المؤمن إذا تليت عليه الآيات زاد في قلبه ، بفهم القرآن ومعرفة معانيه من علم الإيمان ما لم يكن ، حتى كأنه لم يسمع الآية إلا حينئذٍ ، ويحصل في قلبه من الرغبة في الخير والرهبة من الشر ما لم يكن ، فزاد علمه بالله ومحبته لطاعته ، وهذا زيادة الإيمان» انتهى.

=وإثبات كون الإيمان يزيد وينقص هو مذهب أهل السنة والجماعة، خلافاً للمرجئة الذين يرون أن الأعمال لا تدخل في مسمى الإيمان، ويقولون بأن الإيمان لا يزيد ولا ينقص، وقد تركوا ظواهر هذه النصوص السابقة التي تدل على دخول الأعمال في مسمى الإيمان وتدل على أن الإيمان يزيد.

فمن ثمَّ هل القول بأن الإيمان يزيد وينقص يعدُّ إجماعاً ؟ وإن كان كذلك فكيف نجمع بينه وبين قول الإمام مالك الإيمان يزيد فقط ؟

الجواب: إثبات الزيادة تواترت به النصوص كتاباً وسنة ، وإثبات النقص من لازم الأول ، والإمام مالك أو بعض من نفى النقصان نفى اللفظ[1] فقال: أنا لا أقول: ينقص لكنه لا يزيد أو تقل زيادته أو تذهب زيادته ، ومن هنا فالسلف متفقون على أن الإيمان يزيد وينقص والخلاف بينهم في اللفظ فقط .

* **واستدل المؤلف على كون الإيمان يزيد وينقص بقوله ﷺ: (أكمل المؤمنين إيماناً أحسنهم خلقاً)**[2]، والنصوص في هذا عديدة .

ومثل هذا أيضاً الكفر؛ فإنه قد يكون أقوالاً وقد يكون أفعالاً وقد يكون اعتقاداً ، فالظن أن الكفر لا يكون إلا بالاعتقاد ظن خاطئ ، وهو طريقة المرجئة الذين يقولون: لا يكون الكفر إلا بالاعتقاد .

(١) يقول شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى: «وكان بعض الفقهاء من أتباع التابعين لم يوافقوا في إطلاق النقصان عليه؛ لأنهم وجدوا ذكر الزيادة في القرآن ولم يجدوا ذكر النقص، وهذا إحدى الروايتين عن مالك» ا.هـ.

(٢) رواه أبو داود والترمذي من حديث أبي هريرة رضي الله عنه؛ وصححه الشيخ الألباني.

ومن ترك الصلاة فقد كفر(*)، وليس من الأعمال شيء تركه كفر إلا الصلاة، من تركها فهو كافر وقد أحل الله قتله.

=وقد جاءت النصوص بتكفير من قال قولاً أو فعل فعلاً؛ كما في قوله جل وعلا: ﴿لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ [التوبة: ٦٦] وهم إنما تكلموا، فحكم عليهم بمجرد كلامهم.

وكذلك الكفر يزيد وينقص وليس على رتبة واحدة؛ ويدل على ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ ازْدَادُوا كُفْرًا﴾ [النساء: ١٣٧]، ويدل عليه أيضاً قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ يُضَلُّ بِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [التوبة: ٣٧].

إذا تقرر هذا فبعض الأعمال تكون كفراً، ومن أمثلة ذلك من استهان بالقرآن فوضعه في القاذورات فيكفر بذلك ولو لم يعتقد جواز هذا، فلا يشترط في الكفر الاقتران بالاعتقاد بل يكفي إذا كفر بفعله.

* «**ترك الصلاة كفر على الصحيح من أقوال أهل العلم كما قرره المؤلف هنا**»؛ خلافاً لجماعة كبيرة من أهل العلم الذين يرون أن تركها لا يعد كفراً، وقد جاء في الحديث أن النبي ﷺ قال: (**العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة، فمن تركها فقد كفر**)[1]، وقال: (**بين الرجل وبين الشرك أو الكفر ترك الصلاة**)[2].

ومن هنا فإن ظواهر النصوص تدل على هذا القول، ويدل عليه قوله تعالى: ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرَ ۝ قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ﴾ [المدثر: ٤٢-٤٣]، ويدل عليه قوله تعالى: ﴿فَإِن تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ﴾ [التوبة: ١١]، ويدل عليه أيضاً نصوص عديدة. =

---

(١) الحديث رواه الترمذي والنسائي وابن ماجة عن عبد الله بن بريدة عن أبيه، وصححه الألباني.

(٢) الحديث رواه الإمام مسلم من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما.

=وهذا القول هو قول الإمام أحمد وجماعة من أهل العلم؛ وجمهور أهل العلم على خلاف هذا القول ، ولكن ظواهر النصوص السابقة تدل على مذهب أحمد .

وإن كان يتركها في وقتٍ ويفعلها في وقتٍ آخر ، فإن تركها حجودًا لوجوبها كفر بالاتفاق ، وإن تركها تهاونًا وكسلاً فهو عندنا على الراجح من الأقوال وبحسب مدلول الدليل يكفر أيضًا ، فيكون على هذا الحال إذا تركها في وقتٍ كفر ، وإذا فعلها في الوقت الذي يليه عاد إلى دين الإسلام.

فإن قال قائل: إنه قد ورد في الحديث أن رجلاً يدخل الجنة وهو لم يعمل خيراً قط ؟

فنقول: الأحاديث في هذا على صنفين:

الصنف الأول: من آمن ودخل في الإسلام ثم بعد ذلك جاءته الوفاة قبل أن يدخل وقت الصلاة ، كمن آمن ثم دخل في جهاد فمات بسبب ذلك .

الصنف الثاني: أناس جُهّال لا يعرفون وجوب الصلاة ، فقد أخبر النبي صلى الله عليه وسلم أنهم يدخلون الجنة كما ورد ذلك في سنن ابن ماجة ، فمثل هذا لا يدل على عدم تكفير تارك الصلاة ، وذلك لأن هؤلاء كانوا جاهلين بوجوبها .

إذا تقرر هذا؛ فإن القول بتكفير تارك الصلاة ليس من الأقوال الشديدة ولا من الأقوال الغليظة ، بل هو في الحقيقة أسهل من القول بعدم تكفيره؛ وذلك لأننا إذا قلنا: تارك الصلاة كافر، يعني أنه إذا أسلم وعاد للصلاة فإننا لا نطالبه بإعادة ما مضى من الصلوات، فالقول بتكفير تارك الصلاة أسهل من جهة أنه لا يطالب التائب بإعادة ما مضى من صلواته ، ولا يطالب التائب بإعادة صيامه ، ولا يطالب بإعادة ما مضى من عباداته ، وإذا قلنا بعدم تكفيره فإننا حينئذٍ نقول بأنه يجب عليه أن يعيد ما مضى من الصلوات .

وخير هذه الأمة بعد نبيها: أبوبكر الصديق، ثم عمر بن الخطاب، ثم عثمان بن عفان(*)،

- تقدم معنا فضل صحابة رسول الله ﷺ، وعِظَمُ منزلتهم، ورفعة درجتهم، والآن يريد المؤلف أن يقرر من هو الأفضل من الصحابة.

* فقال: «خير الأمة بعد نبيها أبو بكر الصديق»؛ وقد أثنى النبي ﷺ على أبي بكر في مواطن عديدة، وقال: (سدوا كل خلة في المسجد إلا خلة أبي بكر)، وقال: (إن صاحبكم خليل الرحمن، ولو كنت متخذاً خليلاً لاتخذت أبا بكر، ولكن صاحبكم خليل الرحمن)[1]، وفيه نصوص كثيرة تدل على فضل أبي بكر الصديق رضي الله عنه، وقد قدّم النبي ﷺ أبا بكر في أداء الصلاة إماماً فنوقش في ذلك فأصر على ذلك ولم يرتضِ بإمامة غيره.

- وأبو بكر الصديق قد وصفه الله بالصحبة في قوله جل وعلا: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَـٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠]، وأكرمه الله بها، ثم إن أبا بكر الصديق رضي الله عنه كان ينفق ماله لنصرة الإسلام وأهله، وقد قال الله تعالى عنه: ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُۥ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَىٰٓ ۝ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [الليل: ١٩-٢٠] يعني إنه ليس لأحد من الناس عليه نعمة يطلب من الله وفاءها أو مقابلتها إلا أن يفعل ذلك لوجه الله تعالى.

---

(١) روى البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: خرج رسول الله ﷺ في مرضه الذي مات فيه عاصب رأسه بخرقة، فقعد على المنبر فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: (إنه ليس من الناس أحد أَمَنُّ عليّ في نفسه وماله من أبي بكر بن أبي قحافة، ولو كنت متخذاً من الناس خليلاً لاتخذت أبا بكر خليلاً، ولكن خلة الإسلام أفضل، سدوا عني كل خوخة في هذا المسجد غير خوخة أبي بكر)، قال الحافظ ابن حجر في الفتح: «والمعنى لا تبقوا باباً غير مسدود إلا باب أبي بكر فاتركوه بغير سد، قال الخطابي وابن بطال وغيرهما: في هذا الحديث اختصاص ظاهر لأبي بكر، وفيه إشارة قوية إلى استحقاقه للخلافة، ولا سيما وقد ثبت أن ذلك كان في آخر حياة النبي ﷺ في الوقت الذي أمرهم فيه أن لا يؤمهم إلا أبو بكر» انتهى.

=إذا تقرر هذا؛ فإن أبا بكر الصديق قد أجمع الصحابة على تقديمه بعد النبي ﷺ، ولذلك كان خليفة رسول الله ﷺ.

ثم يليه في المرتبة عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وقد أعطاه الله جل وعلا خلافة أبي بكر قرابة عشر سنين أو أكثر من ذلك، ثم إن عمر قد جاءت نصوص عديدة في فضيلته والثناء عليه، يقول النبي ﷺ: **(لو سلك عمر فجاً لسلكت الشياطين فجاً غيره)**[١]، ويقول النبي ﷺ: **(كان فيما سبقكم محدَّثون ملهمون فإن يكن في أمتي فعمر بن الخطاب)**[٢] وقد جاءت منه موافقات عديدة وافق فيها الحكم الشرعي قبل نزوله، وقد أثنى عليه النبي ﷺ في مواطن عديدة، وأجمع الصحابة على تقديمه على غيره في الخلافة بعد أبي بكر الصديق رضي الله عنه.

ثم يليهم في الأفضلية عثمان رضي الله عنه؛ الذي يقول فيه النبي ﷺ: **(ليس على عثمان بعد اليوم شيء)**[٣]، وقال: **(من يشتري بئر رومة فيكون له مثلها في الجنة)**[٤]، وجهّز جيش العسرة بسبع مئة من الإبل[٤]، وقال فيه النبي ﷺ: **(ألا أستحيي من رجل تستحيي منه الملائكة)**[٥]، والنصوص في ذلك كثيرة.

---

(١) الحديث رواه البخاري ومسلم عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه.

(٢) الحديث رواه البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه، ورواه مسلم عن عائشة رضي الله عنها. قال النووي: «قال البخاري: يجري الصواب على ألسنتهم».

(٣) رواه الترمذي من حديث عبد الرحمن بن سمرة رضي الله عنه؛ وقال: «هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه».

(٤) بوّب البخاري في صحيحه: «باب مناقب عثمان بن عفان أبي عمرو القرشي رضي الله عنه، وقال النبي ﷺ: (من يحفر بئر رومة فله الجنة)، فحفرها عثمان، وقال: (من جهز جيش العسرة فله الجنة) فجهزه عثمان».

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه حديث (٦١٥٩). وأخرج مسلم أيضاً مرفوعاً: (إن عثمان رجلٌ حييٌّ) حديث (٦١٦٠).

نُقـدِّم هــؤلاء الثلاثـة كمـا قـدمهم أصـحاب رسـول الله ﷺ، لم يختلفـوا في ذلك(*)، ثم بعد هؤلاء الثلاثة أصحاب الشورى الخمسة: علي بـن أبـي طالـب وطلحة والزبير وعبد الرحمن بن عوف وسعد(*)، كلهم يصلح للخلافة، وكلـهم إمام(*)، ونذهب في ذلـك إلى حـديث ابـن عمـر: (كنـا نعُـدُّ ورسـول الله حـي وأصحابه متوافرون: أبو بكر ثم عمر ثم عثمان، ثم نسكت).

---

* **قال المؤلف: «نُقدِّم هؤلاء الثلاثة كما قدمهم أصحاب رسول الله ﷺ لم يختلفوا في ذلك»**: ولم يقع اختلاف بين الصحابة في ذلك ، وإنما وقع الاختلاف في التفضيل بين عثمان وعلي بعد وقت الصحابة .

ثم نقدم بعد عثمان علياً رضي الله عنه، ولم يذكر المؤلف علياً في السياق الأول لرغبة المؤلف في موافقة حديث ابن عمر: (كنا نعُدُّ ورسول الله حي وأصحابه متوافرون: أبو بكر ثم عمر ثم عثمان، ثم نسكت)، وقد ورد في فضل علي أحاديث كثيرة ، وقد قال النبي ﷺ: **(من كان علي مولاه كنت مولاه)**[1]، وقال عنه النبي ﷺ: **(رجل يحب الله ورسوله ، ويحبه الله ورسوله)**، وقال له: **(لأن يهدي الله بك رجلاً واحداً خير لك من حمر النعم)**[2]، والأحاديث في فضل أمير المؤمنين علي رضي الله عنه كثيرة.

* ثم بعد ذلك أصحاب الشورى؛ وقد ذكر منهم المؤلف علياً فيبقى طلحة والزبير وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص ، وقد جاءت نصوص في بيان فضيلتهم ومزيتهم .

* **قال المؤلف: «وكلهم إمام»**: يعني كلهم صالح لأن يُقتَدى به في الخير، وأن يكون عمله وقوله حجة يستدل بها .

---

(١) الحديث رواه ابن ماجه والإمام أحمد ، وصححه الألباني .

(٢) رواه البخاري ومسلم عن سهل بن سعد رضي الله عنه في قصة غزوة خيبر .

ثم من بعد أصحاب الشورى أهل بدر من المهاجرين(*)، ثم أهل بدر من

---

* قال المؤلف ثم من بعد أصحاب الشورى أهل بدر من المهاجرين: فإن الله تعالى قد أثنى عليهم في كتابه في مواطن ، ثم إن جبريل أتى النبي ﷺ، فقال: (ما تعدون أهلَ بدر فيكم؟) قال: من أفضل المسلمين ، قال: (كذلك من شهد بدراً من الملائكة)[١] وقال النبي ﷺ: (ما يدريك لعل الله قال لأهل بدر اعملوا ما شئتم فإني قد غفرت لكم)[٢].

وأهل بدر ليسوا على رتبة واحدة؛ بل بعضهم أميز من بعض لصفات أخرى؛ إما لقدم الإسلام أو لقدم الهجرة أو لكثرة الأعمال الصالحة التي أداها العبد في نصرة دين الله جل وعلا .

ثم بعد هذا بقية الصحابة الذين صحبوا النبي ﷺ، كما قال ﷺ: (خيركم قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم)[٣] .

وصحبة النبي صلى الله عليه وسلم عند أهل الحديث تحصل بصحبته ولو لساعة واحدة ، فمن رآه وصحبه فهو من أصحابه ، ويستدلون على ذلك بأن النبي صلى الله عليه وسلم [ذكر طائفة من أمته يغزون فيقال لهم هل فيكم من صحب رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ - وفي لفظ - هل فيكم من رأى النبي صلى الله عليه وسلم ؟] قالوا فدل هذا على أن من المستقر عندهم أن الصحبة والرؤية مترادفة ، يطلق أحدهما ويراد به الآخر، ولذلك أبدل الراوي هذا اللفظ في الحديث.

---

(١) أخرجه البخاري عن معاذ بن رافع بن رفاعة الزرقي عن أبيه.

(٢) الحديث رواه البخاري ومسلم؛ وقوله: (لعل الله) كما يقول أهل العلم إن «لعل» من الله واجبة.

(٣)الحديث رواه البخاري في كتاب المناقب ، باب فضائل أصحاب النبي ﷺ ومن صحب النبي ﷺ أو رآه من المسلمين فهو من أصحابه؛ ورواه مسلم في كتاب فضائل الصحابة ، باب فضل الصحابة رضي الله تعالى عنهم ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم.

الأنصار من أصحاب رسول الله ﷺ على قدر الهجرة والسابقة، أولاً فأولاً، ثم أفضل الناس بعد هؤلاء أصحاب رسول الله ﷺ القرن الذي بُعِثَ فيهم.

وكل من صحبه سنة أو شهراً أو يوماً أو ساعة أو رآه فهو من أصحابه، له من الصحبة على قدر ما صحبه(*)، وكانت سابقته معه، وسمع منه ونظر إليه نظرة، فأدناهم صحبة هو أفضل من القرن الذين لم يروه ولو لقوا الله بجميع الأعمال كان هؤلاء الذين صحبوا النبي ﷺ ورأوه وسمعوا منه ومن رآه بعينه وآمن به ولو ساعة أفضل - لصحبتهم - من التابعين، ولو عملوا كل أعمال الخير.

والسمع والطاعة للأئمة وأمير المؤمنين البَرّ والفاجر(*).

---

* قال المؤلف: «وفضيلة الصحابة على مقدار مدة الصحبة»: فكلما طالت الصحبة دلت على فضيلة صاحبها .

ثم بعد ذلك من كان في ذلك القرن الذي بُعِثَ النبي ﷺ فيه ولو لم يأت إلى النبي ﷺ ولم يصحبه وهؤلاء من التابعين؛ فمن كان في عهد النبوة فلم ير النبي ﷺ ولم يلقه فإنه يُعَدُّ من التابعين .

والصحابة أفضل من التابعين؛ لقول النبي ﷺ: **(لا تسبوا أصحابي ، فلو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهباً ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه)**[1] .

* «قرر المؤلف هنا ما يتعلق بمعتقد أهل السنة والجماعة في باب الولاية»؛ وهذا الباب تحكمه قواعد، منها:

أولها: وجوب السمع والطاعة للأئمة ، وقد جاء في هذا نصوص كثيرة قال الله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡ﴾ [النساء: ٥٩]، ويقول=

---

(١) الحديث رواه البخاري ومسلم من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .

=النبي ﷺ: (السمع والطاعة على المرء المسلم فيما أحب وكره ما لم يؤمر بمعصية ، فإذا أُمِرَ بمعصية فلا سمع ولا طاعة)[١] .

ثانيها: أن الطاعة للولاة تجب ولو كانوا فجاراً ما لم يأمروا بمعصية؛ فإنهم يطاعون في غير تلك المعصية، ويدل على هذا قول النبي ﷺ: (من رأى من أميره شيئا يكرهه فليصبر ، فمن خرج عن الطاعة قيد شبر فمات فميتته جاهلية)[٢] .

فإن قالوا: بأنهم قد أفسدوا وحصل منهم أمور ومعاصٍ لا تحمد؟

قيل: النصوص تدل على وجوب السمع والطاعة لهم في هذه الحال؛ فإن النبي ﷺ أمر بالسمع والطاعة للولاة ، فذُكِرَ له أن بعضهم يؤخر الصلاة ؟ وقالوا ألا ننابذهم بالسيف ؟ قال لا ما أقاموا الصلاة[٣] .

وجاء في الحديث الآخر أن النبي ﷺ: (ذكر أن ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا يزكيهم ولا ينظر إليهم؛ وذكر منهم رجلاً بايع إماماً من أجل الدنيا، فإن أعطاه وفى وإن لم يعطه لم يَفِ)[٤]، فدل هذا على وجوب الطاعة للأئمةِ ولو كان لديهم معاصٍ ، ولو كانوا فجاراً .

(١) رواه البخاري ومسلم عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما .

(٢) رواه البخاري ومسلم من حديث ابن عباس رضي الله عنهما .

(٣) رواه مسلم من حديث عوف بن مالك رضي الله عنه .

(٤) روى البخاري في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (ثلاثة لا يكلمهم الله ولا ينظر إليهم ولا يزكيهم ولهم عذاب أليم؛ رجل على فضل ماء بطريق يمنع منه ابن السبيل ، ورجل بايع رجلاً لا يبايعه إلا للدنيا فإن أعطاه ما يريد وفى له وإلا لم يف له ، ورجل ساوم رجلاً بسلعة بعد العصر فحلف بالله لقد أعطى بها كذا وكذا فأخذها) .

ومن ولي الخلافة واجتمع الناس عليه ورضوا به(*)، ومن عَلِيَهم بالسيف حتى صار خليفة وسمي أمير المؤمنين.

=وجاء في الحديث أن النبي ﷺ قال: (اسمع وأطع لأميرك وإن أخذ مالك وضرب ظهرك)[١].

فدل هذا على أن من ولي أمر المسلمين وجبت طاعته ولو كان فاجراً، إلا أن يأمر بمعصية فحينئذ لا يطاع في ترك ذلك الواجب أو في عمل تلك المعصية، لقول النبي ﷺ: (لا طاعة لمخلوق في معصية الله)[٢].

* ذكر المؤلف جزءاً ثالثاً متعلقاً بمن تثبت له الخلافة والولاية؛ فقال: «ومن ولي الخلافة واجتمع الناس عليه ورضوا به»: فإنه إمام تجب طاعته وحينئذ تثبت الولاية له.

أما من لم يكن له ولاية ولم تكن له سلطة؛ فهذا ليس من أهل الولاية في شيء وإن بايعه من بايعه، فإن هذه البيعة لا قيمة لها خصوصاً إذا كان هناك إمام قد استقرت الأمور عليه، فإن النبي ﷺ قال: (إذا بويع لخليفتين فاقتلوا الآخر منهما كائناً من كان)[٣].

* مسألة:

من استولى على بلد؟ فإن كان هذا البلد ليس له ولاية ولا إمام قبل ذلك، فتغلّب عليه فحينئذ لا يقال هذا التغلب من الأمور المحرمة، بل تجب طاعة ذلك الإمام وتثبت له أحكام الإمامة، وأما إذا كان هناك ولاية فلا يجوز للإنسان أن يخرج عن الولاية، والنصوص قد وردت في ذلك؛ يقول النبي ﷺ: (لا يحل دم امرئ مسلم إلا =

---

(١) رواه مسلم في صحيحه من حديث حذيفة بن اليمان رضي الله عنه.

(٢) أخرجه الإمام أحمد في مسنده من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، وورد عند البخاري: (إذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة).

(٣) رواه مسلم عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

والغزو ماض(*) مع الأمراء إلى يوم القيامة

= بإحدى ثلاث: الثيب الزاني، النفس بالنفس، والتارك لدينه المفارق للجماعة)[١] وأي مفارقة للجماعة يُمْنَعُ منها مثل: اعتقاد عدم صحة إمامة الولاة .

وجاء في الحديث الآخر أن النبي ﷺ قال: (اسمعوا وأطيعوا لمن ولاه الله أمركم؛ ومن رأى من أميره شيئاً يكرهه فليأت الذي هو خير وليترك ما يكرهه فإنه من مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية)[٢] .

فمن ثمَّ لا تعطي البيعة لأي أحد؛ لأن البيعة إنما تكون للولاة؛ بيعة السمع والطاعة واعتقاد الولاية لا تكون إلا لمن ثبتت له الولاية بأحد الطرق الشرعية:

١. إما بالاستخلاف من الإمام السابق .

٢. وإما باختيار أهل الحل والعقد .

٣. وإما بالغلبة .

٤. وإما بالنص.

وأما أن يأتي إنسان ليس له ولاية ولا سلطة ولا مكانة فيبايع بأنه إمام المسلمين ، وبأن له السمع والطاعة، فهذه البيعة لم تنعقد ولا يلزم الإنسان آثارها ، ولا صحة لها .

* قال المؤلف: «والغزو ماضٍ»: يعني أن الجهاد للعدو من غير المسلمين ما زال وسيبقى مشروعاً إلى قيام الساعة ، لكن لهذا الغزو شروط من لم يكن قد امتثل لهذه الشروط فإن قتاله وغزوه لا يكون قتالاً شرعياً ، بمثابة من أدّى الصلاة ولم يتوضأ أو لم يستقبل القبلة هل تصح صلاته ؟! نقول:إن صلاته ليست بصحيحة ، فهكذا في الجهاد.

(١) رواه البخاري من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

(٢) تقدّم نحوه من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

= فإن الله تعالى قد أمر بقتال المشركين والكفار فقال سبحانه: ﴿قَٰتِلُوا۟ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَلَا بِٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ﴾ [التوبة: ٢٩]، وقال جل وعلا: ﴿وَٱقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ وَأَخْرِجُوهُم مِّنْ حَيْثُ أَخْرَجُوكُمْ﴾ [البقرة: ١٩١]، وقال تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٦]، والنصوص في هذا كثيرة .

- لكن هذا القتال لابد أن يكون معه شروط وإلا لم يكن جهاداً شرعياً؛ ومن أمثلة هذه الشروط:

١) أن يكون مع إمام ، فلا يصح للناس أن يقاتلوا العدوَّ بدون أن يكون معهم إمام ، لأنهم إذا قاتلوا العدو بدون إمام كان فعلهم مؤديًا إلى مفسدة أعظم من مفسدة ترك القتال ، وذلك أن الناس إذا كانوا فوضى لا يقوم بتنظيم أمورهم أحد فإنهم لن ينتظم جهادهم ولن يتمكنوا من عدوهم؛ يدل لذلك قول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَإِذَا كَانُوا۟ مَعَهُۥ عَلَىٰٓ أَمْرٍ جَامِعٍ لَّمْ يَذْهَبُوا۟ حَتَّىٰ يَسْتَـْٔذِنُوهُ﴾ [النور: ٦٢]، ويقول النبي ﷺ: **(الإمام جنة يتقى به ويقاتل من ورائه)**[1] ، والناس قد يخفى عليهم شي من أحوال المعارك وأحوال العدو فإذا لم يكن لهم إمام ينظم أحوال المسلمين ويرتبها فإنهم سيكونون فوضى ولن يتمكنوا من مرادهم .

٢) أن يكون هناك قدرة على العدو بما يغلب على الظن أنهم سيتمكنون من العدو .

---

(١) رواه البخاري ومسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال ابن حجر في الفتح: «لأنه يمنع العدو من أذى المسلمين ، ويكف أذى بعضهم عن بعض» انتهى .

البر والفاجر لا يترك(*). وقسمة الفيء(*)، وإقامة الحدود(*)

=- والجهاد ليس المراد به إرغام الآخرين على دخول الإسلام فإن الله تعالى قال: ﴿لَآ إِكْرَاهَ فِي ٱلدِّينِ﴾ [البقرة: ٢٥٦][1]، والنبي ﷺ لم يلزم اليهود والنصارى والمجوس بالدخول في الإسلام، وإنما أخذ منهم الجزية ، وإنما المراد بالجهاد: إبعاد تلك السلطة الكافرة التي تمنع الناس من الدخول في دين الله أو تحارب الله ورسوله وتحارب أولياء الله المؤمنين.

* قال المؤلف: «البر والفاجر»: يعني أن الحقوق التي تجب للولاة ومنها الجهاد معهم تثبت سواءً كانوا أهل تقوى أو كانوا فجاراً .

وهناك جهاد النفس بإلزامها بطاعة الله، وجهاد أهل البدع بالرد عليهم وعدم تمكينهم من إضلال الخلق، وجهاد المنافقين بكشف شبهاتهم والتحذير من الاستجابة لهم.

* «الفيء هو المال الراجع من الكفار إلى المسلمين»؛ والمراد به ما يدفعه أهل الشرك ليفتدوا بلادهم أو أنفسهم من أن يكونوا تحت ولاية المسلمين ويُعْطَى للإمام أو نائبه؛ ليصرفه في مصالح المسلمين.

* يعني أنه لا يقيم الحدود إلا الأئمة والولاة، ومن ثم فإنَّ الأئمة يعينون القضاة الذين ينظرون في مثل مسائل النزاع والحدود، لئلا يكون منهم غلط في إثبات حكم القطع على أحد، أو يكون منهم عدم إتقان للحكم الشرعي .

وهذا يظهر في القصاص فيما دون النفس؛ فإنه إذا لم يكن القصاص فيها منوطاً بالأئمة ونوابهم فإن المنفذ قد يؤدي قصاصاً لا يوقِفُ دمَ الجرح ويستمر حتى يعطب من اقتص منه.

---

(١) قال ابن كثير في تفسيره عند هذه الآية: «أي لا تكرهوا أحدًا على الدخول في دين الإسلام فإنه بيّن واضح جلي دلائله وبراهينه لا يحتاج إلى أن يُكْرَهَ أحد على الدخول فيه، بل من هداه الله للإسلام وشرح صدره ونوّر بصيرته دخل فيه على بينة، ومن أعمى الله قلبه وختم على سمعه وبصره فإنه لا يفيده الدخول في الدين مكرها مقسوراً» ا.هـ.

إلى الأئمة ماضٍ، ليس لأحد أن يطعن عليهم ولا ينازعهم(*).

---

* «الكلام في الأئمة والولاة حرام لا يجوز للإنسان أن يفعله»[1] ، لأن الكلام فيهم غيبة إن كان صدقاً ، وبهتاناً إن كان كذباً ، وكلاهما حرام ممنوع في الشرع .

وقد جاءت الشريعة بتحريم البهتان والكذب قال النبي ﷺ: (وإياكم والكذب فإنه يهدي للفجور وإن الفجور يهدي إلى النار)[2]، وقال: (الصدق طمأنينة والكذب ريبة)[3]، وقال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَكُونُواْ مَعَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ [التوبة: ١١٩] .

وأما إن كان ذلك الفعل الذي تكلمت به مما يوجد فيهم حقيقة فإن حديثك عنهم بتلك المعايب من الغيبة التي يقول فيها تعالى: ﴿وَلَا يَغۡتَب بَّعۡضُكُم بَعۡضًاۚ أَيُحِبُّ أَحَدُكُمۡ أَن يَأۡكُلَ لَحۡمَ أَخِيهِ مَيۡتٗا فَكَرِهۡتُمُوهُۚ﴾ [الحجرات: ١٢]، كما أن فيها أيضاً تقليلاً من هيبة الولاة في قلوب الناس، ومن ثم لا يهابون الولاية فيقدمون على معصية الولاة وهذا معصية لله جل وعلا.

ثم إن الطعن فيهم ليس فيه مصلحة شرعية ولا ثمرة فيه أبداً ، ومن هنا جاءت الشريعة بالمنع من الكلام فيهم .

وأصحاب الولاية لهم اختصاصات ، فمن جاءهم ينازعهم في اختصاصاتهم قيل له لا يصح لك ذلك ، ومن أراد أن يكون لشيء من الجمعيات أو لأحدٍ من الأشخاص أو=

---

(١) يقول الإمام ابن دقيق العيد في ذلك: «أعراض المسلمين حفرة من حفر النار ، وقف على شفيرها العلماء والحكام».

(٢) رواه مسلم عن ابن مسعود رضي الله عنه.

(٣) رواه الترمذي وأحمد من حديث الحسن بن علي رضي الله عنهما؛ وصحح إسناده الألباني .

ودفع الصدقات إليهم جائزة نافذة، من دفعها إليهم أجزأت عنه، بَرّاً كان أو فاجراً(*)، وصلاة الجمعة خلفه وخلف من ولاه جائزة باقية تامة ركعتين(*)، من أعادهما فهو مبتدع(*)

=غيرهم من أمور الولاية شيء بأي اسم فإنه يخالف المقتضى الشرعي ومن أمثلة ذلك: العقوبات والتعزيرات والتعيينات في الأمور العامة فإنها للولاة ولا يجوز أن ينازعهم فيها أحد، سواءً كانت المنازعة باسم الولاية أو كانت باسم المصلحة أو بأي اسم، فإنه يمنع من ذلك، ويُعَدُّ افتياتاً على الولاية، ويُعدُّ منازعةً لوليِّ الأمر، ونزعاً من يد الطاعة في ذلك الأمر.

* **«الزكاة يؤمر الإمام بأخذها من أفراد الناس»**، لقوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾ [التوبة: ١٠٣]، فإذا أخذ الزكاة من الناس أجزأت ، ولو قُدِّرَ أن هذا الوالي يمكن أنه سيصرفها في حرام أو أنه سيطعمها الكلاب أو كان على غالب ظنه حصول مثل هذا فهذا الاحتمال لا يُعَوَّلُ عليه، ولا يجوز أن يكون سبباً لعدم إعطاء هذه الجهات الرسمية نواب ولاة الأمر الصدقة الواجبة.

* يعني أنه يشرع للناس أن يصلوا صلاة الجمعة مع الإمام الأعظم ، ويرون أن ذلك من القربات، وإن كان المرء لا يتمكن من الصلاة معهم فإنه يعتقد صحة الصلاة خلفهم.

* **«بعض الناس إذا صلى صلاة الجمعة قال سأصلي صلاة الظهر»**، خشية من بطلان صلاة الجمعة وخشية من أن يكون قد سبقنا بعض الناس بأداء صلاة الجمعة ونحو ذلك من الأعذار؛ وهذا الكلام ليس فيه مسوِّغ لإعادة صلاة الجمعة والإتيان بها مرة أخرى، إذ لو كان في ذلك خير لفعله النبي ﷺ، وكل عبادة لم يفعلها النبي ﷺ مع وجود الداعي لفعلها في وقته فإنها حينئذٍ تكون بدعة، مثل بدعة صيام يوم الخامس عشر من شعبان لذاته أو تخصيص ليلته بقيام بين الليالي.

تارك للآثار مخالف للسنة(*)، ليس له من فضل الجمعة شيء(*)؛ إذا لم ير الصلاة خلف الأئمة - من كانوا - برهم وفاجرهم. فالسنة: أن يصلي معهم ركعتين ويدين بأنها تامة لا يكن في صدرك من ذلك شك(*).

ومن خرج(*) على إمام من أئمة المسلمين

---

* «إذا صلَّى الإنسان الجمعة ركعتين أجزأته ولا يجب عليه أداؤها أربعاً»، ومن أعادها فقد خالف هدي النبي ﷺ فيكون مبتدعاً ويكون تاركاً للسنة تاركاً للآثار مخالفاً للهدي النبوي الكريم

* يعني أن من صلى الجمعة ثم أعاد الظهر فإنه حينئذ ليس له أجر على صلاة الظهر ولا يحصلُ على حسنةٍ واحدة لأنها بدعة ، وكوننا نصلي الجمعة ركعتين لا يعني أنها ظهر مقصورة بل هي صلاة مستقلة على الراجح، ولذلك جاز أن تفعل قبل الزوال بخلاف صلاة الظهر فإنها لا تفعل إلا بعد الزوال.

* ثم ذكر المؤلف «أن من البدع ترك الصلاة خلف الأئمة»، أو أن يصلي الناس خلف الإمام ثم يعيدون الصلاة[1].

* ذكر المؤلف: «حكم الخروج على الولاة وأنه من المحرمات»، فمن كان له إمام وسلطة وولاية وخرج عليه خارج فإنه يجب كفُّ ذلك الخارج بما نستطيعه لنكون أمة واحدة، ولو حصل من الإمام الأول ما حصل من نقص ومعصية فإن هذا لا يجيز الخروج عليه، فإن النبي ﷺ قال: (من رأى من أميره شيئاً يكرهه فلا ينزعن يداً من=

---

(١) قال ابن أبي العز في شرحه على الطحاوية: «ومن ترك الجمعة والجماعة خلف الإمام الفاجر فهو مبتدع عند أكثر العلماء ، والصحيح أنه يصليها ولا يعيدها ، فإن الصحابة ﷺ كانوا يصلون الجمعة والجماعة خلف الأئمة الفجار ولا يعيدون، كما كان عبد الله بن عمر يصلي خلف الحجاج بن يوسف، وكذلك عبد الله بن مسعود ﷺ وغيره يصلون خلف الوليد بن عقبة بن أبي معيط» انتهى بتصرف يسير.

وقد كانوا اجتمعوا عليه وأقروا له بالخلافة بأي وجه كان بالرضا أو بالغلبة فقد شق هذا الخارج عصا المسلمين(*)، وخالف الآثار عن رسول الله ﷺ، فإن مات الخارج عليه مات ميتة جاهلية.

ولا يحل قتال السلطان(*)، ولا الخروج عليه لأحد من الناس، فمن فعل ذلك فهو مبتدع على غير السنة والطريق.

=طاعة، فإن من نزع يداً من طاعة لقي الله وهو عليه غضبان)[1].

* «من خرج على إمام من الأئمة وقد كان الناس اجتمعوا وأقروا له بالخلافة بأي وجه كان بالرضا أو بالغلبة، فإنه يكون هذا الخارج قد شق عصا المسلمين»،فالخروج على الأئمة والولاة بدعة ومعصية، وهو في نفس الوقت ليس على هدي الشريعة، فأولئك الذين يخرجون على الولاة ويسفكون الدماء ويستبيحونها ليسوا على شيء من الشريعة البتة؛ فلو قُدِّرَ أن هذا الشخص حال خروجه مات فإنا نقول حينئذ بأنه قد مات ميتة جاهلية[2].

* قال المؤلف: «ولا يحل قتال السلطان»: بل الواجب نصرة السلطان وإعانته فلا يجوز لأحد أن يخرج عن هذه الولاية، فلو قُدِّرَ أن إنساناً خرج عليها فهو مبتدع على غير السنة والطريقة، وقد خالف مقصود الشارع في تحقيق الأمن بالسلطان؛ لأن قتاله قد يكون سببًا للإفساد في الأرض وقتل الناس، وذلك أن يقابل السلطان القتال بالقتال وبهذا تحصل الفوضى والإفساد في الأرض، والله تعالى يقول: ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي ٱلْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَٰحِهَا﴾ [الأعراف: ٥٦]، ويقول سبحانه: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ﴾ [المائدة: ٢].

فالصبر على أذاهم أولى من الخروج عليهم ومقاتلتهم، وهذا من باب ارتكاب أخف الضررين لدفع أعلاهما، وهي قاعدة عند أهل السنَّة والجماعة.

---

(١) تقدم نحوه من حديث عوف بن مالك رضي الله عنه.

(٢) قال النووي في شرحه على مسلم: «أي على صفة موتهم من حيث هم فوضى لا إمام لهم»، وقال ابن حجر في الفتح: «والمراد بالميتة الجاهلية وهي بكسر الميم حالة الموت كموت أهل الجاهلية على ضلال وليس له إمام مطاع لأنهم كانوا لا يعرفون ذلك، وليس المراد أنه يموت كافراً بل يموت عاصياً» ا.هـ.

وقتال اللصوص والخوارج جائز(*)،

* «بعض الناس توقف في قتال الخوارج وظن أن النصوص الشرعية التي جاءت بتحريم قتال المسلمين تشمل هذه المسألة»، من مثل قول النبي ﷺ: (سباب المسلم فسوق وقتاله كفر)[١]، وقد يتنزه بعضهم عن هذا انطلاقاً من قول النبي ﷺ: (إذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار)[٢]، لكن وردت نصوص تدل على تخصيص بعض المسائل من هذه القاعدة بحيث يشرع قتاله، من ذلك إذا صال إنسان على مسلم ليأخذ ماله أو ليعتدي على عرضه أو ليسفك دمه جاز له دفعه بما يستطيع، فإن لم يندفع إلا بالقتال قاتله، فإن لم يندفع إلا بالقتل جاز له القتل، ولا قصاص في هذه الحال، ويدل على ذلك ما ورد في حديث سعيد بن زيد أن النبي ﷺ قال: (من قتل دون ماله فهو شهيد، ومن قتل دون عرضه فهو شهيد)[٣]، وجاء في الحديث الآخر: (أن رجلاً قال: يا رسول الله أرأيت إن جاء رجل يريد أخذ مالي؟ قال: (لا تعطه مالك)، قال: أرأيت إن قاتلني؟ قال: (قاتله)، قال: أرأيت إن قتلني؟قال: (أنت شهيد)، قال: أرأيت إن قتلته؟ قال: (هو في النار)[٤]، وهذا المعنى يدل عليه نصوص كثيرة.

(١) روى البخاري ومسلم عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.
(٢) رواه البخاري ومسلم من حديث أبي بكرة رضي الله عنه.
(٣) رواه أبو داود والترمذي؛ وصحح إسناده الشيخ الألباني في إرواء الغليل.
(٤) رواه مسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

فائدة: قال النووي في شرحه على مسلم: «واعلم أن الشهيد ثلاثة أقسام:
أحدها: المقتول في حرب بسبب من أسباب القتال؛ فهذا له حكم الشهداء في ثواب الآخرة، وفي أحكام الدنيا وهو أنه لا يغسل ولا يصلى عليه.
والثاني: شهيد في الثواب دون أحكام الدنيا؛ وهو المبطون والمطعون وصاحب الهدم ومن قتل دون ماله وغيرهم ممن جاءت الأحاديث الصحيحة بتسميته شهيداً، فهذا يغسل ويصلى عليه وله في الآخرة ثواب الشهداء، ولا يلزم أن يكون مثل ثواب الأول.
والثالث: من غلَّ من الغنيمة وشِبْهُهُ ممن وردت الآثار بنفي تسميته شهيداً إذا قتل في حرب الكفار؛ فهذا له حكم الشهداء في الدنيا، فلا يغسل ولا يصلى عليه، وليس له ثوابهم الكامل في الآخرة، والله أعلم». انتهى.

=وهكذا أيضاً فيما يتعلق بالخوارج ؛ فإن الخوارج يخرجون على الولاة ويكفِّرون المسلمين ويستبيحون أموالهم ويستجيزون قتل المسلم بزعم أنه كافر ، وقد أجاز النبي ﷺ قتالهم؛ بل أمر بذلك فقال ﷺ: (**يخرج من ضئضئ هذا جماعة يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم وقراءته مع قراءتهم ، أينما لقيتموهم فاقتلوهم قتل عاد**)[١]، وفي رواية: (**لئن لقيتهم لأقتلنهم قتل عاد وهرقل**).

والفرقُ بين الخوارج وبين البغاة: أن البغاة هم الذين يخرجون على الولاية والإمام من أجل أمور الدنيا ، فهؤلاء بغاة ، والبغاة يقاتلهم الإمام .

النوع الثاني الخوارج وهم الذين يستبيحون الدماء ، ويرون أن الخروج على الولاة واجب شرعاً ، وبالتالي فهم ينطلقون من منطلق شرعي ديني ، بخلاف القسم الأول فإنهم ينطلقون من منطلق دنيويٍّ.

- وقد أمر النبي ﷺ بقتال الخوارج ؛ وقتال الخوارج على صنفين:

الصنف الأول : أفراد الناس ؛ فإذا جاء الخوارج إلى فرد من أفراد الناس فإنه لا يبتدأهم بالقتال، فإن قاتلوه فإنه يدفعهم عن نفسه فإن لم يندفعوا إلا بالقتال قاتلهم فإن قتلهم فحينئذٍ يكون دمهم هدراً .

الصنف الثاني : قتال الإمام لهم ؛ فالإمام هو الذي يشرع له أن يقاتلهم ابتداء وأما أفراد الناس فإنهم لا يقاتلونهم ابتداء حتى يقوم الخوارج بالاعتداء عليهم واستباحة دمائهم .

(١) رواه البخاري ومسلم من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

إذا عرضوا للرجل في نفسه وماله(*)، فله أن يقاتل عن نفسه وماله ويدفع عنها بكل ما يقدر.

وليس له إذا فارقوه أو تركوه أن يطلبهم ولا يتبع آثارهم، ليس لأحد إلا الإمام أو ولاة المسلمين(*)، إنما له أن يدفع عن نفسه في مقامه ذلك ، وينوي بجهده أن

---

* قول المؤلف: «إذا عرضوا للرجل في نفسه وماله»: هذا هو القسم الأول ؛ وقد أوردنا في الحديث السابق: قال رجل يا رسول الله أرأيت إن جاء رجل يريد أخذ مالي؟ قال: (لا تعطه مالك)، قال أرأيت إن قاتلني؟ قال: (قاتله)، قال: أرأيت إن قتلني؟ قال: (أنت شهيد)، قال: أرأيت إن قتلته؟ قال: (هو في النار)، فحينئذٍ يجوز له أن يقاتل عن نفسه وماله ويدفع عنها بكل ما يقدر عليه .

أما إذا لم يقاتلوه فإنه لا يجوز له أن يقاتلهم ابتداء ، وليس له إذا فارقه الخوارج أو اللصوص أو تركوه أن يطلبهم ليقاتلهم ، ولا يتبع آثارهم ، ليس ذلك لأحد من أفراد الناس ، لأن هذا يدخل في عموم النصوص الناهية عن مقاتلة المسلمين .

* قال المؤلف إلا الإمام : فإن الإمام الأعظم يشرع له أن يخاطب الخوارج ويراسلهم لينظر ما لديهم ، ولعلهم أن تصلح حالهم وتذهب عنهم بدعتهم وتستقيم أمورهم ؛ فإن كان عندهم شبهة كشفها لهم وبيّن لهم أنهم على غير الجادة ، فإن لم يستجيبوا بعد ذلك جاز له قتالهم ولو ابتداءً ، لأن النبي ﷺ قال عن الخوارج: (أينما لقيتموهم فقاتلوهم فإن في قتلهم أجراً).

وذلك أن أمر الجهاد والقتال مرتبط بالإمام الأعظم ، لقول الله جل وعلا: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَإِذَا كَانُوا۟ مَعَهُۥ عَلَىٰٓ أَمْرٍ جَامِعٍ لَّمْ يَذْهَبُوا۟ حَتَّىٰ يَسْتَـْٔذِنُوهُ﴾ [النور: ٦٢]، وقال النبي ﷺ: (إنما الإمام جنة يُتّقى به ويقاتل من ورائه)،=

لا يقتل أحداً، فإن مات على يديه في دفعه عن نفسه في المعركة فأبعد الله المقتول، وإن قُتِل هذا في تلك الحال وهو يدفع عن نفسه وماله رجوت له الشهادة كما

=فدل هذا على أن أمر القتال والجهاد خاص بالإمام، ولذلك فالإمام هو الذي يعقد العقود ويقوم بالاتفاق مع أعداء المسلمين على ترك القتال مدة معينة ، وليس ذلك لأحد من أفراد الناس ، وأما الحكم الذاتي للأفراد فهو الدفع عن أنفسهم إذا صال عليهم صائل سواء كان من اللصوص أو الخوارج ، وحينئذٍ الواحد من الناس يدفع عن نفسه في مقابل ذلك ويحاول جهده ألا يقتل أحداً ؛ **فإن أتى عليه – يعني قتله – في دفعه عن نفسه في المعركة فأبعد الله المقتول، وإن قُتِلَ هذا في تلك الحال وهو يدفع عن نفسه وماله قال: رجوت له الشهادة كما جاء في الحديث .**

وهنا قاعدة مهمة: وهي التفريق بين القتال والقتل ؛ فإنه في بعض المواطن يجوز قتال المسلم لكنه لا يجوز قتله.

ومن هنا فلا يلزم من جواز مقاتلة إنسان جواز قتله ، ولذلك جاء في الحديث أن النبي ﷺ ذكر أنه إن أراد أحد أن يمر من أمامك وأنت تصلي فادفعه فإن لم يندفع فقاتله ، وليس المراد قتله وإنما المراد المخاصمة والمشاجرة ، ولذلك جاء في الحديث الآخر أن النبي ﷺ قال عن الصائم: **(فإن قاتله أحد أو شاتمه فليقل إني امرؤ صائم)**؛ فليس المراد بقوله: **(قاتله)** القتل المعروف.

فالمقصود أنه لابد من التفريق بين الأمرين: القتال والقتل ، فقد يستجاز قتال اللصوص مثلاً الذين يسطون على الناس ويخرجون على الإمام ويرون استباحة أخذ الأموال ، وكذلك اللصوص الذين يقطعون الطريق فهؤلاء يجوز قتالهم ، فإذا قُبِضوا فقد لا يستحقون القتل ، بل قد يستحقون النفي فقط أو القطع فقط بدون قتل .

جاء في الأحاديث، وجميع الآثار في هذا إنما أُمِرَ بقتاله ولم يُؤمَر بقتله ولا اتباعه(*)، ولا يُجْهِزُ عليه إن صُرِعِ أو كان جريحاً ، وإن أخذه أسيراً فليس له أن يقتله ولا يقيم عليه الحد، ولكن يرفع أمره إلى من ولاه الله فيحكم فيه(*).

ولا نشهد على أحد من أهل القبلة بعمل يعمله بجنة ولا نار(*)، نرجو

---

* وهكذا أيضاً «الفرق بين الإمام فإنه يجوز له اتباع المدبر من الخوارج»، وبين الفرد من الناس حيث لا يجوز له أن يتبعهم إذا انصرفوا عنه ، ولا يُجْهِز عليهم إذا صُرِعَ ولو كان جريحاً ، وإذا أخذ أسيراً فليس له أن يقتله وإنما يسلمه للإمام أو نوابه.

* وهكذا أيضاً «أفراد الناس لا يقيمون الحدود»، إنما الذي يقيم الحدود هم الأئمة أو نوابهم ؛ ومن قُبِضَ عليه وكان لصاً ، أو قبض عليه وكان من الخوارج ، فإنه يرفع أمره إلى ولاة الأمر فيحكمون فيه بما يتوصل إليه اجتهادهم.

* هذه قاعدة من قواعد أهل السنة والجماعة، وهي: «أن أمر الجنة والنار إلى الله»، فلا نحكم لأحد بجنة ولا نار إلا إذا ورد دليل بإثبات ذلك .

مثال هذا : أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وبقية العشرة جاء في النصوص أنهم من أهل الجنة فنثبت ذلك ونقر به ، وكذلك جاءنا فيما يتعلق بأبي لهب وفرعون وغيرهما أنهم من أهل النار فنثبت ذلك اتباعاً للنصوص .

وأما من عداهم فإننا لا نحكم لهم بجنة ولا نار ؛ فنقول أمرهم إلى الله عز وجل ، ولو كان قد قاتل المسلمين ، ولو كان قد صدّ عن دين الله ، وإن كنا نخاف عليه ونظن أنه من أهل النار لكن لا نجزم بذلك، وهذا هو قول جمهور أهل السنة والجماعة.

فإن قال قائل : ذلك المؤمن المتقي المطيع كيف لا تحكمون له بالجنة وهو قد عبد الله مئة سنة ، ينشر العلم ويبث الدين ويصلي ليله ويصوم نهاره ويصل الأرحام وهو حسن الأخلاق وطيب المقال ونحو ذلك؟ =

=نقول: هذا نرجو له الخير والجنة، ولا نعلم ما مصيره حقيقةً، لأننا لا نعلم ما خُتِمَ له.

وهكذا أيضاً من عمل الأعمال القبيحة السيئة، لا نحكم عليه بنار ولو كان من أهل الكفر وقد فعل الأفاعيل ونكِلُ أمره إلى الله.

وإن كنا في أحكام الدنيا نحكم بأن الأول مسلم له أحكام أهل الإسلام، والثاني كافر له أحكام أهل الكفر، لكن لا يعني إذا حكمنا على إنسان بأنه كافر أن نحكم عليه بأنه من أهل النار لأن الإنسان لا يُدْرَى ما يُخْتَمُ له به، وقد جاء في الحديث: **(إن الرجل ليعمل بعمل أهل النار حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل الجنة فيدخلها).**

مسألة: بعض أهل العلم قال نثبت لأهل الطاعة الجنة؛ واستدل بحديث: **(تلكم أثنيتم عليها خيراً فوجبت لها الجنة، وتلكم أثنيتم عليها شراً فوجبت لها النار)**[(١)]؟

لكن هذا في قضية عين، والقواعد العامة تدل على خلاف هذا والقاعدة أنه لا يَحْسُنُ أن نترك الحكم العام الثابت بنصوص كثيرة من أجل نصٍّ واحدٍ في قضية عين.

فإن قال قائل: إنه قد ورد في الحديث عن معاذ أن النبي ﷺ قال: **(إذا مررتم بقبر كافر فبشروه بالنار)**[(٢)]؟

فنقول: الصواب أن هذا الخبر ليس مرفوعاً إلى النبي ﷺ، وقد ورد هذا الحديث من أربعة طرق ثلاثة منها موقوفة وواحد موصول، والموقوف أرجح من الموصول، ولذلك فإن الرفع وَهْمٌ من هذا الراوي الذي انفرد بروايته كذلك، ولذلك فإن الأظهر هو قول الجمهور في هذه المسألة.

---

(١) رواه البخاري ومسلم من حديث أنس رضي الله عنه.

(٢) رواه ابن ماجه في سننه من حديث سالم عن أبيه وصححه الألباني.

للصالح ونخاف عليه ، ونخاف على المسيء المذنب ونرجو له رحمة الله(*).

فعل الذنوب والمعاصي ومخالفة النصوص أمر قد يقع فيه العبد(*).

---

* وقوله: «ونرجو له رحمة الله»: يعني أن صاحب المعصية يُرجى أن يغفر الله له ذنبه، لأن الله تعالى يقول: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨]، فنرجو للمسيء أن يغفر الله له ذنبه وأن يدخل تحت المشيئة هنا .

* قوله: «فعل الذنوب والمعاصي ومخالفة النصوص أمر قد يقع فيه العبد»، العباد على أقسام بالنسبة لما فعلوه من الذنوب والمعاصي:

القسم الأول : من تاب من الذنب ؛ فهذا يتوب الله عليه ويمحو الله ذنبه بل قد يبدل الله سيئاته حسنات ، وهذا من رحمة العزيز الرحيم قال تعالى: ﴿ وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا ثُمَّ ٱهْتَدَىٰ﴾ [طه: ٨٢]، وقال جل وعلا: ﴿ وَٱلَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِي حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ ۚ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِۦ مُهَانًا ﴿٦٩﴾ إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَٰلِحًا فَأُو۟لَٰٓئِكَ يُبَدِّلُ ٱللَّهُ سَيِّـَٔاتِهِمْ حَسَنَٰتٍ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [الفتح: ٦٨-٧٠] ، ويقول النبي ﷺ: (**ويتوب الله على من تاب**)(١) .

القسم الثاني : من عمل ذنوباً ومعاصيَ فكانت تلك الذنوب والمعاصي تستوجب عقوبات في الدنيا من الحدود والتعزيرات فأقيمت عليه تلك الحدود ،فإن إقامة هذا الحد يكفر ذنبه كما ورد ذلك في حديث عبادة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: (**بايعوني على أن لاتشركوا بالله شيئا ولا تسرقوا ولاتزنوا ولاتقتلوا أولادكم ولاتأتوا ببهتان تفترونه بين أيديكم وأرجلكم ولاتعصوا في معروف، فمن وفى منكم فأجره على الله ومن أصاب من**=

---

(١) أخرجه البخاري من حديث ابن عباس رضي الله عنهما ومسلم من حديث قتادة عن أنس رضي الله عنه .

=ذلك شيئا فعوقب في الدنيا فهو كفارة له)[١].

القسم الثالث : من كان يعمل معاصيَ وذنوباً وأنزل الله عليه من العقوبات ما يكون مكفِّراً لسيئاته وذنوبه ، فهذا قد مُحِيَت عنه آثار ذلك الذنب ، كما قال النبي ﷺ: (ما يصيب المؤمن من هم ولا نصب ولا وصب إلا كان كفارة لذنوبه)[٢] .

القسم الرابع : من عمل ذنوباً ومعاصيَ ولكن يسّر الله تعالى من يدعو له ويتصدق عنه، وحينئذٍ قد يمحو الله جل وعلا عنه تلك الذنوب والمعاصي بسبب دعاء من يدعو له من أبنائه أو غيرهم .

القسم الخامس : من عمل الذنوب والمعاصي من غير الكبائر ثم عمل أعمالاً صالحة تكفر عنه ما مضى من سيئاته ، فإن الله جل وعلا يكفر عنه تلك الذنوب والمعاصي ، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلۡحَسَنَٰتِ يُذۡهِبۡنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِۚ﴾ [هود: ١١٤]، وكما قال تعالى: ﴿إِن تَجۡتَنِبُواْ كَبَآئِرَ مَا تُنۡهَوۡنَ عَنۡهُ نُكَفِّرۡ عَنكُمۡ سَيِّـَٔاتِكُمۡ وَنُدۡخِلۡكُم مُّدۡخَلٗا كَرِيمٗا﴾ [النساء: ٣١].

القسم السادس : من عمل ذنوباً يستحق صاحبها دخول النار ثم لم يتب منها ولم يأت ما يكفرها ؛ فهؤلاء يقعون تحت المشيئة، إن شاء الله عذبهم وإن شاء رحمهم وغفر لهم ذنوبهم ، وعلى كلا الاحتمالين فإن الله جل وعلا سيجعل آخر مصيرهم إلى جنة الخلد لأنهم من المسلمين والمسلمون هم أهل الجنة .

ومن أمثلة ذلك : قطيعة الرحم ؛ كما قال النبي ﷺ: (لا يدخل الجنة قاطع)[٣] ، وكما قال ﷺ في النميمة: (لا يدخل الجنة قتّات)[٤]، ونحو ذلك.

---

(١) رواه البخاري ومسلم .

(٢) رواه مالك في الموطأ ومسلم في صحيحه ؛ من حديث عائشة رضي الله عنها .

(٣) أخرجه البخاري ومسلم من حديث جبير بن مطعم رضي الله عنه؛ قال النووي في شرحه على مسلم: «معناه ولا يدخلها في أول الأمر مع السابقين ، بل يعاقب بتأخره القَدْرَ الذي يريده الله تعالى».

(٤) رواه البخاري ومسلم من حديث حذيفة رضي الله عنه .

ومن لقي الله بذنب(*) يجب لـــه به النار(*) تائباً غـــير مُصرٍّ عليه فإن الله يتوب عليـــه(*)، ويقبل التوبـــة عن عباده ويعفـــو عـن السيئات(*)،

= فمعنى قوله: (لا يدخل الجنة) يعني لا يدخل الجنة ابتداء، وإلا فإن مصيره أنه سيدخل الجنة، ويدل لهذا قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨]، وقد مر معنا في الحديث: (شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي)(١).

* قوله «ومن لقي الله بذنب»: يعني من وافى يوم القيامة بمعصية، والذنب هو المعصية.

* قوله: «تجب له به النار»: يعني بالكبائر، لأن الصغائر يمحوها الله باجتناب الكبائر، كما قال تعالى: ﴿إِن تَجْتَنِبُوا۟ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُم مُّدْخَلًا كَرِيمًا﴾ [النساء: ٣١]، وقال النبي ﷺ: (الصلوات الخمس والجمعة إلى الجمعة كفارة لما بينهنّ إذا اجتنبت الكبائر)(٢)، وأما الكبائر فلا بد فيها من التوبة.

قال المؤلف: «تجب له به النار»: يعني توعد الله فاعله بعقوبة النار، فهذا هو الكبيرة.

فإن تاب ولم يصرَّ عليها فإن الله جل وعلا يعفو عنه قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا۟ فَٰحِشَةً أَوْ ظَلَمُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ ذَكَرُوا۟ ٱللَّهَ فَٱسْتَغْفَرُوا۟ لِذُنُوبِهِمْ وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا۟ عَلَىٰ مَا فَعَلُوا۟ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ۝ أُو۟لَٰٓئِكَ جَزَآؤُهُم مَّغْفِرَةٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَجَنَّٰتٌ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۚ وَنِعْمَ أَجْرُ ٱلْعَٰمِلِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٥-١٣٦] والنصوص في هذا كثيرة.

* قال المؤلف: «فإن الله يتوب عليه»: يعني يمحو ذنبه السابق ويقبل التوبة عن عباده؛ والتوبة هي الرجوع عن الذب.

* «ويعفو عن السيئات»: يعني يتجاوز عن المعاصي والزلات.

---

(١) تقدّم تخريجه.

(٢) رواه البخاري ومسلم عن أبي هريرة ﷺ.

ومن لقيه وقد أقيم عليه حد ذلك الذنب في الدنيا فهو كفارته(*)، كما جاء في الخبر عن رسول الله ﷺ، ومن لَقِيَه(*) مُصِراً غير تائب من الذنوب التي استوجب بها العقوبة فأمره إلى الله، إن شاء عذّبه وإن شاء غفر له، ومن لَقِيَه وهو كافر عذّبه ولم يغفر له(*).

والرجم حق على من زنا وقد أُحْصِن(*)،

---

* قال المؤلف: ومن لقيه وقد أقيم عليه حد ذلك الذنب في الدنيا فهو كفارته : فإن الحدود كفارات ، يكفر الله بها عن العبد ما فعله من المعصية .

* ومن لقيه : يعني لقي الله .

* مصراً غير تائب من الذنوب : التي تكون من أسباب العقوبة فأمره إلى الله إن شاء عذبه ثم مصيره إلى الجنة وإن شاء غفر له وأدخله ابتداء الجنة .

أما الكافر فإنه لا يدخل الجنة قال تعالى: ﴿ إِنَّهُۥ مَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ ٱلْجَنَّةَ وَمَأْوَىٰهُ ٱلنَّارُ ۖ وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ﴾ [المائدة: ٧٢]، وقال سبحانه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ فِى نَارِ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَآ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمْ شَرُّ ٱلْبَرِيَّةِ﴾ [البينة: ٦]، لكن قد يعفو الله عن بعض ذنوبهم فيخفف عنهم العقاب بسبب أعمال صالحة أدّوها كما قيل للنبي ﷺ: إن عمك أبا طالب كان يذود عنك فما نفعته؟ قال: (إنه في ضحضاحة من النار تحت قدمه جمرتان يغلي منهما دماغه)(١) .

* «يجبُ رجم الزاني المحصن»، والمراد بالمحصن الذي سبق له الزواج ، فالمحصن من وطئ بعد أن عقد عقداً صحيحاً على امرأة وهما مسلمان حران عاقلان ، فإذا عقد الرجل على امرأة كذلك أصبح محصناً ؛ فإذا زنى وجب عليه الرجم كما رجم النبي ﷺ ماعزاً الأسلمي، ورجم اليهوديين ، ورجم المرأة الغامدية والجهنية ونحو ذلك.

---

(١) رواه بنحوه مسلم من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

إذا اعترف أو قامت عليه بيّنة، فقد رجم رسول الله ﷺ والأئمة الراشدون(*).

ومن انتقص أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ، أو أبغضه بحدث كان منه، أو ذكر مساوئه، كان مبتدعاً، حتى يترحم عليهم جميعاً ويكون قلبه لهم سليماً(*).

---

* «والزنا لا يثبت إلا بواسطة الاعتراف أو البينة»؛ بأن يقر أنه قد زنى وأنه قد أدخل ذكره في فرجها حتى غيّب حشفته ، أو شهد عليه أربعة شهود أنه قد فعل ذلك ويصرحون به ، فمتى قامت البينة أو حصل الاعتراف فإنه حينئذٍ يثبت الرجم .

* «والرجم قد فعله النبي ﷺ»؛ وقد خالفت الخوارج فقالوا إن الرجم ليس بثابت، لأن الذي في الكتاب هو الجلد وليس فيه رجم لقوله تعالى: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُوا۟ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِا۟ئَةَ جَلْدَةٍ ۖ وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ ٱللَّهِ﴾ [النور: ٢]؛ لكن هذا الاستدلال غير صحيح لأن اللفظ العام في الكتاب يمكن تخصيصه بواسطة السنة ، فإن السنة تبيّن الكتاب وتوضح المراد به ، ولذلك فكما أن الكتاب يخصص بعضه بعضاً فكذلك السنة تبيّن الكتاب وتخصصه ، فالآية لغير المحصن ، أما المحصن فقد جاء في الحديث أن النبي ﷺ قال: (خذوا عني ، قد جعل الله لهنّ سبيلاً ، البكر بالبكر جلد مئة وتغريب عام والثيب بالثيب الجلد والرجم)[1]، وقد تواتر أن النبي ﷺ رجم ورجم أصحابه .

* ذكر المؤلف هاهنا ما يتعلق «بمكانة أصحاب رسول الله ﷺ»، وأنه علينا أن نقدرهم ونعرف منزلتهم ، وقد ورد في الحديث أن النبي ﷺ سُبَّ عنده بعض أصحابه=

---

(١) رواه مسلم من حديث عبادة بن الصامت ﷺ، قال النووي في شرحه على مسلم: «وأجمع العلماء على وجوب جلد الزاني البكر مائة ، ورجم المحصن وهو الثيب ، ولم يخالف في هذا أحد من أهل القبلة إلا ما حكى القاضي عياض وغيره عن الخوارج وبعض المعتزلة كالنظام وأصحابه فإنهم لم يقولوا بالرجم» ا.هـ.

والنفاق هو الكفر(*)، أن يكفر بالله ويعبد غيره ، ويُظهِـر الإسـلام في العلانيـة، مثل المنافقين الذين كانوا على عهد رسول الله ﷺ، وقوله ﷺ: (ثلاث من كن فيه فهو منافق) هذا على التغليظ ، نرويها كما جاءت ولا نفسرها.

=فغضب لذلك وقال: (لا تسبوا أصحابي ؛ فلو أن أحدكم أنفق مثل أحد ما بلغ مُدَّ أحدهم ولا نصيفه)[1] .

وقد جاءت النصوص في الثناء على صحابة رسول الله ﷺ قال الله تعالى: ﴿ مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلۡكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيۡنَهُمۡۖ﴾ [الفتح: ٢٩]، ولذلك لا يجوز لأحد أن ينتقص أحداً من الصحابة .

وما وقع من الصحابة فهو اجتهاد منهم للمصيب منهم أجران وللمخطئ منهم أجر واحد ، على ما مضى وتقدم معنا الرد على الرافضة ومن سلك طريقتهم الذين يقدحون في صحابة رسول الله ﷺ.

* النفاق على نوعين :

النوع الأول : النفاق الأكبر المخرج من ملة الإسلام ؛ وهذا هو المراد بقول الله عز وجل: ﴿ إِنَّ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ فِي ٱلدَّرۡكِ ٱلۡأَسۡفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ [النساء: ١٤٥]، وصفة هذا النفاق الأكبر أن يظهر الإنسان نفسه للناس أنه مسلم ويعمل أعمال المسلم في الظاهر لكن في الباطن يكون كافراً، سواء كان كافراً بأمر يعلمه أو كان كافراً بأمر يظن أنه لا يؤدي للكفر ، فإن بعض العباد يؤدي أعمالاً يظنها لا تؤدي به للكفر فيكون ذلك الذنب مكفراً .

ومن أمثلة هذا قوله تعالى: ﴿ وَلَئِن سَأَلۡتَهُمۡ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلۡعَبُۚ قُلۡ أَبِٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمۡ تَسۡتَهۡزِءُونَ ۝ لَا تَعۡتَذِرُواْ قَدۡ كَفَرۡتُم بَعۡدَ إِيمَٰنِكُمۡۚ﴾ [التوبة: ٦٥-٦٦]، فيكون مظهراً للناس شعائر الإسلام فيصلي مع الناس ويؤدي زكاة ماله=

(١) أخرجه البخاري من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ومسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

=ويصوم شهر رمضان ويحج البيت ويعتمر ويؤدي أعمالاً صالحة ، لكن عنده أمر كفري يجعله يخرج من دين الإسلام ، فهذا هو النفاق الأكبر.

وقد ذكر الله في أوائل سورة البقرة شيئاً من أحوالهم منها قوله تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ۝ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾ [البقرة: ٨-٩]، وبيّن أنّ في قلوبهم مرضاً ، ثم ذكر أنهم ينقسمون قسمين :

١) قسم قد انطمس قلبه بالكلية ؛ بحيث لا يعرف معروفاً ولا ينكر منكراً ، ولا يكون معه من الإيمان شيء .

٢) وقسم يكون مرة عنده إيمان يجعله يعرف الطريق ويعرف ما يسير فيه بمثابة البرق الذي يضيء له ثم بعد ذلك تظلم عليه ، وهكذا أهل النفاق فمنهم من يكون كالأعمى الذي لا يشاهد طريقه ويتخبّط فيه، ومنهم من يكون كالسائر في الظلمة إن أضاء له شيء سار قليلاً وإلا عاد إلى ظلمته الأولى؛ ولا شك أن القسم الأول أشدُّ حالاً من القسم الثاني وكلاهما واقع في النفاق الأكبر .

النوع الثاني : النفاق الأصغر وهو الذي يكون في العبد صفة من صفات النفاق تجعله يظهر شيئاً من أصل الإسلام خلاف ما يبطنه ؛ وهذا معصية وذنب وقد يكون كبيرة لكنها لا تخرج من دين الإسلام، فمن خصاله الكذب لأن الكاذب يظهر شيئاً بلسانه ويبطن خلافه ، ومن أمثلته أيضاً إخلاف الوعد فإن مخلف الوعد يظهر شيئاً ويبطن خلافه ، ومن أمثلته الخيانة في الأمانة فإنه يظهر أنه أمين وهو - في حقيقة الأمر - خائن.

قال المؤلف والنفاق هو الكفر : هذا هو النوع الأول من أنواع النفاق وهو النفاق الأكبر ؛ أن يكفر بالله أو يعبد غيره لكن في الظاهر يظهر الإسلام في العلانية ، مثل المنافقين الذين كانوا في عهد النبوة.

وقوله ﷺ: (لا ترجعوا بعدي كفاراً ضُلالاً يضرب بعضكم رقاب بعض)، ومثل: (إذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار)، ومثل: (سباب المسلم فسوق، وقتاله كفر)، ومثل: (من قال لأخيه يا كافر فقد باء بها أحدهما)، ومثل: (كُفرٌ بالله تَبَرؤٌ من نَسَبٍ وإن دَقّ)، ونحو هذه الأحاديث مما قد صح وحُفِظ، فإنا نُسَلِّم له وإن لم نعلم تفسيرها، ولا نتكلم فيها، ولا نجادل فيها، ولا نفسّر هذه الأحاديث إلا مثل ما جاءت، لا نردها إلا بأحق منها.

---

* ذكر المؤلف هاهنا شيئًا من نصوص الوعيد من أجل توضيح موقفنا منها ؛ ماذا نفعل بها؟ وما هو الموقف الشرعي تجاهها؟

- والناس في نصوص الوعيد على أربعة أصناف :

الصنف الأول: الخوارج والمعتزلة وكافة الوعيدية ، الذين يقولون بالأخذ بهذه النصوص وإعمال ظاهرها مع عدم تقييدها بالنصوص الأخرى الواردة في هذا الباب ، ورتبوا على ذلك تكفير من عمل مثل هذه الأعمال مطلقًا .

الصنف الثاني: المرجئة؛ الذين يقولون إن الإيمان لا ينقص بسبب هذه الأفعال ولا يكون العبد ناقص الإيمان بسبب فعله هذه المعاصي الكبار ، ومن فعل هذه الأمور من المسلمين فإيمانه مثل إيمان أبي بكر وعمر .

الصنف الثالث : يقولون نقف عند هذه النصوص ولا نفسرها ولا نعرف معناها.

الصنف الرابع : يقول إن هذه النصوص مطلقة غير مقيدة وجاءت نصوص أخرى مقيدة ، فنقيِّد نصوص الوعيد بغيرها من النصوص. =

=مثال ذلك : جاء في حديث أبي ذر أن النبي ﷺ قال: (من قال لا إله إلا الله خالصاً من قلبه دخل الجنة)[١]، وفي الحديث الآخر: (لا يدخل الجنة قاطع)[٢]، فلو قُدِّرَ أن رجلاً كان قاطعاً وقال هذه الكلمة: (لا إله إلا الله) خالصاً من قلبه وكانت هي آخر كلمة له في الدنيا فنقول حينئذٍ قوله: (لا يدخل الجنة قاطع) لابد أن نجمع بينه وبين الحديث الآخر لقوله: (من قال لا إله إلا الله دخل الجنة) فنقيِّد أحدهما بالآخر ؛ فنقول إن قوله: (لا يدخل الجنة) يعني: ابتداء وأما قوله: (دخل الجنة) يعني أنه قد يدخلها بعد ذلك فإنه قد يدخل النار لكن مصيره إلى الجنة .

وبذلك يكونون قد أعملوا جميع النصوص ، وفسروا بعضها ببعض ، ولم يكونوا كذي العين العوراء رأى بعض النصوص ولم ير بعضها الآخر .

* إذا تقرر هذا فعند النظر إلى النصوص الشرعية التي ورد فيها لفظ الكفر ؛ لابد أن نلاحظ عددًا من الأمور :

الأمر الأول : لفظ الكفر مرة يأتي بالتنكير ومرة يأتي بالتعريف ، فالذي أتى بلفظ التنكير يحمل على الكفر الأصغر الذي هو الذنب الكبير والمعصية الكبيرة لكنها لا تخرج من دين الإسلام ، وأما لفظة الكفر المعرف فيراد به الكفر الأكبر .

---

(١) روى نحوه البخاري ومسلم ؛ قال الشيخ حافظ الحكمي في أعلام السنة المنشورة: «فهذا يدل على أنه لم ينف عن الزاني والسارق والشارب والقاتل مطلق الإيمان بالكلية مع التوحيد ، فإنه لو أراد ذلك لم يخبر بأن من مات على لا إله إلا الله دخل الجنة وإن فعل تلك المعاصي ، فلن يدخل الجنة إلا نفس مؤمنة ، وإنما أراد بذلك نقص الإيمان ونفي كماله ، وإنما يكفر العبد بتلك المعاصي مع استحلاله إياها المستلزم لتكذيب الكتاب والرسول في تحريمها ، بل يكفر باعتقاد حلها وإن لم يفعلها، والله سبحانه وتعالى أعلم» انتهى .

(٢) رواه البخاري ومسلم من حديث جبير بن مطعم رضي الله عنه .

فحينئذٍ إذا جاءك نص فيه لفظ كفر بدون تعريف فليس المراد به الكفر الأكبر ؛ ومن أمثلة ذلك قوله ﷺ: (لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض)[1]، وقوله: (قتال المسلم كفر)، ويدلُّك على هذا أن هناك نصوصاً دلت على أن المقتتلين يعتبرون من أهل الإيمان كقوله تعالى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَـٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓا۟ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ۝ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾ [الحجرات: ٩-١٠].

الأمر الثاني : أننا لابد أن نجمع بين الأدلة الواردة في الباب كلها ؛ فإن جاءنا نص يدلنا على أن فاعل هذا الذنب لا يكفر ولا يزول عنه الإيمان فإننا نبقي ذلك اللفظ .

مثال هذا : قال المعتزلة والخوارج الزاني ليس بمسلم لأنه قد فعل كبيرة لحديث: (**لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن؟**).

قيل : إن النبي ﷺ قد جعل عقوبةً للزاني ، فإن الله جل وعلا جعل حدَّ الزاني مئة جلدة ، فلو كان كافراً لحُكِمَ عليه بالردة ، ومن ثم وجب قتله ، فلما لم يجب قتله دل هذا على عدم كفره .

الأمر الثالث : أنه يُفَرَّق بين التكفير بالأوصاف والتكفير بالأعيان ؛ فإنك قد تقول الذنب الفلاني كفر والمعصية الفلانية كفر ، ولكنك لا تقول فلان الذي فعل ذلك الذنب كافر.

مثال هذا : ترك الصلاة كفر أكبر ، لكن زيداً هذا الذي ترك الصلاة قد لا نحكم عليه بالكفر لأنه قد يكون جاهلاً . =

(١) رواه البخاري من حديث ابن عمر ومسلم من حديث جرير رضي الله عنه.

والجنة والنار مخلوقتان، كما جاء عن رسول الله ﷺ: **(دخلتُ الجنة فرأيت قصراً)**، و**(رأيت الكوثر)**، و**(واطلعت في الجنة فرأيت أكثر أهلها ..كذا)**، و**(واطلعت في النار فرأيت .. كذا وكذا)**، فمن زعم أنهما لم تُخلقا فهو مكذّب بالقرآن وأحاديث رسول الله ﷺ، ولا أحسبه يؤمن بالجنة والنار(*).

=مثال ذلك: من عمل عملية فكان الدم في ثيابه لمدة أسبوع، فظن أنه لا تصح صلاته بذلك، فترك الصلاة ، فلا نقول: هو كافر ، لأننا وإن كفَّرنا بالوصف فلا نكفر بالعين ، إذ قد يوجد موانع تمنع من إجراء حكم التكفير عليه.

مثال آخر : المرأة تترك الصلاة لمدة أسبوع زمن حيضها ، فهل نقول: هي كافرة؛ لكونها تركت الصلاة ؟ الجواب : لا ، لأننا نفرق بين الحكم بالعين والحكم بالوصف ، لأن المكلف الواحد بالعين هنا وهو الحائض قد جرى عليه مانع يمنع من إيجاب الصلاة وإجراء حكم الكفر عليه؛ لأن تركها للصلاة كان لعذر الحيض.

الأمر الرابع : أن الحكم بالتكفير على الأعيان يكون للقضاة وأهل العلم من المجتهدين الذين يحق لهم أن يجتهدوا في مثل هذه المسائل العامة ، وأما أفراد الناس فإنهم لا يحق لهم ولوج هذا الباب .

الأمر الخامس : الحكم على فعل بأنه في النار لا يقتضي تكفير صاحبه ، وإنما يقتضي أنه يستحق دخول النار، ولكنه يكون آخر أمره إلى الجنة ، بل إن الله قد يعفو عنه ابتداء ويدخله الجنة ابتداءً ، كقوله: (القاتل والمقتول في النار)[1] .

* وجود الجنة والنار الآن: هذه مسألة يخالف فيها المعتزلة ومن ماثلهم ؛ يقولون: الجنة والنار لا داعي لهما الآن ما دام الناس في الدنيا ، وإنما الحاجة إليهما تكون في الآخرة ، ولذلك فإنهما ليستا موجودتين الآن ، وإنما توجد يوم القيامة لعدم الحاجة إليها الآن .

---

(١) رواه البخاري ومسلم من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

=وهذا قول باطل خاطئ ، ويدل على بطلانه أمور:

الأمر الأول : النصوص الشرعية الدالة على أن الجنة و النار الآن موجودتان ، وقد مثّل المؤلف لهذه الأدلة بأمثلة .

الأمر الثاني : أن الجنة والنار لهما حاجة الآن ؛ فإن المقبور في قبره تفتح له نافذة في قبره إلى الجنة أو إلى النار لما جاء في الحديث: (**إذا مات الرجل عُرِضَ عليه مقعده بالغداة والعشيِّ ، إن كان من أهل الجنة فمن أهل الجنة وإن كان من أهل النار فمن أهل النار فيقال : هذا مقعدك حتى يبعثك الله يوم القيامة**)[1] .

ثم إن من مات يُصْعَدُ بروحه فيرى مكانه من الجنة والنار ، والأنبياء تصعد أرواحهم فتكون في الجنة ، والشهداء تكون في حواصل في الجنة ، ونحو ذلك مما ورد في النصوص .

فأهل القبور في قبورهم يتنعمون في الجنة أو يعذبون في النار.

فإن قال قائل : كيف يعذبون في قبورهم وهي تحت الأرض ؟ وكيف يدخلون الجنة ويأتيهم من نعيمها وهم في القبور ؟

فنقول : هذا إذا لم يدركه عقلك فلا يصح أن ترد به النصوص ، فإنه إذا ثبت شيء عن الله أو رسوله فالسمع والطاعة والتصديق ، وإذا عجز عقلك عن فهمه فلا يدل على أن العقول الصحيحة تنكره ، فقد يثبت ذلك وإن عجزت عقولنا عن إدراكه ، فالعقل قد يعجز عن أشياء وعن إدراكها لكن ذلك لا يدل على إبطالها ، وقد ذكرنا نماذج من أمور كان يظن الناس بعقولهم أنها مستحيلة وأنها لا يمكن أن تحصل ؛ فلو قلت لجدك : إن حديدة ستطير في الهواء ويركب الناس فيها لقال ذلك من المحالات والعقل يرده ، فكيف وقد ركبت فيها في يومك هذا ؟! ولو قيل لمن في عصرك بأمور لن يكتشفها الناس إلا=

(١) رواه البخاري ومسلم من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

ومن مات من أهل القبلة مُوَحِداً يُصلّى عليه، ويُستغفر له، ولا يُحجب عنه الاستغفار، ولا تترك الصلاة عليه لذنب أذنبه صغيراً كان أو كبيراً، أمرُهُ إلى الله تعالى(*).

=بعد زمان لكان ذلك داعياً إلى تكذيبه وتقول: إن العقل يرد ذلك(1).

* الموتى على أنواع :

النوع الأول : من لا ينتسب إلى الإسلام ويقر بانتسابه إلى غيره ؛ فمثل هذا لا يجوز أن يُصَلّى عليه و لا يجوز أن يدعى له، قال تعالى: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن يَسْتَغْفِرُواْ لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوٓاْ أُوْلِي قُرْبَىٰ﴾ [التوبة: ١١٣] .

النوع الثاني : من كان يظهر الإسلام ولكنه يبطن الكفر ؛ فمن علم من حاله إبطان الكفر لم يصلِّ عليه، لقوله تعالى في المنافقين: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا﴾ [التوبة: ٨٤]، وأما من جهل حال باطنه فإنه يصلي عليه .

النوع الثالث : من كان يظهر الإسلام ويبطنه وكان من المتقين وكان من أصحاب العمل الصالح ؛ فهذا يصلى عليه ، وفي الصلاة عليه أجر عظيم ، وقد ورد في الحديث أن من صلى على جنازة كان له قيراط ومن تبعها حتى تدفن كان له قيراطان(2) .

النوع الرابع : من مات وهو ينتسب إلى الإسلام ولم يوجد منه منافٍ للإسلام ، وكان قد فعل كبائر من الذنوب والمعاصي ؛ فهذا يصلى عليه ، ويدل على هذا أن النبي ﷺ قد صلى على جماعة من العصاة في عصره ولا زال الناس يفعلون ذلك .

---

(١) قال الطحاوي في عقيدته: «والجنة والنار مخلوقتان ، لا تفنيان أبداً ولا تبيدان ، فإن الله تعالى خلق الجنة والنار قبل الخلق، وخلق لهما أهلاً، فمن شاء منهم إلى الجنة فضلاً منه، ومن شاء منهم إلى النار عدلاً منه، وكلٌّ يعمل لما قد فُرِغَ له، وصائر إلى ما خُلِقَ له».

قال الشارح: «اتفق أهل السنة على أن الجنة والنار مخلوقتان موجودتان الآن، ولم يزل على ذلك أهل السنة، حتى نبغت نابغة من المعتزلة والقدرية فأنكرت ذلك» انتهى .

(٢) رواه البخاري ومسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

آخر الرسالة(*): والحمد لله وحده، وصلواته على محمد وآله وسلم تسليماً.

النوع الخامس : من كان ينتسب إلى دين الإسلام لكن عنده أمر يناقض أصل دين الإسلام .

مثال هذا : من كان يدعو غير الله ويظن أن الإسلام لا يتنافى مع هذا ، أو كان ينكر رسالة محمد ﷺ، فحينئذٍ هذا ضادّ أصل دين الإسلام وهو الشهادتان ؛ وبالتالي فإنه لا يصلى عليه ويحكم بكفره في أحكام الدنيا؛ لأنه قد ناقض أصل دين الإسلام ، لكننا لا نحكم عليه بجنة ولا نار ، وإنما نترك الصلاة عليه في الدنيا ونترك الاستغفار له ونعامله معاملة غير المسلمين من الكفار ، لكننا لا نحكم عليه بالنار .

فإن قال قائل: ما حال أولئك الذين لم يعرفوا حقيقة دين الإسلام ؟

نقول: لا نحكم عليهم بأنهم من أهل النار، وإنما يقال: إنهم يوم القيامة يمتحنون ويختبرون في عرصات القيامة، فمن أجاب منهم أدخل الجنة ومن لم يجب دخل النار .

* **هذا آخر هذه الرسالة الطيبة لإمام أهل السنة والجماعة الإمام أحمد بن حنبل.**

- ومن هنا فإننا نشير إلى أهم ما جاء في هذه القاعدة العظيمة من قواعد أهل السنة والجماعة :

أولاً : تحكيم النصوص الشرعية كتاباً وسنة ، وتقديمها على المعقولات وعلى الأهواء.

ثانياً : إثبات العقائد بأخبار الآحاد الصحيحة الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم ؛ وعدم الاعتراض على شيء من المعتقدات بمخالفة ذلك .

ثالثاً : أننا لا نضرب لله قياساً تمثيلياً يستوي فيه الله مع خلقه ، فإن هذا من مساواة غير الله بالله وهو من الشرك بالله ، لأنك عدلت الله بشيء من خلقه ، والله تعالى يقول: ﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴾ [الإخلاص: ٤] .

إذا تقرر هذا ؛ فإن ما جاء في النصوص من إثبات الإيمان بالقدر ، ومن إثبات كلام الله جل وعلا وأنه غير مخلوق ، ومن إثبات الإيمان بالميزان والحوض وشفاعة النبي ﷺ=

=ورؤية المؤمنين لربهم، والمسيح الدجال ، ونحو ذلك من العقائد نثبته لأنه قد ثبت النص بإثباته .

رابعاً : أننا نعمل بالنصوص على ظواهرها ولا نؤول النص ولا نحرفه عن معناه .

خامساً : أنّا إذا أردنا أن نحكم في قضية عقدية أو غيرها ، فإنه لا يصح أن ننظر إلى دليل واحد ونترك بقية الأدلة ، بل لابد أن ننظر إلى جميع الأدلة كلها .

سادساً : محبة اجتماع المؤمنين وتآلفهم ، والسمع والطاعة لأئمتهم ، لأنه لا يمكن أن ينتظم الناس ويكونوا جماعة واحدة إلا بالولاية .

ومن ثم نرى كثرةَ النصوص في تحريم الخروج على الولاة ؛ ومما يتعلق بهذا أن نحفظ ألسنتنا عن الكلام في الخلق، فلا نتكلم في أحد من الناس مهما استطعنا إلى ذلك سبيلاً ؛ والكلام في الآخرين قدحاً وسباً إنما يكون عند الحاجة الشرعية والمقتضي الشرعي لمثل ذلك، ومتى تمكنا من عدم ذكر أولئك الأشخاص الذين يكون عليهم ملحوظات فهو أولى وأحسن ، لأننا إذا تمكنا من رد الباطل بدون أن ننسبه لأصحابه فهذا هو المطلوب الشرعي، لئلا نُقيم لأصحاب الباطل وزناً ونجعل الناس يرددون أسماءهم ، وقد يتعصب لهم بعض الناس ، فإنك إذا رددت الباطل ونسبته إلى أصحابه فقد يتعصب بعض الناس لأولئك الأشخاص فيكون سبباً في ضلالهم ، وأما إذا رددت الباطل ولم تذكر أصحابه فإنك حينئذٍ لا تقيم لهم وزناً ولا اعتباراً ، وفي نفس الوقت لا يَنْغَرُّ الناس بهم ، ولا ينخدعون بكلامهم ، ولا يكون الولاء والبراء على أسماء الأشخاص ، وإنما يكون الولاء والبراء على المعتقد الصحيح الثابت في كتاب الله وفي سنة رسوله ﷺ.

أسأل الله تعالى أن يوفقنا وإياكم لخيري الدنيا والآخرة ، وأن يجعلنا من الهداة المهتدين؛ اللهم أصلح أحوال الأمة ، ورُدَّهم إلى دينك رداً جميلاً، ووفقهم إلى تحكيم كتابك والعمل بسنة نبيك ، اللهم وفق ولاة أمور المسلمين لكل خير، اللهم اجعلهم أسباب هدى وتقى وصلاح وسعادة للناس أجمعين، اللهم يا حي يا قيوم أصلح قلوبنا.

هذا والله أعلم وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

شرح

العقيدة الواسطية

لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله



مقدمة الشارح

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وأتباعه وسلم تسليماً كثيراً.

أما بعد:

فإن مباحث المعتقد مباحث مهمة، وذلك لأدلة عديدة، ولأسباب كثيرة، منها:

أولاً: أن أساس هذه الملة هو الاعتقاد، فلو وجد من التزم بأحكام فروع هذه الشريعة لكنه لم يلتزم بعقيدتها لم ينفعه ذلك عند الله جل وعلا، ومن هنا كانت الأسئلة على العبد يوم القيامة، والأسئلة على العبد في القبر متعلقة بمعتقده، من ربك؟ ما دينك؟ من نبيك؟

ثانياً: أن السؤال الذي يترتب عليه النجاة يوم القيامة يتوجه إلى أمور المعتقد.

ثالثاً: أن النبي ﷺ لبث في مكة عشر سنين لا يدعو إلا إلى التوحيد، ولم يخاطب بالصلاة إلا قبل الهجرة بثلاث سنوات، وما ذاك إلا لأن التوحيد هو الأساس الذي ينطلق منه الخلق في عبادة الله.

رابعاً: ارتكاز دعوة الأنبياء عليهم السلام على أساس التوحيد وانطلاقهم منه، فكل نبي يقول لقومه: أن أعبدوا الله، ألا تعبدوا إلا الله، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولاً أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ [النحل:٣٦]. ويدلك على أهمية الاعتناء بجانب المعتقد أنه هو الفطرة التي فطر الله عز وجل الناس عليها؛ ولذلك ورد في الحديث: (**وَإِنِّي خَلَقْتُ عِبَادِي حُنَفَاءَ كُلَّهُمْ، وَإِنَّهُمْ أَتَتْهُمُ الشَّيَاطِينُ فَاجْتَالَتْهُمْ عَنْ دِينِهِمْ، وَحَرَّمَتْ عَلَيْهِمْ مَا أَحْلَلْتُ لَهُمْ، وَأَمَرَتْهُمْ أَنْ**

يُشْرِكُوا بِي مَا لَمْ أُنْزِلْ بِهِ سُلْطَانًا)[1].

وفي الحديث الآخر: (**مَا مِنْ مَوْلُودٍ إلا يُولَدُ عَلَى الفِطْرَةِ، فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ، وَيُنَصِّرَانِهِ، أَوْ يُمَجِّسَانِهِ، كَمَا تُنْتَجُ البَهِيمَةُ بَهِيمَةً جَمْعَاءَ، هَلْ تُحِسُّونَ فِيهَا مِنْ جَدْعَاءَ**). ثُمَّ يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ ﷺ: ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا ۚ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ﴾ [الروم:٣٠][2]. ولم يذكر الإسلام؛ لأنه هو الفطرة، وأصل الإسلام الانقياد لله بالتوحيد.

وقد كان الناس يكتفون بالآيات القرآنية التي تتلى عليهم فيأتي الداعية يدعو إلى الله فيتلو على الناس آيات من القرآن فيما يتعلق بتقرير إفراد الله بالعبادة فتكون مشتملة على الحجة الشرعية والدليل العقلي الذي تذعن له العقول السليمة، وقد تكررت هذه الحجج في القرآن بصيغ متعددة وبأساليب متنوعة.

والشياطين تحرص على طمس قلوب العباد لئلا يفقهوا هذا الكتاب كما قال تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ قُلُوبُنَا فِىٓ أَكِنَّةٍ مِّمَّا تَدْعُونَآ إِلَيْهِ وَفِىٓ ءَاذَانِنَا وَقْرٌ وَمِنۢ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ﴾ [الأنعام:٢٥]. وقال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ وَفِىٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرًا﴾ [الأنعام:٢٥].

ومن هنا حرص أهل العلم على التأليف في أمور المعتقد لعدد من الأمور:

الأمر الأول: مخاطبة الناس بأساليبهم المعتادة في كلامهم؛ ليكون ذلك أدعى لجعلهم يفهمون الحجة والدليل.

الأمر الثاني: جمع ما يتعلق بالموضوع الواحد في محل واحد بعد أن كان في القرآن والسنة متفرقاً بحسب أسباب النزول وسياق التنزيل؛ ليكون بعضه معيناً على فهم بعضه الآخر.

---

(١) أخرجه مسلم(٢٨٦٥) من حديث عِيَاضِ بْنِ حِمَارٍ الْمُجَاشِعِيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ ذَاتَ يَوْمٍ فِي خُطْبَتِهِ: (أَلا إِنَّ رَبِّي أَمَرَنِي أَنْ أُعَلِّمَكُمْ مَا جَهِلْتُمْ، مِمَّا عَلَّمَنِي يَوْمِي هَذَا، كُلُّ مَالٍ نَحَلْتُهُ عَبْدًا حَلالٌ، وَإِنِّي خَلَقْتُ عِبَادِي حُنَفَاءَ....) الحديث.

(٢) أخرجه البخاري(١٣٥٩) ومسلم(٢٦٥٨) من حديث أبي هُرَيْرَةَ ﷺ.

وينبغي أن يعلم أن من أكبر أسباب الضلال عدم جمع النصوص التي تتكلم عن أمر معين، بحيث يأتي للإنسان نص فينزله على غير منزلته ، ولا يلتفت إلى غيره من النصوص التي وردت في هذا الأمر، فتأتي الآية للعبد فلا يفهمها وتشتبه معانيها عليه فينزلها على غير مراد الله منها، ومن ذلك مثلاً عندما يستدل الوعيدية بمثل قوله تعالى: ﴿يَمْحَقُ ٱللَّهُ ٱلرِّبَوٰاْ وَيُرْبِى ٱلصَّدَقَـٰتِ ۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ﴾ [البقرة:٢٧٦] وبمثل قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَـٰلِدًا فِيهَا﴾ [النساء:٩٣] فعندما ينظرون إلى مثل هذا الدليل قد ترد عليهم الشبهة بتكفير أهل الكبائر؛ لكن إذا ضمت هذه الآية إلى غيرها من الآيات التي تتكلم عن مثل هذا الأمر انجلت الشبهة، في مثل قوله سبحانه: ﴿فَمَنْ عُفِىَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَىْءٌ فَٱتِّبَاعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ وَأَدَآءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَـٰنٍ﴾ [البقرة:١٧٨] فسماه أخاً مع كونه قاتلاً ومن مثل قوله سبحانه: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَا﴾ [الحجرات:٩]. إلى قوله: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾ [الحجرات:١٠] فانظر مع وجود الاقتتال إلا أنه حكم لهم بالإيمان.

الأمر الثالث: وجود الشبهات والضلالات في العصور التي بعد عصرالنبوة فاحتاج علماء الشريعة إلى رد هذه الضلالات، والرد على الضلالات في الأمور الشرعية من فروض الكفايات.

وقد نفع الله جل وعلا بعلماء أهل السنة والجماعة في رد البدع والضلالات نفعاً عظيماً؛ وذلك لعدد من الأمور:

الأمر الأول: أنهم ينطلقون في معتقدهم وفي ردودهم من الكتاب والسنة، والكتاب والسنة تذعن لهما النفوس المؤمنة، وفيهما الحجج العقلية المقنعة، والبراهين النقلية الواضحة، بخلاف غيرهم من أهل البدع فإنهم ينطلقون في ردودهم من مصادر أخرى، فبعضهم ينطلق مما يسمونه بالمعقولات، يقولون: أمور المعتقد تبنى على العقل؛ لأن العقل أصل النقل، وبعضهم ينطلق مما يزعمه

من الكشف والإلهام، وبعضهم ينطلق من الذوق إلى غير ذلك من المصادر التي تبعد الناس عن الوحي من كتاب وسنة.

والكتاب والسنة يجب اتباعهما في جميع الأمور حتى في أمور المعتقد.

الأمر الثاني: إنهم يردون البدعة بالسنة، بخلاف غيرهم فإنهم يردون البدعة ببدعة، ومن المعلوم أن البدعة حق مخلوط بباطل إذ لو كانت ضلالاً وباطلاً من كل جهة لنفرت منها النفوس[1]، ولذا ذكر الله جل وعلا عن أهل الديانات الأخرى أنهم يلبسون الحق بالباطل، فهم يدخلون الحق ويدخلون معه الباطل؛ ليروجوه على النفوس.

الأمر الثالث من مميزات ردود أهل السنة والجماعة: أنهم يجتنبون المتشابه من القول، فالألفاظ، والأقوال، والجمل، التي تحتمل معاني متعددة يتوقفون عن إطلاقها إثباتاً ونفياً ويكتفون بما ورد في النصوص الشرعية.

ومن المسائل المتعلقة بالردود: مسألة: هل الأنسب أن يذكر المردود عليه؟ أو أن الأنسب أن يبين الحق ويوضح ويدمغ الباطل وترد شبهاته بدون ذكر أصحابه؟

هذه من المسائل التي وجدت من العصور الأولى، وللعلماء فيها منهجان أظهرهما وأحسنهما: إغفال المخالف وعدم ذكره؛ وذلك لعدد من الأمور:

الأمر الأول: أن طريقة الكتاب والسنة في ردِّ البدع إقامة الدليل على الحق وإيراد الشبهة والجواب عن تلك الشبهة بدون ذكر قائلها ، إلاَّ في مواطن قليلةٍ لأسباب خاصَّة.

الأمر الثاني: أن في ذكر اسم المردود عليه رفعاً لشأنه وإعلاء لمنزلته وإبقاء لذكره، فإن الله عز وجل يبقي ذكر أهل السنة ويجعل الناس على مدى القرون

---

(١) ليس في ذلك ما يضاد قول النبي ﷺ: **(وكل بدعة ضلالة)**؛ لأن مراد شيخنا ليس كل بدعة ضلالة كاملة من حيث التكوين والمستند، أما من حيث الحكم فكل بدعة ضلالة.

يستفيدون من علمهم، وهذا بركة من الله بسبب التزامهم بالسنة، فعند ذكر أهل السنة لأسماء المبتدعة تبقى أسماؤهم؛ ولذلك لو نظرت إلى أسماء المبتدعة الذين كانوا في العصور الأولى وجدت أنهم لم يخلد ذكرهم إلا لأن الأئمة من أهل السنة ذكروهم، ولو بحثت عن تراجم حقيقية لحياتهم لم تجد ذلك، فمثلاً: لو بحثت عن ترجمة حفص الفرد لن تجد له ترجمة، ولم يبق ذكره إلا لأن الإمام الشافعي قد ذكره في أثناء كلامه، ومثله ابن أبي دؤاد، والجعد بن درهم، وغير هؤلاء من المبتدعة.

الأمر الثالث: أن الناس يحتاجون إلى إيضاح الحق، ولا يحتاجون إلى ذكر أسماء أهل الباطل، فيحتاجون إلى بيان الحق وإيضاحه، والرد على الباطل وهذه هي حاجتنا.

الأمر الرابع: أن ذكر أسماء أهل الباطل المردود عليهم قد يكون عائقاً في وجوههم ووجوه أتباعهم من ترك باطلهم، فإنه متى اشتهر شخص بأنه صاحب بدعة فإنه قد يصعب عليه ترك تلك البدعة؛ لأنه يعدُّ ذلك انهزاماً ويأتيه الشيطان من مداخل مختلفة متعددة، فعندما يغفل اسمه نوجد له ولأتباعه مجالاً للرجوع إلى الحق واتباعه.

الأمر الخامس: نفي التعصب مع ذلك الشخص له أو ضده فعند إغفال اسم المبتدعة نغلق باب التعصب؛ لأنه عندما يشتهر عن شخص أنه صاحب بدعة فحينئذ يوجد التعصب فهناك أناس يتعصبون معه ويتركون الحق اتباعاً له، وهناك أناس يتعصبون ضده، فيكون الولاء والبراء ليس على أساس التوحيد والإيمان والسنة، وإنما يكون على أساس موالاة هذا الشخص ومعاداته.

ومن العلماء الذين كان لهم أثر عظيم في مباحث المعتقد شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى، وقد ألف مؤلفات عديدة في مسائل المعتقد منها ما هو مطول، ومنها ما هو مختصر، فألف الكتب الكبار من مثل:

"درء تعارض العقل والنقل" و"منهاج السنة النبوية"، وهي كتب عظيمة، وألف مختصرات في أمور المعتقد تسهل المعتقد للناس، ومن أعظم ما يحتاج إليه

الناس تسهيل أمور العقائد على الخلق وتوضيحُها، فإن التعمق في الكلام، والولوج في المباحث العقدية التي تصعب ألفاظها وتقل فائدتها، وإن ادعى بعضهم أنه شأن المثقفين إلا أن هذا ليس من العلم النافع لأن نفعه قليل؛ إذِ التقعر في الكلام ليس شأن علماء أهل السنة والجماعة، وليس هو الذي سارت عليه النصوص الشرعية كتاباً وسنة.

وقد ألف شيخ الإسلام ابن تيمية رسالة: "الواسطية"؛ لأن بعض أهل واسط قدم عليه، وطلب منه أن يكتب مختصراً في العقائد التي يدين الله به فكتب هذا المختصر[1]، وفي وقت شيخ الإسلام كانت العقائد المنحرفة كثيرة وأتباعها كثر، وكانت لهم مناهجهم وطرائقهم المتنوعة، ولم يبق على طريقة السلف الأول الصحابةِ والتابعينَ والأئمةِ إلا نوادر، وقد صرح بعضهم بأن الكتاب والسنة لا يستفاد منها يقين، ولا يؤخذ منها عقيدة، وأن المعتقد يؤخذ من العقول، ولم يلحظوا أن العقول متفاوتة وأن العقل تخفى عليه بعض أوجه الحق، فإنه وإن نظر إلى جانب لكنه يخفى عليه جوانب أخر، كما أنهم لم ينتبهوا إلى أن العقول يقع في طرق الاستدلال بها أنواع من أنواع الخداع في التفكير، فإذا كان هناك خداع في البصر كما يرى الإنسان السراب ويظنه ماء، ويرى القضيب والخشب عندما يجعل في الماء كأنه منكسر لخداع النظر، هذا أيضاً يكون في العقول، ثم إن الناس تختلف مداركهم في العقل، ولذلك تجد الإنسان الواحد يجزم صباحاً بشيء ويظن أنه مما يقطع به العقل، ثم يجزم بضده في آخر يومه، ومصداق هذا

---

(١) قال شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى(٣/ ١٦٤):كان سبب كتابتها أنه قدم عليّ من أرض واسط بعض قضاة نواحيها ـ شيخ يقال له "رضي الدين الواسطي" من أصحاب الشافعي ـ قدم علينا حاجاً وكان من أهل الخير والدين وشكا ما الناس فيه بتلك البلاد وفي دولة التتر من غلبة الجهل والظلم ودروس الدين والعلم، وسألني أن أكتب له عقيدة تكون عمدة له ولأهل بيته، فاستعفيت من ذلك وقلت: قد كتب الناس عقائد متعددة؛ فخذ بعض عقائد أئمة السنة، فألح في السؤال وقال: ما أحب إلا عقيدة تكتبها أنت، فكتبت له هذه العقيدة وأنا قاعد بعد العصر. وقال في موضع آخر من الفتاوى(١٢/ ١١٦): ولكن هذا الجواب كتب وصاحبه مستوفز في قعدة واحدة.

في كتاب الله، لأن الله عز وجل يقول: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَـٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء:٨٢] يعني تناقضاً وتضاداً، فما كان من عند الله فلا تناقض فيه، وما كان من عند غيره فلابد أن يقع فيه التناقض، فبقدر سير الإنسان على الكتاب والسنة يقل التناقض والتضاد عنده، وبقدر ابتعاده عن هذين الأصلين يكثر التناقض والتضاد عنده، فالشيخ رحمه الله عاش في ذلك الزمان، وقد انتشرت فيه خرافات وشركيات وبدع سواء فيما يتعلق بالعبادة، أو فيما يتعلق بالصفات ومن هنا ألف الشيخ مؤلفات عديدة لتصحيح عقائد الناس، فبعضها كان بطلب وبعضها كان ابتداءً، ورسالة: "العقيدة الواسطية" رسالة تهتم بتصحيح عقائد الناس في توحيد الأسماء والصفات لتكون على مقتضى الكتاب والسنة ولبيان منهج أهل السنة والجماعة، ومن هنا تنقسم هذه الرسالة المؤلفة في العقيدة إلى قسمين:

القسم الأول: في إيراد النصوص الشرعية الواردة في قضايا المعتقد سواء كانت نصوصاً من الكتاب أو من السنة.

القسم الثاني: في بيان مجمل عقيدة أهل السنة والجماعة التي أخذوها من النصوص الشرعية كتاباً وسنة، ولا نرغب التطويل والتوسع بذكر تفاصيل المعتقدات التي ذكرها الشيخ، ولكننا سنورد نموذج أو نماذج بحيث ينطلق الإنسان منها إلى معرفة غيرها؛ لأن القول في بعض الصفات كالقول في بعضها الآخر، فمتى عرفنا المنهج والطريق في بعض الصفات تمكنا بإذن الله عز وجل من السير على طريقة صحيحة في بقية الصفات، فشيخ الإسلام ابن تيمية من أئمة الإسلام الكبار، ولد سنة إحدى وستين وست مائة وتوفي سنة ثمان وعشرين وسبعمائة، وشيخ الإسلام قد وقعت بينه وبين مخالفيه مناظرات في مسائل متعددة منها مسائل العقائد حيث طعن بعض أهل زمانه في عقيدته، فتكلموا به عند ملوك زمانه ـ عند الناصر وغيره ـ فأُحضر من دمشق إلى القاهرة، وعقدت له مجالس مناظرة فسألوه أن يذكر لهم معتقده، فقال: إن أمليت لكم معتقدي قد تقولون بأنك داهنت فيه،

لكن في بيتي عقيدة مكتوبة فأحضروها واقرأوها، فجاءوا بهذا المتن و قرأوه وسألوا عن مواطن منه فأوضحها لهم، فاكتفوا منه بأن يقول: هذا معتقد الإمام أحمد، فقال: بل هذا هو معتقد الصحابة والتابعين والأئمة جميعاً ولا يوجد له مخالف، وتحداهم أن يأتوا بمن يخالفهم من أهل القرون الثلاثة، وأمهلهم في ذلك ثلاث سنين، فتكلموا به عند الوالي وقدحوا فيه ، بل طالب بعض المالكية في ذلك المجلس بأن يجرى عليه أعلى أنواع التعزير، وأعلى أنواع التعزير عند المالكية القتل، فرأى الوالي أن يسجن الشيخ فأدخل سجن القاهرة فأصبح طلبة العلم يفعلون أسباباً تجعلهم يدخلون السجن ليتعلموا من الشيخ، فلما رأوا ازدحام الناس على السجن بسبب الشيخ نقل إلى الإسكندرية؛ لأن في ذلك الزمن لم يكن بها عمران كثير فأرادوا أن يبعدوه عن الناس، فكان الواحد من الناس في القاهرة إذا أراد أن يتعلم تخاصم مع زميله وتغالب وأوقع بينهما خصومة فأدخل السجن، أو يقول لزميله: ادع أن لك ديناً علي وسأقر وطالب بحبسي، فيحبس مع الشيخ ويتعلم منه، ثم بعد أسبوع أو أسبوعين يأتي ويبرئه من دينه، فلما نقل الشيخ إلى الإسكندرية تغلب بيبرس الجاشنكير على الناصر بعد أن خرج إلى إحدى القلاع في الشام فجمع الفقهاء في زمانه وكتبوا كتاباً بخلع الناصر وعدم صلاحيته للولاية، وبعد سنين قليلة عاد الناصر وأخذ الولاية من الجاشنكير، فجمع الفقهاء الذين كتبوا الكتابة السابقة في عزله، وأحضر شيخ الإسلام ابن تيمية يريد منه فتوى فيهم لعله أن يفتي بقتلهم أو عقوبتهم، فلما حضر عنده أثنى عليهم ثناء كثيراً وقال: هؤلاء علماء الإسلام، وهؤلاء حماته، وأثنى عليهم ثناء عظيماً عند الناصر، حتى قال قائلهم: ما رأيت مثل ابن تيمية سعينا في سفك دمه وسعى في حقن دمائنا، فانظر كيف نصر الله هذا الإمام رحمه الله حتى كان أمر هؤلاء المضادين له في يده، فهذه العقيدة التي قرئت في تلك المجالس هي هذه العقيدة التي بين أيدينا.

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ(*)

* قوله: بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ: ابتدأ المؤلف هذه الرسالة بالبسملة، وذلك لأن الرسائل يشرع أن تبدأ بالبسملة، وقد كان النبي ﷺ في رسائله التي يرسلها للملوك زمانه ولغيرهم يبتدئها بالبسملة بدون أن يكون فيها حمد، فالمشروع في الرسائل أن تبدأ بالبسملة(١)، والمشروع في الخطب أن تبدأ بحمد الله تعالى، كما كان النبي ﷺ يبدأ خطبه(٢)، وهذا المؤلف فيه شبه بالرسالة، وفيه شبه بالخطبة، ولذلك بدأها المؤلف بالأمرين معاً.

- قوله: بسم الله: هنا جار ومجرور تعلق بكلمة محذوفة، وبعضهم يقدر المحذوف فعلاً، وبعضهم يقدره اسماً، فمن قدره فعلاً قدره بالأفعال المناسبة من الاستعانة بالله، كأنه قال: أستعين باسم الله، وأستمد العلم من الله جل وعلا، وأطلب منه جل وعلا الوصول للحق ونحو ذلك، ومن قدره اسماً، كأنه يقول: البداءة تكون ببسم الله، ونحو ذلك.

وهذه تُسمَّى عند الأصوليين: (دِلالة الاقتضاء) والمراد بالاقتضاء: أن يكون في الكلام حذف يحتاج معه الكلام إلى تقدير، وللأصوليين منهجان في تقديره منهم من يقول: نقدر فعلاً مناسباً واحداً.

ومنهم من يقول: نقدر جميع الأفعال المناسبة إلا ما استثناه دليل.

والأظهر هو القول الثاني، فإن الحذف لم يحصل إلا لفائدة ومن ذلك تعميم المعنى، ومن أمثلة هذا قوله عز وجل: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ﴾ [المائدة:٣].

فأهل التفسير على طريقتين في تفسير هذه الآية وما ماثلها، فبعضهم يقول: أي حرم عليكم أكل الميتة، فحصروه في تحريم الأكل، وبعضهم يقول: نقدر جميع الأفعال التي لم يرد دليل باستثنائها، ومن ثم يحرم بيع الميتة، ويحرم الأكل، ويحرم سائر أوجه الانتفاع بها، إلا ما ورد دليل باستثنائه. =

(١) كما في كتابه ﷺ إلى هرقل عند البخاري(٤٥٥٣) ومسلم(١٧٧٣) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، وفيه: (بسم الله الرحمن الرحيم من محمد رسول الله إلى هرقل عظيم الروم).

(٢) كما في حديث خطبة الحاجة، حيث كان النبي ﷺ يفتتح خطبه بقوله: إن الحمد لله،.... ينظر: رسالة: خطبة الحاجة للشيخ الألباني رحمه الله.

الحمـد لله(*) الَّـذي أرْسَـلَ رَسُـولَـهُ بِالْهُـدَى وَدِينِ الْـحَقِّ(*).

=- قوله: الله: علم على رب العزة والجلال.

- قوله: الرحمن الرحيم: هذه من أسماء الله جل وعلا تدل على صفة الرحمة، وقد قيل بأن الرحمن يكون للمؤمنين وللكافرين، والرحيم يكون للمؤمنين لقوله تعالى: ﴿وَكَانَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا﴾ [الأحزاب:٤٣].

وقيل: الرحمن، صيغة مبالغة في الرحمة، والرحيم، اسم صفة في الرحمة تدل على تكرارها، وعلى كل فصفة الرحمة من الصفات التي ثبتت لله جل وعلا، فهو أرحم بالخلق من أنفسهم لأنفسهم.

* قوله: «الحمد لله»: الألف واللام هنا للدلالة على أن الحمد الكامل الذي لا يعتريه نقص ثابت لله وحده، وليس المراد به منع صرف الحمد لغير الله، بل يجوز للناس أن يحمد بعضهم بعضاً، فقد أثنى النبي ﷺ على بعض أوصاف أصحابه كما قال لأشج عبدالقيس: (إِنَّ فِيكَ خَصْلَتَيْنِ يُحِبُّهُمَا اللهُ: الْحِلْمُ، وَالأَنَاةُ)(١)، فهذا حمد لكنه ليس الحمد الكامل إنما هو حمد نسبي من جهة واحدة، أما بالنسبة لله عز وجل فإننا نثبت له الحمد الكامل الذي لا يعتريه نقص من جهة من جهاته.

والمراد بالحمد: الوصف بالأسماء والأفعال الحسنة التي لم تقع اضطراراً وإنما وقعت اختياراً؛ لأن بعض الناس يقول: صفات الكمال تثبت لله اضطراراً، وهذا غلط؛ لأن فيه نسبة للعجز لله عز وجل، فيقولون: الله عادل لأنه لا يقدر على الظلم، وهذا خطأ، فهو سبحانه عادل ولم يظلم أحداً من الناس لكمال عدله.

* قوله: «الَّذي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ»: من فضل الله جل وعلا على الناس ورحمته بهم أنه أرسل الرسل ليخرجوهم من الضلالة إلى الهدى ومن الشقاء إلى السعادة، ومن ذلك إرسال نبينا محمد ﷺ، فقال سبحانه: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلْهُدَىٰ

(١) أخرجه مسلم (١٧).

وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ ۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [الفتح:٢٨].

- **قوله: أرسل رسوله:** أي نبأ هذا النبي وأرسله لدعوة الناس إلى دين الله.

- **قوله:** باهدى: المراد بالهدى العلم النافع، فإذا كان عند الإنسان جهالة فليست هذه من الهدى، وإذا كان عنده علم لكنه لم ينتفع به فليس من أصحاب الهداية.

- **قوله:** ودين الحق: الدين هو الطاعة، والمراد به العمل الصالح، والطاعة الصحيحة التي تكون لله.

- **قوله:** ودين الحق: الدين هو الطاعة، والمراد به العمل الصالح، والطاعة الصحيحة التي تكون لله.

متى يكون العلم هدى؟

يكون العلم هدى إذا اتصف بعدد من الصفات:

الصفة الأولى: أن يكون علماً مطابقاً، فأما إذا كان اعتقاداً مخالفاً للواقع فهو ضلالة، وهو جهل.

الصفة الثانية: أن يكون عن دليل، فأما إذا لم تكن المعرفة عن دليل فإنه لا يجزم المرء بصحته، وقد يكون هذا الدليل بتقليد المرء بمن يثق به في علمه ودينه ، وإذا كان المقلد أقل عقل فإنه يعتمد على فهم غيره وحجة غيره، وهذا مبحث في علم الأصول نترك بحثه هناك.

الصفة الثالثة: أن يكون جازماً فإذا كان المرء متردداً في اعتقاده فليس هذا هدى بل هذا شك وريب.

فإن قال قائل: كيف نستجلب الهدى؟

قلنا: هذه مسألة مهمة، وكثير من الناس غفل عنها فوقع في أنواع الضلالات، فاستجلاب الهدى يكون بعدد من الطرق، منها:

=الطريق الأول: الاستعانة بالله عز وجل، ولذلك ينبغي للعبد أن يتدبر ويستحضر معاني قوله عز وجل: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة:٦]، هذه الآية التي يقرأها المسلم في صلاته أو في قراءته فإن الصراط هو الطريق الواضح المعالم والصراط المستقيم الذي لا اعوجاج فيه، وهو أخصر الطرق وأوصلها للمقصود؛ ولذلك كان من دعاء النبي ﷺ: (اللهُمَّ رَبَّ جَبْرَائِيلَ، وَمِيكَائِيلَ، وَإِسْرَافِيلَ، فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ، عَالِمَ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ، أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ، اهْدِنِي لِمَا اخْتُلِفَ فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِكَ، تَهْدِي مَنْ تَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ)[1] ولذلك يحسن بنا جميعاً أن نكثر من هذا الدعاء وأن نقوله خصوصاً في صلاة الليل.

الطريق الثاني: استجلاب الهدى بالرجوع إلى الكتاب والسنة والاستعانة على ذلك بقواعد الفهم الصحيح، وهذا يتطلب منا عددًا من الأمور:

الأمر الأول: ترك هجر الكتاب، فلا بد أن يقرأ المسلم هذا الكتاب ولا بد أن يتدبر فيه.

الأمر الثاني: ملازمة السنة وقراءتها وفهمها.

الطريق الثالث: ربط جميع معلوماتنا بهذين المصدرين وكل معلومة شرعية فإنك تربطها بدليل من الكتاب والسنة.

الطريق الرابع: وهو طريق تابع، النظر في أقوال السلف الصالح؛ لأن الله عز وجل قد أعطاهم من الفهم للكتاب والسنة ما لم يصل إليه من بعدهم، وهم أهل اللغة الذين يفهمون هذين المصدرين بمقتضى لغة العرب التي نزل بها الكتاب والسنة.

---

(١) أخرجه مسلم (٧٧٠).

=الطريق الخامس: مراجعة علماء الشريعة الموثوقين والمأمونين من أهل السنة والجماعة الذين يرتبطون بالكتاب والسنة ويحكمونهما في القليل والكثير.

وأما القسم الثاني وهو دين الحق، وهو الطاعة لله عز وجل على وفق ما جاء عن النبي ﷺ، ويتمكن العبد من استجلاب دين الحق بعدد من الأمور، منها:

الأمر الأول: العلم النافع والهدى، فإن العلم يورث الخشية.

الأمر الثاني: فعل الطاعة، فإن الطاعات يجر بعضها بعضاً ويهدي بعضها إلى بعضها الآخر، قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱهْتَدَوْا۟ زَادَهُمْ هُدًى وَءَاتَىٰهُمْ تَقْوَىٰهُمْ﴾ [محمد:١٧].

الأمر الثالث: مشاهدة الآيات الكونية العظيمة، فإنها تورث العبد ديانة وخوفاً من الله.

الأمر الرابع: معرفة العواقب، أين أبوك؟ وأين جدك؟ وأين جد جدك؟ فما وصل إليهم سيصل إليك، وستحاسب عن أعمالك قليلها وكثيرها وستقف بين يدي الرحمن فتسأل عن كل شيء، كما ورد في الحديث: (مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلا سَيُكَلِّمُهُ اللهُ، لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ تُرْجُمَانٌ، فَيَنْظُرُ أَيْمَنَ مِنْهُ فَلا يَرَى إِلا مَا قَدَّمَ، وَيَنْظُرُ أَشْأَمَ مِنْهُ فَلا يَرَى إِلا مَا قَدَّمَ، وَيَنْظُرُ بَيْنَ يَدَيْهِ فَلا يَرَى إِلا النَّارَ تِلْقَاءَ وَجْهِهِ، فَاتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ)(١).

الأمر الخامس: ألا يستحقر الإنسان قليل العمل ولا يستكثر كثيره، فإن الإعجاب بالعمل يحبطه، واحتقار العمل يزهد المرء فيه فيحبط أجره.

---

(١) أخرجه البخاري(٦٥٣٩) ومسلم(١٠١٦) من حديث عدي بن حاتم، واللفظ لمسلم.

لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ(*) كُلِّهِ وَكَفَى بِالله شَهِيدًا(*).

---

* قوله: «لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ»: أي أن هذا الدين لا بد أن يكون ظاهراً لتقوم الحجة به على الخلق أجمعين.

وفيه جواز تسمية الأديان الأخرى بهذا الاسم اسم (الدين)، فإن بعض أهل العلم قال بأن اسم الدين لا يطلق إلا على الإسلام لقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾ [آل عمران:١٩] والصواب جواز إطلاق اسم الدين على غير الإسلام؛ لقوله تعالى: ﴿لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُشْرِكُونَ﴾ [التوبة:٣٣]، ولقوله: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِىَ دِينِ﴾ [الكافرون:٦] وأما قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾ [آل عمران: ١٩] فليس المراد به أن لا يسمى ديناً إلا الإسلام، وإنما المراد أن الدين المقبول عند الله هو الإسلام.

* قوله: وَكَفَى بِالله شَهِيدًا: أي أنه سبحانه شاهد على ظهور هذا الدين من جهة، وشاهد على كون هذا الرسول قد أرسل بالهدى ودين الحق، ففي هذا وعد صادق من الله عز وجل بإظهار أهل المعتقد الصحيح، وقد دل على هذا نصوص كثيرة كما في قوله تعالى: ﴿إِن تَنصُرُواْ ٱللَّهَ يَنصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ﴾ [محمد:٧] وكما في قوله: ﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ ٱلْأَشْهَٰدُ﴾ [غافر:٥١] وكما في قوله جل وعلا: ﴿بَلِ ٱللَّهُ مَوْلَىٰكُمْ وَهُوَ خَيْرُ ٱلنَّٰصِرِينَ﴾ [آل عمران:١٥٠] ومن كان الله مولاه فإنه سينصره. ومن ينصره الله فلا غالب له ومن يخذله الله فلا يستطيع أن ينصره أحد من بعده.

وأشْهَدُ أن لاَ إلَهَ إلاَّ الله وَحْدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ(*)، إِقْرَارًا بِهِ وَتَوْحِيدًا(*)، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ(*)،

---

* قوله: وأَشْهَدُ أَن لاَ إِلَهَ إِلاَّ الله وَحْدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ: يعني أنني أقرُّ وأعترفُ كأنني أشاهد ذلك بعيني أن لا معبود بحق إلا الله، وهذا يتضمن أمرين:

الأمر الأول: إقراري بالشهادة لله بالألوهية وحده دون من سواه.

الأمر الثاني: عملي فلا أصرف شيئًا من العبادات لغير الله.

وفيها إثبات ونفي، نفي الألوهية عن غير الله، وإثبات الألوهية الحقة لله وحده.

* قوله: إِقْرَارًا بِهِ وَتَوْحِيدًا: هذه إشارة إلى الأمرين السابقين في التوحيد الإقراري والعملي.

* قوله: وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ: في هذا مخالفة لمن أنكر رسالة هذا النبي الكريم ﷺ، ومخالفة لمن نفى العبودية عنه ﷺ.

- قوله: عَبْدُهُ: العبودية لله شرف وعز ورفعة؛ ولذلك ذكر الله جل وعلا نبيه محمدًا ﷺ بوصف العبودية في أعلى المقامات، فقال سبحانه: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا﴾ [الإسراء: ١]، وقال تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَٰبَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَا﴾ [الكهف:١].

-قوله: وَرَسُولُهُ: أي أن هذا العبد مرسل من الله، ومكلف بالرسالة من قبل الله عز وجل، ومكلَّفٌ بتبليغ شريعة من شرائع الله تكون منطلقاً من هذا النبي فإن الرسول يأتيه وحي من الله بشريعة جديدة فيبلغها للناس، وقد تنسب إلى الله فيقال: شريعة الله، باعتبار أن الله هو الذي شرعها، كما قال تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ...﴾ [الشورى:١٣]، وقال تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَٰٓؤُا۟ شَرَعُوا۟ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُ﴾ [الشورى:٢١].

وتنسب إلى النبي ﷺ باعتبار أنه المختص بتنفيذها وتبليغها دون سائر الأنبياء. =

وصَـــــلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ، وَسَلَّمَ تسليمًا مَزِيدًا(*).

=ومن مقتضى الشهادة بالعبودية إثبات أنه بشر، ومن مقتضى الشهادة له بالرسالة إثبات أنه يتميز عن بقية البشر بأنه يوحى إليه، ويترتب على هذا أن نصدق هذا النبي، وأن نطيعه، وأن لا نعبد الله إلا بما جاء من طريقه، وأن نوقره ونحبه محبة أعظم من محبتنا لأنفسنا وأهلنا ووالدينا والناس أجمعين.

* قوله: «صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ تسليمًا مَزِيدًا»: الصلاة على النبي ﷺ يراد بها أصالة الثناء والذكر الجميل، هذا الأظهر.

* قوله: «وَعَلَى آلِهِ»: المراد بالآل فيه قولان للعلماء:

الأول: أنه كل تابع تقي، فكل من تبع النبي ﷺ فهو من آله، وهذا هو المراد بقول الله تعالى: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدْخِلُوٓاْ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ﴾ [غافر: ٤٦] آل فرعون: يعني أتباعه الذين يسيرون على طريقته، وبهذا لم يدخل الرجل المؤمن فيهم في هذه الآية.

الثاني: أن المراد به ذريته أو قرابته، واستدلوا على ذلك بقوله عز وجل: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَـٰنَهُۥٓ﴾ [غافر:٢٨] مع أنه لم يكن من أتباعه.

* قوله: «وَصَحْبِهِ»: الصحب المراد بهم من لزم النبي ﷺ مدة مؤمناً به ومات على ذلك.

فإن قال قائل: الأحاديث لم يذكر فيها الصلاة على الأصحاب، فكيف تصلون عليهم؟

الجواب عن هذا بأن الله عز وجل يقول: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُصَلِّى عَلَيْكُمْ وَمَلَـٰٓئِكَتُهُۥ لِيُخْرِجَكُم مِّنَ ٱلظُّلُمَـٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ﴾ [الأحزاب:٤٣] فأثبت لهم الصلاة، ثم إن النبي ﷺ إنما خص الصلاة به وبآله في مكان مخصوص وهو التشهد الثاني فحينئذ في التشهد الثاني نقتصر على الوارد ولا نأتي بزيادات ولا نصلي على الصحابة في التشهد الثاني،أما في غير ذلك الموطن فلا بأس أن نصلي على الأصحاب.

* قوله: «وَسَلَّمَ تسليمًا مَزِيدًا»: الأظهر أن قوله: (وسلَّم) مأخوذ من السلام أو من السلامة.

أَمَّا بَعْدُ؛ فَهَذَا اعْتِقَادُ(*) الْفِرْقَةِ(*) النَّاجِيَةِ(*). الْمَنْصُورَةِ(*) إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ(*).

---

* قوله: «فَهَذَا اعْتِقَادُ»: المراد بالاعتقاد: التصديق القلبي الجازم، سمي اعتقاداً كأنه قد ربط القلب عليه، يقال: عقد الحبل: أي وضع فيه عقدة وربطه، والقلب عندما يربط على تصديق معين، يقال له: اعتقد

* قوله: «الْفِرْقَةِ»: الفرقة: القسم من الناس، قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُواْ كَآفَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُواْ فِي ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُواْ قَوْمَهُمْ﴾ [التوبة:١٢٢] وورد في الحديث: (افْتَرَقَتِ الْيَهُودُ عَلَى إِحْدَى أَوْ ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَتَفَرَّقَتِ النَّصَارَى عَلَى إِحْدَى أَوْ ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَتَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَى ثَلاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً)[١].

* قوله: «النَّاجِيَةِ»: أي تنجو من دخول النار ابتداءً؛ لأن النبي ﷺ لَمَّا ذكر أن هذه الأمة تفترق على ثلاث وسبعين فرقة قال: كلها في النار إلا واحدة[٢]، فهذه الطائفة الواحدة هي الناجية.

وليس المراد بهذا أن بقية الفرق تخلد في النار كما هو اعتقاد الوعيديَّة، وإنما هذه الفرق يعذبون في النار مدة ومآلهم الجنة، وقد يعفو الله جل وعلا عنهم ابتداء بكرمه وشفاعة الشافعين.

* قوله: الْمَنْصُورَةِ: يعني أن الله ينصرهم في الدنيا وقد تقدم ذكر عدد من النصوص الدالة على أن الله ينصر أهل الحق، وإذا نظرنا في النصوص السابقة وجدنا أنها تعلق نصر الله على الإيمان ولم تكتف بوصف الإسلام، قال تعالى: ﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ

---

(١) أخرجه أبو داود(٤٥٩٦) وابن ماجه(٣٩٩٢) وابن حبان (٦٢٤٧) وأحمد (٨٣٧٧).

(٢) أخرجه أبو داود (٤٥٩٧) وابن ماجه (٣٩٩٣).

﴿فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ ٱلْأَشْهَـٰدُ﴾ [غافر:٥١] ومن خصائص أهل الإيمان أنهم يعتقدون المعتقد الصحيح فقد جاء في حديث جماعة من الصحابة في الصحيحين أن النبي ﷺ قال: (لا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ، لا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ، حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللهِ وَهُمْ كَذَلِكَ)[١]. انظر كيف سماهم طائفة، ووصفهم بالظهور، فلا بد أن يكون في كل عصر من يقيم الحجة على الناس فيظهرهم الله ليقيموا الحجة، وقد يتعرضون لشيء من الابتلاء والاختبار ليظهرهم الله عز وجل وليمكنهم بعد ذلك، هذه سنة لا تتخلَّف، ولذا وصفهم بوصف الظهور و وصفهم بوصف أنهم منصورون، ويدلك على أن أهل الحق قد يعترضهم ما يعترضهم من الابتلاء والاختبار أن النبي ﷺ قد بقي في مكة سنين عديدة لم يؤمن معه إلا النزر اليسير، ثم بعد ذلك انظر كيف نصره الله عز وجل، وانظر في أمور من هذا الجنس قد تستغربها العقول ابتداءً، مثل وعده ﷺ سراقة بن مالك في الهجرة بسوار كسرى[٢]، والنبي ﷺ يطارده أهل مكة ليأتوا به حياً أو ميتاً، وفي غزوة الخندق اجتمع أهل الكفر ليستأصلوا الإسلام وأهله، ليس مرادهم المال ولا مرادهم الغنائم ولا مرادهم أن يكون لهم سلطة، إنما مرادهم القضاء على الإسلام وأهله حتى وصف الله جل وعلا حالة المؤمنين بقوله: ﴿إِذْ جَآءُوكُم مِّن فَوْقِكُمْ وَمِنْ أَسْفَلَ مِنكُمْ وَإِذْ زَاغَتِ ٱلْأَبْصَـٰرُ وَبَلَغَتِ ٱلْقُلُوبُ ٱلْحَنَاجِرَ وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠﴾ [الأحزاب:١٠] وتعترضهم صخرة في الخندق فيضربها ﷺ ويقول: (الله أكبر)، ويعد أصحابه بفتح المدائن مدائن كسرى وقصور قيصر[٣]، وهم في ذلك الحال حتى أن المنافقين كانوا يستهزئون بالمسلمين =

(١) أخرجه البخاري (٣٦٤١)، ومسلم (١٩٢٠).

(٢) أخرجه ابن سعد في الطبقات (٥/ ٩٠)، والبيهقي (٦/ ٣٥٧).

(٣) أخرجه ابن جرير الطبري(٢١/ ١٣٤)والطبراني (١٢٠٢٥) وابن سعد(٤/ ٤٨).

أهـــلِ السُّـــنَّةِ وَالْجَمَاعَـــةِ(*)....

=ويقول قائلهم: ﴿وَإِذْ يَقُولُ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ مَّا وَعَدَنَا ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ إِلَّا غُرُورًا﴾ [الأحزاب:١٢] وبعد سنوات قليلة تفتح مكة ثم بلاد الروم وفارس، والإسلام قد جاء أهلَه من الابتلاء ما ليس في زمننا الحاضر في هذه الغزوات سواء لما كان المسلمون في مكة، أو في بدر عندما قال ﷺ: (اللهُمَّ أَنجِزْ لِي مَا وَعَدتني، اللهُمَّ آتِ مَا وَعَدتَّني، اللهُمَّ إِن تُهْلِكْ هَذِهِ الْعِصَابَةَ مِنْ أَهْلِ الإِسْلامِ لا تُعْبَد فِي الأَرْضِ)[1].

وفي أحد حينما جاء المشركون بأعداد غفيرة ووقع ما وقع، فكان الخوف على أهل الإسلام في ذلك العصر أكثر من الخوف على الإسلام وأهله في عصرنا الحاضر، وإذا نظرت في حال الصحابة وبعد وفاة النبي ﷺ عندما وقع الاختلاف في سقيفة بني ساعدة في المدينة، والعرب ارتد أكثرهم ولم يبق على هذا الدين إلا قلائل ، وطمعت الروم في الإسلام وأهل الإسلام، فكان هذا وقتًا عصيبًا على الإسلام وأهل الإسلام لم يصل المسلمون في عصورنا الحاضرة إلى تلك الحال، ومع ذلك في سنوات قليلة ينقلب حال أهل الإسلام لأنهم متمسكون بدينهم ومن ثمَّ فنصرة الله جل وعلا لهذه الطائفة أمر مشاهد.

* قوله: «أهل السنة والجماعة»: إذا نظر الإنسان إلى أحوال أهل السنة وأحوال أهل البدع وجد أن بينهم فروقاً كثيرة يمكن أن نجملها فيما يأتي:

الفارق الأول: أن أهل السنة عندهم من اليقين والثبات ما ليس عند غيرهم، فالمبتدعة عندهم من التردد والشكوك الشيء الكثير، وكلما ازداد الإنسان في التعمق في علم بدعته =

(١) أخرجه البخاري(٣٦٤١) ومسلم(١٩٢٠).

=كثرت الشكوك عنده؛ ولذلك تجد أرباب هذه الفرق لو لا ما يستفيدونه من أمور دنيوية من مال أو شهرة أو نحو ذلك لتركوا طريقتهم، لأن عندهم من الشك والحيرة الشيء الكثير، بخلاف أهل السنة والجماعة كلما ازداد الإنسان منهم علماً ازداد بصيرة وازداد يقيناً وثباتاً وطمأنينة، انظر إلى حال النبي ﷺ عندما عرض عليه المشركون الدنيا قالوا بأنهم سيزوجونه، وسيملكونه، وسيعطونه من المال ما يريد، وثبت ﷺ على ما هو عليه، قال تعالى: ﴿وَإِن كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ الَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ لِتَفْتَرِيَ عَلَيْنَا غَيْرَهُ وَإِذًا لَّاتَّخَذُوكَ خَلِيلًا وَلَوْلَا أَن ثَبَّتْنَاكَ لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٣،٧٤].

الفارق الثاني: في نصر الله عز وجل، فإن أهل السنة ينصرهم الله جل وعلا في الدنيا مع ما ينتظرهم من ثواب جزيل في الآخرة، وإن تعرضوا للابتلاء فقد يموت بعضهم وهو لم يدرك هذا الزمان؛ لكن يبقى هذا المعتقد ويستمر انتصار أصحابه بخلاف غيره.

ومعتقد أهل السنة لا يؤثر فيه الاضطهاد ولا يؤثر فيه التوسع والانتشار بخلاف بقية عقائد أهل البدع، فهناك عقائد بدعية كلما اضطُهِدَ أصحابه المبتدعة تركوا عقائدهم، وهناك عقائد بالعكس إذا اضطهدوا تمسكوا بعقيدتهم، وإذا انتصروا تركوها.

الفارق الثالث بين أهل السنة والجماعة وغيرهم: أن عند أهل السنة رحمة بالعباد حتى بالمخالف لهم، ومن مقتضى رحمتهم أنهم قد يحاولون عدم فعل المخالف للبدعة رحمة به لا من باب التسلط والتجبر وإنما طاعة لله ورحمة بعباد الله، بخلاف أهل البدع فإنهم متى كان لهم ولاية وسلطة فإنهم يظلمون من يخالفهم ويعتدون عليه، وقد أوردت قبل قليل موقف الشيخ رحمه الله من علماء عصره وموقف هؤلاء منه حتى قال قائلهم: ما رأينا مثل ابن تيمية نسعى في سفك دمه ويسعى في حقن دمائنا، وانظر لموقف النبي ﷺ في الحج=

=يدعو العرب للإسلام قبل الهجرة وما حدث كما ترويه عائشة رضي الله عنها، أَنَّهَا قَالَتْ لِلنَّبِيِّ ﷺ: هَلْ أَتَى عَلَيْكَ يَوْمٌ كَانَ أَشَدَّ مِنْ يَوْمِ أُحُدٍ، قَالَ: (لَقَدْ لَقِيتُ مِنْ قَوْمِكِ مَا لَقِيتُ، وَكَانَ أَشَدَّ مَا لَقِيتُ مِنْهُمْ يَوْمَ العَقَبَةِ، إِذْ عَرَضْتُ نَفْسِي عَلَى ابْنِ عَبْدِ يَالِيلَ بْنِ عَبْدِ كُلاَلٍ، فَلَمْ يُجِبْنِي إِلَى مَا أَرَدْتُ، فَانْطَلَقْتُ وَأَنَا مَهْمُومٌ عَلَى وَجْهِي، فَلَمْ أَسْتَفِقْ إِلا وَأَنَا بِقَرْنِ الثَّعَالِبِ فَرَفَعْتُ رَأْسِي، فَإِذَا أَنَا بِسَحَابَةٍ قَدْ أَظَلَّتْنِي، فَنَظَرْتُ فَإِذَا فِيهَا جِبْرِيلُ، فَنَادَانِي فَقَالَ: إِنَّ الله قَدْ سَمِعَ قَوْلَ قَوْمِكَ لَكَ، وَمَا رَدُّوا عَلَيْكَ، وَقَدْ بَعَثَ إِلَيْكَ مَلَكَ الجِبَالِ لِتَأْمُرَهُ بِمَا شِئْتَ فِيهِمْ، فَنَادَانِي مَلَكُ الجِبَالِ فَسَلَّمَ عَلَيَّ، ثُمَّ قَالَ: يَا مُحَمَّدُ، فَقَالَ ذَلِكَ فِيمَا شِئْتَ، إِنْ شِئْتَ أَنْ أُطْبِقَ عَلَيْهِمُ الأَخْشَبَيْنِ؟[1] فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: بَلْ أَرْجُو أَنْ يُخْرِجَ الله مِنْ أَصْلاَبِهِمْ مَنْ يَعْبُدُ الله وَحْدَهُ، لاَ يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا)[2]. فهم قد ضربوه وحقروه وفعلوا به ما فعلوا ومع ذلك رحمهم النبي ﷺ ورحم ذريتهم.

الفارق الرابع بين أهل السنة والجماعة وغيرهم: وسطية أهل السنة والجماعة.

ومن خصائص هذه الطائفة المنصورة: إظهار الشعائر الإسلامية.

ومنها: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والصلاة والزكاة كما قال سبحانه: ﴿ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَـٰرِهِم بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّآ أَن يَقُولُوا۟ رَبُّنَا ٱللَّهُ ۗ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَٰمِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَٰتٌ وَمَسَـٰجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا ٱسْمُ ٱللَّهِ كَثِيرًا ۗ وَلَيَنصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِىٌّ عَزِيزٌ ۝٤٠ ٱلَّذِينَ إِن مَّكَّنَّـٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ أَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَمَرُوا۟ بِٱلْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا۟ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۗ وَلِلَّهِ عَـٰقِبَةُ ٱلْأُمُورِ﴾ [الحج: ٤٠-٤١].

(١) وهما جبلان عظيمان يحيطان بمكة.

(٢) أخرجه البخاري(٣٢٣١) ومسلم(١٧٩٥).

وَهُوَ الإِيمانُ بِاللهِ وَمَلاَئِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْبَعْثِ بَعْدَ الْمَوْتِ، والإِيمَانِ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ(*).

وَمِنَ الإِيمَانِ بِاللهِ: الإِيمَانُ بِمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ فِي كِتَابِهِ الْعَزِيزِ(*)، وَبِمَا وَصَفَهُ بِهِ

---

* قوله: وَهُوَ الإِيمانُ بِالله وَمَلاَئِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْبَعْثِ بَعْدَ الْمَوْتِ، والإِيمَانِ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ: هذا مجمل معتقد أهل السنة والجماعة، وهذه ستة أركان سيأتي لها تفصيل في القسم الثاني من هذه الرسالة، ويمكن إعطاء موجز عام عن هذا بأن الإيمان بالله يتضمن اعتقاد ربوبية الله جل وعلا، ويتضمن اعتقاد وجوب إفراد الله بالعبادة، ويتضمن اعتقاد اتصاف الله بالأسماء الحسنى والصفات العلا، ويدخل في مسمى الإيمان المعتقد والقول والعمل، وسيأتي تفصيل ذلك.

وأما الإيمان بالملائكة والكتب والرسل فهناك إيمان إجمالي بأن نعتقد أن لله ملائكة وكتباً ورسلاً لهم أعمال مخصوصة قد جعلهم الله عز وجل ينفذون أمره ويدعون عباده إلى عبادته، وهناك إيمان تفصيلي بالإيمان بمن سمى الله من هؤلاء.

وأما البعث بعد الموت فيعتقد العبد أنه سيبعث بعد موته، وأن الموت ليس آخر المطاف عنده، وأنه سيحاسب على أعماله وسيجازي عليها.

وأما ما يتعلق بالإيمان بالقَدَرِ فيعتقد العبد أن الله علم بالوقائع قبل وقوعها، وأنه يعلم ما لم يقع من هذه الوقائع، ويعلم بما سيقع بدلها لو لم تقع، ويؤمن بأن الله جل وعلا قد شاء هذه المقادير، وأنه قد كتبها، وأنه جل وعلا قد خلقها، وقوله: خيره وشره: يتضمن الشكر والصبر وما يوصل إليهما، وسيأتي تفصيل ما يتعلق بالإيمان بالقدر فيما يأتي.

* قوله: «وَمِنَ الإِيمَانِ بِالله الإِيمَانُ بِمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ»: يعني من الإيمان بالله الإيمان بالأسماء والصفات والقاعدة في هذا الباب: إثبات ما أثبته الله لنفسه أو أثبته له رسوله، ونفي ما نفاه عن نفسه أو نفاه عنه رسوله ﷺ بدون تحريف.

رَسُولُهُ مُحَمَّدٌ ﷺ؛ مِنْ غَيْرِ تَحْرِيفٍ وَلاَ تَعْطِيلٍ(*) وَمِنْ غَيْرِ تَكْيِيفٍ(*)

---

* قوله: «مِنْ غَيْرِ تَحْرِيفٍ»: المراد بالتحريف: التغيير، يقال: حرف، بمعنى غير، ومن هنا نقول: حرف اليهود والنصارى كتبهم يعني غيروها.

والتغيير قد يكون للفظ، كما قال قائلهم: حنطة، بدل حطة، وقد يكون التحريف للمعنى كما قال قائلهم في معنى استوى: استولى، وهذا المعنى يخالف معنى هذه اللفظة في لغة العرب فهذا تحريف في المعنى، وقالوا في قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا﴾ [النساء:١٦٤] أي جرحه بجروح الحكمة، وهذا تحريف للمعنى.

* قوله: «وَلاَ تَعْطِيلٍ»: التعطيل: نفي صفات الله، وإلغاء معناها ومدلولها ومنه تفويض النصوص بأن نقول: لا تفسر الصفات بمقتضى اللغة والله أعلم بها، بل الصواب أن نقول: لها معنى و نؤمن بها بناء على هذا المعنى اللغوي، مثال ذلك لو قال قائل: السميع ليس لها معنى، قلنا: هذا تعطيل أو قال: لها معنى لكننا لا نعرفه ولا يصح أن يفسر بمقتضى لغة العرب فهذا أيضا تعطيل، فإذن عندنا التعطيل إما أن يكون بإلغاء المعنى بالكلية بأن يقول: ليس لها معنى، وإما أن يكون بالتفويض بأن يقول: لها معنى لكنه لا يفسر بمقتضى لغة العرب.

* قوله: وَمِنْ غَيْرِ تَكْيِيفٍ: التكييف هو تعيين كنه الصفة بأن يجعل لها كيفية معلومة، فالتحريف والتعطيل إلغاء لمدلول النص أو نقصان منه بينما التكييف والتمثيل زيادة، والتكييف قد يكون في الهيئة، وقد يكون في العدد، وقد يكون في الحال والطريقة، ومن أمثلته ما لو قال: صفة اليد لله عز وجل حجمها كذا وطولها كذا، هذا والعياذ بالله تكييف، وقلنا: إن التحريف والتعطيل حرام لأنهما (مضادان ومخالفان) لمعنى النص، وكذلك=



وَلاَ تَمْثِيلٍ(*).

=حرام؛ لأنه من القول على الله بلا علم[1].

* قوله: وَلاَ تَمْثِيلٍ: أي: لا تشبيه له بشيء من المخلوقات من كل وجه، وكان في أصل النسخة: (ولا تشبيه) فلما أتي بهذه العقيدة في مصر بدل الشيخ هذه اللفظة وجعلها (ولا تمثيل) وذلك لأمرين:

الأمر الأول: أن النص قد ورد بنفي المثل قال الله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾.

وأما التشبيه فلم يرد في النص فنسكت عنه.

المعنى الثاني: أن الشبه كلمة واسعة المدلول وقد يراد بها الشبه في مجرد الاسم، وقد يراد بها الشبه في أصل الصفة، وقد يراد بها الشبه في تمام الصفة، ومن ثم فإن كلمة التشبيه تحتمل معاني مختلفة فتوقفنا عن إطلاقها.

والتمثيل حرام؛ لما ورد في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١] فأثبت الصفات في قوله: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ ونفى التمثيل في قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾.

(١) ومما اشتهر في هذا ما أخرجه اللالكائي في السنة(٣/ ٣٩٨) والبيهقي في الأسماء والصفات ص (٥٠٥): أن رجلاً جاء إلى مالك بن أنس فقال: يا أبا عبد الله، قال الله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]. كيف استوى؟ فما رؤي مالك وجد من شيء كوجده من مقالته هذه وعلاه الرحضاء -يعني العرق- وأطرق ملياً فسري عنه، وقال: «الكيف غير معقول، والاستواء غير مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة».

بَلْ يُؤْمِنُونَ بأن اللهَ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١]. فَلاَ يَنْفُونَ عَنْهُ(*) مَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ، وَلاَ يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ(*) عَنْ مَوَاضِعِهِ(*)، وَلاَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَاءِ اللهِ وآيَاتِهِ(*).

وَلاَ يُكَيِّفُونَ وَلاَ يُمَثِّلُونَ صِفَاتِهِ بِصِفَاتِ خَلْقِهِ؛ لأَنَّهُ سُبْحَانَهُ: لاَ سَمِيَّ لَهُ، وَلاَ كُفْءَ لَهُ، وَلاَ نِدَّ لهُ، ولاَ يُقَاسُ بِخَلْقِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى(*).

---

* قوله: «فَلاَ يَنْفُونَ عَنْهُ مَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ»: ولا ما وصفه به نبيه ﷺ بل يثبتون لله سبحانه ما صح من الأسماء والصفات، لكنهم ينفون عنه مشابهة المخلوقات.

* قوله: «وَلاَ يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ»: التحريف هو التغيير وقد يكون التغيير للمعنى، وقد يكون للفظ، فأهل السنة والجماعة لا يحرفون الكلم عن مواضعه أي لا يبدلون اللفظ في ذاته ولا في معناه.

* قوله: «عَنْ مَوَاضِعِهِ»: يعني عما يراد به.

* قوله: وَلاَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَاءِ اللهِ وآيَاتِهِ: الإلحاد على أنواع إما أن يكون بالتعطيل، وإما أن يكون بالتمثيل، وإما أن يكون بتحميلها مالا تحتمل من المعاني، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا لَا يَخْفَوْنَ عَلَيْنَآ﴾ [فصلت:٤٠]، وقال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف:١٨٠].

* قوله: «وَلاَ يُكَيِّفُونَ وَلاَ يُمَثِّلُونَ صِفَاتِهِ بِصِفَاتِ خَلْقِهِ»: سبق الكلام قريباً على معنى التكييف والتمثيل.

إذن القاعدة: إثبات ما أثبته الله ورسوله، ونفي ما نفياه، يبقى هنا القسم الثالث وهو: ما لم يثبته الله ولم ينفه ما موقفنا منه؟

ما سكت الله عنه نقف منه أحد موقفين:

الموقف الأول: أن نسكت عنه كما سكت عنه الله ورسوله فإن الله جل وعلا لو علم أن في إثبات هذا الوصف أو نفيه فائدة للخلق لأثبته أو نفاه. =

=الموقف الثاني: أن نستفصل عن معنى ذلك الوصف فإن فُسِّر بمعنى مثبت في النصوص أثبتنا المعنى، وإن فُسِّر بمعنى منفي في النصوص نفيناه.

لماذا سرنا على هذه الطريقة؟

لعدد من الأدلة:

الدليل الأول: أن الله لا سمي له، ولا كفأ له، ولا ند له، فلا يوجد من يساميه أي يماثله، ولا يوجد من هو كفؤ له في منزلته، ولا يوجد من يشاركه ويماثله، فحينئذ هو جل وعلا أعلى من عقولنا، ومن ثم نتوقف على ما وصفه جل وعلا لنفسه.

الدليل الثاني: أنه سبحانه وتعالى لا يصح أن يقاس بالخلق بقياس تمثيلي يستوي فيه الخالق والمخلوق، ومن هنا فالعقول لا تنطلق في تصوراتها إلا من شيء مشاهد، فالدليل العقلي لا بد أن ينطلق من شيء مشاهد محسوس، أنت تشاهد هذه النار تحرق فتستدل به على أن كل نار محرقة، وأحرقت هذ النار الخشب، فتستدل به على أنها تحرق الثياب فهذا استدلال عقلي، لكن في صفات الله جل وعلا لا يصح أن يقاس بالخلق حتى ندخل القياس العقلي وندخل العقول في هذا الباب، ونعلم بأن ما ورد في النصوص لا يمكن أن يكون معارضاً لما تدل عليه العقول؛ لكن النصوص قد تأتي بأشياء لا تتمكن العقول من إدراك حقيقتها.

الدليل الثالث: أن الله الأعلم بصفاته، فهو أعلم بنفسه، ورسوله ﷺ أعلم به منا، فحينئذ هل نترك خبر الأعلم بنفسه لننطلق إلى استدلالات عقلية ليست منطلقة من علم مستند لدليل.

الدليل الرابع: أن الله صادق في أخباره، فإذا أخبر بخبر فلا بد أن يكون صحيحاً ولا بد أن يكون صدقاً، فمن جاءنا وعارض خبر الله بشيء غيره كأنه يشكك في صدق الله عز وجل.

=

=الدليل الخامس: أن الله عز وجل لا يعجزه البيان ولسنا أقدر ولا أبين في الكلام من الله عز وجل، حينئذ لو كان متصفاً بصفة لبينها، ولو كانت هذه الصفة لا يتصف بها الله فلا يمكن أن يتكلم الله بإثباتها لنفسه، وهو قادر على البيان، فالذي يخطئ في الكلام هو من عنده عجز في معرفة الألفاظ ودلالتها؛ لكن الله جل وعلا لا بيان أحسن من بيانه، ولا أوضح ولا أكثر تفصيلاً؛ ولذلك وصف الله جل وعلا هذا الكتاب بأن فيه آيات بينات، وبأنه مفصل.

الدليل السادس: أن الأنبياء رسل الله، والله جل وعلا لا يمكن أن يكذب على رسله، ومن مقتضى رسالتهم أن يكونوا صادقين فلو كان شيء من ألفاظ الوحي كذباً، لكان نقضاً لرسالة الرسل ومخالفاً لمقتضى مراد الله عز وجل في تصديق الناس واتباعهم لهم.

الدليل السابع: أنهم عليهم السلام لا يمكن أن يكذبوا فلا يمكن أن يأتي حديث من النبي ﷺ في صفة الله عز وجل وهو كاذب فيه.

ولذلك قال جل وعلا: ﴿سُبْحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿١٨٠﴾ وَسَلَٰمٌ عَلَى ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٨١﴾ وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الصافات:١٨٠-١٨٢] فسبحان: أي تنزه جل وعلا عن صفات النقص، ثم قال: رب العزة: فيه إضافة كلمة رب إلى الصفة، فرب بمعنى صاحب ومالك، عما يصفون: أي يتنزه عن الأوصاف التي يصف أهل الباطل الله بها.

وهذه الآية وردت في آخر سورة الصافات لما ذكر الله الأنبياء عليهم السلام وما قابله به أقوامهم، ثم قال: وسلام على المرسلين، لماذا سلم على المرسلين؟ لأنهم صادقون فيما أخبروا به عن الله عز وجل لما نزه نفسه عن الصفات التي يذكرها أولئك المبطلون سلم على المرسلين؛ لأن ما وصفوه به من الأوصاف صدق وحقيقة، ثم قال: والحمد لله رب العالمين. =

=سيذكر المؤلف رحمه الله تعالى العديد من الآيات القرآنية الواردة في صفات رب العزة والجلال وذلك لأن القرآن هو المصدر الأصيل في معرفة صفات الله عز وجل، لأن الله أعرف بنفسه من غيره، وهو سبحانه أقدر في البيان من كل متكلم، وهو جل وعلا صادق في كلامه لا يمكن أن يخبر بما هو مخالفٌ للواقع والحقيقة، ثم لو لم تكن هذه الصفات صفات حقيقة يتصف الله بها لما كان من العقل ولا الحكمة ولا المناسبة أن يخاطب الله بها، والله جل وعلا حكيم إذ لو لم يكن متصفاً بهذه الصفات لأغفل ذكرها، ولا يترتب على ذلك مزيد ثمرة، فلما ذكرها وتكلم بها دل هذا على ثبوتها له تعالى.

ولنتكلم عن شيء من القواعد المتعلقة بفهم الآيات القرآنية الواردة في صفات الله جل وعلا، فمن هذه القواعد:

القاعدة الأولى: أن أكثر النصوص والآيات القرآنية الواردة في إثبات الصفات قطعية الدلالة ، وكذلك قطعيةٌ من جهة إسنادها لأنها من القران المتواتر، وهي أيضًا من جهة حجيتها قطعية ، لأن القرآن قطعي الحجية، ومن جهة دلالاتها أيضاً قطعية، واستفادة القطعية من نصوص الصفات مأخوذة من أمور أبرزها أربعة:

أولها: أن آيات الصفات كثيرة منها ما هو قطعي الدلالة بالنص وهو اللفظ الصريح في معناه الذي لا يتطرق اليه احتمال يسلب اللفظ القطعية في الدلالة، فمثلاً قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾ [النساء: ١٦٤].. نص في إثبات صفة الكلام لله عز وجل فمن أراد تفسير هذا اللفظ بغير معنى إثبات صفة الكلام لله فإنه قد أتى بتفسير يدل اللفظ على إبطاله؛ لأنه قال: كلم تكليماً.

الأمر الثاني: تكرار ذكر الصفة في مواطن متعددة دليل على أن ثبوت الصفة جاء بطريق قطعي، وقد أورد المؤلف في هذا أمثلة منها مثلاً صفة الاستواء ففي سبعة مواطن كلها=

=تؤكد إثبات صفة الاستواء لله عز وجل وتكرار اللفظ واستعمال المعنى أكثر من مرة يؤدي إلى استفادة القطع والجزم بإثبات الصفة.

الأمر الثالث: أنه لم يرد دليل يدل على عدم إثبات الصفة استدلالاً بهذه النصوص فالنصوص لو لم يكن المراد بها إثبات الصفة لوردنا أدلة أخرى تدل على صرف هذه الألفاظ عن مدلولها لكن هذا لم يرد البتة.

الأمر الرابع: مما يدل على صراحة دلالة هذه الآيات وقطعيتها إجماع أهل العصور الأول على إثبات مدلول هذه الألفاظ؛ ولذلك قال المؤلف لمن خالفه: أمهلكم السنين العديدة لتأتوا لي بما يخالف هذه النصوص من أهل القرون الثلاثة التي فضلها النبي ﷺ فعجزوا عن ذلك مع تطاول السنين، ولو قدرنا أن هذه الآيات القرآنية تدل على إثبات الصفات من جهة الظاهر لا من جهة النص، وهو الصريح في معناه أو تكون بدلالة الظاهر وهو اللفظ الدال على أكثر من معنى لكن أحدها أرجح من غيره، لو قدرنا أن دلالة هذه الآيات على إثبات الصفات من باب الظاهر لكان تعاضد النصوص ينقلها من كونها ظنية الدلالة إلى كونها قطعية الدلالة، والقول بأن الصفات لا تثبت إلا بالطريق القطعي يحتاج فيه إلى معرفة ما المراد بالقطع، ومن ثم النظر في الأدلة الظنية هل يصح الاستدلال بها في مباحث العقائد؟.

فنقول القطع هو الجزم فالدلالة القطعية هي التي يجزم بتضمن اللفظ لها وإفضائه إليها ولا يشترط في حجية اللفظ أو الدليل أن يكون قطعي الدلالة بل الدليل ظني الدلالة دليل صحيح يجب العمل به، ويجب اعتقاد مدلوله ظاهراً،خلافًا لبعض المتكلمين في العقائد يقولون: لا يصح إثبات العقائد بالأدلة اللفظية، يريدون بذلك الكتاب والسنة، قالوا: لأنها ظنية ولا يوجد في النصوص ما هو قطعي،قالوا:لأن النصوص القرآنية ترد عليها احتمالات=

=عديدة فيمكن أن يرد إليها نسخ، ويمكن أن يرد إليها تخصيص، ويمكن أن يرد إليها الاشتراك في المعنى، إلى غير ذلك من الاحتمالات التي يذكرونها، وهي عشرة.

وهذا الكلام باطل من أوجه متعددة أبرزها ما يأتي:

الوجه الأول: أن مجرد الاحتمال الذي يرد على الأذهان لا ينفي القطعية بل الاحتمالات إذا لم يكن معها دليل فإنه لا يلتفت إليها، والناس في حياتهم يقطعون بأشياء مع ورود احتمالات عليها، لكنها غير مستندة إلى دليل، مثال ذلك: تقابل زميلك في الجامعة الذي تعرفه من أشهر وتجزم بأن هذا فلان مع أنه يحتمل أن يكون الذي واجهك الآن أخ توأم لزميلك، هل الاحتمال نفي قطع؟.

نقول: هذا الاحتمال لا يلتفت إليه عاقل، فمجرد ورود الاحتمال لا ينفي القطع وإنما يكون الاحتمال مؤثراً متى كان مستنداً إلى دليل.

الوجه الثاني: أن هذا يعني أن النصوص القرآنية والنبوية الواردة في الكتاب والسنة عبث متى كانت متعلقة بالصفات، وهذا لازم باطل فما أدى إليه فهو باطل؛ لأنهم يقولون: الصفات لا تستفاد من الكتاب والسنة، لأنها أدلة لفظية محتملة، فتكون آيات الصفات عبثًا وهذا لازم باطل قد دلت النصوص على نفيه، فالله جل وعلا حكيم،ومن مقتضى حكمته ألا يتكلم إلا باللفظ الذي له ثمرة وفائدة.

الوجه الثالث: أن كل مبحث أو نوع من العلم يرجع فيه إلى الأدلة المناسبة لذلك العلم فالمباحث الشرعية يرجع فيها إلى أدلة الشرع، كما أن المسائل اللغوية يرجع فيها إلى الأدلة اللغوية، والعقليات يرجع فيها إلى أدلة العقول، فهكذا المباحث الشرعية يرجع فيها إلى أدلة الشريعة، وصفات رب العالمين مبحث شرعي فيرجع فيه إلى الأدلة الشرعية، فالقول بأن الأدلة الشرعية لا يلتفت إليها لأنها لفظية، يخالف هذه القاعدة التي يقرُّ بها كل العقلاء.

=الوجه الرابع: أن الله عز وجل قد أوجب على العباد أن يجزموا بأشياء بناء على الدليل الشرعي كما في قوله جل وعلا: ﴿لِتَعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ وَأَنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ [المائدة:٩٧]، وقوله: ﴿فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ﴾ [محمد:١٩] والمراد بالعلم الجزم والقطع بمدلول المعلوم، فدل هذا على أن القطع بهذه المطالب المتعلقة بصفات الله أمر مطلوب شرعاً، ولا يمكن أن يطالب الناس بالجزم بشيء، لا يوصل إلى الجزم، ولو سلمنا أن دلالة آيات الصفات من باب الظاهر، وليست من باب النص، فإن الظاهر إذا تعاضد أوصل إلى الجزم، والظاهر إذا وقع إجماع عليه فإنه يكون قطعياً، وقد أجمع على دلالة آيات الصفات القرون الأول فكان قطعياً، ثم لو قدرنا أن الصفات لم يرد بها إلا أدلة ظاهرة فحينئذ يجب أن يكون عند الإنسان إدراك يتناسب مع هذه الظواهر، أما أن يقال بأن الآيات الظواهر لا ثمرة للمخاطبة بها فهذا نسبة عبث إلى الله جل وعلا، وننزه رب العزة والجلال عنه، فإن قال قائل: دلالة هذه الآيات معارض بأدلة أقوى منها وهي دلالة العقل فإن العقل دل على نفي هذه الصفات، فالجواب عن هذا أن يقال بأنه لا يوجد في العقل ما يدل على نفي هذه الصفات، وكون عقولكم لم تتمكن من الوصول إلى إثبات هذه الصفات لا يعني أن العقل يدل على نفيها ثم إن العقول متفاوتة، بل العقل الواحد تتفاوت مداركه بين وقت وآخر، فكون عقل المخالف عاجزًا عن إدراك ثبوت الصفة لا يعني أن عقل غيره يماثله في هذا العجز، ثم إنه لا يمتنع أن تأتي الشريعة بما تعجز العقول عن إدراكه لكنه لا يخالف ما في العقول، فالشريعة قد تأتي بمسائل ومطالب تحار العقول فيها ولا تتمكن من الوصول إليها، لكن لا يمكن أن تأتي الشريعة بما تحيله العقول الصحيحة، مثال ذلك: تفاصيل يوم القيامة تعجز العقول عن الوصول إليه لكنه لا يعارض ما في العقل، فهكذا ما يتعلق بالصفات.

والجواب عن قولهم هذا أن نقول: إن العقول قد دلت على إثبات هذه الصفات من أوجه متعددة: =

=الوجه الأول: أن هذه الصفات صفات كمال، والله الخالق أولى بالكمال من غيره.

الوجه الثاني: أن هذه الصفات توجد في المخلوق بخلق الله، فالله خلق هذه الصفات في العباد، فإذا كان العباد يتصفون بها فإن الخالق لها قادر على الاتصاف بها، فصفة مثل صفة السمع أو البصر هي في المخلوقات والذي خلقها هو ربُّ العزة والجلال، فالموجد لهذه الصفات قادر على الاتصاف بها فالعقل لا يحيل اتصافه بها جل وعلا.

الوجه الثالث: أن العقل ليس المرجع في هذا الباب فإن العقول آلة يتوصل بها إلى معرفة المعلومات وإدراكها، وذلك أن لفظ العقل لفظ مشترك يطلق على معان متعددة:

المعنى الأول: أن يراد به العقل الغريزي الذي خلقه الله عند المخلوقات للتمييز فهذا لا يصح أن يرجع إليه؛ لأنه موجود عند الصغير والكبير بل عند البهائم شيء من هذا العقل فتميز هذه البهائم بين أنواع البهائم وتميز بين الطعام وأنواعه.

المعنى الثاني: أن تسمى التجارب والخبرات بهذا الاسم فيقال: فلان عنده عقل كثير، بمعنى مرت به تجارب متعددة، وهذا لا مدخل له في هذا الباب لأنه لا خبرة للإنسان ولا تجربة فيما يتعلق بصفات الله إلا من خلال معرفة آثار هذه الصفات.

المعنى الثالث: أن يراد بلفظ العقل معرفة العواقب وإدراك المآلات وهذا أيضاً لا يصح أن يكون معياراً على نصوص الصفات فمن ثم لا يصح أن نقول بأن العقل يدل على نفي الصفات مهما فسرنا لفظ العقل بأي معنى من هذه المعاني.

فإن قال قائل: إن إثبات هذه الصفات يؤدي إلى إثبات المشابهة بين الخالق والمخلوق والله جل وعلا منزه عن المشابهة.

فالجواب عن هذا من أوجه:

الوجه الأول: أن نفي المشابهة لا يستلزم نفي الصفات، ونضرب مثلاً بسيطاً لتقريب الأمر للأذهان فالإنسان عنده يد والنملة عندها يد، ولا يعني هذا أنهما متماثلان أو متشابهان ، ولا يلزم منه نفي صفة اليد عند الانسان.

الوجه الثاني: أننا نجد أن المخالف لا بد أن يثبت صفة لله مع وجود مشابهة بينها وبين شيء من صفات المخلوقات، فهناك طائفة تثبت الصفات السبع، وهناك من يثبت صفة العلم مع كون المخلوق يتصف بصفة العلم فيقال للمخالف: كيف أثبتَّ لله هذه الصفة والعبد متصف بصفة العلم؟، فمهما كان جوابه عن هذا الإيراد يكون جوابنا عن الإيراد في غيره من الصفات، إذا قلنا بأن الله يرضى ويحب، قالوا: هذا يستلزم أن يكون مشابهاً للمخلوق، قلنا: أنت تقول بأن الله عالم وبأن الله موجود، والمخلوق عنده علم، والمخلوق موجود، فهل يعني هذا وجود التشابه؟ أو يلزم من ذلك أن ننفي الصفة عن الله عز وجل،فإذا قال: لا يلزم ذلك. قلنا: ما السبب في ذلك؟ فإذا أجاب. قلنا: ما أجبت به عن هذا الإيراد على قولك، نجيب به عن الإيراد الذي أوردته علينا عند إثبات صفة الرضا والمحبة.

الوجه الثالث: أن النصوص لم تأت بنفي المشابهة بين الخالق والمخلوق ولا بإثباتها، وذلك لأن المشابهة فيها معان مختلفة؛ ولأن المشابهة قد تكون في الشيء اليسير وقد تكون في الشيء الكثير، فالتشابه في الاسم يقال عنه: تشابه والتشابه من جميع الأوجه أيضاً تشابه، ولذا سكتت النصوص عن هذا اللفظ، فإن قال قائل: إن الله يقول: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى:١١] قلنا: هذا نفي للمماثلة، والمماثلة مشابهة خاصة؛ لأنها مشابهة من كل وجه.

الأمر الآخر مما يتعلق بباب الصفات: أن الله جل وعلا متصف بصفات ثبوتية، وهناك صفات منفية عن الله عز وجل فقد اجتمع النفي والإثبات في أوصاف الله تعالى، لكن آيات الصفات المثبتة جاءت على التفصيل بخلاف آيات النفي فإنها تأتي بالإجمال إلا في المواطن التي تقع عند الناس فيها شبهة أو يظن أنه قد يوجد عند الناس شبهة وقد مثَّل المؤلف لذلك بسورة الإخلاص.

وَقَدْ دَخَلَ فِي هٰذِهِ الْجُمْلَةِ مَا وَصَفَ اللهُ بِهِ نَفْسَهُ فِي سُورَةِ الإِخْلَاصِ الَّتِي تَعْدِلُ ثُلُثَ الْقُرْآنِ، حَيْثُ يَقُولُ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [سورة الإخلاص](*).

---

* قوله: قل هو الله أحد: يعني أنه واحد سبحانه.

* قوله: الله الصمد: أي يصمد لحوائج الخلق فيقضيها، ويصمد الخلق له في حوائجهم فيطلبونها منه.

* قوله: لم يلد ولم يولد: هنا نفي لكنه ليس نفياً مجملاً وإنما نفي مفصل؛ لأن إثبات الولد لله وجد عند بني آدم في طوائف كثيرة قالت طائفة: عزير ابن الله. وقال آخرون: المسيح ابن الله. وقال آخرون: الملائكة بنات الله. فاحتجنا هنا إلى النفي التفصيلي.

* قوله: ولم يكن له كفوا أحد: هذا نفي للمماثل على جهة الإجمال.

والصفات المنفية التي جاءت في النصوص لها معنى غير النفي فإنها تتضمن الإثبات، فصفات النفي تتضمن إثباتاً فإن قوله: لم يلد ولم يولد؛ يتضمن إثبات قدرة الله عز وجل وعدم احتياجه إلى الولد والمعين، وفي آيات النفي إثبات كمال الضد، فمثلاً في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾ [النساء:٤٠] إثبات لكمال عدله جل وعلا.

فإن قال قائل: إن نصوص الصفات تحتمل التأويل، ويمكن أن تفسر بغير ظاهرها مثل ما قال قائلهم في قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه:٥] قال: استوى: يعني استولى.

فنقول: الأصل في فهم الألفاظ أن يكون على مقتضاها اللغوي فمن فسرها بخلاف مقتضاها اللغوي فقد خالف قوله سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [يوسف:٢].

ثم إن تأويل اللفظ لا بد أن يكون له دليل ولا يوجد دليلٌ لهذه التأويلات. =

=ثم إن هذه التأويلات قد دلت الأدلة على بطلانها فإن الله تعالى قال: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] فلو قلت: استولى؛ لكان تخصيص العرش بالاستواء لا فائدة له؛ لأنه كما استولى على العرش استولى على السماوات والأرض وبني آدم والبهائم فهذا التأويل يخالف ظاهر النص في الآية الأخرى: ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ﴾ [الأعراف: ٥٤] فلو فسرناه بالاستيلاء للزم أن نقول: إنه لم يستول على العرش إلا بعد أن فعل هذه الأمور المذكورة في أول الآية، وهذا قول باطل.

فإن قال قائل: إنه قد ورد لفظ: (استوى) وأريد به غير العلو والارتفاع في مثل قوله: ﴿فَٱسۡتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ﴾ [الفتح:٢٩] ومثل قوله: ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِيَ دُخَانٞ﴾ [فصلت:١١] وقد فسرتموها بمعنى آخر مغاير لهذا المعنى الذي ذكرتموه فلم لم تفسروا هذه النصوص بذلك؟

فيقال: اللفظ العربي لا بد من النظر في سياقه، ومن نظر إلى الألفاظ المجردة وقع في فهم مغاير لمراد المتكلم، ومن أمثلة ذلك لو نظرت إلى لفظة: (قال) كما في قول النبي ﷺ: (إِنَّمَا مَثَلِي وَمَثَلُ الدُّنْيَا كَمَثَلِ رَاكِبٍ، قَالَ فِي ظِلِّ شَجَرَةٍ فِي يَوْمٍ حَارٍّ، ثُمَّ رَاحَ وَتَرَكَهُ)[1] فلو جاء أحد وقال: لفظة (قال) معناها: تكلم؛ لكان هذا مخالفاً لمدلول اللفظ في لغة العرب، ولو سمعه أحد من العرب لضحك منه، فهكذا أيضاً إذا نظرنا لهذه الاستعمالات، في قوله: ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة:٢٩] فهناك فرق بين التعدية بإلى والتعدية بعلى، وأما قوله: ﴿فَٱسۡتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ﴾ [الفتح:٢٩] فإنها على نفس سياق آيات الصفات بأن المراد بها الارتفاع والعلو.

- ومن هنا نعرف أن القاعدة الشرعية في تفسير آيات الصفات أن نفسرها بمقتضى معناها اللغوي ملاحظين سياق الكلام، وأن ننظر إلى آيات الصفات فنفسر هذه الآيات بمقتضى مدلول الآيات الأخرى الواردة في الصفات. =

(١) أخرجه الترمذي(٢٣٧٧) وابن ماجه(٤١٠٩) وابن أبي شيبة(١/ ١٨٥) واللفظ له.

=فإن قال قائل: إن جمهور المسلمين ينفون الصفات، وقد يستدل بأن يقول: الجامع الفلاني أو الجامعة الفلانية لها انتشار في العالم أجمع، والقائمون عليها ينفون هذه الصفات مما يدل على أن أكثر المسلمين ينفون الصفات ومن ثم يلزمنا نفي الصفات.

فيقال في الجواب عن هذا: بأنه لا عبرة بالأكثرية والأقلية بل المرجع في هذا إلى دلالة الدليل، قال تعالى: ﴿وَمَآ أَكْثَرُ ٱلنَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [يوسف:١٠٣] وقال سبحانه: ﴿وَإِن تُطِعْ أَكْثَرَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [الأنعام:١١٦] ولو سرنا على مقتضى هذا لقال قائل بأنه كان يلزم النبي ﷺ أن يسير على معتقد الوثنيين لأنهم أكثر، ولقال قائل في عصرنا يجب اتباع النصارى لأن النصارى أكثر.

والوجه الثاني في الجواب عن هذه الشبهة أن يقال: إن أكثر المسلمين يثبتون هذه الصفات، وأن نفاتها قليل، فإن المسلمين يقرؤون كتاب الله ويسمعون مدلول هذه النصوص فيفهمونها على مقتضاها اللغوي ولا ينفون ذلك ولا يشككون فيه، ومن هنا فإن العامي من المسلمين يقرأ قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة:١٨١]، وقوله تعالى:﴿إِنَّ ٱللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ [الحديد:٢٥] ويفهمها بمقتضى معناها اللغوي ولا يؤولها، بل لو قيل للواحد منهم بأن الله لا يسمع أو بأن الله لا يحب المتقين، أو بأن الله لا يعلم، لضرب المتكلم له بذلك، وعده مكذباً لله عز وجل، فالقول بأن جمهور المسلمين ينفون هذه الصفات قول باطل، بل جمهور المسلمين يثبتونها.

والوجه الثالث في هذا أن يقال: إن العبرة بدلالة الدليل، فالجواب الأول: أنه لا يلتفت إلى الكثرة، والثاني: أن أكثر المسلمين يثبتون هذه الصفات، والثالث: أن المرجع إلى دلالة الدليل؛ لأن الله عز وجل يقول:﴿فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ

بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء:٥٩] فهذا هو المرجع وليس المرجع الاعتماد على قول الأكثرية.

وقد ذكرنا قبل قليل أن مستند كثير ممن ينفي هذه الصفات ظنه أن آيات الصفات تقتضي التشبيه، وهذا يدلك على أن نفاة الصفات لا يصلون إلى نفي الصفة إلا بعد أن يشبهوا الله بخلقه، وبعد أن يظنوا أن النصوص تدل على مشابهة الخالق جل وعلا بالمخلوق.

- يبقى هنا الكلام فيما يتعلق بأنواع الصفات فإن كثيراً من أهل العلم نظر إلى الصفات فقام بتقسيمها أقساماً متعددة:

القسم الأول: صفات إثبات، مثل قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الحديد:٣].

القسم الثاني: صفات نفي كما في قوله: ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة:٢٥٥] وقوله: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْحَيِّ ٱلَّذِي لَا يَمُوتُ﴾ [الفرقان:٥٨].

ويمكن تقسيم الصفات باعتبارات متعددة منها:

أولاً: صفات فعليه، مثل مجيء رب العزة والجلال ومثل استوائه على العرش.

ثانياً: صفات خبرية، مثل إثبات صفة اليد أو صفة الوجه أو نحو ذلك.

وهكذا أيضاً هناك تقسيمات متعددة، وهذه التقسيمات يذكرها العلماء من أجل حفظ هذه الصفات بالنسبة للإنسان، والنظر في ترابط هذه الصفات بعضها ببعض فهذه التقسيمات قائمة على الاستقراء لهذه النصوص.

- ومن القواعد المتعلقة بإثبات الصفات لرب العزة والجلال أن يلاحظ أن الصفة الواحدة قد يكون لها أنواع متعددة، ويرد إثباتها في نصوص مختلفة يراد بكل نص أحد=

=المعاني من مثل لفظ:(الإرادة) فإنه مرة يراد به الإرادة الشرعية التي قد يقع المراد فيها وقد لا يقع، من مثل قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء:٢٧] هذه إرادة شرعية.

ويرد لفظ الإرادة مرة ويراد به الإرادة الكونية القدرية التي لا بد أن يقع المراد فيها من مثل قوله عز وجل: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ﴾ [المائدة:١] فلا بد من التمييز بينهما لأن الخلط بينهما أدى إلى ضلال كثير من الناس في المعتقد، ومن هنا نفت طائفة الإرادة الشرعية، قالوا: لأن كل نصوص الإرادة يراد بها الإرادة الكونية، ورتبوا على هذا نفي عموم القدر؛ لأن الله عز وجل في الإرادة الشرعية قد يريد الشيء إرادة شرعية لكنه لا يقع، مثل:﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء:٢٧] فمن هنا قالت المعتزلة: يريد الله ويريد المخلوق فتقع إرادة المخلوق دون إرادة الخالق جل وعلا وتنزه عن قولهم؛ لأنهم غلوا في إثبات الإرادة الشرعية وفسروا نصوص الإرادة الكونية بأن المراد بها الإرادة الشرعية.

وفي المقابل غلت طائفة في إثبات الإرادة الكونية، ومن هنا قالوا: إن كل ما يقع، وكل ما أراد الله كونه فإنه راض به، مريد له إرادة شرعية. فجعلوا جميع أفعال العباد بما فيها المعاصي طاعات، فعندما لا نفرق بين هذين النوعين من أنواع الإرادة تقع إشكاليات كبيرة، وهذا في مواطن عديدة في نصوص الصفات وفي غيرها، مثال ذلك لفظ: أولياء الله، مرة يراد بها الولاية العامة التي تشمل جميع المؤمنين، كما في قوله: ﴿ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [البقرة:٢٥٧].

ومرة يراد بها الولاية الخاصة التي تختص بأهل التقوى، كما في قوله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ۝ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ﴾ [يونس:٦٢-٦٣]. =

=ويقابل هذا أن الصفة الواحدة قد يراد بها معان مختلفة كلها مرادة، ولا يمتنع أن يراد باللفظ الواحد المعاني المتعددة، بل هذا من بلاغة القرآن، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة:١٨١] فإن المراد بقوله: سميع؟ أنه يدرك المسموعات كما في قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَآ﴾ [المجادلة:١]؛ وكذلك يراد أنه يحفظ أولياءه المؤمنين، كما في قوله تعالى: ﴿قَالَ لَا تَخَافَآ إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾ [طه:٤٦]؛ وكذلك يراد به إجابة الدعاء، كما في قوله: ﴿إِنَّكَ سَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ﴾ [آل عمران:٣٨]؟

فجميع هذه المعاني مرادة بهذا اللفظ (السميع).

ومن أمثلته أيضاً قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [يوسف:٦] ما معنى كلمة: (حكيم)؟ هل هي من الحكمة التي هي وضع الأمور في مواطنها اللائقة بها؟ أو هو من الحكم والقوة؟

كلا المعنيين مراد بهذه الآية؛ ولذلك نجد طوائف ضلت في هذا الباب بإثبات أحد المعاني للفظ دون المعاني الأخرى.

ومن هنا قالت طائفة كالأشاعرة: الله حكيم: بمعنى أن له الحكم، فلا يريد شيئاً إلا وقع؛ لكنهم نفوا عنه الحكمة فقالوا: من تمام كونه حكيماً أن يفعل ما يشاء، وبالتالي قد يفعل أموراً ليس فيها مصلحة ولا حكمة. تعالى الله عما يقولون.

وفي المقابل غلت المعتزلة في إثبات الحكمة حتى قالوا: يجب على الله فعل الأصلح.

وترتب على ذلك أنهم لم يفسروا قوله: حكيم، بأن المراد به الحكم، ولذلك نفوا عموم قدرة الله، وعموم خلق الله للمخلوقات، وقالوا بأن العبد يخلق فعل نفسه، وأوجبوا على الله الأصلح ونحو ذلك. =

=أما منهج أهل السنة والجماعة فهو: تفسير اللفظ بجميع معانيه، وأن اللفظ الواحد قد يدل على معان متعددة، ولا يمتنع أن يكون رب العزة والجلال قد أراد باللفظ الواحد المعاني المتعددة، بل هذا من بلاغة القرآن.

- ومن الأمور المتعلقة بهذا أن إثبات الصفات يستلزم إثبات متعلقاتها ويترتب على إثباتها ثمرات، فإذا أثبتنا الصفة ترتب عليها أيضاً فعل عبادات شرعية كثيرة فعندما ننظر إلى قوله عز وجل: ﴿وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [آل عمران:٢٩]، نرتب على ذلك العديد من العبادات منها: الإيمان والتصديق الجازم بمقتضى مدلول هذا اللفظ، ونرتب على ذلك أيضاً الخوف منه سبحانه وتعالى بحيث نخاف من عقوبة الله متى عصيناه، ونخاف منه جل وعلا بسبب ذنوبنا ومعاصينا، وكذلك يتعلق به عبادة الرجاء فإذا كان سبحانه على كل شيء قدير رجوناه جل وعلا وأمّلنا فيه سبحانه وتعالى، ومن تعلق بالله فإنه لا يخيب، وكذلك يجعلنا هذا الاعتقاد نعرف أن قدراتنا محدودة، وأن الذي عنده القدرة التامة هو رب العزة والجلال، فعرفنا قيمة أنفسنا، وأننا إلى قلٍّ وضعف، وهكذا هناك فوائد متعددة نستفيدها من إثبات كل صفة من صفات رب العزة والجلال.

ومما يتعلق بالعبادات سؤال الله جل وعلا بها، فإن التوسل إلى الله بصفاته من أسباب إجابة الدعاء.

- ومن الأمور المتعلقة بهذا أيضاً أن الناظر في النصوص الشرعية الواردة في الصفات، وفيما ينسب إلى الله جل وعلا يجد أنها على أربعة أنواع:

النوع الأول: الأسماء مثل: (لطيف ـ سميع) وهي التي يصح التعبيد لها، فيقال: عبدالسميع، عبد اللطيف، عبد الرحمن، وهذه الأسماء يمكن أن يؤخذ منها صفات ويمكن أن يؤخذ منها أفعال، ويمكن أن ننسب إلى الله أخباراً بناءً عليها، فمثلاً: (الرحمن) نثبت به صفة الرحمة لله، ونثبت به لله فعل (يرحم) ونخبر عنه جل وعلا بأنه رحيم. =

=النوع الثاني مما ينسب إلى الله جل وعلا: الصفات، ومن أمثلة ذلك صفة العزة، والصفة يؤخذ منها خبر، ويؤخذ منها فعل، ولكن لا يؤخذ منها أسماء، ومن هنا فإن الآيات التي ورد فيها صفات، والأحاديث التي ورد فيها صفات فإننا نثبت هذه الصفات، ولكننا لا نثبت أسماء بناء عليها، ومن أمثلة ذلك: صفة (شهيد) نثبت لله بناءً عليها أنه سبحانه يشهد وهذا فعلٌ ، ولكننا لا نثبت لله اسم الشهيد.

النوع الثالث مما ينسب إلى الله جل وعلا: الأفعال، فإذا نسب إلى الله تعالى فعل فيصح أن نخبر عنه به، لكن لا يصح أن نأخذ منه اسماً ولا صفة، فمثلاً قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه:٥] لا يصح أن نقول بناء على ورود الفعل استوى: إن من أسماء الله المستوي. لكن أثبتنا صفة الاستواء بناءً على نصوص أخرى، ومن أمثلته أيضاً، قوله تعالى: ﴿وَأَكِيدُ كَيۡدٗا﴾ [الطارق:١٦] لا يؤخذ من هذا الفعل اسم ولا صفة.

النوع الرابع مما ينسب إلى الله: الأخبار، فهذا يُخبر به عن الله عز وجل لكن لا يصح أن نأخذ منه اسماً لله ولا صفة ولا فعلاً، ومن أمثلة ذلك قوله جل وعلا: ﴿قُلۡ أَيُّ شَيۡءٍ أَكۡبَرُ شَهَٰدَةٗۖ قُلِ ٱللَّهُۖ﴾ [الأنعام:١٩] فلا يمتنع أن نخبر عن الله بأنه شيء ليس كالأشياء؛ لكن لا يصح أن نأخذ من ذلك اسماً ولا صفة ولا فعلاً.

وهذا يقع فيه لبس كثير؛ لأن الخبر مرة يأتي بالإطلاق، ومرة يأتي بالتقييد، فلابد أن يلاحظ هذا، ومن أمثلة ذلك أيضاً، قوله عز وجل: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ [النور:٣٥] هذا خبر، وليس اسماً ولا صفة، وإن كان يستفاد إثبات الصفة من أدلة أخرى، وهذا أيضًا ليس فعلاً وإنما هو خبر، لكنه خبر مقيد (نور السماوات والأرض) ومن ثم لا يصح أن نجعل كل نور هو الله، كما يقول بذلك طائفة من الضلال، ولا يصح أن نجعل=

=من أسماء الله النور، وإنما نثبت الصفة من قوله ﷺ: (نُورٌ أَنَّى أَرَاهُ)[1]. ونحو ذلك.

- الأمر الآخر: الذي يلاحظ من هذا الباب: أن هناك صفات يؤتى بها على جهة المقابلة فلا بد من تقييدها بذلك، ومن أمثلة ذلك قوله جل وعلا: ﴿إِنَّهُمْ يَكِيدُونَ كَيْدًا ۝ وَأَكِيدُ كَيْدًا﴾ [الطارق: ١٥-١٦] فهذه الصفة لم يؤت بها إلا على جهة المقابلة، وذلك أن بعض الصفات إذا أوتي بها على جهة المقابلة يكون لها معنى مقبول مغاير لما لو أتي بالصفة على جهة الابتداء، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَٱعْتَدُوا۟ عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة:١٩٤] أصل الاعتداء مذموم، كما قال تعالى: ﴿وَلَا تَعْتَدُوٓا۟ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ﴾ [البقرة:١٩٠] ولكن إذا كان الاعتداءعلى جهة المقابلة لم يكن مذموماً.

- ويلاحظ أيضاً فيما يتعلق بالصفات المتقابلة أن الله جل وعلا متصف بصفات متقابلة تدلُّ على كمال قدرته ومن كماله جل وعلا، ومن أمثلة هذا: يخفض ويرفع، يعز ويذل، فإنها صفات متقابلة.

يبقى هنا مسألة: قدم الصفات، هل صفات الله قديمة أو لا؟

إن النصوص دلت على قدم نوع الصفات فهو جل وعلا خالق قبل أن يوجد الخلق وهو جل وعلا متكلم في الأزل هذه صفات قديمة أزلية ولم يزل كذلك، ولا يعني هذا أن ننفي الصفات الحادثة التي هي جزء من الصفات الأزلية، فصفة الكلام قديمة أزلية، والله جل وعلا متى شاء أن يتكلم تكلم.

ومن هنا نعلم خطأ منهجين:

المنهج الأول: منهج المعتزلة الذين يقولون: لا يوجد هناك صفات أزلية، والصفات حادثة لئلا يلزم تعدد القدماء، وهذه شبهة باطلة؛ لأن الواحد يعتبر واحدًا بذاته وصفاته،=

(١) أخرجه مسلم(١٧٨) من حديث أبي ذر رضي الله عنه.

=فالصفات ليست مغايرة للذات بل الذات والصفات تكون شيئاً واحداً، ولذلك لما أوردوا على الإمام أحمد هذه الشبهة قال لهم: هذه النخلة فيها جمار وفيها سعف وفيها جذع كلها نخلة ليست متعددة.

المنهج الثاني: منهج طوائف رأوا إثبات الصفات القديمة ونفوا أفراد الصفات الحادثة؛ ولذلك قالوا: إن الله تكلم في الأزل ثم لم يعد يتكلم، سمع في الأزل ثم لا يسمع كما هو قول الأشاعرة؛ وهذا يلزم عليه لازم باطل يلزم عليه قدم العالم فإن الله قال: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا﴾ [المجادلة:١] فلو كان قد سمع في الأزل لكان قول المرأة أزلياً، ولكانت المرأة موجودة في الأزل وهي قديمة؛ وهذا قول باطل دون شك.

- وهناك قاعدتان:

الأولى: أن بعض الناس قد ترد عليه شبهة أن بعض الصفات يضاد بعضها الآخر كما في صفة العلو وصفة المعية، فإن النصوص قد جاءت بإثبات علو الله كما في قوله: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾ [فاطر:١٠] وجاءت أيضاً بإثبات معية الله للعباد، وذلك أن المعية على نوعين:

النوع الأول: المعية العامة التي من معانيها العلم والإحاطة كما في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد:٤].

والنوع الثاني: المعية الخاصة، ولها معان منها التأييد كما في قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [البقرة:١٥٣].

فقد يأتي بعض الناس ويظن أن بين العلوّ والمعيَّة تعارضاً كيف نصفه بالعلو ثم نقول بأنه مع العباد، وهذا ناشئ من عدم الفهم الصحيح لدلالة أحد النصين، فإن المعية =

=لا تقتضي مماسة ولا مقاربة ولذلك نقول: إنك مع المسلمين في جميع بقاع الأرض بمعنى أنك تؤيدهم وتحبهم وتدعو لهم، ولو قال لك قائل: هل أنت مع المسلمين في ذلك البلد البعيد أو مع المعادين لهم؟

فإن جوابك: أنك مع المسلمين، وهذا لا يقتضي مماسة أو مقاربة.

- الأمر الثاني أن بعض الناس قد ينزل النص على غير المراد به فيظن أن ذلك النص يخالف مدلول أدلة أخرى من فطرة أو عقل أو نحوه، ومن أمثلة ذلك ما قد يقوله القائل بأن إثبات صفة الوجه أو اليدين الواردة في مثل قوله تعالى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن:٢٧]، وقوله: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص:٧٥] يقتضي أن لله أبعاضاً وأجزاء، ومن ثم يقول قائلهم: يجب نفي مدلول هذه الصفات.

فنقول: كلمة: (الأبعاض، والأجزاء) كلمة مجملة، ولها معان متعددة، ولم يرد في النصوص إثباتها ولا نفيها، فلا يصح أن نترك مدلول النصوص الواضح الصريح من أجل نفي أسماء مجملة (الأبعاض ، الأجزاء)وهي أسماء لم يأت ينفيها أو إثباتها النص.

- أمر آخر أن بعض الصفات قد تتعاضد أدلة متعددة متنوعة على الدلالة عليها ومن أمثلة ذلك صفة العلو، فإن الله جل وعلا قد أثبت في كتابة صفة العلو لنفسه، وكذلك جاءت السنة بإثبات هذه الصفة، وثبت عليها إجماع الأمة في عصور متعددة، والعقل يدل عليها فإن العقل الصحيح يدل على إثبات هذه الصفة، ولا يعني أن جهة العلو تكون محيطة بالله تعالى لكن صفة العلو غير منتهية أصلاً حتى يقال بأن الله محصور فيها، وهي ليست منحصرة، ثم إن الفطرة تدل على إثبات صفة العلو لله، فهناك داع في النفوس يتوجه إلى جهة العلو كلما ناجت هذه النفوس رب العزة والجلال، إلى غير ذلك من أنواع الأدلة الدالة على إثبات هذه الصفة.

فَصْلٌ

ثُمَّ فِي سُنَّةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَالسُّنَّةُ تُفَسِّرُ الْقُرآنَ، وتُبَيِّنُهُ، وتَدُلُّ عَلَيْهِ، وتُعَبِّرُ عَنْهُ(*).

---

* أورد شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى هنا نماذج من الأحاديث النبوية الواردة في صفات رب العزة والجلال وذلك أن السنة النبوية مصدر من مصادر التشريع، ومصدر من مصادر تلقي العقيدة فإن النبي ﷺ مبلغ صادق، ولا يتكلم إلا عن وحي، قال تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ٣-٤] وهو ﷺ لا يقول على الله ما لا يعلم وهو ﷺ أعرف بربه منا كما قال: (إِنَّ أَتْقَاكُمْ وَأَعْلَمَكُمْ بِاللهِ أَنَا)[1].

ثم إن سنة رسول الله ﷺ تفسر القرآن وتبينه وتدل عليه وتعبر عنه، وقد دلت النصوص على حجية السنة النبوية، وأنه يلزم الأخذ بما فيها، قال تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر:٧]، وقال تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ﴾ [محمد:٢٩]، فمن مقتضى كونه رسول الله وجوب تصديقه والإيمان به وتصديق ما ورد عنه ﷺ، ويدخل في هذا ما يتعلق بأخبار الآحاد فإن السنة الآحاديَّة قد تتعدد طرق روايتها فتكون من قبيل المتواتر الذي يفيد العلم الضروري والقطع الجازم؛ بأن النبي ﷺ قد قال ذلك، وقد ترد بطريق الآحاد وليس كل خبر آحاد يكون مقبولاً، لأن أخبار الكذابين والوضاعين والضعفاء ليست مقبولة، ولا يؤخذ منها لا حكم ولا معتقد، وإنما المعول عليه صحة الإسناد، وعدم وجود المعارض للخبر؛ لنسلم من الشذوذ والنكارة في الأخبار، فإذا كان الخبر النبويُّ صحيحاً فإنه يفيد العلم والجزم والقطع على الصحيح من أقوال أهل العلم، ولو كان من رواية الآحاد، ويدل على ذلك أدلة كثيرة منها: =

---

(١) أخرجه مسلم(١٧٨) من حديث أبي ذر رضي الله عنه.

=الدليل الأول: أن الله عز وجل قد ضمن حفظ هذا الدين، ومن مقتضى ذلك أن يحفظ الله مصادر هذا الدين ومنها سنة النبي ﷺ بحيث لا يمكن أن يوجد كذب في الأحاديث ولا يعرف بأنه كذب، فقد يوجد الكذب لكن يهيئ الله من يكشف حقيقة هذا الكذب.

الدليل الثاني: أن سنة النبي ﷺ عليها من البهاء والضياء والجلال ما يجعل الإنسان يفرق بينها وبين غيرها من كلام البشر والأحاديث المكذوبة؛ ولذلك إذا عرض على المرء الكثير القراءة في السنة الأحاديث الضعيفة يجد في قلبه نكارة لهذه الأحاديث بمجرد عرضها عليه.

الدليل الثالث: أن هذه السنة قد تتابعت عليها جهود العلماء الكثر الذين يصلون إلى مئات الألوف تمحيصاً لهذه السنة وتبيينا لها وحكماً على أحاديثها وتنقية لها مما ليس منها، فإذا جاءنا من لا يعرف السنة وشكك فيها قيل له: هذا لبعدك، فالذي لا يعرف البيت لا يمكن أن يعرف خفاياه، وهكذا السنة من لا يعرفها ولا يميزها ولا يشتغل بها إذا وجد عنده شك فهذا لكونه بعيداً عنها.

ويدلك على هذا توافق كلام الأئمة في الغالب فيما يتعلق بالحكم على الأحاديث، وإذا كان هناك اختلاف فهو اختلاف يسير قليل.

فإن قال قائل: ألا تجيزون الغلط والخطأ والشك على الرواة؟ قلنا: نجيزه، لكننا لا نجيز أن يخفى ذلك على الأمة كلها، قد يوجد خطأ لكن لا يمكن أن يخفى على الأمة كلها.

وإن قال قائل: إننا نجد في الأحاديث اختلافاً في الرواية، فهذا يرويه بلفظ وذلك يرويه بلفظ، ونحن نجزم بأن النبي ﷺ لم يقله إلا بأحد هذه الألفاظ.

قيل: إن كانت هذه الألفاظ متضادة فإن أهل العلم قد محصوها وبينوا الراجح من المرجوح، وتتبعوا أحوال الرواة، وعرفوا متى يضبط ومتى لا يضبط، فيقولون: فلان إذا روى عن أهل بلده فروايته مقبولة بخلاف ما إذا روى عن غيرهم، كإسماعيل بن عياش.=

=وفلان إذا روى في بلده قبل وإذا روى في غير بلده لم يقبل؛ لأنه في بلده كان معه الكتاب كما قالوا في معمر وأنه يقع له أوهام في غير بلده، كما إذا روى في العراق، وفلان تقبل روايته إلى سنة كذا؛ لأنه اختلط بعدها، وميزوا من روى عنه قبل الاختلاط ومن روى عنه بعد الاختلاط، مثل عطاء بن السائب وغيره.

مما يدل على أن الجهود قد تتابعت وتعاقبت على حفظ هذه السنة، وأما إذا كانت الروايات المختلفة لا تعارض بينها فلا شك أن النبي صلَّى الله عليه وسلَّم لم يقل إلا أحد هذه الألفاظ؛ لكن الرواية بالمعنى مما يجيزه جميع العقلاء، ولا يمانعون منه متى ما كانت الألفاظ مؤدية إلى معنى واحد، ومن هنا فإن الناس لا زالوا يقبلون ترجمة المعاني من لغة إلى لغة أخرى.

فإن قال قائل: إن بعض هذه الأحاديث غير مقبول عقلاً.

قيل له: أحد أمرين:

إما أنك تظن أن الحديث يؤدي إلى معنى والحديث لا يؤدي إليه.

وإما أن ما ادعيته من عقل إنما هو عقلٌ فاسد ليس بصحيح، ومن أمثلة ذلك جاء في الحديث إثبات نزول الله إلى السماء الدنيا، فقد يقول قائل: هذا يلزم عليه أن يخلو العرش منه.

قيل: هذا إنما جاء من فساد عقلك؛ لأنك ظننت أن الله مماثل للمخلوق، فإن عقولنا لا تحيط بالباري جل وعلا، وكوننا لم ندرك كيفية الصفة لا يجعلنا ننفي هذه الصفة، بل الواجب أن نثبتها على مقتضى معناها في لغة العرب.

فإن قال: يلزم عليه أن يستمر نزوله في جميع الوقت؛ لأنه ما من وقت إلا وهو ثلثٌ أخيرٌ على جزء من أجزاء الأرض.

قيل: ما المانع من مثل هذا، لا يوجد إثبات ولا نفي.

فإن قال قائل: إذن لماذا خصصتم الثلث الأخير؟

قيل: لأن النبي ﷺ خصه، فكون عقلك لم يدرك الصفة لا يعني أن تنفيها.

وَمَا وَصَفَ الرَّسُولُ بِهِ رَبَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مِنَ الأَحَادِيثِ الصِّحَاحِ الَّتِي تَلَقَّاهَا أَهْلُ الْمَعْرِفَةِ بِالْقَبُولِ؛ وَجَبَ الإِيمَانُ بِهَا كَذَلِكَ، فَمِنْ ذَلِكَ: قَوْلُهُ ﷺ: **(يَنْزِلُ رَبُّنَا إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا كُلَّ لَيْلَةٍ حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الآخِرِ، فَيَقُولُ: مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ؟ مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ، مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ؟)**. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَقَوْلُهُ ﷺ: **(لَلَّهُ أَشَدُّ فَرَحًا بِتَوْبَةِ عَبْدِهِ الْمُؤْمِنِ التَّائِبِ مِنْ أَحَدِكُمْ بِرَاحِلَتِهِ)** مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَقَوْلُهُ ﷺ: **(يَضْحَكُ اللهُ إِلَى رَجُلَيْنِ يَقْتُلُ أَحَدُهُمَا الآخَرَ؛ كِلاهُمَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ)** مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَقَوْلُهُ: **(عَجِبَ رَبُّنَا مِنْ قُنُوطِ عِبَادِهِ وَقُرْبِ خَيْرِهِ، يَنْظُرُ إِلَيْكُمْ أَزِلِينَ قَنِطِينَ، فَيَظَلُّ يَضْحَكُ يَعْلَمُ أَنَّ فَرَجَكُمْ قَرِيبٌ)** حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَقَوْلُهُ ﷺ: **(لا تَزَالُ جَهَنَّمُ يُلْقَى فِيهَا وَهِيَ تَقُولُ: هَلْ مِنْ مَزِيدٍ؟ حَتَّى يَضَعَ رَبُّ الْعِزَّةِ فِيهَا رِجْلَهُ. وَفِي رِوَايَةٍ: «عَلَيْهَا قَدَمَهُ. فَيَنْزَوِي بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ، فَتَقُولُ: قَط قَط)**. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَقَوْلُهُ: **(يَقُولُ تَعَالَى: يَا آدَمُ! فَيَقُولُ: لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ. فَيُنَادِي بِصَوْتٍ: إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تُخْرِجَ مِن ذُرِّيَّتِكَ بَعْثًا إِلَى النَّارِ)**. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَقَوْلُهُ: **(مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلاَّ سَيُكَلِّمُهُ رَبُّهُ وَلَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ تُرْجُمَانٌ)**. وَقَوْلُهُ فِي رُقْيَةِ الْمَرِيضِ: **(رَبُّنَا اللهُ الَّذِي فِي السَّمَاءِ، تَقَدَّسَ اسْمُكَ، أَمْرُكَ فِي السَّمَاءِ وَالأَرْضِ، كَمَا رَحْمَتُكَ فِي السَّمَاءِ اجْعَلْ رَحْمَتَكَ فِي الأَرْضِ، اغْفِرْ لَنَا حُوبَنَا وَخَطَايَانَا، أَنْتَ رَبُّ الطَّيِّبِينَ، أَنْزِلْ رَحْمَةً مِنْ رَحْمَتِكَ، وَشِفَاءً مِنْ شِفَائِكَ عَلَى هَذَا الْوَجِعِ؛ فَيَبْرَأَ)**. حَدِيثٌ حَسَنٌ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُ. وَقَوْلُهُ: **(أَلاَ تَأْمَنُونِي وَأَنَا أَمِينُ مَنْ فِي السَّمَاءِ)**. حَدِيثٌ صَحِيحٌ، وَقَوْلُهُ: **(وَالْعَرْشُ فَوْقَ الْمَاءِ، وَاللهُ فَوْقَ الْعَرْشِ، وَهُوَ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ)**. حَدِيثٌ حَسَنٌ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُ.

وَقَوْلُهُ لِلْجَارِيَةِ: **(أَيْنَ اللهُ؟)**. قَالَتْ: فِي السَّمَاءِ. قَالَ: **(مَنْ أَنَا؟)**. قَالَتْ: أَنْتَ رَسُولُ اللهِ. قَالَ: **(أَعْتِقْهَا فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ)**. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

وَقَوْلُهُ: (أَفْضَلُ الإِيمَانِ أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ اللهَ مَعَكَ حَيْثُمَا كُنْتَ) حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَقَوْلُهُ: (إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ إِلَى الصَّلاةِ؛ فَلاَ يَبْصُقَنَّ قِبَلَ وَجْهِهِ، وَلاَ عَنْ يَمِينِهِ؛ فَإِنَّ اللهَ قِبَلَ وَجْهِهِ، وَلَكِنْ عَنْ يَسَارِهِ، أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَقَوْلُهُ ﷺ: (اللهُمَّ رَبَّ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ وَالأَرْضِ وَرَبَّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ، رَبَّنَا وَرَبَّ كُلِّ شَيْءٍ، فَالِقَ الْحَبِّ وَالنَّوَى، مُنْزِلَ التَّوْرَاةِ وَالإِنْجِيلِ وَالْقُرْآنِ، أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ نَفْسِي وَمِنْ شَرِّ كُلِّ دَابَّةٍ أَنْتَ آخِذٌ بِنَاصِيَتِهَا، أَنْتَ الأَوَّلُ فَلَيْسَ قَبْلَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الآخِرُ فَلَيْسَ بَعْدَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الظَّاهِرُ فَلَيْسَ فَوْقَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الْبَاطِنُ فَلَيْسَ دُونَكَ شَيْءٌ؛ اقْضِ عَنِّي الدَّيْنَ وَأَغْنِنِي مِنَ الْفَقْرِ) رِوَايَةُ مُسْلِمٌ. وَقَوْلُهُ ﷺ لَمَّا رَفَعَ الصَّحَابَةُ أَصْوَاتَهُمْ بِالذِّكْرِ: (أَيُّهَا النَّاسُ ارْبَعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ؛ فَإِنَّكُمْ لاَ تَدْعُونَ أَصَمَّ وَلاَ غَائِبًا، إِنَّمَا تَدْعُونَ سَمِيعًا بَصِيرًا قَرِيبًا، إِنَّ الَّذِي تَدْعُونَهُ أَقْرَبُ إِلَى أَحَدِكُمْ مِنْ عُنُقِ رَاحِلَتِهِ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ(*).

---

* فإن قال قائل: «المؤلف أورد عدداً من الأحاديث الحسنة»، وأنتم تعرفون أن أهل العلم يقسمون الأحاديث إلى صحيح وحسن وضعيف وضعيفٍ جداً وموضوعٍ، فهل يصح أخذ العقائد من الأحاديث الحسنة؟

نقول: المؤلف أثبت هذه الصفات باعتضاد أدلة متعددة منها هذا الحديث الحسن الذي ذكره، ولا يمتنع متى ما كان الحديث مقبولاً أن نثبت به الصفة على مقتضى ذلك الحديث الذي تلقاه أهل المعرفة بالقبول؛ وذلك لأن المعول عليه في قبول الحديث هم أهل الاختصاص.

وقد ذكر المؤلف عدداً من هذه النصوص وفي بعضها تفسير لما في القرآن من آيات الصفات، وقد يقول قائل: إن هذه الأحاديث في بعضها معان لا تليق بالله، كقوله: (حتى يضع رب العزة فيها رجله أو عليها قدمه) كيف يضع الله قدمه في النار؟ =

فَإِنَّ الْفِرْقَةَ النَّاجِيَةَ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ يُؤْمِنُونَ بِذَلِكَ؛ كَمَا يُؤْمِنُونَ بِمَا أَخْبَرَ اللهُ بِهِ فِي كِتَابِهِ؛ مِنْ غَيْرِ تَحْرِيفٍ وَلا تَعْطِيلٍ، وَمِنْ غَيْرِ تَكْيِيفٍ وَلاَ تَمْثِيلٍ؛ بَلْ هُمُ الْوَسَطُ فِي فِرَقِ الأُمَّةِ؛ كَمَا أَنَّ الأُمَّةَ هِيَ الْوَسَطُ فِي الأُمَمِ(*)

=فنقول: ليس هذا معنى الحديث، وفهمك فهم خاطئ، وكون الشيء على النار ليس معناه أنه يدخل فيها.

وفي النظر في نصوص الصفات في السنة النبوية من حياة القلوب وتعلقها بالباري جل وعلا ما يجعل الاتصال بهذه النصوص يزيد إيمان العبد.

فإن قال قائل: إن دراسة هذه النصوص قد تورث الشبهة عند الخلق وتوجد عندهم الشكوك فالأولى عدم دراستها.

قلنا: هذا قول خاطئ؛ لأن النبي ﷺ تكلم بهذه النصوص بكلام واضح فصل، وخاطب بها الكبير والصغير، الذكر والأنثى، المتعلم وغير المتعلم، فدل هذا على أن الخطاب بها خطاب عام للجميع.

وكما تقدم أن في إعادة هذه النصوص وتذاكرها فوائد عظيمة وثمرات عديدة، فالقول باستحباب ترك قراءة هذه النصوص قول خاطئ.

* **وذكر المؤلف هنا ثلاثة أمور:**

الأمر الأول: وسطية أهل السنة والجماعة.

الأمر الثاني: صفات للرب سبحانه قد يظن أنها متضادة وليس الأمر كذلك.

الأمر الثالث: ذكر المؤلف شيئاً مما يدخل في الإيمان بالله عز وجل.

* قال المؤلف: «**إن أهل السنة والجماعة وسط في فرق الأمة**»: والوسطية تتضمن ثلاثة أمور:

الأمر الأول: الخيرية، فإن الخير وسط بين شرين. =

=الأمر الثاني: العدل، فهناك لما قال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة:١٤٣]، فسَّره بأن المراد بهذا أنهم خيار عدول.

الأمر الثالث: التوازن، بحيث لا يكون هناك انحراف.

وليعلم بأن الوسطية قد يستعملها بعض الناس لتحقيق أغراضهم ومقاصدهم بدعوى كاذبة ليست صحيحة؛ وذلك أن بعض الناس عندما يدعون لأمر مخالف للشريعة مما ترغبه النفوس المريضة وتهواه، قد يسمي ذلك وسطية؛ وليس هذا من الوسطية في شيء، بل هو مضاد للوسطية، فإن الشريعة قد جاءت بإخراج النفوس عن دواعي الهوى إلى طاعة الرب المولى جل وعلا، قال تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعِ ٱلْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [ص: ٢٦].

وقال تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ﴾ [الجاثية:٢٣].

ومن هنا فاتباع الهوى ورغبات النفوس ليس من الوسطية في شيء.

والوسطية تكون بموافقة مدلول النصوص الشرعية، فقد يكون هناك طائفتان منحرفتان في باب انحرافاً متقارباً فيظن أن الوسطية أن يكون الإنسان بينهما وليس الأمر كذلك، مثال هذا: هناك طائفة أنكرت جميع الصفات، وهناك طائفة أثبتت سبع صفات، هل الوسطية أن أثبت ثلاث صفات ونصف صفة؟

هذه ليست الوسطية، لأنك نظرت إلى طائفتين منحرفتين انحرافاً متقارباً في هذا الباب، ومن ثم ليس هذا هو الوسط المطالب به شرعاً.

كذلك قد يظن بعض الناس أن المراد بالوسطية التسهيل والتخفيف على الناس، فنقول: الوسطية تسعى إلى تحقيق مصالح الخلق ولو كان بتكليف العباد في بعض الواجبات، إذ ليس من العقل ولا من الديانة ولا من المروءة أن يترك العبد مصالح نفسه=

=من أجل دعوى التخفيف على الناس، نمثل لهذا بمثال: شخص ينام الضحى ولا يؤدي الأعمال المناطة به، يقول له قائل: لم تفعل ذلك ؟

فيقول: أريد أن أخفف على نفسي، وأسهل عليها.

قلنا: ليس هذا هو التخفيف والتسهيل، هذا هو إلقاء في الهلكة؛ لأن عمل الإنسان ودأبه في مصالح آخرته ودنياه هو التسهيل الحقيقي الجالب لمصالح الدنيا والآخرة.

كذلك قد يظن بعض الناس أن من معنى الوسطية: المداهنة في المعتقد أو في الدين، فتجده يتنازل عن أحكام شرعية باسم الوسطية؛ وهذا ليس من الوسطية في شيء بل هذا هو التخاذل، واتباع رضا الناس في سخط الله، وانظر إلى فعل النبي ﷺ عندما عرضوا عليه ما عرضوا من متاع الدنيا ـ ملك، ومال، ونساء ـ من أجل أن يترك طريقته فلم يستجب لذلك، ولم يقل هذه إمكانات سآخذها وأستغلها في الدعوة إلى الله، ولو أسقطت جزءاً من الأحكام الشرعية.

فالمقصود أن نحذر من استعمال بعض الناس من مصطلح الوسطية في غير المقصود الشرعي، وترتيب بعض المفاسد على هذه الدعوى بإسقاط الأحكام أو الدعوة إلى إلغاء هذه الأحكام.

وأنا أضرب لذلك مثلاً: اسمع لوصف الله للمنافقين: ﴿مُّذَبْذَبِينَ بَيْنَ ذَٰلِكَ لَآ إِلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ وَلَآ إِلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ﴾ [النساء:١٤٣]؛ لأنهم يقولون: نحن وسط نريد أن نرضي المسلمين، ونرضي الكفار. ولكن هذا لم ينفعهم عند الله رب العزة والجلال.

وانظر إلى قول أولئك الذين قالوا: ﴿وَقَالَت طَّآئِفَةٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ ءَامِنُوا۟ بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَجْهَ ٱلنَّهَارِ وَٱكْفُرُوٓا۟ ءَاخِرَهُۥ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [آل عمران:٧٢]، يقولون: نريد أن نكون وسطاً نكون مع طائفة في الصباح، وطائفة أخرى في المساء، حتى نكون مع الجميع ويحبنا الجميع، ونكون مقبولين عند الجميع، فلم ينجهم هذا عند الله عز وجل، ولم يصبحوا بهذا: الفرقة الوسط، بل أصبحوا فرقة الكذب والنفاق.

فهم، يعني: أهل السنة والجماعة وسط في باب صفات الله سبحانه وتعالى بين أهل التعطيل الجهمية وأهل التمثيل المشبهة(*).

---

* «أهل الصفات على نوعين منهم من ينفي الصفات أو ينفي بعضها فهؤلاء هم النفاة»، فعندنا صفات مثبتة في النصوص وصفات منفية في النصوص، فغلت طائفة في النفي فنفت الجميع وهؤلاء غلاة وغلا آخرون في الإثبات فأثبتوا الجميع حتى ما نفاه النصُّ وهؤلاء غلاة، وقد يكون الغلو بالتمثيل تمثيل صفات الله بصفات المخلوق.

أما أهل السنة فساروا على مدلول النصوص إثباتاً ونفياً فأصبحوا هم الوسط.

قال: «وهم وسط في باب أفعال الله بين الجبرية والقدرية»: الجبرية يقولون: ليس للعبد فعل وكل هذه الأفعال منسوبة إلى الله فذهابك وإيابك من الله، الله هو الذي فعله، فهذا فعل الله وليس فعلاً للعبد؛ ولذلك قالوا بأن الإنسان في الحياة مثل الورقة في مهب الريح، ليس له اختيار ولا إرادة ولا فعل، حتى قيل لهم: إن الله قد نسب الأفعال للعباد، قال تعالى: ﴿وَتِلْكَ ٱلْجَنَّةُ ٱلَّتِىٓ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الزخرف:٧٢].

قالوا: إنما نسب الفعل للعبد لأنه كسبه.

فإذا قيل لهم: ما كسبه؟

قالوا: فعل لله تعلق بالعبد.

وهذا تناقض، كيف يكون كسباً للعبد ويكون فعلاً لله؟ إذا قلت بأنه فعل لله، فلا يصح أن تقول: كسب للعبد.

ولذلك قالوا: ثلاثة لا حقيقة لها: كسب الأشعري، وأحوال أبي هاشم، وطفرة النظام.

وفي المقابل هناك القدرية الذين ينفون تعلق فعل العبد بالله، ويقولون: هذا الفعل من العبد لم يخلقه الله، ولم يُقَدِّره الله.

وفي باب وعيد الله بين المرجئة والوعيدية من القدرية وغيرهم(*).

=وكلاهما قول فاسد خاطئ؛ لأن هذا الفعل فعل العبد لكنه واقع تحت مشيئة الله وخلقه، فالفعل فعل للعبد وخلق لله؛ وبهذا تجتمع النصوص.

قال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات:٩٦] أثبت أن للعباد أعمالاً منسوبة إليهم، والأصل في الكلام الحقيقة، وأثبت أن هذه الأعمال مخلوقة لله، فالمعتزلة نظروا إلى عمل العبد فأثبتوا فعل العبد لكنهم نفوا خلق الله له.

والجبرية أثبتوا عموم الخلق ونفوا فعل العبد.

وأهل السنة أثبتوا الأمرين.

لماذا وقعت هذه الطوائف في الخطأ؟

لأن عقولهم ضعيفة وإن ادعو بأنهم أصحاب العقول، إذ لم تتمكن عقولهم من إدراك الجمع بين كون الفعل فعلاً للعبد، وكونه مخلوقاً للرب ولا تضاد بينهما، فلما لم تدرك عقولهم ذلك نفى كل منهم جانباً.

وأما أهل السنة فانطلقوا من النصوص فاستوعبت عقولهم ذلك، ولم تر فيه نكارة، فالله الخالق القادر على كل شيء لا يعجزه مثل هذا.

* «يعني هم وسط بين المرجئة الذين يخرجون الأعمال من مسمى الإيمان والمرجئة على طوائف مختلفة ومراتب متعددة فمنهم من يقول»: الإسلام هو المعرفة، فمن عرف الله فهو مسلم. هذا قول شنيع يلزم عليه أن إبليس مسلم، والعياذ بالله لأنه يعرف الله.

ومنهم من يقول: تصديق بالقلب فقط، ومن هنا وقعوا في ضلال في هذ الباب، وبالتالي قالوا بأن العبد يكون مؤمناً منذ ولادته إذا كان سيموت على الإيمان، فهذا =

=شخص حارب الإسلام والمسلمين ستين سنة يقولون ما دام أنه مصدق بالله وبرسله فإنه مؤمن، كيف يكون مؤمناً وهو يأتي بنواقض الإسلام؟ قالوا: إذا أسلم بعد ذلك تبينا أنه كان مسلماً منذ ولادته.

كيف وقد كان يحارب الله ورسوله كيف يكون مسلما في وقت محاربته لله ورسوله؟

إذن المراد بالمرجئة: من يؤخر ويرجئ العمل عن مسمى الإيمان فيصححون الإيمان، ولو لم يكن معه عمل، ولا يدخلون العمل في مسمى الإيمان، والله تعالى ذكر الإيمان في كتابه وأدخل في مسماه العمل الصالح قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَـٰنَكُمْ﴾ [البقرة:١٤٣]. أي الصلاة التي صلوها تجاه بيت المقدس، وقال النبي ﷺ: (الإِيمَانُ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ شُعْبَةً،فأعلاها قول: لا إله إلا الله ، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق ، وَالْحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الإِيمَانِ)(١) والحياء من أعمال القلوب، وإماطة الأذى عمل ولا إله إلا الله قول والجميع داخل في اسم الايمان ، وقد جاءت النصوص بأن العبد قد يكفر بسبب عمله، وقد يكفر بسبب قول قاله، قال تعالى: ﴿قُلْ أَبِٱللَّهِ وَءَايَـٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ ۝ لَا تَعْتَذِرُوا۟ قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَـٰنِكُمْ﴾ [التوبة: ٦٥-٦٦]، وقال تعالى: ﴿يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ مَا قَالُوا۟ وَلَقَدْ قَالُوا۟ كَلِمَةَ ٱلْكُفْرِ وَكَفَرُوا۟ بَعْدَ إِسْلَـٰمِهِمْ﴾ [التوبة:٧٤] .

فدل هذا على أن العبد قد يكفر بالعمل ويكفر بالقول؛ لا لأن هذه الأفعال دالة على الاعتقاد، لكنه يكفر بذات الفعل، ودلت النصوص على أن العبد قد يكون مؤمناً في وقت كافراً في وقت كما قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ثُمَّ كَفَرُوا۟ ثُمَّ ءَامَنُوا۟ ثُمَّ كَفَرُوا۟ ثُمَّ ٱزْدَادُوا۟ كُفْرًا لَّمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلًا﴾ [النساء:١٣٧].

(١) أخرجه البخاري(٩) ومسلم(٣٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، واللفظ لمسلم.

وفي مقابل هؤلاء الوعيدية، وهم الذين يكفرون بالذنوب والكبائر من الخوارج والمعتزلة، فيقولون: صاحب الكبيرة في نار جهنم خالداً مخلداً وَفِي بَابِ أَسْمَاءِ الإِيمَانِ والدِّينِ بَيْنَ الْحَرُورِيَّةِ وَالْمُعْتَزِلَةِ، وَبَيْنَ الْمُرْجِئَةِ وَالْجَهْمِيَّةِ(*).

---

* وكذلك أهل السنة وسط في باب الحكم على الفسَّاق والعصاة أصحاب الكبائر، فيحكمون بأن لديهم إيمانًا ناقصًا ، فهم وسط بين المرجئة الذين يقولون: لا يضر مع الإيمان ذنب ، وبين الوعيدية الذين يقولون: لا يبقى مع الكبيرة إيمان ، وبعضهم يقول: هو كافر وهؤلاء هم الخوارج ، وبعضهم يقول: هو في منزلة بين المنزلتين وهؤلاء هم المعتزلة.

وهذا الخلاف بين المعتزلة والخوارج خلاف لفظي بينهم وإلا فحقيقة قولهما واحدة؛ لأنهم يجعلونه خالداً مخلداً في نار جهنم.

وترتب على هذا اشتراك الطائفتين الوعيدية والمرجئة في بدع مشتركة، من تلك البدع مثلاً: إنكار الشفاعة فإن الوعيدية يقولون: لا شفاعة؛ لأن أصحاب الكبائر في نار جهنم خالدين فيها.

والمرجئة يقولون: أصحاب الكبائر إلى الجنة مباشرة، فلا يضر مع الإيمان ذنب، ومن ثم لا يحتاجون إلى شفاعة.

فهم اشتركو في بدعة نفي الشفاعة، وإن أثبتها بعض المرجئة قولاً لكنه ينفيها حقيقة.

قال: «وفي باب أسماء الإيمان والدين بين الحرورية والمعتزلة»: كتسمية هذا مؤمن، وهذا كافر، وهذا مبتدع، وهذا موحد، وهذا فاسق، وهذا تقي، فأهل السنة وسط بين الحرورية والمعتزلة من جهة؛ لأنهم يسلبون اسم الإيمان من أهل الكبائر، وبين المرجئة والجهمية الذين يقولون: أصحاب الكبائر كاملو الإيمان، إيمانهم كإيمان أبي بكر وعمر وكإيمان جبرائيل وميكائيل.

أما أهل السنة والجماعة فهم وسط فيقولون: هؤلاء مؤمنون فساق فلم يسلبوا عنهم اسم الإيمان كما قالت الوعيدية، ولم يجعلوهم كاملي الإيمان كما قالت المرجئة والجهمية.

وَفِي أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ بَيْنَ الرَّافِضَةِ وَالْخَوَارِجِ(*).

---

* قال: «وفي أصحاب رسول الله ﷺ هم وسط بين الناصبة الذين يناصبون العداء للصحابة كلاً أو بعضاً»، وبين أهل الغلو الذين يغلون في بعض الصحابة. فأهل السنة يثبتون أن الصحابة خيار الأمة، وأن الصحابة أفضل الأمة بعد نبينا ﷺ ويثبتون هذا لجميع الصحابة، أما الرافضة فإنهم لا يوالون إلا نفراً يسيراً من الصحابة، يرفعونهم عن مكانتهم، ويجعلونهم معصومين، ويقدحون في غيرهم، والخوارج يتكلمون في الصحابة ويكفرونهم.

إذن ما هو منهج أهل السنة والجماعة في هذه المسائل التي عرضها المؤلف؟

- منهج أهل السنة والجماعة في صفات الله: إثبات ما أثبته الله ورسوله من صفات الله جل وعلا ونفي ما نفياه، والسكوت عما سكتا عنه، بدون تحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل.

- ومنهجهم في باب أفعال الله: يثبتون للعبد الفعل، ويثبتون الخلق لله عز وجل، ويثبتون للعبد مشيئة ويجعلونها تابعة لمشيئة الله، كما قال تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الإنسان: ٣٠].

- وفي باب الوعيد: هم وسط؛ لأنهم جمعوا نصوص الوعيد جميعاً فقيدوا النصوص المطلقة بالنصوص المقيدة، وخصصوا عموماتها بالنصوص الخاصة فهم قد جمعوا بين النصوص، ولم يفعلوا مثل ما فعلت الطوائف الأخرى التي احتجت ببعض النصوص وتركت بعضها الآخر، فإن الوعيدية نظروا لحديث: (لا يزني الزاني....) والمرجئة نظروا لحديث: (من قال لا إله إلا الله من قلبه دخل الجنة)، وأهل السنة والجماعة نظروا إلى النصوص جميعاً.

- وفي باب الأسماء والدين توسطوا، فالفاسق ليس كافراً، وليس مؤمناً كامل الإيمان.

فَصْلٌ

وَقَدْ دَخَلَ فِيمَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الإِيمَانِ بِاللهِ الإِيمَانُ بِمَا أَخْبَرَ اللهُ بِهِ فِي كِتَابِهِ، وَتَوَاتَرَ عَنْ رَسُولِهِ، وَأَجْمَعَ عَلَيْهِ سَلَفُ الأُمَّةِ؛ مِنْ أَنَّهُ سُبْحَانَهُ فَوْقَ سَمَاوَاتِهِ، عَلَى عَرْشِهِ، عَلِيٌّ عَلَى خَلْقِهِ، وَهُوَ سُبْحَانَهُ مَعَهُمْ أَيْنَمَا كَانُوا، يَعْلَمُ مَا هُمْ عَامِلُونَ؛ كَمَا جَمَعَ بَيْنَ ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۚ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا ۖ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [الحديد:٤].

=وأما في الصحابة فأهل السنة والجماعة يوالون جميع الصحابة، ولا يفرقون بينهم، بل كلهم عدول خيار، كما قال تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ﴾ [الفتح:٢٩]، وكما قال تعالى: ﴿وَٱلسَّـٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَـٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَـٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾ [التوبة:١٠٠]، وكما قال تعالى: ﴿لَّقَد تَّابَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلنَّبِىِّ وَٱلْمُهَـٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ فِى سَاعَةِ ٱلْعُسْرَةِ مِنۢ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ ۚ إِنَّهُۥ بِهِمْ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [التوبة:١١٧] فلم يغلوا فيهم فيرفعوا درجتهم، ويعتقدوا فيهم أنهم معصومون لا يقع منهم زلل ولا خطأ، ولم يقصروا في رتبتهم بأن ينسبوهم إلى الخيانة والكفر، بل هم وسط في هذا الباب يعتقدون أفضليتهم، ثم إنهم يعتقدون أن هؤلاء الصحابة لهم فضل علينا وعلى الأمة لأنهم بلغوا الرسالة ونقلوا الدين.

* «ذكر المؤلف نموذجاً من نماذج الصفات التي قد يقع الخلط فيها»، نتيجة عدم الفهم لها، ألا وهي مسألة الاستواء والعلو من جهة مقابلة المعية، والقرب، فإن النصوص قد دلت على أن الله فوق خلقه، كما قال سبحانه: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾ [النحل:٥٠]، وكما قال تعالى: ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَـٰبِ﴾ [السجدة:٢]، وكما قال: ﴿وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّـٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾ [فاطر:١٠]، إلى غير ذلك من النصوص الكثيرة الدالة على إثبات علو الله، وكذلك أثبتوا ماجاءت النصوص=

وَمَا ذُكِرَ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مِنْ قُرْبِهِ وَمَعِيَّتِهِ لاَ يُنَافِي مَا ذُكِرَ مِنْ عُلُوِّهِ وَفَوْقِيَّتِهِ؛ فَإِنَّهُ سُبْحَانَهُ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ فِي جَمِيعِ نُعُوتِهِ، وَهُوَ عَلِيٌّ فِي دُنُوِّهِ، قَرِيبٌ فِي عُلُوِّهِ(*).

=بإثباته من استوائه على العرش: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه:٥]، ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [يونس:٣]، إلى غير ذلك من النصوص، وكذلك أثبتوا معيَّة الله لخلقه لقوله: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾ ولم يُفسِّروا ذلك بمخالطة الله لعباده ، فإن هذا لا توجبه اللغة.

وفي المقابل جاء عن أهل اللغة تفسير الاستواء بأنه العلو والارتفاع والاستقرار، وكذلك جاءت النصوص بإثبات المعية لله، وأنه مع خلقه، وجاءت النصوص بأن معيته على نوعين:

الأول: معية خاصة لأهل الإيمان والتوحيد والسنة والإخلاص، وتكون بالنصر، والتأييد، والإعانة، والظهور على العدو، كما في قوله سبحانه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَواْ وَّٱلَّذِينَ هُم مُّحْسِنُونَ﴾ [النحل:١٢٨]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [البقرة:١٥٣].

الثاني: معية عامة تكون مع الجميع، مع المسلم والكافر، لكنها معية العلم، والإحاطة، كما قال تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [الحديد:٤].

*** هل هناك منافاة بين صفة المعية، وصفة الاستواء، أو العلو؟**

نقول: لا تنافي بينهما؛ لأن المعية لا تقتضي منافاة العلو، إذ أن المعية لا تقتضي المخالطة بالمخلوقين، ولا المماسة لهم، كما لو قلت لك: أنا معك، وأنت هناك في آخر المسجد لست بقربي، ولكنني أقف مؤيداً لموقفك، ويحزنني ما يحزنك، ويسرني ما يسرك، هذا معنى: معيتي لك.

وإذا اقتتلت الطائفتان، قلت: أنا مع الطائفة الأولى، وأنت بعيد عنهم بالمسافات البعيدة، هذه معية خاصة، لا تقتضي مخالطة ولا مماسة. =

=فحينئذ لا تنافي بين إثبات المعية، سواء الخاصة أو العامة التي لا تقتضي مخالطة ولا مماسة.

فحينئذ لا تنافي بين إثبات المعية سواء الخاصة أو العامة، وإثبات العلو، وكذلك لا تناقض بين إثبات القرب، فإن القرب لا يقتضي مماسة ولا مخالطة، ومثل المؤلف لذلك بمثال قياسي، فقال: بل القمر آية من آيات الله من أصغر مخلوقاته، وهو موضوع في السماء وهو مع المسافر وغير المسافر أينما كان.

أي أنه آية، وهناك مخلوقات أعظم من القمر، والقمر موضوع في السماء ومع ذلك هو معك، تقول: سرت مع القمر، وهذا لا يقتضي مخالطة أو مماسة ، وهكذا فيما يتعلق بمعية الله.

وتظهر هنا مسألة وهي: هل يصح الاستدلال بالقياس في باب أسماء الله وصفاته، أو لا يصح؟.

لأن المؤلف هنا استعمل قياساً، فنقول: القياس على ثلاثة أنواع:

النوع الأول: القياس التمثيلي: وهو الذي نثبت به حكماً لمحلين لتماثلهما في المعنى، سواءً كان في القياس الشرعي كما تقول: الغسل طهارة كالوضوء، فشرع له البسملة. هذا قياس تمثيلي، استوت فيه أطرافه وأفراده، والقياس التمثيلي الذي تتساوى فيه أفراده لا يجوز أن يستعمل في حق الله سبحانه،لأنه تعالى ليس شيء من مخلوقاته مثيلاً له.

النوع الثاني: القياس الأولوي: وهذا يمكن أن يستخدم في حق الله تعالى، بل إن أهل السنة يقرون قواعد في هذا الباب مأخوذة من النصوص، مثال ذلك قولهم: كل كمال ثبت للمخلوق، لا يتطرق إليه النقص بحال فالخالق أولى به. وهذا النوع لا بأس باستخدامه في الصفات، بشرط التحقق من شروطه وأركانه، لأن الباب مزلة.

النوع الثالث: القياس الشمولي. وهو عند الأصوليين يسمى (العام) وهو اللفظ العام، الذي تدخل فيه أفراد كثيرة. =

=المؤلف في قوله: «فإن هذا لا توجبه اللغة». أشار إلى قضية مهمة، وهي أن الكتاب والسنة نزل بلغة العرب، فلا يصح أن نفهم ألفاظ الكتاب والسنة إلا بمقتضى هذه اللغة، قال تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [الزخرف:٣].

وكل هذا الكلام الذي ذكره الله من أنه فوق العرش، وأنه معنا حق على حقيقته لا يحتاج إلى تحريف، ولكن يصان عن الظنون الكاذبة، مثل أن يظن أن ظاهر قوله: ﴿فِي السَّمَاءِ﴾ أن السماء تظله أو تقله، وهذا باطل بإجماع أهل العلم والإيمان، فإن الله قد وسع كرسيه السماوات والأرض، وهو يمسك السموات والأرض أن تزولا، ويمسك السماء أن تقع على الأرض إلا بإذنه.

هنا قضية ثالثة، وهي أن النصوص الشرعية لا بد وأن تصان عن الظنون الكاذبة، فإن بعض العباد قد يفهمون من نص وارد أنه يقتضي معنى كاذباً باطلاً.

فنقول: هذا خطأ، لا بد من إثبات ما ورد في النص، ونفي ما دل عليه الظن الكاذب.

ومثال ذلك: أن يسمع أحد قوله تعالى: ﴿أَأَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمُ الْأَرْضَ﴾ [الملك:١٦] فيظن أن المراد بالسماء البناء المحكم السبع السماوات، وهذا ظن كاذب، لأن السماوات مخلوق ضئيل، ورب العزة والجلال لا يمكن أن يحويه شيء من المخلوقات، بل إنه أكبر، فكرسيه وسع السماوات والأرض، وقد ورد أنها فيه: «كحلقة ملقاة في فلاة». أي: دائرة حديد صغيرة ألقيت في صحراء كبيرة فكيف يقال إن قوله تعالى: ﴿مَنْ فِي السَّمَاءِ﴾ يدل على احتواء السماوات لله، تعالى الله عما يقولون.

ومثله أيضاً: من ظن أن إثبات المحبة، كما في قوله: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران:٧٦] يقتضي الضعف عند الله عز وجل، والخور ونحو ذلك، فهذا ظن كاذب.

ومن أمثلة ذلك أن يقول القائل: إن الحياء انكسار، وتذلل، ونحو ذلك، فهذا ليس من مدلول الحياء في لغة العرب، وإنما الحياء الترفع عن الدنيء والنفرة منه.

وَمِنَ الإِيمَانِ بِاللهِ وَكُتُبِهِ الإيمانُ بِأَنَّ الْقُرْآنَ كَلامُ اللهِ، مُنَزَّلٌ، غَيْرُ مَخْلُوقٍ(*).

---

* تكلم المؤلف هنا عما يتعلق بالقرآن العظيم، وهذا ينبني على مسائل:

المسألة الأولى: هل من صفات الله الكلام؟ وهل يتكلم رب العزة والجلال حقيقة؟

فنقول: قد دلت النصوص على أنه سبحانه يتكلم، قال تعالى: ﴿وَقَالَ ٱللَّهُ لَا تَتَّخِذُوٓاْ إِلَٰهَيۡنِ ٱثۡنَيۡنِۖ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞ فَإِيَّٰيَ فَٱرۡهَبُونِ﴾ [النحل:٥١]، وقوله: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدۡعُونِيٓ أَسۡتَجِبۡ لَكُمۡ﴾ [غافر:٦٠]، والذي قال هو الله تعالى.

المسألة الثانية: القول إنما يكون قولاً إذا كان بصوت وحرف؛ فإذا لم يكن معه صوت فهذا ليس قولاً ولا كلاماً، وإنما هو خواطر، أو معانٍ في النفوس.

كذلك نؤمن بأن كلام الله تعالى صفة هو كلام بصوت وحرف، فإنه قد ورد في الحديث: (يُحْشَرُ النَّاسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عُرَاةً غُرْلاً بُهْمًا)، قال: قلنا: ما بهما؟ قَالَ: (لَيْسَ مَعَهُمْ شَيْءٌ، ثُمَّ يُنَادِيهِمْ بِصَوْتٍ يَسْمَعُهُ منْ بعد كَما يَسْمَعُهُ من قرب: أَنَا الْمَلِكُ، أَنَا الدَّيَّانُ...)[1].

المسألة الثالثة: هل صفة الكلام بالنسبة لله تعالى صفة أزلية فقط، بحيث نقول: تكلم في الأزل، ثم لم يعد يتكلم بعد ذلك؟ أو نقول: يتكلم سبحانه متى شاء، بما شاء؟

فنقول: إنه قد أخبر أنه سبحانه تكلَّم بعد خلق المخلوقات، قال تعالى: ﴿قَدۡ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوۡلَ ٱلَّتِي تُجَٰدِلُكَ فِي زَوۡجِهَا وَتَشۡتَكِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [المجادلة:١]، فلو قلنا بأن الكلام صفة في الأزل، للزم عليه أن يكون قول المرأة قديماً،لأن كلامه سبحانه إنما حصل بعد سماع قولها.

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة(٢/ ٣٤٧) وأحمد(٣/ ٤٩٥) وابن أبي عاصم في السنة(٥١٤) وحسنه الألباني.

مِنْهُ بَدَأَ(*)، وَإِلَيْهِ يَعُودُ(*)، وَأَنَّ اللهَ تَكَلَّمَ بِهِ حَقِيقَةً، وَأَنَّ هَذَا الْقُرْآنَ الَّذِي أَنْزَلَهُ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ هُوَ كَلامُ اللهِ حَقِيقَةً، لاَ كَلامَ غَيْرِهِ(*).

وَلا يَجُوزُ إِطْلاقُ الْقَوْلِ بِأَنَّهُ حِكَايَةٌ عَنْ كَلاَمِ اللهِ، أَوْ عِبَارَةٌ؛ بَلْ إِذَا قَرَأَهُ النَّاسُ أَوْ كَتَبُوهُ فِي الْمَصَاحِفِ؛ لَمْ يَخْرُجْ بِذَلِكَ عَنْ أَنْ يَكُونَ كَلاَمَ اللهِ تَعَالَى حَقِيقَةً، فَإِنَّ الْكَلاَمَ إِنَّمَا يُضَافُ حَقِيقَةً إِلَى مَنْ قَالَهُ مُبْتَدِئًا، لاَ إِلَى مَنْ قَالَهُ مُبَلِّغًا مُؤَدِّيًا.

---

* «ثم نؤمن بأن هذا القرآن الذي بين أيدينا هو بعينه كلام الله»، فلا نقول: هذا مثل كلام الله، أو عبارة عنه، أو حكاية عن كلام الله، بل هو بعينه كلام الله، الذي هو صفة من صفات الله، ويترتب على ذلك أنه غير مخلوق؛ لأن صفات الله ليست مخلوقة.

* قوله: «منه بدأ»: أي أن الله تكلم به حقيقة، فهو المبتدئ بالكلام به، وجبريل ومحمد لم يتكلما به على جهة الابتداء وإنما نقلاه وبلغاه.

* قوله: «وإليه يعود»: أي أن القرآن والكتاب يعود إلى الله، قيل: يكون ذلك في آخر الزمان عندما لا يكون في الأرض إلا من لا يعبد الله، وإلا فإن الأصل أن هذا الكتاب محفوظ باق، قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر:٩].

وقيل: إن قوله: وإليه يعود: أي وقت قيام الساعة، يأتي القرآن يحاج بين يدي ربه عن أصحابه الذين يقرؤونه، ويقومون به يصلون آخر الليل.

وقيل: يعود إلى الله أجر عامليه وثوابهم.

- وما كتب من هذا القرآن في المصحف كله كلام الله، وما تلي كله كلام الله، وما سمعته من القرآن فهو كلام الله.

فإن قال قائل: إن الله قد قال عن جبريل: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾ [الحاقة:٤٠]، يعني أنه قول جبريل.

قلنا: قوله: رسول، يشعر بأنه مبلغ عن الله، والعادة جارية بأن الكلام ينسب إلى المتكلم به ابتداء، ولا ينسب إلى الناقل، إذا جاء في نشرة الأخبار، وسمعت المذيع يتكلم=

=ويقول: قال فلان: كذا وكذا. فلا يصح لك أن تنسب هذا القول للمذيع، فالمذيع مجرد مبلغ.

الحروف أو المعاني أيهما كلام الله ؟

الجميع كلام الله الحروف والمعاني، وليست المعاني التي فهمها السامع، بل المعاني التي أرادها المتكلم.

فإن قيل: هل في إثبات كون القرآن من كلام الله حقيقة مضادة للنصوص؟ أو إثبات للنقص لله؟ أو تناقض وتضاد؟

فنقول: بل إثبات كون الله سبحانه وتعالى قد تكلم، هذا الذي فيه إثبات الكمال لله.

فإن قال قائل: هذا يتضمن تشبيه الله بالمخلوقات المتكلمة؟

قيل: ونفي الكلام عن الله تعالى يقتضي تشبيهه بالجمادات الناقصة، ولا شك أن المتكلم أعلى من غير المتكلم.

فإن قال قائل: قولك في صفة الكلام: أنه يتكلم متى شاء يلزم منه حلول الحوادث بالله؟

قيل: هذا مصطلح لا نعرفه، لم يرد في الكتاب ولا في السنة، لا إثباتاً ولا نفياً، ومن ثم لا يصح أن نجعل مثل هذه الجمل وهذه الألفاظ هي الحاكمة على النصوص، بل نجعل النصوص هي الحاكمة على غيرها، ثم إن هذه الكلمات تحتمل معاني حقة ومعاني باطلة، ومن ثم لا بد من تجلية المراد بهذا اللفظ لنحكم عليه هل هو حق أو باطل.

فإن قال قائل: إذا أثبتنا أن الكلام قديم أثبتنا أن القدماء كثر.

قلنا: صفة الكلام ليست قائمة بنفسها، وإنها هي تابعة للمتكلم، ومن ثم لا يلزم ما ذكرتموه من تعدد القدماء لأن الصفة تابعةٌ للموصوف جزءٌ منه ، فالصفة والموصوف شئ واحد، إلى غير ذلك من شبهاتهم التي يوردونها، ولا قيمة لها حقيقة.

وَقَد دَخَلَ أَيْضًا فِيمَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الإِيمَانِ بِهِ وَبِكُتُبِهِ وَبِمَلاَئِكَتِهِ وَبِرُسُلِهِ: الإِيمَـانُ بِأَنَّ الْمُؤْمِنِينَ يَرَوْنَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَيَانًا بِأَبْصَارِهِمْ كَمَا يَرَوْنَ الشَّمْسَ صَحْوًا لَـيْسَ بِهَا سَحَابٌ، وَكَمَا يَرَوْنَ الْقَمَرَ لَيْلَةَ الْبَدْرِ لاَ يُضَامُونَ فِي رُؤْيَتِهِ(*).

---

* قوله: «وقد دخل أيضاً فيما ذكرناه..إلخ»: ذكر المؤلف هنا ما يتعلق برؤية المؤمنين لربهم سبحانه وتعالى، كما جاءت النصوص بإثبات رؤية المؤمنين لله تعالى، قال سبحانه: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة:٢٢-٢٣]، وقال: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس:٢٦]، حيث فسر النبي ﷺ: الزيادة، برؤية الرب سبحانه وتعالى، وكان من دعاء النبي ﷺ: (وَأَسْأَلُكَ لَذَّةَ النَّظَرِ إِلَى وَجْهِكَ، وَالشَّوْقَ إِلَى لِقَائِكَ)[1]، وقال ﷺ: (إِنَّكُمْ سَتَرَوْنَ رَبَّكُمْ، كَمَا تَرَوْنَ هَذَا الْقَمَرَ، لاَ تُضَامُّونَ فِي رُؤْيَتِهِ، فَإِنِ اسْتَطَعْتُمْ أَنْ لاَ تُغْلَبُوا عَلَى صَلاَةٍ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا فَافْعَلُوا)[2].

وقال تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين:١٥]، هذا في الفجار، فدل على أن الأبرار لا يحجبون، وهناك أدلة كثيرة متتابعة تدلُّ على رؤية المؤمنين لربهم عز وجل يوم القيامة.

فإن قال قائل: هذا الكلام باطل من أوجه:

الوجه الأول: أن الله تعالى قال: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [الأنعام:١٠٣].

فيقال: النفي هنا ليس للرؤية، وإنما النفي للإدراك، والإدراك ليس رؤية مجردة، بل رؤية بإحاطة، ونفي الأخص لا يعني نفي الأعم الذي هو مطلق الرؤية.

الوجه الثاني: أن الله تعالى قال لموسى: ﴿لَن تَرَانِي﴾ [الأعراف:١٤٣]، ولن تفيد التأبيد.

فيقال: إذا رجعنا إلى أهل اللغة وجدناهم لا يطلقون (لن) ويريدون بها التأبيد؛ ولذلك نص أهل اللغة على أن (لن) لا تفيد تأبيد النفي، قال ابن مالك: =

---

(١) أخرجه النسائي(٣/ ٥٤) وابن أبي شيبة(١/ ٢٩٤) وصححه الألباني.

(٢) أخرجه البخاري(٥٥٤) ومسلم(٦٣٣).

ومن رأي النفي بلن مؤبداً فقوله اردد وسواه فاعضدا

بل إن (لن) قد تقترن بلفظ التأبيد، ومع ذلك لا يشمل هذا الحكم يوم القيامة، فإن الله تعالى قال: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ﴾ [البقرة:٩٥] أي لن يتمنوا الموت أبداً، ثم قال في الآية الأخرى: ﴿وَنَادَوْا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف:٧٧]، فتمنوا الموت وطلبوه ورجوه، مع أنه قد نفى عنهم تمني الموت ولم يقتصر على النفي بلن بل جاء بعدها بـ(أبداً).

الوجه الثالث: قالوا: إن إثبات إمكانيَّة رؤية الله يقتضي إلحاقه وتشبيهه بالموجودات المشاهدة.

قلنا: ونفي رؤيته يقتضي إلحاقه بالمعدومات التي لا يمكن رؤيتها.

وحينئذ فنفي هذه الصفة أو نفي غيرها من الصفات إنما جاء من ترتيب الظنون الكاذبة على هذه الأدلة وليس من مقتضاها.

ما حقيقة مذهب أهل السنة والجماعة في إثبات صفة الرؤية؟

أولاً: يقصرون الرؤية على يوم القيامة، فيقولون: لا يراه أحد في الدنيا.

ثانياً: يقولون: يرونه حقيقة لا مجازاً، ولا يرون ما يخيل إلى أنفسهم بأنه ربهم.

ثالثاً: يقولون: إنهم يرونه بأبصارهم؛ لأن هذا هو مقتضى اللغة في فعل الرؤية، قال ﷺ: (ليس دونها سحاب)[1].

رابعاً: يثبتون أن هذه الرؤية لا يلحق الرائي بها الضرر، بل يلحقه الخير والصلاح ونضرة الوجه.

خامساً: يثبتون أن الرؤية متكررة، فيرون الله في الجنة، ويرون الله في عرصات القيامة، كما يشاء تعالى.

وهذه قضايا أوردناها كنماذج للتعرف على مذهب أهل السنة والجماعة في المسائل العقدية، وبقية مسائل العقائد يعاملونها على هذا النحو.

(١) هذا جزء من الحديث المخرج في الصفحة السابقة.

فَصْلٌ

وَمِنَ الإِيمَانِ بِالْيَوْمِ الآخِرِ: الإِيمَانُ بِكُلِّ مَا أَخْبَرَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ مِمَّا يَكُونُ بَعْدَ الْمَوْتِ، فَيُؤْمِنُونَ بِفِتْنَةِ الْقَبْرِ، وَبِعَذَابِ الْقَبْرِ وَنَعِيمِهِ، فَأَمَّا الْفِتْنَةُ؛ فَإِنَّ النَّاسَ يُمْتَحَنُونَ فِي قُبُورِهِمْ، فَيُقَالُ لِلرَّجُلِ: مَنْ رَبُّكَ؟ وَمَا دِينُكَ؟ وَمَنْ نَبِيُّكَ؟(*).

---

* قوله: «فصل: ومن الإيمان باليوم الآخر ..إلخ»: تكلم المؤلف هنا عن شيء من الإيمان بالأمور الغيبية المتعلقة بالآخرة ومقدماتها، وهذه الأمور لا مدخل للعقول فيها البتة، ومبنى الأمر فيها على التسليم، وقد جاءت النصوص بالثناء على الذين يؤمنون بالغيب، فإذا أخبر الله بشيء قلنا: سمعاً وطاعة تصديقاً ويقيناً وإيماناً بدون شك ولا ريب ولا تردد، هذا هو شأن أهل الإيمان، بخلاف شأن المنافقين وشأن الكفار، ولعلنا إن شاء الله تعالى نعرض إلى هذه الطوائف من خلال حديثنا عما يدخل في الإيمان باليوم الآخر.

- فيما يتعلق بالإيمان بالغيبيات المتعلقة باليوم الآخر والقبر، فأهل السنة والجماعة يقابلون ما ورد من أخبار المغيبات بالتصديق واليقين والإيمان والجزم به بدون شك فيه ولا تردد، فإذا أخبر الله جل وعلا بشيء نصدقه، وإذا أخبر نبيه ﷺ فلا يرد على نفوسنا أدنى خلجة أو شك فيه.

ومن هذا ما ذكره المؤلف من فتنة القبر، والمراد بالفتنة: الاختبار، وذلك أن الرجل يُسأل في قبره: من ربك، ما دينك، من نبيك؟ ولذلك حسن تعليم عوام الناس هذه الأصول الثلاثة، ومن هنا أَلَّفَ الإمامُ الشيخُ محمد بنُ عبد الوهاب كتابَ الأصول الثلاثة ليكون منطلقاً لتدريس الناس هذه الأصول التي يسأل العبد عنها في قبره.

فَيُثَبِّتُ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الآخِرَةِ، فَيَقُولُ الْمؤْمِنُ: رَبِّيَ اللهُ، وَالإِسْلاَمُ دِينِي، وَمُحَمَّدٌ ﷺ نَبِيِّي.

وَأَمَّا الْمُرْتَابُ؛ فَيَقُولُ: هَاه هَاه؛ لاَ أَدْرِي، سَمِعْتُ النَّاسَ يَقُولُونَ شَيْئًا فَقُلْتُهُ، فَيُضْرَبُ بِمِرْزَبَةٍ مِنْ حَدِيدٍ، فَيَصِيحُ صَيْحَةً يَسْمَعُهَا كُلُّ شَيْءٍ؛ إلاَّ الإِنْسَانَ، وَلَوْ سَمِعَهَا الإِنْسَانُ؛ لَصُعِقَ. ثُمَّ بَعْدَ هَذِهِ الْفِتْنَةِ إِمَّا نَعِيمٌ وَإِمَّا عَذَابٌ، إِلَى أَنْ تَقُومَ الْقِيَامَةُ الْكُبْرى(*)، فَتُعَادُ الأَرْوَاحُ إِلَى الأَجْسَادِ.

---

* قوله: «فيثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت في الحياة الدنيا»: يعني قبل الموت، وفي الآخرة في القبر هذا الصحيح.

فيقول المؤمن: ربي الله، والإسلام ديني، ومحمد ﷺ نبيي، وأما المرتاب فيقول هاه هاه لا أدري[1].

وفي استعمال لفظ: المنافق، ما يدل على أن العبد ينبغي به أن يحذر من الارتياب في خبر الله وخبر رسوله ويحذر من النفاق.

والقبر روضة من رياض الجنة أو حفرة من حفر النار، كما قال تعالى عن آل فرعون: ﴿ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا ۖ وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدْخِلُوٓا۟ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ﴾ [غافر:٤٦] فالنار الأولى نار القبر، وقد جاءت الأخبار عن النبي ﷺ متواترة بإثبات عذاب القبر ونعيمه.

---

(١) كما في حديث البراء بن عازب، أخرجه أبو داود (٤٧٥٣) والنسائي(٤/ ٧٨) وابن ماجه (١٥٤٩).

وَتَقُومُ الْقِيَامَةُ الَّتِي أَخْبَرَ اللهُ بِهَا فِي كِتَابِهِ، وَعَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ، وَأَجْمَعَ عَلَيْهَا الْمُسْلِمُونَ، فَيَقُومُ النَّاسُ مِنْ قُبُورِهِمْ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ حُفَاةً عُرَاةً غُرْلاً، وَتَدْنُو مِنْهُمُ الشَّمْسُ، وَيُلْجِمُهُمُ الْعَرَقُ. فَتُنْصَبُ الْمَوَازِينُ، فَتُوزَنُ بِهَا أَعْمَالُ الْعِبَادِ، ﴿فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ۝ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ فِى جَهَنَّمَ خَٰلِدُونَ﴾ [المؤمنون:١٠٢-١٠٣](*).

---

* قوله: «وَتَقُومُ الْقِيَامَةُ الَّتِي أَخْبَرَ اللهُ..إلخ»: ذكر المؤلف هنا ما يتعلق بالقيامة، وأن الناس يقومون من قبورهم عراة لا ثياب عليهم، حفاة لا نعال لهم، غرلاً غير مختونين، وتدنو منهم الشمس ويلجمهم العرق: أي أن العرق يصل لمواطن كثيرة حتى يصل إلى موطن اللجام في الدواب.

فتنصب الموازين: والموازين توزن بها ثلاثة أشياء:

الأول: أعمال العباد، فإن قال قائل: كيف توزن الأعمال وهي عرض والأعراض لا يمكن وزنها إنما يكون الوزن للأجسام؟

نقول: هذا من ضعف عقل المتكلم بهذا؛ لأنه قاس قدرة الله على قدرة نفسه، فظن أن ما يعجز العبد عنه يعجز الله عنه، وهذا نقص في العقل، كيف يقاس القادر على العاجز؟! وما المانع أن يجعل الله هذه الأعراض أجساداً، وما المانع أن يجعل الوزن للأعراض بقدرته سبحانه، ما المانع؟! وقد جاء في الحديث أن النبي ﷺ قال: (كَلِمَتَانِ خَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ، ثَقِيلَتَانِ فِي المِيزَانِ، حَبِيبَتَانِ إِلَى الرَّحْمَنِ: سُبْحَانَ اللهِ العَظِيمِ، سُبْحَانَ اللهِ وَبِحَمْدِهِ)(١).

الثاني: الوزن للعاملين كما قال ﷺ عن ابن مسعود: (تعجبون من دقة ساق عبد الله هي أثقل في الميزان من جبل أحد)(٢).

---

(١) أخرجه البخاري(٦٤٠٦) ومسلم(٢٦٩٤).

(٢) أخرجه أحمد(١/ ١١٤) والطيالسي (٣٥٥) وابن سعد(٣/ ١٥٥) والبزار (٢٦٧٨) "زوائد"، وأبو يعلى (٥٣١٠) و(٥٣٦٥)، والشاشي(٦٦١)، والطبراني في "الكبير"(٨٤٥٢).

وَتُنْشَرُ الدَّوَاوِينُ، وَهِيَ صَحَائِفُ الأَعْمَالِ، فَآخِذٌ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ، وآخِذٌ كِتَابَهُ بِشِمَالِهِ أَوْ مِن وَرَاءِ ظَهْرِهِ؛ كَمَا قَالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَكُلَّ إِنسَـٰنٍ أَلْزَمْنَـٰهُ طَـٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ ۖ وَنُخْرِجُ لَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ كِتَـٰبًا يَلْقَىٰهُ مَنشُورًا ۝ ٱقْرَأْ كِتَـٰبَكَ كَفَىٰ بِنَفْسِكَ ٱلْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا﴾ [الإسراء:١٣-١٤](*).

وَيُحَاسِبُ اللهُ الخَلائِقَ، وَيَخْلُو بِعَبْدِهِ الْمُؤْمِنِ، فَيُقَرِّرُهُ بِذُنُوبِهِ؛ كَمَا وُصِفَ ذَلِكَ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ(*).

= الثالث: الوزن للصحائف التي تسجل فيها الأعمال، كما في حديث البطاقة عندما يؤتى لعبد بتسعة وتسعين سجلاً قد كتبت فيها أعماله ثم يؤتى ببطاقة لا إله إلا الله فتوضع في الكفة الأخرى... الحديث[١].

* قال: «وتنشر الدواوين وهي صحائف الأعمال»: وعندئذ ينقسم الناس إلى قسمين:

الأول: من يأخذ كتابه بيمينه، فيقول: ﴿هَآؤُمُ ٱقْرَءُوا۟ كِتَـٰبِيَهْ﴾ وهذا في عيشة راضية.

الثاني: من لا يأخذ كتابه بيمينه، وهذا يأخذه بشماله من وراء ظهره إهانة له.

وبعض الناس يقول: إن العباد يوم القيامة على ثلاثة أصناف: آخذ كتابه بيمينه، وآخذ بشماله، وآخذ من وراء ظهره، وقد ورد ذلك في سورة الحاقة، وفي سورة الانشقاق، ففي سورة الحاقة ذكر الأخذ بالشمال، وفي سورة الانشقاق ذكر الأخذ من وراء الظهر، ولم يجمعهما في محل واحد، وهذا القول خطأ؛ لأنه قد قسم الله الناس يوم القيامة إلى صنفين لا ثالث لهما، فدل هذا على أن الآخذ بشماله هو الآخذ من وراء ظهره.

* قوله: «وَيُحَاسِبُ اللهُ الخَلائِقَ»: والناس في الموقف لا يحصيهم إلا ربهم خالقهم، فيحاسبهم جل وعلا كلهم بدون استثناء، وقد ورد أن ذلك في وقت واحد، كل منهم=

(١) أخرجه الترمذي (٢٦٣٩) وأحمد (٢/ ٢١٣) وابن حبان (٢٢٥).

وَأَمَّا الْكُفَّارُ؛ فَلا يُحَاسَبُونَ مُحَاسَبَةَ مَنْ تُوزَنُ حَسَنَاتُهُ وَسَيِّئَاتُهُ؛ فَإِنَّهُ لاَ حَسَنَاتَ لَهُمْ، وَلَكِنْ تُعَدُّ أَعْمَالُهُمْ، فَتُحْصَى، فَيُوقَفُونَ عَلَيْهَا وَيُقَرَّرُونَ بِهَا(*).

وَفِي عَرَصَاتِ الْقِيَامَةِ الْحَوضُ الْمَوْرُودُ لِلنَّبِيِّ ﷺ، ماؤه أَشَدُّ بَيَاضًا مِنَ اللَّبَنِ، وَأَحْلَى مِنَ الْعَسَلِ، آنِيَتُهُ عَدَدُ نُجُومِ السَّمَاءِ، طُولُهُ شَهْرٌ، وَعَرْضُهُ شَهْرٌ، مَنْ يَشْرَب مِنْهُ شَرْبَةً؛ لاَ يَظْمأُ بَعْدَهَا أَبَدًا(*).

=يرى أنه لا يحاسب أحدًا سواه في ذلك الوقت، فصفات الله وقدرته أعلى مما يدور في أذهان البعض، فيحاسب الله الخلائق ويخلو بعباده، قال ﷺ: (مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلا وَسَيُكَلِّمُهُ الله يَوْمَ القِيَامَةِ، لَيْسَ بَيْنَ الله وَبَيْنَهُ تُرْجُمَانٌ، ثُمَّ يَنْظُرُ فَلاَ يَرَى شَيْئًا قُدَّامَهُ، ثُمَّ يَنْظُرُ بَيْنَ يَدَيْهِ فَتَسْتَقْبِلُهُ النَّارُ، فَمَنِ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يَتَّقِيَ النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ)[1].

* قوله: «وَأَمَّا الْكُفَّارُ.. إلخ»: أما الكفار فعندهم سيئة الكفر فتجعل الأعمال باطلة، قال تعالى: ﴿وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُواْ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا﴾ [الفرقان:٢٣]؛ لأن شرط صحة العمل لم يوجد عندهم، فلم يخلصوا لله، وليس عندهم إسلام وتوحيد، فلم يصح لهم عمل.

فإن قال قائل: هل يتفاوتون في النار؟

نقول: نعم، تفاوتهم بسبب معاصيهم، فإنهم يؤاخذون على المعاصي، وتتفاوت درجاتهم بسبب ذلك؛ لأن الكفر يزداد بازدياد المعاصي، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلنَّسِيٓءُ زِيَادَةٌ فِى ٱلْكُفْرِ﴾ [التوبة:٣٧].

* قوله: «وفي عرصات القيامة الحوض..إلخ»: تكلم المؤلف هنا عن الحوض وقد قال النبي ﷺ: (حَوْضِي مَسِيرَةُ شَهْرٍ، مَاؤُهُ أَبْيَضُ مِنَ اللَّبَنِ، وَرِيحُهُ أَطْيَبُ مِنَ المِسْكِ، وَكِيزَانُهُ كَنُجُومِ السَّمَاءِ، مَنْ شَرِبَ مِنْهَا فَلاَ يَظْمَأُ أَبَدًا)[2].

---

(١) أخرجه البخاري(٦٥٣٩) ومسلم(١٠١٦).

(٢) أخرجه البخاري(٦٥٧٩) ومسلم(٢٢٩٢) من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

وَالصِّرَاطُ مَنْصُوبٌ(*) عَلَى مَتْنِ جَهَنَّمَ، وَهُوَ الْجِسْرُ الَّذِي بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ، يَمُرُّ النَّاسُ عَلَيْهِ عَلَى قَدْرِ أَعْمَالِهِمْ، فَمِنْهُمْ مَنْ يَمُرُّ كَلَمْحِ الْبَصَرِ، وَمِنْهُم مَن يَمُرُّ كَالْبَرْقِ، وَمِنْهُم مَن يَمُرُّ كَالرِّيحِ، ومِنْهُم مَن يَمُرُّ كَالْفَرَسِ الْجَوَادِ، وَمِنْهُم مَن يَمُرُّ كَرِكَابِ الإِبِلِ، ومِنْهُم مَن يَعْدُو عَدْوًا، وَمِنْهُم مَن يَمْشِي مَشْيًا، وَمِنْهُم مَن يَزْحَفُ زَحْفًا، وَمَنْهُم مَن يُخطَفُ خَطْفًا وَيُلْقَى فِي جَهَنَّمَ؛ فَإِنَّ الْجِسرَ عَلَيْهِ كَلالِيبُ(*) تَخْطِفُ النَّاسَ بِأَعْمَالِهِم، فَمَنْ مَرَّ عَلَى الصِّرَاطِ؛ دَخَلَ الْجَنَّةَ.

فَإِذَا عَبَرُوا عَلَيْهِ؛ وَقَفُوا عَلَى قَنْطَرَةٍ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ، فَيُقْتَصُّ لِبَعْضِهِم مِن بَعْضٍ، فَإِذَا هُذِّبُوا وَنُقُّوا؛ أُذِنَ لَهُمْ فِي دُخُولِ الْجَنَّةِ(*).

=قال أهل العلم: إنه دائري وقد قال تعالى: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ﴾ [الكوثر:١]، والمراد به نهر في الجنة قيل: إنه هو الذي يصب في الحوض، فأسأل اللهَ جل وعلا أن يسقينا جميعاً منه.

* قوله: «والصراط منصوب..إلخ»: ذكر المؤلف هنا ما يتعلق بالصراط ومرور الناس عليه، واختلافهم في كيفية المرور على مقدار ما لديهم من إسلام وإخلاص وعمل صالح.

* قوله: «كلاليب»: أي أن الجسر عليه كلاليب، وهي الحدائد معكوفة الرأس تستخدم لأخذ اللحم وتعليقه ورفعه خصوصاً عند طبخ اللحم الكثير غير المقطع.

* قوله: «يمر الناس على قدر أعمالهم»: أي أن كيفية المرور على مقدار ما لديهم من إسلام وإخلاص وعمل صالح.

ثم ذكر أن من تجاوز الصراط دخل الجنة، لكن بعد أن يقفوا على قنطرة – وهو مكان متوسط – بين الجنة والنار، فيقتص لبعضهم من بعض، كما في الحديث: (أَتَدْرُونَ مَا الْمُفْلِسُ؟) قَالُوا: الْمُفْلِسُ فِينَا مَنْ لا دِرْهَمَ لَهُ وَلا مَتَاعَ، قَالَ: (إِنَّ الْمُفْلِسَ مِنْ أُمَّتِي يَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِصَلاةٍ، وَصِيَامٍ، وَزَكَاةٍ، وَيَأْتِي قَدْ شَتَمَ هَذَا، وَقَذَفَ هَذَا، وَأَكَلَ مَالَ هَذَا، وَسَفَكَ=

وَأَوَّلُ مَنْ يَسْتَفْتِحُ بَابَ الْجَنَّةِ مُحَمَّدٌ ﷺ(*)، وَأَوَّلُ مَـن يَـدْخُلُ الْجَنَّـةَ مِـنَ

=دَمَ هَذَا، وَضَرَبَ هَذَا، فَيُعْطَى هَذَا مِنْ حَسَنَاتِهِ، وَهَذَا مِنْ حَسَنَاتِهِ، فَإِنْ فَنِيَتْ حَسَنَاتُهُ قَبْلَ أَنْ يُقْضَى مَا عَلَيْهِ أُخِذَ مِنْ خَطَايَاهُمْ فَطُرِحَتْ عَلَيْهِ، ثُمَّ طُرِحَ فِي النَّارِ)[1].

والقصاص يكون في أنواع من الحقوق:

النوع الأول: حق بدني.

النوع الثاني: حق متعلق بالقول.

النوع الثالث: حق متعلق بالمال.

فتصور نفسك لو كنت في هذا الموقف، يقول النبي ﷺ: (**لَتُؤَدُّنَّ الْحُقُوقَ إِلَى أَهْلِهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ، حَتَّى يُقَادَ لِلشَّاةِ الْجَلْحَاءِ، مِنَ الشَّاةِ الْقَرْنَاءِ فيقتص للشاة عديمة القرون من الشاة القرناء، فمن كان عنده لأخيه مظلمة فليؤدها اليوم قبل ألا يكون درهم ولا دينار**)[2].

* قوله: «**وَأَوَّلُ مَن يَسْتَفْتِحُ**»: ذكر المؤلف، ما يتعلق بالشفاعة، والمراد بالشفاعة مخاطبة أحد العباد للرب جل وعلا لمصلحة أحد من العباد، إما في الدنيا أو في الآخرة، والشفاعة لا تكون مقبولة إلا بشرطين:

الشرط الأول: إذن الله للشافع، قال تعالى: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [البقرة:٢٥٥].

الشرط الثاني: رضاه عن المشفوع له، قال تعالى: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ﴾ [الأنبياء:٢٨].

---

(١) أخرجه مسلم (٢٥٨١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه مسلم (٢٥٨٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

الأُمَمِ أُمَّتُهُ، وَلَه ﷺ فِي الْقِيَامَةِ ثَلاثُ شَفَاعَاتٍ(*):

أَمَّا الشَّفَاعَةُ الأُولَى: فَيَشْفَعُ فِي أَهْلِ الْمَوْقِفِ حَتَّى يُقْضَى بَيْنَهُمْ بَعْدَ أَنْ يَتَرَاجَعَ الأَنْبِيَاءُ؛ آدَمُ، وَنُوحٌ، وَإِبْرَاهِيمُ، وَمُوسَى، وَعِيسى ابْنُ مَرْيَمَ عَنِ الشَّفَاعَةِ حَتَّى تَنْتَهِيَ إِلَيْهِ.

وَأَمَّا الشَّفَاعَةُ الثَّانِيَةُ: فَيَشْفَعُ فِي أَهْلِ الْجَنَّةِ أن يَدْخُلُوا الْجَنَّة، وَهَاتَانِ الشَّفَاعَتَانِ خَاصَّتَان لَهُ.

وَأَمَّا الشَّفَاعَةُ الثَّالِثَةُ: فَيَشْفَعُ فِيمَنِ اسْتَحَقَّ النَّارَ، وَهَذِهِ الشَّفَاعَةُ لَهُ وَلِسَائِرِ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَغَيْرِهِمْ، فَيَشْفَعُ فِيمَنِ اسْتَحَقَّ النَّارَ أن لاَّ يَدْخُلَهَا، وَيَشْفَعُ فِيمَنْ دَخَلَهَا أَن يَخْرُجَ مِنْهَا، وَيُخْرِجُ اللهُ مِنَ النَّارِ أَقْوَامًا بِغَيرِ شَفَاعَةٍ؛ بَلْ بِفَضْلِهِ وَرَحْمَتِهِ، وَيَبْقَى فِي الْجَنَّةِ فَضْلٌ عَمَّنْ دَخَلَهَا مِنْ أَهْلِ الدُّنْيَا، فَيُنْشِئُ اللهُ لَهَا أَقْوَامًا فَيُدْخِلُهُمُ الْجَنَّةَ.

---

* وذكر المؤلف ثلاث شفاعات:

الأولى: الشفاعة العظمى التي يكون الناس فيها في الموقف تدنو منهم الشمس، فيرغبون أن يقضى بينهم إما إلى جنة وإما إلى نار لما يرونه من هول الموقف، فيذهبون إلى الأنبياء واحداً واحداً، فيعتذرون حتى يأتون إلى النبي محمد ﷺ فيسجد بين يدي الله، ويفتح الله عليه من المحامد، ثم يقال له: (يا محمد ارفع رأسك، وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ، وَسَلْ تُعْطَهْ)[1].

الثانية: يشفع لأهل الجنة ليدخلوا الجنة.

الثالثة: يشفع لأناس وجبت لهم النار ألا يدخلوها. =

---

(١) أخرجه البخاري(٣٣٤٠) مسلم(١٩٣).

=وهناك شفاعات أخرى غير ما ذكر المؤلف منها شفاعة النبي ﷺ لأناس في الجنة لترفع منازلهم، ومنها شفاعة النبي ﷺ لأناس في النار ليخفف عنهم كما ورد في أبي طالب فإن النبي ﷺ يشفع لعمه فيخفف عنه حتى توضع تحت قدمه جمرتان يغلي منهما دماغه.

الشفاعة كما تقدم ينفيها المعتزلة؛ لأنهم يرون أن أهل الكبائر مخلدون في نار جهنم وأنهم كفار.

ومقتضى مذهب الأشاعرة والمرجئة نفي الشفاعة أيضاً لأنهم يقولون: أصحاب الكبائر كاملو الإيمان، إيمانهم كإيمان الرسل والملائكة، ويقولون: لا يضر مع الإيمان ذنب.

والصحيح أن كليهما مذهبٌ باطل، لأن النصوص قد تواترت بإثبات الشفاعة فقد قال النبي ﷺ: (مَنْ قَالَ حِينَ يَسْمَعُ النِّدَاءَ: اللَّهُمَّ رَبَّ هَذِهِ الدَّعْوَةِ التَّامَّةِ، وَالصَّلَاةِ القَائِمَةِ آتِ مُحَمَّدًا الوَسِيلَةَ وَالفَضِيلَةَ، وَابْعَثْهُ مَقَامًا مَحْمُودًا الَّذِي وَعَدْتَهُ، حَلَّتْ لَهُ شَفَاعَتِي يَوْمَ القِيَامَةِ)[1].

وهناك تفاصيل كثيرة لما يكون في يوم القيامة أشار المؤلف إلى شيء منها.

والقاعدة في هذا الباب أننا نؤمن بما ورد في الكتاب والسنة من أحوال يوم القيامة، فكلُّ ما صحَّ سندُه آمنَّا به وجزمنا به وأيقنا به، ولم يقع في نفوسنا أي تردد، ولم نعرضه لثقافة أمة من الأمم ولا لخزعبلات طائفة من الناس، ولا لما يسمى بالمعقولات، ولا التأملات ولا غيرها، وإنما موقفنا موقف المصدق لله ولرسوله، الموقن بصحة خبرهما.

(١) أخرجه البخاري(٦١٤) مسلم(٣٨٤).

وَتُؤْمِنُ الْفِرْقَةُ النَّاجِيَةُ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ(*).

---

* قوله: «وتؤمن الفرقة الناجية...إلخ»: ذكر المؤلف هنا ما يتعلق بالإيمان بالقدر.

- والإيمان بالقدر ركن من أركان الإيمان لا يكون العبد مؤمناً ومن أهل السنة والجماعة إلا إذا آمن به، وقد تتابعت النصوص القطعية على إثباته، فإن بعض الناس حاول أن يشكك في هذا المعتقد - معتقد الإيمان بالقدر - وذلك لأن عقولهم لم تفهمه فأنكروه، وقالوا بأن النصوص الواردة في القرآن لم يذكر فيها الإيمان بالقدر، مثل قوله تعالى: ﴿وَمَن يَكْفُرْ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا﴾ [النساء:١٣٦]، قالوا: لم يذكر الإيمان بالقدر.

وهذا كلام ضعيف؛ فإن الإيمان بالقدر قد دلت على إثباته نصوص من القرآن، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَىْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر:٤٩]، وقد ذكر المؤلف عدداً من الآيات القرآنية الدالة عليه وعلى أركانه.

- القاعدة الثانية المتعلقة بالقدر: أن الإيمان بالقدر يشتمل على أركان:

الأول: الإيمان بعلم الله بالوقائع والحوادث قبل وقوعها.

الثاني: الإيمان بأن جميع ما في الكون مكتوب في اللوح المحفوظ.

الثالث: الإيمان بأن الله قد شاء وأراد إرادة كونية كل ما يقع، وأنه لا يقع شيء إلا بإرادته سبحانه وتعالى.

الرابع: الإيمان بأن الله خالق للمخلوقات وخالق لأعمالها، وأنه لا يقع شيء من المخلوقات إلا بخلق من الله.

وقد دلت النصوص على هذه المراتب، فمرتبة العلم في مثل قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الحج:٧٠]، ومرتبة الكتابة: ﴿إِنَّ ذَٰلِكَ فِى كِتَٰبٍ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [الحج:٧٠]، وقوله: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ

إِلَّا فِي كِتَـٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ﴾ [الحديد:٢٢]، وأما مرتبة المشيئة ففي مثل قوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الإنسان:٣٠].

وأما مرتبة الخلق ففي مثل قوله تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُ خَـٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ﴾ [الرعد:١٦]، وقوله سبحانه: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات:٩٦].

- قاعدة أخرى من قواعد القدر: أننا نؤمن بالقدر خيره وشره، وأن الله كما قدَّر الخير قدَّر الشر؛ لكن بينهما فرق من جهتين:

الجهة الأولى: أن الشر لا ينسب ابتداءً لله، وإنما ينسب إليه الخير،فتقول: بيده الخير وهو على كل شيء قدير، لماذا لا ننسب إليه الشر وحده؟

لما جاء في الحديث: (وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ)(١)،

الجهة الثانية: أنه لا يوجد في الدنيا شر محض، والله جل وعلا خلق جميع المخلوقات؛ لأن لها نفعاً في الجملة قد يكون هناك مضرة جزئية، لكن يترتب على ذلك مصلحة كلية. ونضرب لهذا أمثلة: المرض يصاب به العبد ليس شرًّا محضاً، بل فيه مصالح ومنافع أعظم، ومن تلك المنافع:

الأمر الأول: تكفير الذنوب والسيئات، قال ﷺ: (مَا يُصِيبُ الْمُسْلِمَ، مِنْ نَصَبٍ وَلاَ وَصَبٍ، وَلاَ هَمٍّ وَلاَ حُزْنٍ وَلاَ أَذًى وَلاَ غَمٍّ، حَتَّى الشَّوْكَةِ يُشَاكُهَا، إِلَّا كَفَّرَ اللهُ بِهَا مِنْ خَطَايَاهُ)(٢).

الأمر الثاني: ظهور عبادة الصبر، وعبادة الصبر عبادة عظيمة الشأن كما قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يُوَفَّى ٱلصَّـٰبِرُونَ أَجْرَهُم بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [الزمر:١٠].

والثالث: ظهور عبودية الرضا بالله رباً، فنرضى عن الله أن قدر لنا المرض، ونعلم أنه لم يقدره علينا إلا لمصلحتنا، وأنه لا يريد بنا إعناتاً ولا سوءاً، ولا شراً، وإنما يريد بنا الخير والإحسان. =

(١) أخرجه مسلم(٧٧١) من حديث علي رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري(٥٦٤١) مسلم(٢٥٧٢) من حديث عائشة رضي الله عنها.

=الأمر الرابع: أن تظهر عبودية فعل الأسباب لجلب التداوي بإذن الله، إلى غير ذلك من العبادات في هذا.

مثال آخر: وجود الكفار، وكون هؤلاء الكفار عندهم دول كبرى، وكونهم يعادون الإسلام وأهل الإسلام، ليس شراً محضاً، بل فيه مصالح عظيمة من معرفة نعمة الله عليك يا أيها العبد إذ لم يجعلك مثلهم، وهداك لدين الإسلام الذي تسعد به في الدنيا والآخرة.

ومن ذلك معرفة أن السعادة في الدنيا والآخرة ليست بوجود الأسباب الدنيوية فهم عندهم من الأسباب الدنيوية الشيء الكثير ومع ذلك لم يسعدوا في حياتهم إذ عندهم من الشقاء والبؤس ما الله به عليم.

وهكذا أيضاً تظهر عبودية الدعوة إلى الله لدعوة هؤلاء الأقوام إلى دين الله، وتعريفهم بشرائع الإسلام، وفضل هذا الدين، وعظم نفعه في الدنيا والآخرة.

وكذلك تظهر عبودية تمسك الإنسان بدينه مع وجود الكيد والمكر من هؤلاء الأعداء لصرف الناس عن دينهم، فعندما يوجد من العبد عبودية الدعوة إلى الله، والتمسك بالشرع، ونصيحة المسلمين للتمسك بدينهم مع هذه الحملات الشنيعة لصد الناس عن الدين هذه مصلحة عظيمة.

هكذا أيضا في ذلك إظهار العبودية لله بالتقرب إليه بالعبادات المتعلقة بغير المسلمين وأعداء الملة والدين سواء فيما يتعلق بمهادنتهم أو مصالحتهم، أو ما يتعلق بالتفاوض معهم لاستجلاب مصلحة الإسلام والدين، أو ما يتعلق بجهادهم، أو ما يتعلق ببذل الأسباب لإبعاد الناس عن شرورهم، أو ما يتعلق بتمني دخول هؤلاء في دين الإسلام، إلى غير ذلك من العبوديات العظيمة التي تظهر بهذا، حتى خلق إبليس ليس شراً محضاً بل=

وَالإِيمَانُ بِالْقَدَرِ عَلَى دَرَجَتَيْنِ؛ كُلُّ دَرَجَةٍ تَتَضَمَّنُ شَيْئَيْنِ.

فَالدَّرَجَةُ الأُولَى: الإِيمَانُ بِأَنَّ اللهَ تَعَالَى عَلِيمٌ بِالْخَلْقِ، وَهُمْ عَامِلُونَ بِعِلْمِهِ الْقَدِيمِ الَّذِي هُوَ مَوْصُوفٌ بِهِ أَزَلاً وَأَبَدًا، وَعَلِمَ جَمِيعَ أَحْوَالِهِم مِّنَ الطَّاعَاتِ وَالْمَعَاصِي وَالأَرْزَاقِ وَالآجَالِ، ثُمَّ كَتَبَ اللهُ فِي اللَّوْحِ الْمَحْفُوظِ مَقَادِيرَ الْخَلْقِ.

فَأَوَّلُ مَا خَلَقَ اللهُ الْقَلَمَ قَالَ لَهُ: اكْتُبْ. قَالَ: مَا أَكْتُبُ؟ قَالَ: اكْتُبْ مَا هُوَ كَائِنٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، فَمَا أَصَابَ الإِنْسَانَ لَمْ يَكُن لِّيُخْطِئَهُ، وَمَا أَخْطَأَهُ لَمْ يَكُن لِّيُصِيبَهُ، جَفَّتِ الأَقْلاَمُ، وَطُوِيَتِ الصُّحُفُ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ۗ إِنَّ ذَٰلِكَ فِى كِتَٰبٍ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [الحج:٧٠]، وَقَالَ: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [الحديد:٢٢]، وَهَذَا التَّقْدِيرُ التَّابِعُ لِعِلْمِهِ سُبْحَانَهُ يَكُونُ فِي مَوَاضِعَ جُمْلَةً وَتَفْصِيلاً: فَقَدْ كَتَبَ فِي اللَّوْحِ الْمَحْفُوظِ مَا شَاءَ. وَإِذَا خَلَقَ جَسَدَ الْجَنِينِ قَبْلَ نَفْخِ الرُّوحِ فِيهِ؛ بَعَثَ إِلَيْهِ مَلَكًا، فَيُؤْمَرُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ، فَيُقَالُ لَهُ: اكْتُبْ: رِزْقَهُ، وَأَجَلَهُ، وَعَمَلَهُ، وَشَقِيٌّ أَمْ سَعِيدٌ.. وَنَحْوَ ذَلِكَ. فَهَذَا التَّقْدِيرُ قَدْ كَانَ يُنْكِرُهُ غُلاَةُ الْقَدَرِيَّةِ قَدِيمًا، وَمُنْكِرُهُ الْيَوْمَ قَلِيلٌ.

=تظهر به منافع كثيرة من وجود التجاء العبد إلى ربه ليحميه من هذا العدو، هذه نعمة عظيمة من وجدت عنده فقد حصل خيراً كثيراً.

وهكذا أيضاً نعمة مجاهدة أولياء الشيطان، ومجاهدة الشيطان في النفس وعدم اتباع وساوس الشياطين.

وهكذا أيضاً تقرب الإنسان إلى ربه جل وعلا بإبعاد الخلق عن إغواء الشيطان، إلى غير ذلك من المنافع أو المصالح العظيمة التي تحصل بهذا الأمر.

وَأَمَّا الدَّرَجَةُ الثَّانِيَةُ(*) فَهِيَ: مَشِيئَةُ اللهِ النَّافِذَةُ، وَقُدْرَتُهُ الشَّامِلَةُ، وَهُوَ: الإِيمَانُ بِأَنَّ مَا شَاءَ اللهُ كَانَ، وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ، وَأَنَّهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ مِنْ حَرَكَةٍ وَلاَ سُكُونٍ؛ إِلاَّ بِمَشِيئَةِ اللهِ سُبْحَانَهُ، لاَ يَكُونُ فِي مُلْكِهِ مَا لاَ يُرِيدُ، وَأَنَّهُ سُبْحَانَهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ مِنَ الْمَوْجُودَاتِ وَالْمَعْدُومَاتِ، مَا مِنْ مَخْلُوقٍ فِي الأَرْضِ وَلاَ فِي السَّمَاءِ إِلاَّ اللهُ خَالِقُهُ سُبْحَانَهُ، لا خَالِقَ غَيْرُهُ، وَلاَ رَبَّ سِوَاهُ. وَمَعَ ذَلِكَ؛ فَقَدْ أَمَرَ الْعِبَادَ بِطَاعَتِهِ وَطَاعَةِ رُسُلِهِ، وَنَهَاهُمْ عَنْ مَعْصِيَتِهِ.

---

* قوله: «وَأَمَّا الدَّرَجَةُ الثَّانِيَةُ»: من القواعد المتعلقة بالقدر،أن التقدير على أنواع وقد أشار المؤلف إلى شيء من أنواع التقادير، فإن الله عز وجل قد قدر في الأزل ما هو كائن وما سيكون، وهذه التقادير تابعة لعلمه، وكتبها في اللوح المحفوظ، ثم بعد ذلك يوجد هناك تقدير عمري يرسل به الملك للجنين، وهناك تقدير سنوي في ليلة القدر، وهناك تقدير يومي إلى غير ذلك من أنواع التقادير التي جاءت النصوص بإثباتها.

أيضا من القواعد المتعلقة بهذا: مسألة العلاقة بين المشيئة والقدرة والعلم والإرادة، فإنه نتيجة عدم التمييز بين هذه المصطلحات وقع خلط كبير، ووقعت فتنة وضلال.

ما الفرق بين المشيئة والقدرة؟

القدرة أعم من المشيئة؛ لأن الله يقدر على ما يشاء، ويقدر على ما لا يشاء، وهو سبحانه قادر على كل شيء؛ لكنه شاء ما سيقع دون ما لم يقع.

فالمشيئة تتعلق بالموجودات وما سيوجد، والقدرة تتعلق بالموجودات وتتعلق بالمعدومات وبغير الموجودات، ولو كانت لم تقع.

وأما الفرق بين المشيئة والعلم: فهناك فروق كثيرة منها أن المشيئة تتعلق بها الأمور الواقعة، أو الأمور التي ستقع فقط.

بينما العلم يتعلق بالموجودات وما لم يوجد فإن الله يعلم ما لم يوجد بعد، ويعلم الأمور التي لن توجد، لو وجدت كيف ستوجد، لو بقي جدك حياً فإن الله سيعلم لو بقي حياً=

=ماذا سيعمل، بخلاف المشيئة فإنها لا تتعلق إلا بالموجودات؛ ولذلك قال تعالى: ﴿لَوْ خَرَجُوا۟ فِيكُم مَّا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا﴾ [التوبة:٤٧]، هم لم يخرجوا، لكن الله يعلم أنهم لو خرجوا ما زادوهم إلا خبالاً، وقال تعالى: ﴿وَلَوْ رُدُّوا۟ لَعَادُوا۟ لِمَا نُهُوا۟ عَنْهُ﴾ [الأنعام:٢٨]، يعني لو ردوا إلى الدنيا لعادوا إلى أحوالهم السابقة من الكفر والمعاصي، هم لم يردوا إلى الدنيا ولن يردوا، ولكن الله يعلم أنهم لو ردوا لن يسلكوا طريق الاستقامة.

والمشيئة سابقة لوقوع الوقائع، بخلاف العلم فمنه ما هو سابق ومنه ما هو لاحق على الصحيح، فالله جل وعلا يعلم ما سيقع قبل وقوعه وهذا العلم الأزلي السابق، ويعلم الأشياء بعد وقوعها علماً لاحقاً، قال تعالى: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ [المزمل:٢٠]، وقال في النوع الثاني: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [آل عمران:١٤٢]، وقال تعالى: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّىٰ نَعْلَمَ ٱلْمُجَٰهِدِينَ مِنكُمْ وَٱلصَّٰبِرِينَ وَنَبْلُوَا۟ أَخْبَارَكُمْ﴾ [محمد: ٣١].

وأما الفرق بين المشيئة والإرادة فإن الإرادة على نوعين:

النوع الأول: إرادة كونية، فإن الله قد أراد وقوع الوقائع والحوادث، وهذه هي المشيئة أو الإرادة الكونية، ومن أمثلتها قوله تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس:٨٢].

والنوع الثاني: إرادة شرعية، وهذه الإرادة الشرعية قد يقع المراد فيها، وقد لا يقع، من أمثلة الإرادة الشرعية قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ﴾ [البقرة:١٨٥]، وقوله: ﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء:٢٧].

- ومن القواعد المتعلقة بالقدر أن خلق الله شامل لجميع المخلوقات، فلا يوجد شيء في الدنيا من المخلوقات إلا والله خالقه، وليس لأحد خلق سواه. =

=ومن هنا لا يصح أن تقول: إن العبد يخلق فعل نفسه، بل الله خالق للعبد ولفعله، قال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات:٩٦].

ومن هنا نعلم أنواع الضلال في هذا الباب فإن الفرق على ثلاثة أنواع:

النوع الأول: قدرية، يقولون بنفي القدر، وأن العبد يخلق فعل نفسه، وهؤلاء هم المعتزلة ومن وافقهم، ومن ثم يقولون: العبد يخلق فعل نفسه، وليس فعل العبد مخلوقا لله، تعالى الله عما يقولون.

النوع الثاني: الجبرية من الأشاعرة ومن نحا نحوهم، وهؤلاء يقولون: أفعال العباد منسوبة إلى الله، فالله خالقها وفاعلها، والعبد لم يفعلها، ولشناعة قولهم، قال بعضهم بمسألة: الكسب، قالوا: فعل المكلف ينسب إليه لأنه من كسبه، فإذا سئل: ما معنى كسبه؟ قال: يعني أنه متعلق به، وليس فعلاً له؛ ولهذا قالوا: الإنسان ليس له إرادة ولا يفعل الأفعال بمشيئة منه ولا إرادة.

والصواب في هذا أن نقول: فعل العبد فعل له لأنه فاعل له حقيقة، فإن ذهابك ذهاب لك وهو فعلك حقيقة، وجلوسك جلوس لك حقيقة، خلافاً للأشاعرة وفي نفس الوقت هذا الفعل المنسوب إليك هو خلق لله، فالله خلقك وخلق عملك، فأثبتنا الجهتين.

يبقى عندنا مسألة: أثر الأسباب في القدر، وهذه مسألة تشكل على كثير من الناس، وقد تكون سبباً من أسباب الضلال، يقول القائل: سأترك التداوي اعتماداً على القدر، والاعتماد على القدر لا يجوز، إنما تعتمد على الله؛ وذلك لأن القدر يطلق مرة ويراد به التقدير الذي هو فعل الله، ويطلق مرة ويراد به المقدور، والمقدور لا يجوز إسناد شيء مما لله إليه.

والأمر الثاني: أن العبد يشرع له أن يسعى في الأسباب فالسعي في الأسباب مطلوب شرعاً وعقلاً، أما من جهة الشرع فقد تواترت النصوص بطلب فعل الأسباب قال=

= ﷺ: (تَزَوَّجُوا الْوَدُودَ الْوَلُودَ فَإِنِّي مُكَاثِرٌ بِكُمُ الأُمَمَ)(١). هذا أمر بسبب، وهو الزواج، والأثر وجود الولد، فلو قال قائل: أنا لن أتزوج، وإن كان الله سيكتب لي ولدًا، فسيأتيني ولو لم أتزوج. لقيل: هذا مخالف للنصوص وللشريعة، وفي نفس الوقت مخالف للعقل.

ما هو أثر الأسباب في القدر؟

نقول: الأسباب جزء من القدر، ومن ثم لا يقال: هي مؤثرة فيه، وإنما هي جزء منه؛ لأن الله يقدر أن فلاناً يعمل العمل الفلاني فتحصل له نتيجته.

و يقدر الله أن فلاناً لا يعمله فلا تحصل لها النتيجة، والجميع بقدر. ومن هنا ينحل لك الإشكال الذي في مثل قوله ﷺ: (مَنْ سَرَّهُ أَنْ يُبْسَطَ لَهُ فِي رِزْقِهِ، أَوْ يُنْسَأَ لَهُ فِي أَثَرِهِ، فَلْيَصِلْ رَحِمَهُ)(٢). يقول القائل: الأقدار ووقت الموت مسجل في الأزل، فكيف تقولون بأن صلة الرحم مؤثرة فيه؟! وقد يقول القائل: الله قد علم وميز أهل الجنة من أهل النار، فلماذا نطالب الناس بالطاعة؟ وهكذا في بقية الأسباب.

فنقول: الشريعة أمرت بفعل السبب فإنك تفعله أولاً: للتقرب لله، وثانياً لأن السبب جزء من القدر والله يقدر أن فلاناً يتزوج فيأتيه ولد، وأن فلاناً يصل الرحم فيطال في عمره، وأن فلاناً لا يصل رحمه فيقصر عمره، ويقل ماله. كما أن الله جل وعلا يقدر نزول المطر ويقدر أن السحاب ينزل منه المطر، فلا يقول قائل: لا بد أن نؤمن أن المطر ينزل بلا سحاب؛ لأن السحاب والمطر كلٌّ منهما بقدر الله.

ومن هنا نعلم أن احتجاج بعضهم بالقدر على كل حال لا يسوغ.

فالاحتجاج بالقدر على نوعين:

الأول: سائغ، بل مطلوب، مثل الاحتجاج بالقدر على المصائب بحيث إذا نزلت بك مصيبة استندت إلى الإيمان بالقدر في الرضا بها، ولو عاتبك معاتب فإنك تقول: ولكن الله=

---

(١) أخرجه أبو داود(٢٠٥٠) من حديث معقل بن يسار رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري(٢٠٦٧) ومسلم(٢٥٥٧) من حديث أنس رضي الله عنه.

=قدر وما شاء فعل، (قدر الله وَمَا شَاءَ فَعَلَ)[١].

ومنه احتجاج موسى مع آدم عليهما السلام، قال ﷺ: (احْتَجَّ آدَمُ وَمُوسَى، فَقَالَ لَهُ مُوسَى: أَنتَ آدَمُ الَّذِي أَخْرَجَتْكَ خَطِيئَتُكَ مِنَ الجَنَّةِ، فَقَالَ لَهُ آدَمُ: أَنتَ مُوسَى الَّذِي اصْطَفَاكَ الله بِرِسَالاَتِهِ وَبِكَلاَمِهِ، ثُمَّ تَلُومُنِي عَلَى أَمْرٍ قُدِّرَ عَلَيَّ قَبْلَ أَنْ أُخْلَقَ. فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى)[٢].

النوع الثاني: الاحتجاج بالقدر على المعائب والذنوب والمعاصي، وهذا أمر محرم غير جائز، وفي نفس الوقت لا يفيد العبد؛ لذلك أخبر الله عن المشركين أنهم يقولون: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَيْءٍ نَّحْنُ وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَيْءٍ﴾ [النحل:٣٥].

ثم قال: ﴿كَذَٰلِكَ فَعَلَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَهَلْ عَلَى ٱلرُّسُلِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾ [النحل:٣٥] بمعنى أن هذه الكلمة، وهذا الاحتجاج لم يغن عنهم من الله شيئاً، بل نزلت بهم العقوبات في الدنيا مع ما ينتظرهم من سوء المآل يوم القيامة.

ومنه احتجاج إبليس: ﴿قَالَ رَبِّ بِمَآ أَغْوَيْتَنِى لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الحجر:٣٩]، ولم ينفعه هذا الاحتجاج.

وكما أن الاحتجاج بالقدر على المعاصي تواترت النصوص الشرعية على أنه غير مقبول ولا يفيد صاحبه، يدل العقل على هذا المعنى من جهات:

الجهة الأولى: أن الغيب والقدر أمر يخفى على العبد فكيف يحتج على المعصية في مستقبله بأمر خفي عليه.

الأمر الثاني: أن العباد يطالبون بأفعالهم ولا يطالبون بأفعال الله وأوامره، فأنت مطالب بأداء الطاعة، وأما كونها تقدر عليك أو لا تقدر عليك، فهذا ليس من شأنك وإنما هو إلى الله جل وعلا. =

(١) أخرجه مسلم(٢٦٦٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري(٣٤٠٩) ومسلم(٢٦٥٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

=الأمر الثالث: أنه لو قدر أن شخصاً اعتدى على هذا المحاج بالقدر لم يرض منه الاحتجاج بالقدر، كأن قال له: يا فلان لمَ لا تصلي؟

قال: لم يقدر الله لي أن أصلي.

فضربه ضربة شديدة حتى احمرَّ جلده.

فقال له: لم ضربتني؟!

قال: لأن الله قدر علي أن أضربك، فكما احتججت بالقدر على تركك للصلاة، أنا أحتج بالقدر على ضربي لك.

قال هذا لا يقبل.

قلنا: وجوابك أيضاً لا يقبل.

مثال آخر: أخذ منك مائة ريال، قلت: لماذا؟

قال: قدره الله علي وعليك.

فإنه لا يقبل منه هذا الادعاء

بل هذا لا يقبل به عاقل.

إذن الاحتجاج بالقدر على المعائب ليس من شأن العقلاء، أما الاحتجاج به في المصائب فهذا مفيد ومثمر.

وهذا يجعلنا نشير إلى فوائد الإيمان بالقدر:

الفائدة الأولى: أن الإيمان بالقدر يجعل العبد تستقر نفسه وتطمئن مهما أصابه من المصائب، ومن ثم لا تؤثر فيه هذه المصائب ولا تعطله عن عمله.

الفائدة الثانية: وجود الرجاء عند العبد، ومن ثم تكون نفسه متفائلة ترجو الخير وتبذل الأسباب الموصلة إليه.

الفائدة الثالثة: أن العباد يفعلون الأسباب المؤدية إلى ما يقصدونه، ولا يعجزون ولا يكسلون.

فصلٌ

وَمِنْ أُصُولِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ أَنَّ الدِّينَ وَالإِيمَانَ قَوْلٌ وَعَمَلٌ، قَوْلُ الْقَلْبِ وَاللِّسَانِ، وَعَمَلُ الْقَلْبِ وَاللِّسَانِ وَالْجَوَارِحِ(*).

---

* قوله: «فصل: ومن أصول أهل السنة..إلخ»: ذكر المؤلف هذا الفصل المستقل توضيحًا لحقيقة الإيمان، ومباحث الأسماء الدينية فالإيمان: قول وعمل كما دلت على ذلك النصوص، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَـٰنَكُمْ﴾ [البقرة:١٤٣] أي: صلاتكم، كما في قول النبي ﷺ: (الإِيمَانُ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ - أَوْ بِضْعٌ وَسِتُّونَ - شُعْبَةً، فَأَفْضَلُهَا قَوْلُ لا إِلَهَ إلا اللهُ، وَأَدْنَاهَا إِمَاطَةُ الأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ، وَالْحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الإِيمَانِ)[١] فالأول: قول. والثاني: فعل.

وكما في قوله ﷺ لما سئل: أي الإيمان خير؟ قال: (تُطْعِمُ الطَّعَامَ، وَتَقْرَأُ السَّلاَمَ عَلَى مَنْ عَرَفْتَ وَمَنْ لَمْ تَعْرِفْ)[٢] فأدخل إطعام الطعام، وإقراء السلام في الإيمان، وقال ﷺ: (لاَ يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ، حَتَّى يُحِبَّ لأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ)[٣].

وكذلك أدخل في مسمى الإيمان ترك المعاصي كما في قوله ﷺ: (لا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنْ لا يَأْمَنُ جَارُهُ بَوَائِقَهُ)[٤] أي شروره وعواقبه.

إذن الإيمان يتكون من أقوال وأفعال واعتقادات.

* هل العمل شرط كمال الإيمان أو شرط صحته؟

نقول: هذا السؤال خطأ؛ لأن العمل ركن من أركان الإيمان وليس شرطاً، لأن الشرط يكون خارج المشروط، سابقا له، فالوضوء شرط الصلاة، فلا يكون جزءا من الصلاة؛ لأنه خارج عنها، مفارق لها، بخلاف الركوع فهو جزء من الصلاة فيكون ركناً فيها، هكذا العمل ركن في الإيمان وليس شرطاً، فليس شرط صحة، ولا شرط كمال، وإنما هو ركن.

---

(١) أخرجه البخاري (٩) ومسلم(٣٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، واللفظ لمسلم.

(٢) أخرجه البخاري (١٢) ومسلم(٣٩) من حديث عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنهما.

(٣) أخرجه البخاري (١٣) ومسلم(٤٥) من حديث أنس رضي الله عنه.

(٤) أخرجه البخاري (٦٠١٦) من حديث أبي شريح رضي الله عنه وأخرجه مسلم(٤٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وهذا لفظ مسلم.

وَأَنَّ الإِيمَانَ يَزِيدُ بِالطَّاعَةِ، وَيَنْقُصُ بِالْمَعْصِيَةِ(*).

وَهُمْ مَعَ ذَلِكَ لا يُكَفِّرُونَ أَهْلَ الْقِبْلَةِ بِمُطْلَقِ الْمَعَاصِي وَالْكَبَائِرِ؛ كَمَا يَفْعَلُهُ الْخَوَارِجُ؛ بَلِ الأُخُوَّةُ الإِيمَانِيَّةُ ثَابِتَةٌ مَعَ الْمَعَاصِي؛ كَمَا قَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿فَمَنْ عُفِىَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَىْءٌ فَٱتِّبَاعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة:١٧٨]. وَقَالَ: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَـٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓا۟ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ۝ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾ [الحجرات:٩-١٠].

وَلاَ يَسْلُبُونَ الْفَاسِقَ الْمِلِي اسْمَ الإِيمَانِ بِالْكُلِّيَّةِ، وَلاَ يُخَلِّدُونَهُ فِي النَّارِ؛ كَمَا تَقُولُ الْمُعْتَزِلَةُ، بَلِ الْفَاسِقُ يَدْخُلُ فِي اسْمِ الإِيمَانِ(*)؛ كَمَا فِي قَوْلِهِ: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ﴾ [النساء:٩٢].

---

* قوله: «وَأَنَّ الإِيمَانَ يَزِيدُ بِالطَّاعَةِ، وَيَنْقُصُ.. إلخ»: ومن قواعد أهل السنة والجماعة فيما يتعلق بالإيمان أنه يزيد وينقص، يزيد بالطاعة قال تعالى: ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَـٰنًا﴾ [الأنفال:٢]. وهذا يجعلنا نبحث في أسباب زيادة الإيمان، ونبذل الأسباب المؤدية إليه، وأهل السنة مع ذلك لا يكفرون أهل القبلة بمطلق المعاصي والكبائر كما يفعله الخوارج، بل الأخوة الإيمانية ثابتة مع المعاصي، كما قال سبحانه في القاتل: ﴿فَمَنْ عُفِىَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَىْءٌ فَٱتِّبَاعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة:١٧٨].

* قوله: «ولا يسلبون الفاسق»: ومن قواعد أهل السنة في هذا الباب عدم تكفير أهل الذنوب والمعاصي ولو كانت كبائر، فإن النصوص قد دلت على عدم كفرهم، ومن تلك النصوص قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓا۟ أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة:٣٨]. فالسرقة كبيرة=

وَقَدْ لاَ يَدْخُلُ فِي اسْمِ الإِيمَانِ الْمُطْلَقِ(*)؛ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى:

=ومع ذلك لم يأمر بقتل السارق باعتبار أنه مرتد، وإنما أمر بقطع يده، فدل هذا على أنه مسلم، ومثل قوله تعالى: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٖ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ جَلْدَةٖ﴾ [النور:٢]. وقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُواْ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةٗ﴾ [النور:٤]، ولو كان مرتكبها كافراً لما اكتفى بالجلد.

ولا يسلبون الفاسق الملي اسم الإيمان بالكلية، ولا يخلدونه في النار كما تقول المعتزلة، بل الفاسق يدخل في مسمى الإيمان كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَن يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَـًٔا﴾ [النساء:٩٢].

فهو مؤمنٌ لكنه ناقص الإيمان، أو مؤمن بإيمانه فاسق بكبيرته، فلا يعطى الاسم المطلق، ولا يسلب مطلق الاسم.

أما قوله: الفاسق المِلِّي فإن الفسق هو الخروج عن الطاعة، والملي أي: أنه لا زال باقياً على ملة الإسلام، و لا زال على اسم دين الإسلام، وحكمه في الدنيا أنه مسلم له أحكام المسلمين، لكنه ليس عدلاً، فلا يأخذ أحكام أهل العدالة، بل يأخذ أحكام أهل الإسلام من كونه يصلي، ويُصَلَّى عليه، ويُصَلَّى خلفه، ويعطى من الزكاة إن كان فقيراً، ويرث ويورث من قبل قرابته المسلمين، لكن أحكام العدالة لا تثبت له، فلا تقبل شهادته، ولا يؤتمن على مال ولا ولاية.

* وقوله: «وَقَدْ لاَ يَدْخُلُ..إلخ»: واسم الإيمان في النصوص الشرعية يطلق على أربعة معان:

الأول: الإيمان الكامل، المستجمع لخصال الإيمان، ومن هذا الإطلاق قوله تعالى: ﴿إِنَّ

ٱلۡإِنسَٰنَ لَفِي خُسۡرٍ ۝ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَتَوَاصَوۡاْ بِٱلۡحَقِّ وَتَوَاصَوۡاْ بِٱلصَّبۡرِ﴾ [العصر٢-٣]، وقوله سبحانه: ﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَيَوۡمَ يَقُومُ ٱلۡأَشۡهَٰدُ﴾ [غافر:٥١]، وقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلَّذِي نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ مِن قَبۡلُۚ وَمَن يَكۡفُرۡ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ فَقَدۡ ضَلَّ ضَلَٰلَۢا بَعِيدًا﴾ [النساء:١٣٦]. أي: استكملوا خصال الإيمان.

الثاني: المقدار المجزئ الذي لا يأثم الإنسان بغيره، بأداء الواجبات وترك المحرمات، ولو كان عنده مكروهات، أو ترك للمستحبات، ولعل هذا أيضاً يدخل فيه النصوص الواردة بإثبات الأجر المرتب على الإيمان، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَيَجۡعَلُ لَهُمُ ٱلرَّحۡمَٰنُ وُدّٗا﴾ [مريم:٩٦]، وقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أُوْلَٰٓئِكَ هُمۡ خَيۡرُ ٱلۡبَرِيَّةِ﴾ [البينة:٧].

الثالث: إطلاقه على ما يكون بحسب الظاهر فيشمل المؤمنين والمنافقين، فإن المنافقين يخاطبون بالأوامر الموجهة للمؤمنين، مثل قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوۡمِ ٱلۡجُمُعَةِ فَٱسۡعَوۡاْ إِلَىٰ ذِكۡرِ ٱللَّهِ وَذَرُواْ ٱلۡبَيۡعَ﴾ [الجمعة ٩].

الرابع: إطلاق لفظ الإيمان على مطلق الإيمان، بما يشمل أيَّ جزءٍ من الإيمان، ولو كان فيه نقص وترك لواجبات، ومن أمثلته قوله ﷺ عن يوم القيامة: **(فيخرج من النار من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان)**[1].

والنصوص التي ذكرها المؤلف من مثل قوله تعالى: ﴿فَتَحۡرِيرُ رَقَبَةٖ مُّؤۡمِنَةٖ﴾ [النساء:٩٢].

هذا يراد به مطلق الإيمان، فلو أعتق فاسقاً عاصياً في رقبة اليمين الواجبة عليه أجزأه ذلك.

(١) هذا جزء من حديث طويل أخرجه البخاري(٧٤٣٩) ومسلم(١٨٣).

﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [الأنفال:٢](*).

وَقَوْلُهُ ﷺ: (لاَ يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ(*)، وَلا يَسْرِقُ السَّارِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلاَ يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلاَ يَنْتَهِبُ نَهْبَةً ذَاتَ شَرَفٍ يَرْفَعُ النَّاسُ إِلَيْهِ فِيهَا أَبْصَارَهُمْ حِينَ يَنْتَهِبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ). وَيَقُولُونَ: هُوَ مُؤْمِنٌ نَاقِصُ الإِيمَانِ، أَوْ مُؤْمِنٌ بِإِيمَانِهِ فَاسِقٌ بِكَبِيرَتِهِ، فَلاَ يُعْطَى الاسْمَ الْمُطْلَقَ، وَلاَ يُسْلَبُ مُطْلَقَ الاسْمِ.

---

* وقوله: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [الأنفال:٢]. المراد به المعنى الأول وهو الإيمان المطلق، وقد يراد به المعنى الثاني الذي يقتصر فيه على الواجب.

* وقوله ﷺ: (لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن)[1] نفي الإيمان هنا المراد به الأول والثاني.

---

(١) سبق قريباً.



فصلٌ(*)

وَمِنْ أُصُولِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ سَلاَمَةُ قُلُوبِهِمْ وَأَلْسِنَتِهِمْ لأَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، كَمَا وَصَفَهُمُ اللهُ بِهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَا تَجۡعَلۡ فِي قُلُوبِنَا غِلّٗا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٞ رَّحِيمٌ﴾ [الحشر: ١٠].

---

* قوله: «فصل: ومن أصول أهل السنة..إلخ»: ذكر المؤلف هنا معتقد أهل السنة والجماعة فيما يتعلق بصحابة رسول الله ﷺ، ومجمل هذا الاعتقاد أن الصحابة لهم مزية ليست لغيرهم، فوجب علينا تجاههم ما لم يجب مثله تجاه غيرهم وذلك لأمور:

أولاً: أن نصوص الشريعة قد وردت بفضل طبقة الصحابة رضي الله عنهم وأثبتت لهم حقوقاً، فوجب علينا أن نصدق بمقتضى هذه النصوص، وأن نعمل بناءً عليها، قال تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلۡأَوَّلُونَ مِنَ ٱلۡمُهَٰجِرِينَ وَٱلۡأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحۡسَٰنٖ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُ وَأَعَدَّ لَهُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي تَحۡتَهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدٗاۚ ذَٰلِكَ ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡعَظِيمُ﴾ [التوبة: ١٠٠].

ثانياً: أن هؤلاء الصحابة قد شرفوا بصحبة النبي محمد ﷺ وهذا يثبت لهم حقاً ومزية ليست لغيرهم.

ثالثاً: أن هذا الجيل هو الذي نقل لنا أحوال النبي ﷺ وأقواله، فله فضل علينا بنقل العلم إلينا.

رابعاً: إن هذا الجيل قد بذلوا من أنفسهم ومهجهم وأموالهم ما استحقوا به رتبة التقديم مع ضعف الإسلام في ذلك الوقت وقلة ناصره؛ وهذا يوجب عدداً من الحقوق لهم، منها: =

=أولاً: عدم إيذائهم بسبهم أو بجعل القلوب تحمل غلاً عليهم.

وثانياً: أن ندعوا لهم وأن نثني عليهم وأن نذكرهم بأحسن صفاتهم، قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَا تَجۡعَلۡ فِي قُلُوبِنَا غِلّٗا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٞ رَّحِيمٌ﴾ [الحشر:١٠].

- ومن هنا فنحن نتقرب إلى الله بذكر فضائلهم ومحاسنهم وبتعداد سيرهم ومناقبهم وقراءة هذه السير.

- وكذلك نتقرب إلى الله باتباعهم على طريقتهم، قال تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلۡأَوَّلُونَ مِنَ ٱلۡمُهَٰجِرِينَ وَٱلۡأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحۡسَٰنٖ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُ وَأَعَدَّ لَهُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي تَحۡتَهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدٗاۚ ذَٰلِكَ ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡعَظِيمُ﴾ [التوبة:١٠٠]. فهم المهاجرون والأنصار، وقال تعالى: ﴿وَٱتَّبِعۡ سَبِيلَ مَنۡ أَنَابَ إِلَيَّ﴾ [لقمان:١٥].

وأعظم من أناب إلى الله هم صحابة رسول الله ﷺ.

- ومما يتعلق بهذا أن نصدق بالنصوص الواردة في فضائلهم سواءً كانت قد وردت بفضائل آحادهم، أو بفضائل جملة منهم، أو بفضائلهم على الجملة، وقد اعتنى الأئمة بهذا الباب، وألفوا فيه المؤلفات، فهذا الإمام أحمد ألف فضائل الصحابة، والإمام النسائي أيضاً، ويجد الإنسان في كتب الأحاديث من الصحاح والسنن أبوابًا متكاملة في فضل ذلك الجيل.

- لكننا لا نعتقد أنهم معصومون، فالعصمة لا نثبتها لأحد إلا من ورد في الدليل الشرعي بإثبات العصمة لهم، وورود الخطأ من العبد لا يجيز القدح فيه، أو السب له.

وما قُدِح به في الصحابة رضي الله عنهم لا يخرج عن أربعة أشياء:

الأول: كذب لا تصح نسبته إليهم. =

وَيُفَضِّلُونَ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ(*) ـ وَهُوَ صُلْحُ الْحُدَيْبِيَةِ ـ وَقَاتَلَ عَلَى مَنْ أَنْفَقَ مِنْ بَعْدُ وَقَاتَلَ، وَيُقَدِّمُونَ الْمُهَاجِرِينَ عَلَى الأَنْصَارِ، وَيُؤْمِنُونَ بِأَنَّ اللهَ قَالَ لأَهْلِ بَدْرٍ ـ وَكَانُوا ثَلاثَ مِائَةٍ وَبِضْعَةَ عَشَرَ ـ: (اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ، فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ). وَبِأَنَّهُ لاَ يَدْخُلُ النَّارَ أَحَدٌ بَايَعَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ؛ كَمَا أَخْبَرَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ، بَلْ لَقَدْ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ، وَكَانُوا أَكْثَرَ مِنْ أَلْفٍ وَأَرْبَعمِائَة. وَيَشْهَدُونَ بِالْجَنَّةِ لِمَنْ شَهِدَ لَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ، كَالْعَشَرَةِ، وَثَابِتِ بْنِ قَيْسِ بنِ شَمَّاسٍ، وَغَيْرِهِم مِّنَ الصَّحَابَةِ.

= الثاني: مسائل توهم المتوهم أنها خطأ منهم وليست كذلك بل هو صواب، فيقدح في الصحابي لأنه فعل الفعل الفلاني، وهذا الفعل ينبغي أن يثنى عليه بسببه.

الثالث: أفعال أخطأوا فيها لكنهم معذورون، لأن هذا مبلغ اجتهادهم، وإذا كان الحاكم إذا اجتهد وأخطأ له أجر واحد، فمن باب أولى هؤلاء الصحابة.

الرابع: ذنوب، لكن هذه الذنوب لا توجب خروجهم من الملة، ولا تسقط فضيلتهم وفضيلة صحبتهم للنبي ﷺ، وعندهم من الفضائل ما يفوق هذه الذنوب والمعاصي.

* وقوله: «ويفضلون من أنفق..إلخ»: ومما يتعلق بهذا أن نؤمن أن الصحابة ليسوا على رتبة واحدة، بل هم متفاوتون في الرتبة، فهناك مهاجرون، وهناك أنصار، وهناك من شهد بدراً، وهناك من أسلم قبل الفتح، ومن أسلم بعد الفتح، هذا تفضيل حسب الصفة.

وقد يكون تفضيلاً بالأسماء لورود النص بالتفضيل، نقول: فلان أفضل من فلان من الصحابة لورود النص بهذا.

كما يشهد أهلُ السنة بالجنة لكلِّ من شهد له النصُّ بأنه من أهل الجنة فكل من حكم له النبي ﷺ بأنه من أهل الجنة حكمنا له بأنه من أهلها.

وَيُقِرُّونَ بِمَا تَوَاتَرَ بِهِ النَّقْلُ(*) عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ﷺ وَغَيْرِهِ مِنْ أَنَّ خَيْرَ هَذِهِ الأُمَّةِ بَعْدَ نَبِيِّهَا: أَبُو بَكْرٍ، ثُمَّ عُمَرُ، وَيُثَلِّثُونَ بِعُثْمَانَ، وَيُرَبِّعُونَ بِعَلِيٍّ ﷺ؛ كَمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ الآثَارُ، وَكَمَا أَجْمَعَ الصَّحَابَةُ عَلَى تَقْدِيمِ عُثْمَانَ فِي الْبَيْعَةِ، مَعَ أَنَّ بَعْضَ أَهْلِ السُّنَّةِ كَانُوا قَدِ اخْتَلَفُوا فِي عُثْمَانَ وَعَلِيٍّ ﷺ - بَعْدَ اتِّفَاقِهِمْ عَلَى تَقْدِيمِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ - أَيُّهُمَا أَفْضَلُ؟ فَقَدَّمَ قَوْمٌ عُثْمَانَ: وَسَكَتُوا، أَوْ رَبَّعُوا بِعَلِيٍّ، وَقَدَّم قَوْمٌ عَلِيًّا، وَقَوْمٌ تَوَقَّفُوا؛ لَكِنِ اسْتَقَرَّ أَمْرُ أَهْلِ السُّنَّةِ عَلَى تَقْدِيمِ عُثْمَانَ، ثُمَّ عَلِيٍّ. وَإِنْ كَانَتْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ ـ مَسْأَلَةُ عُثْمَانَ وَعَلِيٍّ ـ لَيْسَتْ مِنَ الأُصُولِ الَّتِي يُضَلَّلُ الْمُخَالِفُ فِيهَا عِنْدَ جُمْهُورِ أَهْلِ السُّنَّةِ؛ لَكِنِ الَّتِي يُضَلَّلُ فِيهَا: مَسْأَلَةُ الْخِلاَفَةِ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ يُؤْمِنُونَ أَنَّ الْخَلِيفَةَ بَعْدَ رَسُولِ اللهِ ﷺ: أَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ، ثُمَّ عُثْمَانُ، ثُمَّ عَلِيٌّ.

وَمَنْ طَعَنَ فِي خِلاَفَةِ أَحَدٍ مِنْ هَؤُلاءِ؛ فَهُوَ أَضَلُّ مِنْ حِمَارِ أَهْلِهِ(*).

---

* قوله: «ويقرون بما تواتر به النقل..إلخ»: وقد أشار المؤلف إلى مسألة التفضيل بين الخلفاء الراشدين، وقال: أن هناك خلطًا من بعض الناس في الترتيب بين الخلفاء الراشدين في الفضيلة، وفي الترتيب بينهم في الخلافة، فإن الترتيب بين الخلفاء في الفضيلة بأن يقال: أبوبكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي ﷺ. لكن من قال بتفضيل علي على عثمان أخطأ، وإن كانت المسألة ليست قاطعة، ولذلك لا نؤثمه ولا نقدح في معتقده بخلاف من قال بإنكار خلافة أحد من هؤلاء الخلفاء كما لو قال: عثمان ليس خليفة ولا نقر له بإمامة المسلمين. فهذا ضلال لأنه قد وقع الإجماع على صحة خلافته ﷺ، والإجماع من الأدلة القاطعة، ومن طعن في خلافة أحد من الخلفاء الراشدين الأربعة فهو من أهل الضلالة والبدعة وليس من أهل السنة.

وَيُحِبُّونَ أَهْلَ بَيْتِ رَسُولِ اللهِ ﷺ(*)، وَيَتَوَلَّوْنَهُمْ، وَيَحْفَظُونَ فِيهِمْ وَصِيَّةَ رَسُولِ اللهِ ﷺ حَيْثُ قَالَ يَوْمَ غَدِيرِ خُمٍّ: (أُذَكِّرُكُمُ اللهَ فِي أَهْلِ بَيْتِي). وَقَالَ أَيْضًا لِلْعَبَّاسِ عَمِّه - وَقَدِ اشْتَكَى إِلَيْهِ أَنَّ بَعْضَ قُرَيْشٍ يَجْفُو بَنِي هَاشِمٍ - فَقَالَ: (وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ؛ لاَ يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحِبُّوكُمْ؛ للهِ وَلِقَرَابَتِي). وَقَالَ: (إِنَّ اللهَ اصْطَفَى بَنِي إِسْمَاعِيلَ، وَاصْطَفَى مِنْ بَنِي إِسْمَاعِيلَ كِنَانَةَ، وَاصْطَفَى مِنْ كِنَانَةَ قُرَيْشًا، وَاصْطَفَى مِنْ قُرَيْشٍ بَنِي هَاشِمٍ، وَاصْطَفَانِي مِنْ بَنِي هَاشِمٍ).

وَيَتَوَلَّوْنَ أَزْوَاجَ رَسُولِ اللهِ ﷺ أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ، وَيُؤْمِنُونَ بِأَنَّهُنَّ أَزْوَاجُهُ فِي الآخِرَةِ: خُصُوصًا خَدِيجَةَ رضي الله عنها أُمَّ أَكْثَرِ أَوْلاَدِهِ، وَأَوَّلَ مَنْ آمَنَ بِهِ وَعَاضَدَهُ عَلَى أَمْرِه، وَكَانَ لَهَا مِنْهُ الْمَنْزِلَةُ الْعَالِيَةُ، وَالصِّدِّيقَةَ بِنْتَ الصِّدِّيقِ رضي الله عنها، الَّتِي قَالَ فِيهَا النَّبِيُّ ﷺ: (فَضْلُ عَائِشَةَ عَلَى النِّسَاءِ كَفَضْلِ الثَّرِيدِ عَلَى سَائِرِ الطَّعَامِ).

---

* قوله: «ويحبون أهل بيت رسول الله ﷺ..إلخ»: تكلم المؤلف عن آل بيت رسول الله ﷺ، وأن لهم من الفضيلة ما ليس لغيرهم، وقد جاءت النصوص بإثبات أحكام لأهل البيت النبوي يخالفون به غيرهم، ومن هنا مثلا منعوا من أخذ الزكاة لأن الزكاة أوساخ الناس فلا تحل لمحمد ﷺ ولا لآل محمد.

والواجب تجاههم محبتهم وولايتهم والحرص على صلاحهم وكونهم ممن يقتدى بهم في الخير وليس معنى هذا أن آل البيت النبوي معصومون لأننا لا نثبت العصمة لأحد إلا بدليل ولم يرد بذلك دليل، وأما ما ورد في الحديث أن النبي ﷺ قال: (إني تارك فيكم ثقلين كتاب الله تمسكوا به)، ثم قال: (أذكركم الله في أهل بيتي). هذا الحديث في صحيح=

=مسلم، لكنه لا يعني أن أقوال أهل البيت حجة؛ لأنه قال في القرآن: تمسكوا به، ولم يقل ذلك في أهل البيت، وإنما أمر بحفظ حقهم.

وهناك أيضا طوائف لها حقوق خاصة تزيد على حقوق بقية الناس ومن أمثلة ذلك الوالدان لهم حق على الإنسان ليس لغيرهما وجيران المرء لهم حق عليه وأضياف المرء لهم حق عليه، ويعظم الحق لطائفتين:

الطائفة الأولى: علماء الشريعة الذين يبلغون شرع الله، ويكونون من أسباب هداية الخلق ويبذلون من أنفسهم، ولا يقدمون رغبة أنفسهم ولا أهوائهم على دين الله، ولا يقدمون أمر الدنيا على أمر الآخرة، فهؤلاء لهم من الحق ما ليس لغيرهم، وعلى المرء أن يتقرب إلى الله بمعرفة منزلتهم فإن الله قد أعلى منزلتهم، قال سبحانه: ﴿يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ﴾ [المجادلة:١١]، وقال: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر:٩]، واستشهد بهم في مواطن كثيرة فقال تعالى: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُو۟لُوا۟ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ﴾ [آل عمران:١٨].

وحجة الله على العباد تقوم بهؤلاء العلماء ويجب الرجوع إليهم في السؤال عن أحكام الشرع ولا يقولن قائل: نكتفي في ذلك بالأجهزة الحديثة التي تعرض العلم فإن هذه الأجهزة قد تخدع الإنسان، وتجعله ينزل النصوص على غير محلها، ويحملها ما لا يراد منها؛ ولهذا قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا۟ كَآفَّةً ۚ فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا۟ فِى ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُوا۟ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓا۟ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة:١٢٢]، وقال تعالى: ﴿فَسْـَٔلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل:٤٣]. =

=وعند وقوع المدلهمات، واختلاط المسائل، واشتباه الأمور، يجب الرجوع إلى علماء الشريعة قال تعالى: ﴿وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُوا۟ بِهِۦ ۖ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ ۗ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَٱتَّبَعْتُمُ ٱلشَّيْطَٰنَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء:٨٣]، والذين يستنبطونه: هم العلماء.

والواجب على العلماء تبليغ الشريعة وعدم المداهنة فيها وأن يوضحوا الحق بدليله.

الطائفة الثانية: ولاة الامور فلهم حق السمع والطاعة كما قال عز وجل: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء:٥٩].

وكما قال ﷺ: (السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ عَلَى المَرْءِ المُسْلِمِ فِيمَا أَحَبَّ وَكَرِهَ، مَا لَمْ يُؤْمَرْ بِمَعْصِيَةٍ، فَإِذَا أُمِرَ بِمَعْصِيَةٍ فَلاَ سَمْعَ وَلاَ طَاعَةَ)[1].

وكما قال ﷺ: (تسمع وتطيع للأمير وإن ضرب ظهرك وأخذ مالك)[2].

وجاءت النصوص بتحريم الخروج عليهم كما قال ﷺ: (مَنْ خَرَجَ مِنَ السُّلْطَانِ شِبْرًا مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً)[3].

والواجب على ولاة الأمور النصح للأمة بحماية بيضة الإسلام وتحكيم الشريعة، وأن يكونوا قائمين عليها، حامين لها، داعين الناس إلى شرع الله، وأن يكونوا ممن يحرصون على استجلاب الخير للخلق.

---

(١) أخرجه البخاري(٧١٤٤) ومسلم(١٨٣٩) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٢) أخرجه مسلم(١٨٤٧) من حديث حذيفة رضي الله عنه.

(٣) أخرجه البخاري(٧٠٥٣) ومسلم(١٨٤٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

فصل

وَمِنْ أُصُولِ أَهْلِ السُّنَّةِ: التَّصْدِيقُ بِكَرَامَاتِ الْأَوْلِيَاءِ، وَمَا يُجْرِي اللهُ عَلَى أَيْدِيهِم مِّنْ خَوَارِقِ الْعَادَاتِ فِي أَنْوَاعِ الْعُلُومِ، وَالْمُكَاشَفَاتِ وَأَنْوَاعِ الْقُدْرَةِ وَالتَّأْثِيرَاتِ(*)، كَالْمَأْثُورِ عَنْ سَالِفِ الْأُمَمِ فِي سُورَةِ الْكَهْفِ وَغَيْرِهَا، وَعَنْ صَدْرِ هَذِهِ الْأُمَّةِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَسَائِرِ قُرُونِ الْأُمَّةِ، وَهِيَ مَوْجُودَةٌ فِيهَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ.

---

* قوله: «**فصل: ومن أصول أهل السنة..إلخ**»: ذكر المؤلف هنا ما يتعلق بالإيمان بكرامات الأولياء، فإن رب العزة والجلال يجعل بعض الخوارق التي تكون خارجة عن المعتاد لبعض أولياء الله سواء من العلماء أو العباد أو الولاة أو غيرهم ممن يقوم بشرع الله، ويسير على وفق الشريعة، فإن الله يعطيهم ما لا يعطي غيرهم، ويبارك لهم في أمورهم، وهذا نجده واضحاً جلياً، فأولئك الذين بذلوا من أنفسهم نجد أن الله يبارك في أوقاتهم، فرغم قلة أعمارهم إلا أنهم أنتجوا شيئاً كثيراً، وانظر إلى أولئك الأئمة الذين أعمارهم قرابة الخمسين أو الستين سنة عندهم مؤلفات بالآلاف، فضلاً عما قاموا به في حياتهم من اتصال بالناس، ووعظ لهم، وإجابة عن أسئلتهم، ونحو ذلك.

وهكذا يبارك الله لهم بتفهيمهم المسائل العويصة في الأوقات القليلة ما يتعجب الإنسان منه.

وهكذا يجعل الله لهم قبولاً في الخلق فتجد بعض الناس في الزمن القصير ينتشر ذكره في الناس، ويسمعون له، ويستجيبون لدعوته، ويقبلون كل ما جاء به.

وإذا نظر الإنسان في علمائنا الأوائل، ومن أدركناهم من العلماء وجدنا شيئاً عجيباً، فعالم في مدينة صغيرة من مدن هذه البلاد ينتشر ذكره في الآفاق، ويسير على طريقته ودروسه من في مشارق الأرض ومغاربها، هذا خارق ومن الأمور التي يتعجب منها الإنسان وهذا كله بركة من عند الله تعالى. =

فَصْلٌ(*)

ثُمَّ مِنْ طَرِيقَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ اتِّبَاعُ آثَارِ رَسُولِ اللهِ ﷺ بَاطِنًا وَظَاهِرًا، وَاتِّبَاعُ سَبِيلِ السَّابِقِينَ الأَوَّلِينَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالأَنْصَارِ، وَاتِّبَاعُ وَصِيَّةِ

=وهكذا أيضاً نجد في حال أولئك الذين يضادون علماء الشريعة وأولياء الله، نجد أن الله جل وعلى ينزل العقوبات بهم في الدنيا قبل الآخرة، كما قال ﷺ: (**مَنْ عَادَى لِي وَلِيًّا فَقَدْ آذَنْتُهُ بِالْحَرْبِ**)[1] ومن آذنه الله بالحرب فليبشر بالخسارة في عاجل أمره وآجله.

والولاية ليست بالكرامة وإنما الكرامات يعطيها الله لبعض عباده وقد يعطى المفضول ولا يعطى الفاضل، ومعيار الموازنة: الإيمان والتقوى، قال جل وعلا: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾ [الحجرات:١٣].

وإذا وجد عند بعض الناس خوارق للعادات لكنهم يخالفون الشريعة فهذه الخوارق ليست كرامات بل أحوال شيطانية تعينهم الشياطين على أمورهم ليلبسوا على الناس ولا يكون المرء وليا لله تعالى إلا بشرطين الإيمان والتقوى، كما قال سبحانه: ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ۝ الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ﴾ [يونس:٦٢-٦٣].

* قوله: «فصل: ثم من طريقة أهل السنة والجماعة..إلخ»: ذكر المؤلف رحمه الله في هذا الفصل ما يتعلق بالأدلة وما يصح الاستدلال به، فذكر أن أدلة الشريعة هي:

أولاً: الكتاب كما قال سبحانه: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة:٢]، وقال: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ ۝ يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ﴾ [المائدة:١٥-١٦] وقال: ﴿كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا

---

(١) أخرجه البخاري(٦٥٠٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

رَسُولِ اللهِ ﷺ، حَيثُ قَالَ: (**عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ مِنْ بَعْدِي، تَمَسَّكُوا بِهَا، وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الْأُمُورِ؛ فَإِنَّ كُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ**)(*). وَيَعْلَمُونَ أَنَّ أَصْدَقَ الْكَلَامِ كَلَامُ اللهِ، وَخَيْرَ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَيُؤْثِرُونَ كَلَامَ اللهِ عَلَى غَيْرِهِ مِنْ كَلَامِ أَصْنَافِ النَّاسِ، وَيُقَدِّمُونَ هَدْيَ مُحَمَّدٍ ﷺ عَلَى هَدْيِ كُلِّ أَحَدٍ، وَلِهَذَا سُمُّوا أَهْلَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَسُمُّوا أَهْلَ الْجَمَاعَةِ؛ لأَنَّ الْجَمَاعَةَ هِيَ الاجْتِمَاعُ، وَضِدُّهَا الْفُرْقَةُ، وَإِنْ كَانَ لَفْظُ الْجَمَاعَةِ قَدْ صَارَ اسْمًا لِنَفْسِ الْقَوْمِ الْمُجْتَمِعِينَ.

ءَايَـٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَـٰبِ﴾ [ص:٢٩]، إلى غير ذلك من النصوص الدالة على وجوب التمسك بهذا الكتاب، إذا نظر الإنسان لهذا الكتاب وجده قد بلغ أعلى درجات البلاغة مما لم يصل إليه عربي، وانبهر العرب وهم أصحاب اللغة من هذا الكتاب، ثم إن فيه من الحقائق التاريخية والحقائق العلمية ما يجعل الناس في كل زمان يكتشفون صحة هذا الكتاب، ثم إن الله سبحانه قد سلمهُ من التناقض فلا تضاد بين آياته ولا تعارض حقيقي بينها، مما يدل على صدق هذا الكتاب، وأنه لو كان من عند غير الله لوجدنا فيه اختلافاً كثيراً، قال تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخْتِلَـٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء:٨٢].

* **النوع الثاني من أنواع الأدلة:** سنة النبي ﷺ كما قال جل وعلا: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُواْ﴾ [الحشر:٧]، وقال تعالى: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ ۖ وَمَن تَوَلَّىٰ فَمَآ أَرْسَلْنَـٰكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا﴾ [النساء:٨٠]، وقوله: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [النساء:٦٤]، وقوله: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَـٰلًا مُّبِينًا﴾ [الاحزاب:٣٦].

وَالإِجِمَاعُ هُوَ الأَصْلُ الثَّالِثُ الَّذِي يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ فِي الْعِلْمِ وَالدِينِ، وَهُمْ يَزِنُونَ بِهَذِهِ الأُصُولِ الثَّلاثَةِ جَمِيعَ مَا عَلَيْهِ النَّاسُ مِنْ أَقْوَالٍ وَأَعْمَالٍ بَاطِنَةٍ أَوْ ظَاهِرَةٍ مِمَّا لَهُ تَعَلُّقٌ بِالدِّينِ، وَالإِجْمَاعُ الَّذِي يَنْضَبِطُ هُوَ مَا كَانَ عَلَيْهِ السَّلَفُ الصَّالِحُ؛ إِذْ بَعْدَهُمْ كَثُرَ الاخْتِلافُ، وَانْتَشَرَ فِي الأُمَّةِ.

---

* النوع الثالث من أنواع الأدلة: إجماع العلماء فإن العلماء إذا اجتمعوا في عصر من العصور على حكم شرعي فهو واجب الاتباع تحرم مخالفته؛ لقوله جل وعلا: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء:١١٥]، وقد قال تعالى: {يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا} [النساء:٥٩].

فهذا الآية فيها: دلالة على حجية الكتاب ودلالة على حجية السنة لأن الرد إلى الله هو الرد إلى الكتاب والرد إلى الرسول هو الرد إلى السنة وفيها دلالة على حجية الإجماع لأنه قال: ﴿فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ﴾ فدل هذا على أنه إذا حصل اتفاق ولم يكن هناك خلاف ونزاع فإنه يكتفى بالاستدلال بهذا الاتفاق، وقد قال النبي ﷺ: (**إِنَّ اللهَ لا يَجْمَعُ أُمَّتِي - أَوْ قَالَ: أُمَّةَ مُحَمَّدٍ ﷺ - عَلَى ضَلالَةٍ، وَيَدُ اللهِ مَعَ الجَمَاعَةِ**)[١].

ثم هناك طرائق لفهم الأدلة إنما يعرفها علماء الشريعة، يعرفون أنواع الدلالات، وأنواع المفاهيم، وأنواع القياسات يقاس على ما في الكتاب والسنة، وهذه الطرق إنما يعرفها علماء الشريعة، مما يدلك على عظم مكانة علماء الشريعة، وعظم الواجب عليهم، وفي المقابل ابتدع الناس أموراً صدوا بها الخلق عن دين الله، ودعوا الناس إليها، ومن ذلك على سبيل المثال: =

---

(١) أخرجه الترمذي(٢١٦٧) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

- المنامات والأحلام، فإن كثيراً من الناس صدوا عن دين الله بهذه المنامات، فلان رأى وفلان رأى، وهذه المنامات لا يجوز التعويل عليها في حكم شرعي، ولا يجوز لإنسان أن يأخذ من منامٍ حكماً شرعياً، وكم من عداوات حصلت بين الناس بسبب هذه المنامات، وفي الصحيح: (رُؤْيَا الْمُؤْمِنِ جُزْءٌ مِنْ سِتَّةٍ وَأَرْبَعِينَ جُزْءًا مِنَ النُّبُوَّةِ)[1]، لكن ما يدريك أن الذي شاهدته في منامك من الرؤيا الصالحة وقد يكون من تخبيط الشيطان بك ومن وساوسه وإلقائه في نفسك وأنت نائم، ومن ثم أنت لا تتأكد من صحة تفسيره.

وهكذا أيضا ما استدل به بعض الناس من الإلهام، ومما يقع في النفس، وقد يقول قائلهم: حدثني قلبي عن ربي. ويسمونه كشفاً وإلهاماً ونحو ذلك، وقد يكون من وساوس الشياطين فإن الشياطين تلقي في قلوب بعض العباد وساوس، قال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَٰطِينَ ٱلْإِنسِ وَٱلْجِنِّ يُوحِى بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ ٱلْقَوْلِ غُرُورًا ۚ وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ ۖ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ﴾ [الأنعام:١١٢]، فلا يجوز للإنسان أن يعتمد في بناء حكم شرعي على مثل ذلك.

هكذا أيضاً من أسباب الضلال عند كثير من الناس التعصب، إما لشخص، أو لمذهب، أو لكتاب، أو لجماعة أو نحو ذلك، مما يجعل العبد يترك دلالة النصوص من أجل هؤلاء فهذا من أنواع الضلال، قال تعالى: ﴿ٱتَّبِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ ۗ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [الأعراف:٣]، نهى عن اتباع الأولياء بترك الكتاب والسنة، وأوجب اتباع ما أنزل.

وكل من دعا إلى غير الله وإلى غير رسوله فقد دعا إلى ضلالة، ومن ذلك من دعا إلى تقديس أشخاص، واعتقاد عصمتهم، وتقبل ما جاء عنهم ولو عارض النصوص، فهذا من أسباب الضلال، ومن أنواع الهوان.

---

(١) أخرجه البخاري(٦٩٨٨) ومسلم(٢٢٦٣) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

فَصْلٌ(*)

ثُمَّ هُم مَّعَ هَذِهِ الأُصُولِ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ، وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ عَلَى مَا تُوجِبُهُ الشَّرِيعَةُ: وَيَرَوْنَ إِقَامَةَ الْحَجِّ وَالْجِهَادِ وَالْجُمَعِ وَالأَعْيَادِ مَعَ الأُمَرَاءِ أَبْرَارًا كَانُوا أَوْ فُجَّارًا، وَيُحَافِظُونَ عَلَى الْجَمَاعَاتِ.

وَيَدِينُونَ بِالنَّصِيحَةِ لِلأُمَّةِ، وَيَعْتَقِدُونَ مَعْنَى قَوْلِهِ ﷺ: **(الْمُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِ كَالْبُنْيَانِ الْمَرْصُوصِ؛ يَشُدُّ بَعْضُهُ بَعْضًا)**، وَشَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ، وَقَوْلِهِ ﷺ: **(مَثَلُ الْمُؤْمِنِينَ فِي تَوَادِّهِمْ وَتَرَاحُمِهِمْ وَتَعَاطُفِهِمْ كَمَثَلِ الْجَسَدِ؛ إِذَا اشْتَكَى مِنْهُ عُضْوٌ؛ تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ الْجَسَدِ بِالْحُمَّى وَالسَّهَرِ)**.

وَيَأْمُرُونَ بِالصَّبْرِ عِنْدَ الْبَلاءِ، وَالشُّكْرِ عِنْدَ الرَّخَاءِ وَالرِّضَا بِمُرِّ الْقَضَاءِ. وَيَدْعُونَ إِلَى مَكَارِمِ الأَخْلاقِ، وَمَحَاسِنِ الأَعْمَالِ، وَيَعْتَقِدُونَ مَعْنَى قَوْلِهِ ﷺ: **(أَكْمَلُ الْمُؤْمِنِينَ إِيمَانًا أَحْسَنُهُمْ خُلُقًا)**.

---

* «هذا هو الفصل الأخير»، من هذه العقيدة المباركة، وقد عقده المؤلف في مكارم الأخلاق، فإن الشريعة مبنية على الخير والإحسان، والرحمة بالناس أجمعين، قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأنبياء:١٠٧]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ وَإِيتَآيِٕ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ وَٱلْبَغْىِ ۚ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [النحل:٩٠]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوا۟ وَّٱلَّذِينَ هُم مُّحْسِنُونَ﴾ [النحل:١٢٨]، وقال سبحانه: ﴿وَأَحْسِنُوٓا۟ ۛ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة:١٩٥]، في نصوص كثيرة متتابعة تدل على هذا المعنى.

فالإحسان إلى الخلق مما جاءت به الشريعة، والإحسان إلى الخلق ليس بتحقيق مرادهم، والسير على مقتضى ما تهواه نفوسهم، بل قد يكون من الإحسان إلى الخلق إبعاد=

=الإنسان عن هواه، وعدم تحقيق مراده، فكم من إنسان يرغب فيما يلحق السوء والضرر بنفسه، كما يفعله أصحاب المخدرات والمسكرات، فالإحسان إليهم يكون بردعهم عن ذلك، وأمرهم بالمعروف وإلزامهم به، ونهيهم عن المنكر وإلزامهم بتركه.

وهكذا في تربية الأولاد، يتقرب الإنسان بالإحسان إلى أولاده بجعلهم على أكمل الأمور وأتمها بما يعود عليهم بالنفع في دنياهم وأخراهم، أما ترك الأولاد مع ما تهواه نفوسهم فهو غش لهم، وليس من الإحسان في شيء، بل هذا إساءة إليهم.

ومن هذا أيضاً التعامل مع غير المسلمين، فإننا نتقرب إلى الله بالإحسان إليهم، ومن أوجه الإحسان إليهم عدم تمكينهم من إضلال الخلق، وعدم الاستجابة لخططهم ومكرهم بصد الناس عن دين الله، والوقوف في وجه ذلك، وهذا من الإحسان إليهم.

قد يقول قائل: ما حكم الدعاء على الكفار؟

الدعاء على الكفار إذا كان المرء محسناً به إليهم فهو مشروع، وذلك أنه إذا كان هناك من يصد عن دين الله، فتدعو الله بأن يبعد عنه قوته وقدرته ولا يمكنه من الاستمرار في إضلال الخلق، فهذا من الإحسان إليه مع أنه دعاء عليه لكنه إحسان إلى ذلك المدعو عليه، فقد تدعو عليه حتى بالموت من باب الإحسان إليه حتى لا يستمر في كفره ومعاندته ومضادته لله تعالى، كما أنك تحسن بذلك إلى من يتوجه إليهم بالضرر والسوء، فتدعو الله أن يخلصهم من شر من يسيء إليهم فهذا من باب الإحسان.

وهكذا أيضاً فيما يتعلق بالدعوة إلى الله، ندعوا إلى الله تقرباً، ورغبة في رضاه، وإحساناً لعباد الله، فلا يدعو الإنسان إلى نفسه، أو ليكون له مكانة، أو ليبقى اسمه، أو يدعو لترتفع درجته عند الناس؛ لأن الله قد أمره بالدعوة؛ ولأنه بذلك يحسن إلى الخلق، وقد أمر بذلك.

وَيَنْدُبُونَ إِلَى أَنْ تَصِلَ مَنْ قَطَعَكَ، وَتُعْطِيَ مَنْ حَرَمَكَ، وَتَعْفُوَ عَمَّنْ ظَلَمَكَ(*).

---

* فإن قال قائل: «ما الموقف الشرعي عند حصول أذية على المسلم من قبل غيره؟»:

فنقول: الشريعة قد جاءت ببيان أن الموقف عند وجود أذية من الآخرين عليك، لا يخرج من أربعة أمور على الترتيب:

الأول: مقابلة الإساءة بالإساءة فتعامل من أساء إليك بمثل فعله، بشرط ألا يكون فعلك معصية في ذاته، قال تعالى: ﴿فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَٱعْتَدُواْ عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة:١٩٤]، فيشترط ألا يكون هناك زيادة ويشترط أن يكون فعلك على جهة المقابلة وألا يكون ممنوعا لذاته ومثال هذا أنه جاء في الحديث أن النبي ﷺ قال: (أَدِّ الأَمَانَةَ إِلَى مَنِ ائْتَمَنَكَ، وَلا تَخُنْ مَنْ خَانَكَ)[1].

لا تقل: بما أنه قد خانني فسوف أخونه؛ لأن الخيانة ممنوع منها لذاتها.

ومثله أيضاً لو اعتدى عليك الإنسان بالسب أو القذف فلا يجوز أن تقابله بمثل فعله فهذا محرم لذاته.

الأمر الثاني: الصبر على تلك الأذية فتصبر وترجو أن تحصل على أجرك في الآخرة والصابر أعظم من المكافئ في الشر والسوء، وإن كان الفعل الأول بمقابلة السوء بمثله جائزًا لكن الصبر على الأذيَّة أفضل ويحصل بسببه أجر عظيم؛ ولذلك وردت النصوص بالترغيب في الصبر قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يُوَفَّى ٱلصَّٰبِرُونَ أَجْرَهُم بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [الزمر:١٠].

الأمر الثالث: العفو، فتتجاوز عمن آذاك وظلمك تتقرب بذلك لله عز وجل، وإن كنت تبذل الأسباب لإيقاف شره لئلا يؤذي الآخرين كما آذاك فقد قال جل وعلا: ﴿وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ﴾ [الشورى:٤٣]، وقال تعالى عن الجنة: =

---

(١) أخرجه أبو داود(٣٥٣٤) والترمذي(١٢٦٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

=﴿وَسَارِعُوٓاْ إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا ٱلسَّمَـٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ ﴿١٣٣﴾ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ فِى ٱلسَّرَّآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَٱلْكَـٰظِمِينَ ٱلْغَيْظَ وَٱلْعَافِينَ عَنِ ٱلنَّاسِ ۗ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [آل عمران:١٣٣-١٣٤].

الأمر الرابع: الإحسان إلى من أساء إليك وهذه لا يصلها إلا نوادر من الناس قال تعالى: ﴿ٱدْفَعْ بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ٱلسَّيِّئَةَ﴾ [المؤمنون:٩٦]. وقال سبحانه: ﴿وَلَا تَسْتَوِى ٱلْحَسَنَةُ وَلَا ٱلسَّيِّئَةُ ۚ ٱدْفَعْ بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ فَإِذَا ٱلَّذِى بَيْنَكَ وَبَيْنَهُۥ عَدَٰوَةٌ كَأَنَّهُۥ وَلِىٌّ حَمِيمٌ ﴿٣٤﴾ وَمَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ٱلَّذِينَ صَبَرُواْ وَمَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ﴾ [فصلت:٣٤-٣٥].

والناظر في سنة النبي ﷺ يجد أن أكمل الهدي في هذا الباب هو هدي النبي ﷺ فإن أعداءه أساءوا إليه فلما جاءوا تائبين أحسن إليهم ، وأما موقف أهل الإيمان عند ورود نعم الله عليهم فتكون بأمور:

أولها: بالاعتراف بأن هذه النعم من عند الله.

وثانيها: بحديث اللسان بنسبتها إلى الله جل وعلا: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ [الضحى:١١].

وثالثها: بعدم استعمال هذه النعم في معاصي الله.

ورابعها: باستعمال هذه النعم في طاعة رب العزة والجلال وبذلك يحصل الشكر، قال تعالى: ﴿ٱعْمَلُوٓاْ ءَالَ دَاوُۥدَ شُكْرًا ۚ وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِىَ ٱلشَّكُورُ﴾ [سبأ:١٣]. وقال جل وعلا. ﴿لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾ [إبراهيم:٧].

وأما الموقف عند إحسان الآخرين إليك فيكون بمكافئتهم على إحسانهم والدعاء لهم، وذكر هذا الإحسان عند الآخرين، قال النبي ﷺ: (وَمَنْ صَنَعَ إِلَيْكُمْ مَعْرُوفًا فَكَافِئُوهُ،=

وَيَأْمُرُونَ بِبِرِّ الْوَالِدَيْنِ، وَصِلَةِ الأَرْحَامِ، وَحُسْنِ الْجِوَارِ، وَالإِحْسَانِ إِلَى الْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ، وَالرِّفْقِ بِالْمَمْلُوكِ.

وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْفَخْرِ، وَالْخُيَلاءِ، وَالْبَغْيِ، وَالاسْتِطَالَةِ عَلَى الْخَلْقِ بِحَقٍّ أَوْ بِغَيْرِ حَقٍّ، وَيَأْمُرُونَ بِمَعَالِي الأَخْلاقِ، وَيَنْهَوْنَ عَنْ سَفْسَافِهَا. وَكُلُّ مَا يَقُولُونَهُ وَيَفْعَلُونَهُ مِنْ هَذَا وَغَيْرِهِ؛ فَإِنَّمَا هُمْ فِيهِ مُتَّبِعُونَ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَطَرِيقَتُهُمْ هِيَ دِينُ الإِسْلامِ الَّذِي بَعَثَ اللهُ بِهِ مُحَمَّدًا ﷺ، لَكِنْ لَمَّا أَخْبَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّ أُمَّتَهُ سَتَفْتَرِقُ عَلَى ثَلاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً؛ كُلُّهَا فِي النَّارِ؛ إِلاَّ وَاحِدَةً، وَهِيَ الْجَمَاعَةُ، وَفِي حَدِيثٍ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: (**هُمْ مَنْ كَانَ عَلَى مِثْلِ مَا أَنَا عَلَيْهِ الْيَوْمَ وَأَصْحَابِي**).

صَارَ الْمُتَمَسِّكُونَ بِالإِسْلامِ الْمَحْضِ الْخَالِصِ عَنِ الشَّوْبِ هُمْ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ(*)، وَفِيهِمُ الصِّدِّيقُونَ، وَالشُّهَدَاءُ، وَالصَّالِحُونَ، وَمِنْهُمْ أَعْلامُ الْهُدَى، وَمَصَابِيحُ الدُّجَى، أُولُو الْمَنَاقِبِ الْمَأْثُورَةِ، وَالْفَضَائِلِ الْمَذْكُورَةِ، وَفِيهِمُ الأَبْدَالُ، وَفِيهِمْ أَئِمَّةُ الدِّينِ، الَّذِينَ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى هِدَايَتِهِمْ وَدِرَايَتِهِمْ، وَهُمُ الطَّائِفَةُ الْمَنْصُورَةُ الَّذِينَ قَالَ فِيهِمُ النَّبِيُّ ﷺ: (**لاَ تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي عَلَى الْحَقِّ مَنْصُورَةً، لاَ يَضُرُّهُم مَّنْ خَالَفَهُمْ، وَلاَ مَنْ خَذَلَهُمْ؛ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ**).

=فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا مَا تُكَافِئُونَهُ، فَادْعُوا لَهُ حَتَّى تَرَوْا أَنَّكُمْ قَدْ كَافَأْتُمُوهُ)(١).

* ومما جاءت به الشريعة في هذا الباب النهي عن التفرق والاختلاف، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِى شَىْءٍ﴾ [الانعام:١٥٩]، وقال سبحانه: ﴿وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْ﴾ [آل عمران:١٠٣]، وقال: ﴿وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُواْ وَٱخْتَلَفُواْ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ ۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [آل عمران:١٠٥]. =

---

(١) أخرجه أبو داود(١٦٧٢) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

=ومن هنا فكل أمر يؤدي إلى اجتماع الناس وتآلفهم فإنه مأمور به شرعاً، ومن ذلك الإحسان إلى الخلق، وترك قدح الناس بعضهم في بعض، فإذا وجدت على أخيك ما يكون مخالفاً لمنهج أو لعقيدة أهل السنة، فيجب عليك نصحه وإرشاده ودلالته إلى الصواب، وإذا حذرت الآخرين من فعل فلا تذكر فاعله، حذر من المعتقد الفاسد ليجتنبه الناس.

ومن هنا نعلم أن مما يجمع الناس النصح لكل الفرق مع عدم المداهنة في الحق، فالعالم يبين ويوضح الحق ويعرف الناس بدين الله نصحاً للأمة، وإبعاداً للتفرق والاختلاف.

ومما جاءت به الشريعة في هذا الباب تخصيص أهل الضعف بمعاملة تجبر خواطرهم فاليتيم والمسكين والمرأة يتقرب إلى الله جل وعلا بالإلانة الجانب معهم، قال ﷺ: (اللَّهُمَّ إِنِّي أُحَرِّجُ حَقَّ الضَّعِيفَيْنِ: الْيَتِيمِ، وَالْمَرْأَةِ)[1].

وفي المقابل حذرت الشريعة من تفاخر الإنسان وتكبره وتعاليه، يقول النبي ﷺ: (وَإِنَّ اللهَ أَوْحَى إِلَيَّ أَنْ تَوَاضَعُوا حَتَّى لا يَفْخَرَ أَحَدٌ عَلَى أَحَدٍ، وَلا يَبْغِي أَحَدٌ عَلَى أَحَد)[2].

هذه هي صفات أهل السنة والجماعة ويجمعها خمس صفات:

الصفة الأولى: اتباع النصوص الشرعية، وعدم تقديم أي شيء عليها إثباتاً ونفياً.

الصفة الثانية: أنهم يعظمون الله ويؤلّهونه ويعلقون قلوبهم به سبحانه رجاء وخوفاً ومحبة وتوكلاً.

الصفة الثالثة: أنه وسط في جميع الأبواب.

الصفة الرابعة: أنهم أهل رحمة للخلق وخصوصاً أصحاب الفضل والضعف.

(١) أخرجه ابن ماجه (٣٦٧٨) وأحمد (٢/ ٤٣٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه مسلم (٢٨٦٥).

نَسْأَلُ اللهَ أَنْ يَجْعَلَنَا مِنْهُمْ وَأَنْ لاَ يُزِيغَ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَانَا، وَأَنْ يَهَبَ لَنَا مِن لَّدُنْهُ رَحْمَةً إِنَّهُ هُوَ الوَهَّابُ.

وَاللهُ أَعْلَمُ، وَصَلَّى اللهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا.

انتهى

الحمد لله رب العالمين

*****

=الصفة الخامسة: تحليهم بمكارم الأخلاق.

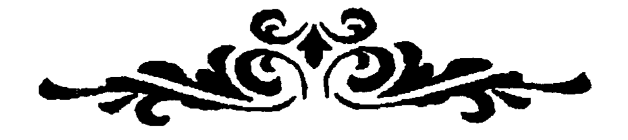
و أسأل الله عز وجلَّ للجميع التوفيق لخيري الدنيا والآخرة ، كما أسأله سبحانه لكلِّ من قرأ هذا الشرح العلمَ النافع والعملَ الصالح ، وصلَّى الله على نبيِّنا محمد وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليمًا كثيرًا.



شرح

القواعد الأربع

لشيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله





مقدمة الشارح

الحمد لله رب العالمين، نحمده على نعمه، ونشكره ونثني عليه، أنعم علينا بنعم عظيمة متوالية، وخيرات متتابعة، ومن أعظم نعم الله علينا أن هدانا لدين الإسلام المبني على إفراد الله جل وعلا بالعبادة، وقد تواترت النصوص ببيان أن العبادة حق خالص له جل وعلا.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وأتباعه وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين.

وبعد:

فإن الله جل وعلا خلق العباد حنفاء، وأوجد عندهم الفطرة التي تكون سبباً لجعل الناس من أهل التوحيد وإفراد الله بالعبادة، فإن النبي ﷺ لما ذكر أن الناس يفطرون على التوحيد، وأن أباءهم يهوّدونهم أو ينصّرونهم أو يمجّسونهم[1]، لم يذكر مع ذلك: (الإسلام) مما يدل على أن الإسلام هو الفطرة.

ولقد اجتالت الشياطين بني آدم فصدتهم عن هذا الأصل الأصيل وهو إفراد الله بالعبادة، واتخذت لذلك وسائل قد يظن بعض الناس في أول الأمر أنها سهلة هينة؛ ولكنها مع مرور الزمن تجر إلى ما هو أعظم منها حتى سهل على القلوب صرف شيء من العبادات لغير الله عز وجل، فبعث الله الرسل مبشرين

---

(١) أخرج البخاري(١٣٥٩) ومسلم(٢٦٥٨) من حديث أبي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: (مَا مِنْ مَوْلُودٍ إِلا يُولَدُ عَلَى الفِطْرَةِ، فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ، أَوْيُنَصِّرَانِهِ، أَوْ يُمَجِّسَانِهِ، كَمَا تُنْتَجُ البَهِيمَةُ بَهِيمَةً جَمْعَاءَ، هَلْ تُحِسُّونَ فِيهَا مِنْ جَدْعَاءَ). ثُمَّ يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا ۚ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ﴾ [الروم: ٣٠].

ومنذرين يدعونهم إلى إفراد الله بالعبادة كما قال جل وعلا: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولاً أَنِ ٱعْبُدُوا ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُوا ٱلطَّٰغُوتَ﴾ [النحل:٣٦].

ثم بعد ذلك عمت أنواع الشرك في الناس قبل بعثة النبي ﷺ كما جاء في الحديث: (وَإِنَّ الله نَظَرَ إِلَى أَهْلِ الأَرْضِ، فَمَقَتَهُمْ عَرَبَهُمْ وَعَجَمَهُمْ، إلا بَقَايَا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ)[1].

ثم بعث الله تعالى محمداً صلَّى الله عليه وسلم، وأنزل عليه هذا الكتاب العظيم ـ القرآن الكريم ـ فيه الهدى، وفيه البيان، وفيه الدلائل القطعية التي تذعن لها العقول السليمة، تدعو إلى إفراد الله جل وعلا بالعبادة؛ ولهذا كان أول أمر يواجهه من يقرأ القرآن هو قوله جل وعلا: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة:٢١] فهذا خطاب ونداء موجه إلى جميع الناس.

وفيه أمر بإفراد الله بالعبادة.

وفيه بيان دليل من الأدلة الدالة على وجوب إفراد الله بالعبادة ألا وهو أنه سبحانه المتفرد بخلق المخاطبين وخلق من قبلهم ، ومن كان كذلك فيجب إفراد العبادة له.

وفيه بيان شيء من الثمرات التي يحصلها العبد بإفراد الله بالعبادة في قوله: ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾.

---

(١) هذا جزء من حديث أخرجه مسلم(٢٨٦٥) عَنْ عِيَاضِ بْنِ حِمَارٍ الْمُجَاشِعِيِّ، أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ ذَاتَ يَوْمٍ فِي خُطْبَتِهِ: (أَلا إِنَّ رَبِّي أَمَرَنِي أَنْ أُعَلِّمَكُمْ مَا جَهِلْتُمْ، مِمَّا عَلَّمَنِي يَوْمِي هَذَا، كُلُّ مَالٍ نَحَلْتُهُ عَبْدًا حَلالٌ، وَإِنِّي خَلَقْتُ عِبَادِي حُنَفَاءَ كُلَّهُمْ، وَإِنَّهُمْ أَتَتْهُمُ الشَّيَاطِينُ فَاجْتَالَتْهُمْ عَنْ دِينِهِمْ، وَحَرَّمَتْ عَلَيْهِمْ مَا أَحْلَلْتُ لَهُمْ، وَأَمَرَتْهُمْ أَنْ يُشْرِكُوا بِي مَا لَمْ أُنْزِلْ بِهِ سُلْطَانًا، وَإِنَّ اللهَ نَظَرَ إِلَى أَهْلِ الأَرْضِ، فَمَقَتَهُمْ عَرَبَهُمْ وَعَجَمَهُمْ...).

ثم وردت الآيات بعدها ببيان شيء من الأدلة الدالة على هذا الأصل الأصيل، فدعا الناس إلى إفراد الله بالعبادة، فاستجاب الناس له ﷺ زرافات ووحدانا.

ثم إن التوحيد انتشر في الناس، فأفردوا الله بالعبادة، ومع مرور الزمن بدأ الناس يستهينون بأشياء ووسائل مؤدية إلى الشرك، وكان النبي ﷺ قد سد الطرق المفضية للشرك؛ لكن تهاون الناس فيها، فمع الزمن صرف كثير من الناس العبادة لغير الله جل وعلا.

وفي القرن الثاني عشر الهجري انتشرت عبادة غيرالله في الناس في أقطار الأرض وخصوصاً في هذه البلاد، فصرفوا شيئاً من العبادة لبعض الناس ولبعض الأشجار ولبعض الأحجار، وظنوا أنها تنفع وتضر من دون الله عز وجل، فعبدوها دعاءً وخوفاً ورجاءً وصلاةً لها وعندها؛ فوفّق الله جل وعلا الإمام العلامة الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله تعالى إلى دعوة الناس إلى إفراد الله بالعبادة، وعدم صرف شيء من العبادات لغيره سبحانه وتعالى، وهذه المعاني كما تقدم هي أساس دعوات الأنبياء عليهم السلام، فكان الناس قد ابتلوا بصرف شيء من العبادات لغير الله فصعب عليهم ترك ما هم فيه، فقارعهم الشيخ ودعاهم إلى الله، ونشر طلابه في الناس ليدعوهم إلى إفراد الله بالعبادة، وألف المؤلفات والرسائل المتعددة التي تناسب أحوال المدعوين، فألف كتاب التوحيد الذي فيه الدلائل على وجوب إفراد الله بالعبادة، وذكر نماذج مما صرفت فيه العبادة لغير الله مع بيان الدليل الدال على وجوب إفراد الله تعالى بهذه العبادة، وكذلك بيان شيء من الوسائل التي كانت مؤدية إلى الشرك في الزمان الأول لئلا يتخذها الناس كذلك في الزمان الثاني، وألف الشيخ مؤلفات أخرى أغلبها من الرسائل التي تكون قليلة اللفظ لكنها كثيرة المعنى، وذلك أنه

راعى أحوال المدعوين، فأرسل لكل طائفة ما يناسبهم من الدعوة إلى الله، ومما ألفه الشيخ هذه الرسالة المتعلقة بالقواعد الأربع، وهي رسالة عظيمة النفع كبيرة الأثر، وقد نفع الله بها في أزمان متعددة، والرسالة قائمة على الدعوة إلى إفراد الله جل وعلا بالعبادة، وبيان بعض الشبهات والرد عليها،لعلنا نقرأ هذه الرسالة ونعلق عليها بعض التعليقات.

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ(*)

* ابتدأ المؤلف هذه الرسالة بالبسملة، وذلك لأن الرسائل يشرع أن تبدأ بالبسملة، وقد كان النبي ﷺ في رسائله التي يرسلها لملوك زمانه ولغيرهم يبتدئها بالبسملة دون أن يكون فيها حمد، ومن هنا اكتفى المؤلف بذكر البسملة في أول هذه الرسالة ولم يعقبها بحمد الله عز وجل لأنها رسالة وليست خطبة، فالمشروع في الرسائل أن تبدأ بالبسملة[1]، والمشروع في الخطب أن تبدأ بحمد الله تعالى، كما كان النبي ﷺ يبدأ خطبه[2]، والمؤلفات التي تكتب فيها شبه بالرسالة وفيها شبه بالخطبة، ولذلك لا زال المؤلفون يبتدئونها بالأمرين معاً، وأما هذه الكتابة فإن المؤلف جعلها رسالة، ومن ثم اقتصر على البسملة فيها.

* **قوله**: بسم الله: هنا جار ومجرور تعلق بكلمة محذوفة،كأنه قال: أستعين باسم الله، وأستمد العلم من الله جل وعلا، وأطلب منه جل وعلا الوصول للحق.

فاسم الله صفة من صفاته؛ ولذا لا بأس من أن يعلق الإنسان به استعانته.

فنقول: أستعين باسم الله، وأطلب العلم باسم الله، وأعوذ باسم الله، وأحتمي باسم الله من الشياطين ونحوهم ونحو ذلك.

* **قوله**: الله: علم على رب العزة والجلال.

* **قوله**: الرحمن الرحيم: اسمان من أسماء الله جل وعلا تدل على صفة الرحمة، وقد قيل بأن الرحمن يكون للمؤمنين وللكافرين، والرحيم: يكون للمؤمنين لقوله تعالى: ﴿وَكَانَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا﴾ [الأحزاب:٤٣].

وقيل بأن: الرحمن صيغة مبالغة في الرحمة، والرحيم اسم صفة في الرحمة تدل على تكرارها، وعلى كل فصفة الرحمة لله عز وجل من الصفات التي ثبتت له جل وعلا، فهو أرحم بالخلق من أنفسهم لأنفسهم.

وابتدأ المؤلف هذه الرسالة بدعاء الله جل وعلا.

---

(١) كما في كتابه ﷺ إلى هرقل عند البخاري(٤٥٥٣) ومسلم(١٧٧٣) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، وفيه: (بسم الله الرحمن الرحيم من محمد رسول الله إلى هرقل عظيم الروم).

(٢) كما في حديث خطبة الحاجة، حيث كان النبي ﷺ يفتتح خطبه بقوله: (إن الحمد لله،....) ينظر: رسالة: خطبة الحاجة للشيخ الألباني رحمه الله.

قال المؤلف رحمه الله: «أسأل الله الكريم(*) ربَّ العرش العظيم(*) أن يتولاك في الدنيا والآخرة(*)،

---

* قوله: أسأل الله الكريم: يعني أدعوه وأطلب منه جل وعلا، وأتى باسم الكريم؛ لأنه يناسب هذه الدعوة، فإن العبد إذا توسل بأسماء الله في دعائه ينبغي أن يختار الاسم المناسب لدعائه، فلما كان السؤال هنا طلباً ناسب أن يؤتى بصفة الكريم ليستعين ويتوسل العبد بهذا الاسم عند ربه جل وعلا.

* قوله: رب العرش العظيم: رب العرش العظيم أي صاحبه ومالكه والمتصرف فيه، والعرش مخلوق من مخلوقات الله عز وجل، وهو أعظم مخلوقات الله؛ ولذا وصفه الله بقوله: العظيم، وقد جاء في عدد من النصوص ربط هذا الاسم (الرب) بالعرش، فمن ذلك ما ورد في دعاء الكرب أن العبد يقول: (لاَ إِلَـهَ إِلا الله العَظِيمُ الحَلِيمُ، لاَ إِلَـهَ إِلا الله رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ، وَرَبُّ العَرْشِ العَظِيمِ)[1].

* قوله: «أن يتولاك في الدنيا والآخرة»: أي يقوم بشؤونك في الدنيا والآخرة، وذلك أن العبد إذا لم يكن له عون من الله، فإنه إلى خسارة وإلى قل وضعف، وأما إذا تولى رب العزة والجلال العبد، فإنه سيكون من أسباب جلب السعادة له في الدنيا والآخرة، وأهل الإيمان جميعاً تثبت لهم ولاية الله جل وعلا، كما قال سبحانه: ﴿ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَـٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ﴾ [البقرة: ٢٥٧].

وولاية الله على نوعين:

النوع الأول: ولاية خاصة، وهذه تكون لمن جمع مع الإيمان التقوى، كما في قوله سبحانه: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ﴾ [يونس:٦٢-٦٣]. وهذه الولاية الخاصة لا يصح أن نشهد لأحد بها.

النوع الثاني: الولاية العامة التي تكون لكل مؤمن، وهذه يصح أن نثبتها لكل مؤمن، وأن نثبتها لأنفسنا، ومنه قول المؤمنين في دعائهم الله سبحانه وتعالى: ﴿أَنتَ مَوْلَىٰنَا فَٱنصُرْنَا عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَـٰفِرِينَ﴾ [البقرة:٢٨٦].

---

(١) أخرجه البخاري(٦٣٤٥) ومسلم(٢٧٣٠).

وأن يجعلك مباركاً(*) أينما كنت(*)،

=وقد تواترت النصوص بأن ولاية الله للعبد سبب من أسباب حماية الله له، وكفايته لأموره في الدنيا والآخرة.

* **قوله: «وأن يجعلك مباركاً»**: المؤلف رحمه الله هنا يدعو لكل من قرأ رسالته بأن يجعله رب العزة والجلال مباركاً، والمبارك هو الذي فيه الخير والنفع لنفسه ولغيره، والمخلوق يصح أن يوصف بأنه مبارك، ويجوز أن يوصف العبد بوجود البركة فيه؛ لكن كلمة: (تبارك) وصفة: (تبارك) لا تكون إلا لله عز وجل[1]، لأن تبارك صيغة مفاعلة، فلا يكون مبارك للأشياء إلا رب العزة والجلال، ومن ثم فإن كلمة (تبارك) على الصحيح تختص بالله عز وجل، قال تعالى: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ لِيَكُونَ لِلْعَٰلَمِينَ نَذِيرًا﴾ [الفرقان:١]. وقال تعالى: ﴿تَبَٰرَكَ ٱلَّذِى بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الملك:١].

* **قوله: «أينما كنت»**: أي يجعلك الله مباركاً في كل بلد تكون فيه، وفي كل موطن تحل فيه؛ ولا شك أن العبد يطلب من ربه عز وجل أن يحميه، وأن يباركه وأن يجعله من أسباب الخير والنفع في كل موطن يكون فيه.

---

(١) قال ابن القيم رحمه الله تعالى في بدائع الفوائد(٢/ ١٨٥): وأما صفته " تبارك ": «فمختصة به تعالى كما أطلقها على نفسه... أفلا تراها كيف اطردت في القرآن جارية عليه مختصة به لا تطلق على غيره، وجاءت على بناء السعة والمبالغة كتعالى وتعاظم ونحوهما، فجاء بناء تبارك على بناء تعالى الذي هو دال على كمال العلو ونهايته فكذلك تبارك دال على كمال بركته وعظمها وسعتها... إلخ».

وقال الشيخ محمد الأمين الشنقيطي في أضواء البيان(٦/ ٢٦٢) بعد نقل الأقوال في معاني تبارك: «الأظهر في معنى (تَبَارَكَ) بحسب اللغة التي نزل بها القرآن: أنه تفاعل من البركة، كما جزم به ابن جرير الطبري، وعليه: فمعنى (تَبَارَكَ): تكاثرت البركات والخيرات من قِبَله، وذلك يستلزم عظمته وتقدّسه عن كل ما لا يليق بكماله وجلاله؛ لأن من تأتي من قبله البركات والخيرات ويدرّ الأرزاق على الناس هو وحده المتفرّد بالعظمة، واستحقاق إخلاص العبادة له، والذي لا تأتي من قبله بركة ولا خير، ولا رزق كالأصنام، وسائر المعبودات من دون الله لا يصحّ أن يعبد، وعبادته كفر مخلّد في نار جهنّم،... اعلم أن قوله: (تَبَارَكَ) فعل جامد لا يتصرف، فلا يأتي منه مضارع، ولا مصدر، ولا اسم فاعل، ولا غير ذلك، وهو مما يختصّ به اللهّ تعالى، فلا يقال لغيره " تبارك "».

وأن يجعلك ممن إذا أعطي شكر(*)، وإذا ابتلي صبر(*)

---

* قوله: «وأن يجعلك ممن إذا أعطي شكر»: الإعطاء هنا: ما يسديه الله جل وعلا للعباد من نعم. والمراد بالشكر: القيام بحق نعم الله عز وجل، وهذا يشمل عدداً من الأمور:

الأمر الأول: الاعتراف بأن هذه النعم من الله عز وجل، وأنه هو الذي وهبها، وهذا يكون بالقلب.

الأمر الثاني: التحدث بنعم الله عز وجل مع نسبتها إلى الله سبحانه وتعالى، قال تعالى: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ [الضحى:١١].

الأمر الثالث: صرف هذه النعم في مراضي الله عز وجل.

فالشكر يتضمن أموراً قلبية ويتضمن أقوالاً لسانية، ويتضمن أعمالاً بالجوارح قال تعالى: ﴿ٱعْمَلُوٓا۟ ءَالَ دَاوُۥدَ شُكْرًا ۚ وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِىَ ٱلشَّكُورُ﴾ [سبأ:١٣]. فدل هذا على أن العمل يدخل في معنى الشكر.

* قوله: «وإذا ابتلي صبر»: الابتلاء هو الاختبار، فابتلاء العباد يكون بحجب شيء من النعم عنهم، أو بوصول ما لا يرغبون فيه إليهم، والابتلاء ليس دليلاً على قلة درجة صاحبه، بل يكون دليلاً على أن الله جل وعلا أراد أن يمحص العبد وأن يخلصه من ذنوبه؛ ولهذا قال الله جل وعلا للنبي ﷺ وللصحابة الكرام ولنا من بعدهم: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُم بِشَىْءٍ مِّنَ ٱلْخَوْفِ وَٱلْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ ٱلْأَمْوَٰلِ وَٱلْأَنفُسِ وَٱلثَّمَرَٰتِ ۗ وَبَشِّرِ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [البقرة:١٥٥]، وقال تعالى: ﴿لَتُبْلَوُنَّ فِىٓ أَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓا۟ أَذًى كَثِيرًا ۚ وَإِن تَصْبِرُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ فَإِنَّ ذَٰلِكَ مِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ﴾ [آل عمران:١٨٦]. =

=وقد جاء في الحديث أن النبي ﷺ قال: (أشد الناس بلاءً الأنبياء ثم الأمثل فالأمثل)[1].

* قوله: صبر: أي أن المؤمن الذي يبتلى يكون المشروع في حقه أن يصبر على ما يأتيه من الابتلاء.

والصبر من أعظم العبادات التي نتقرب بها إلى الله جل وعلا، فقد قال تعالى: ﴿وَبَشِّرِ ٱلصَّٰبِرِينَ ۝ ٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَٰبَتۡهُم مُّصِيبَةٞ قَالُوٓاْ إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيۡهِ رَٰجِعُونَ ۝ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَيۡهِمۡ صَلَوَٰتٞ مِّن رَّبِّهِمۡ وَرَحۡمَةٞۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُهۡتَدُونَ﴾ [البقرة:١٥٥-١٥٧]، وقال سبحانه: ﴿إِنَّمَا يُوَفَّى ٱلصَّٰبِرُونَ أَجۡرَهُم بِغَيۡرِ حِسَابٖ﴾ [الزمر:٣٩].

والصبر ثلاثة أنواع:

النوع الأول: الصبر على طاعة الله والدعوة إليه.

النوع الثاني: الصبر عن معصية الله.

النوع الثالث: الصبر على أقدار الله المؤلمة.

كيف يكون الصبر في حال الابتلاء؟

يكون الصبر في حال الابتلاء بعدد من الأمور:

الأمر الأول: أن يكون الصبر لله عز وجل، ولا يقصد به ثناء الناس، قال تعالى: ﴿وَلِرَبِّكَ فَٱصۡبِرۡ﴾ [المدثر:٧].

الأمر الثاني: بالرضا، ويكون بعدم الجزع من قضاء الله وقدره المؤلم، فلا يتسخط قضاء الله، ولا يتجزع منه وإنما يرضى به ويقر له. =

(١) أخرجه الترمذي(٢٣٩٨) وابن ماجه(٤٠٢٣).

وإذا أذنب استغفر»(*).

= الأمر الثالث: أن يكون الصبر في أوانه عند الصدمة الأولى؛ لقوله ﷺ: (الصَّبْرُ عِنْدَ الصَّدْمَةِ الأُولَى)(١).

* قوله: «وإذا أذنب استغفر»: أي أن المؤلف يدعو الله جل وعلا للقارئ الذي يقرأ هذه الرسالة بأنه إذا حصل منه ذنب استغفر.

والمراد بالذنب: المعصية والخطيئة التي يعصي بها المؤمن ربه جل وعلا، والعباد ليسوا بمعصومين مهما بلغت درجتهم إلا من عصمه الله جل وعلا، ولذا قال ﷺ: (وَالمَعْصُومُ مَنْ عَصَمَ الله)(٢).

وحصول الذنب من العبد ليس دليلاً دائماً على نقصان درجته، وإنما يكون دليلاً على نقصان درجته إذا لم يستغفر ويتب منه، أما إذا استغفر وتاب من ذلك الذنب، فإنه حينئذ قد يكون أعلى لدرجته، ولذلك أثنى الله تعالى على المؤمنين أهل التقوى بأنهم يذنبون فيستغفرون قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ إِذَا مَسَّهُمْ طَٰٓئِفٌ مِّنَ ٱلشَّيْطَٰنِ تَذَكَّرُواْ فَإِذَا هُم مُّبْصِرُونَ﴾ [الأعراف:٢٠١].

وقال جل وعلا في وصف أهل الجنة: ﴿وَسَارِعُوٓاْ إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ ۝ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ فِى ٱلسَّرَّآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَٱلْكَٰظِمِينَ ٱلْغَيْظَ وَٱلْعَافِينَ عَنِ ٱلنَّاسِ ۗ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ ۝ وَٱلَّذِينَ إِذَا فَعَلُواْ فَٰحِشَةً أَوْ ظَلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ ذَكَرُواْ ٱللَّهَ فَٱسْتَغْفَرُواْ لِذُنُوبِهِمْ وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّواْ عَلَىٰ مَا فَعَلُواْ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ۝ أُوْلَٰٓئِكَ جَزَآؤُهُم مَّغْفِرَةٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَجَنَّٰتٌ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۚ وَنِعْمَ أَجْرُ ٱلْعَٰمِلِينَ﴾ [آل عمران:١٣٣-١٣٦].

والمراد بالاستغفار: طلب مغفرة الذنب، والغفر: هو تغطية الشيء ومسح آثاره.

---

(١) أخرجه البخاري(١٣٠٢) ومسلم(٩٢٦).

(٢) أخرجه البخاري(١٣٠٢).

قال المؤلف: «فإن هؤلاء الثلاث(*) عنوان السعادة»(*).

قال المؤلف رحمه الله: «اعلم أرشدك الله لطاعته(*):

---

* قوله: «فإن هؤلاء الثلاث»: يعني الشكر والصبر والاستغفار.

* قوله: «عنوان السعادة»: المراد بالسعادة تلك الصفة التي تتصف بها النفوس وتكون سبباً من أسباب زوال الهموم والغموم عنها مع راحة بالها، والله جل وعلا قد بين أن أهل الإيمان تكون لهم العاقبة الحسنة في الدنيا، وفي الآخرة قال تعالى: ﴿وَٱلۡعَٰقِبَةُ لِلۡمُتَّقِينَ﴾ [الأعراف:١٢٨].

* قوله: اعلم: هذا فعل أمر يطلب فيه المؤلف من القارئ العلم بما سيذكره فيما يأتي، والمراد بالعلم: معرفة الشيء على حقيقته وعلى ما هو به، ولا يكون العلم علماً عند الجماهير إلا بتوفر عدد من الأمور:

الأمر الأول: الجزم، فإن غير الجازم ليس بعالم، بل هو ظان.

الأمر الثاني: أن يكون المعلوم موافقاً لما في الواقع، فإن كان ما في اعتقاد الإنسان وإدراكه يخالف ما في الواقع، فإنه لا يسمى علماً.

الأمر الثالث: أن يكون ذلك الإدراك مبنياً على دليل؛ وهذا اشترطه بعض الناس، وهناك طائفة من أهل العلم لا يشترطون بناء العلم على الدليل.

* قوله: «أرشدك الله لطاعته»: هذا دعاء من المؤلف لكل من قرأ كتابه ـ نسأل الله جل وعلا أن يجعلنا ممن شملتهم هذه الدعوة وأن يستجيب هذه الدعوة فينا وفي غيرنا ـ.

والرشد يقابل الغي، والمراد به: السلوك المستقيم المبني على علم صحيح، والمراد به هنا: الدلالة والتوفيق.

وقوله: أرشدك الله لطاعته: أي هيأ لك سبل الطاعة، ثم وفقك لسلوك سبيلها.

والمراد بالطاعة: موافقة الأمر واجتناب النهي.

أَنَّ الْحَنِيفِيَّةَ(*) مِلَّةُ إِبْرَاهِيمَ(*): أَنْ تَعْبُدَ اللهَ(*)

---

* قوله: أن الحنيفية: أي الملة المائلة عن الشرك إلى التوحيد، فإن الحَنَف في اللغة: الميل، ومنه يقال لمن مالت قدماه: الأحنف، والمراد بالحنيفية في النصوص: الميلان من الشرك إلى التوحيد.

* قوله: «ملة إبراهيم»: أي الشريعة والمعتقد الذي سار عليه أبو الأنبياء إبراهيم عليه السلام، وإبراهيم من أفضل الأنبياء، ومن أولي العزم من الرسل، وقد جاءت النصوص بالثناء عليه ﷺ منها قوله تعالى: ﴿إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِّلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ * شَاكِرًا لِّأَنْعُمِهِ ٱجْتَبَىٰهُ وَهَدَىٰهُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [النحل:١٢٠].

* قوله: «أن تعبد الله»: المراد بالعبادة: التذلل والخضوع في طاعة الله عز وجل، ولا تكون الطاعة عبادة إلا إذا اشتملت على أركان:

الركن الأول: الخضوع والتذلل، فإن معنى العبودية في لغة العرب: الخضوع والتذلل، تقول العرب: طريق معبد أي مذلل ميسر للسلوك فيه.

الركن الثاني: الخوف، بأن يخاف الإنسان من الله عز وجل أن يعاقبه بتركه للعبادة، ووقوعه في المعصية، وقد جاء الأمر بالخوف في قوله سبحانه: ﴿وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران:١٧٥].

الركن الثالث: الرجاء، بحيث يرجو ربه وثوابه، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَاجَرُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أُو۟لَٰٓئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَ ٱللَّهِ﴾ [البقرة:٢١٨].

الركن الرابع: المحبة، فيكون العابد محباً لله عز وجل، قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ﴾ [البقرة:١٦٥].

وَحْدَهُ(*) مخلصاً له الدين(*) كما قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]»(*).

---

* قوله: «وحده»: يعني أن تفرد العبادة لله وحده، ولا يصرف العبدُ شيئاً منها لغير الله.

* قوله: «مخلصاً له الدين»: أي مفرداً الطاعة على وجه العبودية لله عز وجل، قال تعالى: ﴿فَٱعْبُدِ ٱللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ ٱلدِّينَ﴾ [الزمر:٢]، فالمراد بالدين هنا: الطاعة، فهذا المعنى هو الذي بعثت الرسل من أجل تحقيقه، والدليل قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُوا ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُوا ٱلطَّٰغُوتَ﴾ [النحل:٣٦]. وقال سبحانه: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء:٢٥].

وكان كل نبي إذا دعا قومه قال لهم: ﴿ٱعْبُدُوا ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾ [هود:٥٠].

وهذا المعنى هو الذي خلق الخلق من أجله كما قال سبحانه: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات:٥٦].

* قوله: «ما»: هنا نافية، نفت أن يكون لخلق الإنس والجن معنى مقصود إلا عبادة رب العزة والجلال وحده.

* قوله: «الجن»: هم خلق من خلق الله خلقوا من نار، منهم المؤمن ومنهم الكافر.

* قوله: «الإنس»: هم أيضاً خلق من خلق الله خلقوا من طين أبوهم آدم عليه السلام، منهم المؤمن ومنهم الكافر.

* قوله: «إلا ليعبدون»: هذا بيان المقصود، والمعنى من خلق الجن والإنس، والأصل أن الاستثناء بعد النفي يفيد الحصر، وكأنه حصر سبب خلق الجن والإنس، بكونه يريد منهم عبادته وحده.

قال المؤلف رحمه الله: «فَإِذَا عَرَفْتَ أَنَّ اللهَ خَلَقَكَ لِعِبَادَتِهِ(*)؛ فَاعْلَمْ أَنَّ الْعِبَادَةَ لا تُسَمَّى عِبَادَةً إِلا مَعَ التَّوْحِيدِ(*)، كَمَا أَنَّ الصَّلاةَ لا تُسَمَّى صَلاةً إِلا مَعَ الطَّهَارَةِ»(*).

---

* قوله: «فإذا عرفت أن الله خلقك لعبادته»: أي إذا ميزت يا أيها القارئ أن الله خلقك لعبادته وحده؛ لأنك واحد من الإنس، ومن ثم فأنت ممن يدخل في هذه الآية.

* قوله: «فاعلم أن العبادة لا تسمى عبادة إلا مع التوحيد»: يعني أنه إذا تقرر أنك ممن وجبت عليه عبادة الله، فينبغي لك أن تعلم أن العبادة لا تكون صحيحة معتبرة شرعاً إلا مع التوحيد.

والمراد بالتوحيد: إفراد الله بالعبادة، وعدم صرف شيء منها لغيره سبحانه.

فمراد المؤلف هنا أن العبادة لا تكون صحيحة شرعاً معتبرة إلا مع التوحيد، أما إذا كان هناك شرك، فإن العبادة لا تكون صحيحة ولا تكون مقبولة عند الله عز وجل لقوله سبحانه: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [الزمر:٦٥].

* قوله: «كما أن الصلاة لا تسمى صلاة إلا مع الطهارة»: أي أن الصلاة لا تكون صلاة مقبولة إلا مع الطهارة، ولو صلى إنسان بدون طهارة قيل: هذه صورة صلاة؛ لكنها ليست صحيحة شرعاً، ويؤاخذ الإنسان عليها إذا صلاها بغير وضوء متعمداً، لأنه يكون قد وقع في كبيرة من الكبائر؛ لكنها تسمى عبادة إذ لو لم تسم عبادة لما ترتبت عليها العقوبة، وهكذا من عبد غير الله، يقال: هذه عبادة؛ ولذلك توجهنا له باللوم: كيف تعبدُ أحداً سوى الله؟!

ومراد المؤلف هنا الاصطلاح الشرعي الذي يقبل عند الله عز وجل.

فخلصنا مما سبق أن العبادة يشترط لصحتها شرطان:

الشرط الأول: أن تكون خالصة لله، فمن صرف عبادة لغير الله فإن فعله يكون حابطاً=

قال المؤلف: «فَإِذَا دَخَلَ الشِّرْكُ فِي الْعِبَادَةِ فَسَدَتْ(*)، كَالْحَدَثِ إِذَا دَخَلَ فِي الطَّهَارَةِ(*)».

=باطلاً، وقد قال الله تعالى في الحديث القدسي: (أَنَا أَغْنَى الشُّرَكَاءِ عَنِ الشِّرْكِ، مَنْ عَمِلَ عَمَلاً أَشْرَكَ فِيهِ مَعِي غَيْرِي، تَرَكْتُهُ وَشِرْكَهُ)(١).

الشرط الثاني: متابعة النبي ﷺ؛ لأن التقرب لله بعبادة لم يأت بها النبي الكريم ﷺ تكون بدعة، والمراد بالبدعة الطريقة المخترعة في الدين، أو التقرب لله بعبادة لم ترد في الشريعة، هذا يكون بدعة، لو قدر أن إنساناً تقرب لله بما هو بدعة قيل: لا يجوز لك هذا وأنت آثم فيه، لكنه لا يخرج من ملة الإسلام.

وكما أن الصلاة لا تسمى صلاة إلا مع الطهارة، فلما صلى سألناه: هل كان متطهراً قبل الصلاة ؟ قالوا: لا، فحينئذ لا تصح صلاته، هكذا أيضاً بالنسبة للتوحيد مع عبادة الله لا تكون صحيحة إلا بشرطين: أن تكون لله وحده، وأن تكون موافقة لهدي النبي ﷺ، فكما أن الصلاة لا تسمى صلاة إلا مع الطهارة فالعبادة لا تكون عبادة بالمعنى الشرعي إلا مع التوحيد، فمن عبد غير الله وأشرك في عبادته، فإننا نسميها أيضاً عبادة لكن بالمعنى اللغوي، أما في الاصطلاح فهي ليست عبادة صحيحة، وليست مقبولة عند الله جل وعلا.

* قوله: «فإذا دخل الشرك في العبادة فسدت»: وذلك لأن الله تعالى يقول: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [الزمر:٦٥].

* قوله: «كالحدث إذا دخل في الطهارة»: فكما أن الطهارة إذا دخل عليها الحدث أفسدها وأبطلها، فكذلك العمل إذا دخل عليه الشرك أفسده وأبطله.

---

(١) أخرجه مسلم (٢٩٨٥).

فَإِذَا عَرَفْتَ أَنَّ الشِّرْكَ إِذَا خَالَطَ الْعِبَادَةَ أَفْسَدَهَا(*)، وَأَحْبَطَ الْعَمَلَ، وَصَارَ صَاحِبُهُ مِنَ الْخَالِدِينَ فِي النَّارِ، عَرَفْتَ أَنَّ أَهَمَّ مَا عَلَيْكَ مَعْرِفَةُ ذَلِكَ(*) لَعَلَّ اللهَ أَنْ يُخَلِّصَكَ من هذه الشبكة(*)، وهي الشرك بالله الذي قال الله تعالى فيه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء:١١٦](*).

---

* قوله: «فإذا عرفت أن الشرك إذا خالط العبادة أفسدها»: مما تقرر سابقاً أن التوحيد ركنٌ في ملة ابراهيم،لأن العبادة هي ملة إبراهيم، والتوحيد هو أحد أركانها، فإذا عرفت ذلك عرفت أن الشرك إذا خالط العبادة أفسدها وأحبط العمل، مثال ذلك: من صلى يتقرب بصلاته لصاحب القبر، فهذه صلاة باطلة حابطة يأثم صاحبها، ويكون من الخالدين في نار جهنم، فمن أدى العبادة بشرك، فعبادته باطلة كما سبق.

* قوله: «عرفت أن أهم ما عليك معرفة ذلك»: يعني إذا عرفت هذا الأمر العظيم الذي هو أساس دين الإسلام، وهو أساس دعوات الأنبياء، وهو الذي يترتب عليه الدخول في الجنة أو في النار، ومن ثم فهو من أسمى ما تُحرِّكُ إليه الهممُ لتعلمه.

واستدل المؤلف على أهمية الموضوع بقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء:١١٦].

* فقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ﴾: يعني أن الله تعالى لا يغطي الشرك ويستره.

والمراد بالشرك هنا الشرك الأكبر، وهو صرف شيء من العبادة لغير الله جل وعلا.

* وقوله تعالى: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ﴾: أي يتجاوز ويصفح عما كان دون الشرك، لمن يشاء.

قال المؤلف: «وَذَلِكَ بِمَعْرِفَةِ أَرْبَعِ قَوَاعِدَ ذَكَرَهَا اللهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ:

=هل يؤخذ من هذه الآية أن ما دون الشرك يغفر؟

نقول: ما دون الشرك معلق بالمشيئة، قد يغفر الله لصاحبه وقد لا يغفر.

ما المراد بقوله: ﴿أَن يُشْرَكَ بِهِۦ﴾؟ هل المراد أي شرك، أم المراد الشرك الأكبر ؟

الشرك يطلق على معنيين:

الأول: الشرك الأكبر: وهو صرف شيء من أنواع العبادة لغير الله، فهذا يخلد صاحبه في نار جهنم، كما قال تعالى: ﴿إِنَّهُۥ مَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ ٱلْجَنَّةَ وَمَأْوَىٰهُ ٱلنَّارُ ۖ وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ﴾ [المائدة:٧٢].

النوع الثاني: الشرك الأصغر: مثل قول الإنسان: ما شاء فلان، ولم ينسبه إلى الله.

هل الشرك الأصغر يدخل تحت قوله: ﴿لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ﴾؟

هذا موطن خلاف بين العلماء، والجمهور يقولون: إن الشرك الأصغر يدخل في قوله: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ فقد يغفره الله ابتداءً.

- ما حكم من تاب من الشرك؟

التائب من الشرك معفو عنه، إذ التائب من الذنب كمن لا ذنب له، بل قد يبدل سيئاته حسنات..

وبهذا ننتهي من هذه المقدمة التي تضمنت دعاءً وثناءً، وتضمنت بياناً لملة إبراهيم عليه السلام، التي هي إفراد الله بالعبادة، ويتضمن كذلك أن العبادة لا تكون عبادة إلا بالشروط السابقة، وتتضمن أن العبادة لا تصح شرعاً إلا مع التوحيد.

القَاعِدَةُ الأولَى(*):

* قوله: «القاعدة الأولى»: أي من القواعد التي تنقض أصول دعاة الشرك، ودعاة من يدعو إلى عبادة غير الله معرفة أن توحيد الربوبية والإقرار به لا يكفي، بل لا بد من الإقرار بتوحيد الألوهية، والمراد بتوحيد الربوبية: إفراد الله بأفعاله هو سبحانه، والمراد بتوحيد الألوهية: إفراد الله بأفعال العباد، بحيث تكون عبادة الناس لله جل وعلا وحده، ولا بد من الأمرين.

والقسم الثالث من أقسام التوحيد: توحيد الأسماء والصفات.

فإن قال قائل: من أين أتيتم بهذا التقسيم؟

قلنا: أتينا بهذا التقسيم من أدلة كثيرة متضافرة في الكتاب والسنة منها:

الدليل الأول: استقراء النصوص الشرعية، فإنها كما دلت على توحيد الله بأفعاله، دلت على توحيد الله بأفعالنا، فعندما يقرأ الإنسان أي سورة في القرآن يجد ذلك ظاهراً جلياً قال تعالى: ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝ مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ هذه كلها متعلقة بالله وأسمائه وصفاته فتكون قسماً، ثم لما قال: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ هذه متعلقة بأفعالنا نحن، فهذا هو القسم الثاني.

الدليل الثاني: أن الله جل وعلا ميز بينهما في مواطن من كتابه، فقال سبحانه: ﴿رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا فَٱعْبُدْهُ وَٱصْطَبِرْ لِعِبَٰدَتِهِۦ ۚ هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [مريم:٦٥]، فقوله: ﴿رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا﴾ هذا فيه توحيد الربوبية. وقوله: ﴿فَٱعْبُدْهُ وَٱصْطَبِرْ لِعِبَٰدَتِهِۦ﴾ هذا فيه توحيد الألوهية، وفي قوله: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ هذا فيه ما يتعلق بالأسماء والصفات.

أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ الْكُفَّارَ الَّذِينَ قَاتَلَهُمْ رَسُولُ اللهِ ﷺ مُقِرُّونَ بِأَنَّ اللهَ تَعَالَى هُوَ الْخَالِقُ، الْمُدَبِّرُ، وَأَنَّ ذَلِكَ لَمْ يُدْخِلْهُمْ فِي الإِسْلامِ(*)؛ وَالدَّلِيلُ قَوْلُهُ تَعَالَى:

الدليل الثالث: أن الله عز وجل قد أخبر أن أهل مكة والعرب والناس يقرون بتوحيد الربوبية، وأن هذا الإقرار لم يدخلهم في دين الإسلام كما في قوله جل وعلا: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [العنكبوت:٦١]. وقوله سبحانه: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّن نَّزَّلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ مِنۢ بَعْدِ مَوْتِهَا لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ۚ قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [العنكبوت:٦٣]. في نصوص متتابعة تدل على أن الكفار الذين في عهد النبوة كانوا يقرون بتوحيد الربوبية، ومع ذلك لم يدخلهم هذا في دين الإسلام.

* قوله: «أن تعلم أن الكفار الذين قاتلهم رسول الله ﷺ مقرون بأن الله هو الخالق الرازق»: فهم يقرون بأن الله هو خالقهم، ويقرون بأن الله هو خالق أفعالهم، ويقرون بأن الله هو خالق الكائنات جنها وإنسها، جمادها وحيها، ما يكون في برها وبحرها، هم يقرون بأن الله قد خلقها جميعاً، فلم يدخلهم ذلك في دين الإسلام، ويقرون بأن الله هو الرازق، وأنه هو المدبر وأورد المؤلف دليل ذلك من سورة يونس في قوله سبحانه: ﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾ أي اسألهم يا أيها النبي، ويا أتباع النبي،اسألوا هؤلاء القوم من يرزقهم من السماء والأرض، أي من يوصل إليهم الأرزاق، ويخلق هذه الأرزاق ويدبرها حتى تصل إليهم من السماء والأرض، بعض الرزق يكون من الأرض كما في الكنوز التي تكون في الأرض، وكما في الزراعة، وبعض الأرزاق تأتي من السماء كما في الأمطار ونحوها.

﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَمَن يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ وَمَن يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ ۚ فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ ۚ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾ [يونس:٣١]»(*).

---

* وقوله تعالى: ﴿أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ﴾: أي اسألهم من هو الذي يملك السمع والأبصار، فيعطي السمع من يشاء ويمنعه من يشاء، يجعل بعض الناس مبصرين، وبعضهم لا يتمكنون من الإبصار.

وقوله تعالى: ﴿وَمَن يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ﴾: أخرج الله كائناتٍ حيةٍ كثيرة من الميت كما أخرج الفرخ من البيضة، ويخرج الميت من الحي إذ هناك حي من الأحياء يخرج منه أشياء ليست بحية.

وقوله تعالى: ﴿وَمَن يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ ۚ فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ ۚ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾ فهو يتصرف في الكون كيف يشاء، فإنهم سيقرون بأن فاعل ذلك هو الله، هو الذي يرزق ويملك ويخرج ويدبر، فحينئذ قل لهم: ﴿أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾ أفلا يدعوكم إقراركم بتوحيد الربوبية إلى الإقرار بتوحيد الألوهية، فعاب الله جل وعلا عليهم عدم إقرارهم بتوحيد الألوهية، مع إقرارهم بتوحيد الربوبية.

وفي هذا دلالة على عدد من الأمور:

الأمر الأول: أن الإقرار بتوحيد الربوبية لا يكفي عن الإقرار بتوحيد الألوهية.

الأمر الثاني: أن توحيد الربوبية يدل على وجوب إفراد الله بالعبادة.

الأمر الثالث: أن من أقر بتوحيد الربوبية، ولم يقر بتوحيد الألوهية لم يدخل في دين الإسلام.

الأمر الرابع: أنه لا يصح تفسير كلمة: (لا إله إلا الله) بأن المراد بها الإقرار بتوحيد الربوبية، فإن طوائف من الناس يقولون: معنى قوله: (لا إله إلا الله) أي لا خالق ولا رازق ولا مدبر إلا الله؛ وهذا التفسير تفسير خاطئ، قال تعالى عن المشركين: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوٓا

قال المؤلف: «الْقَاعِدَةُ الثَّانِيَةُ:

أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: مَا دَعَوْنَاهُمْ وَتَوَجَّهْنَا إِلَيْهِمْ إِلا لِطَلَبِ الْقُرْبَةِ وَالشَّفَاعَةِ، فَدَلِيلُ الْقُرْبَةِ؛ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ إِنَّ ٱللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فِى مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى مَنْ هُوَ كَـٰذِبٌ كَفَّارٌ﴾ [الزمر:٣]. وَدَلِيلُ الشَّفَاعَةِ، قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَـٰٓؤُلَآءِ شُفَعَـٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ﴾ [يونس:١٨]»(*).

إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ ﴿٣٥﴾ وَيَقُولُونَ أَئِنَّا لَتَارِكُوٓا۟ ءَالِهَتِنَا لِشَاعِرٍ مَّجْنُونٍ﴾ [الصافات:٣٥-٣٦] وما ذاك إلا لأنهم يعرفون أن معنى هذه الكلمة هو إفراد الله بالعبادة، وعدم صرف شيء من العبادات لغير الله جل وعلا، ومن هنا فإنه لا يصح لأحد أن يفسر هذه الكلمة: (لا إله إلا الله) بأن المراد بها توحيد الربوبية، بل المراد بها توحيد الألوهية.

الأمر الخامس: أن الإشراك في توحيد الربوبية قليل أو نادر، بخلاف الإشراك في توحيد الألوهية، ولذلك كانت بعثة الأنبياء لتحذير الناس من الشرك في توحيد الألوهية، ولا يتطرقون لتوحيد الربوبية إلا للتعريف بالله والانطلاق من ذلك إلى تقرير توحيد الألوهية؛ لأن الناس في غالبهم يقرون بهذا النوع من التوحيد، ومن ثم لم يحتاجوا إلى دعوتهم إليه، إلا في لوازم الأمور.

* قوله: «القاعدة الثانية»: يعني من قواعد نقض طرائق المشركين، بيان أن الحجج التي يحتجون بها في دعوى شفاعة من يصرفون له العبادة دعوى باطلة ولا قيمة لها، فهذه القاعدة تنقض أساساً من أسس أهل الشرك، وتبين أن ما عندهم من الدعاوى باطلة، وحججهم متهافتة، وذلك أن المشركين الذين يتوجهون إلى الأولياء والقبور بالعبادة، إذا قيل لهم: العبادة حقٌّ خالصٌ لله، فلماذا تتوجهون لهؤلاء بأنواع العبادات، تدعونهم، وتنذرون لهم، وتذبحون لهم، وتصلون لهم؟ =

=قالوا: هؤلاء أولياء لهم منزلة عند الله جل وعلا، فهم يقربونا إلى الله، أو يقولون: نحن نحتاج إلى من يشفع لنا عند الله، فنحتاج إلى واسطة بيننا وبين الله جل وعلا يشفع لنا، وهؤلاء صالحون فيشفعون لنا عند الله، فنتقرب بهم إليه في العبادة من أجل أن يشفعوا لنا، وقد نقض الله جل وعلا هذه الشبهات، وبين أن هذه الشبهة ليست جديدة، بل قديمة قد تكلم بها المشركون الذين بعث إليهم النبي صلَّى الله عليه وسلَّم، فإنه عندما نسأل أولئك المشركين لماذا صرفتم العبادة لغير الله عز وجل؟

قالوا: هؤلاء رجال صالحون نتقرب بهم إلى الله جل وعلا، فإن من المعلوم أن قوم نوح الذين بعث إليهم نوح كان فيهم رجال صالحون، لما ماتوا اتخذ الناس على قبورهم تماثيل تذكرهم بطاعة الله عز وجل، ومع المدة انقلب الناس إلى عبادة هذه التماثيل من دون الله، وكانوا يقولون: هؤلاء يقربونا إلى الله؛ لأنهم أولياء وصالحون فصرفوا العبادة لغير الله، فبعث إليهم نوح عليه السلام، قال تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦ فَقَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ إِنِّىٓ أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ [الأعراف:٥٩] في آيات متتابعة، وهكذا أيضاً في أصنام العرب التي كانوا يعبدون، فإنهم كانوا يقولون: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾ [الزمر:٣]، فاللات رجل صالح من أهل الطائف كان يلت السويق للحجيج، فيقدم عملاً صالحاً ويطعم الطعام، فلما مات اتخذوا قبره مكان عبادة من دون الله، بدعوى أنه يقربهم إلى الله جل وعلا، ومع ذلك لم يقبل منهم، فهكذا هؤلاء الذين يذهبون إلى قبور من يسمون بالأولياء، يقولون: نذهب إليهم ليقربونا لله، فإنهم أولياء لله فنطلب منهم أن يشفعوا لنا عند الله عز وجل، فهذه حجة من جنس حجج أهل الجاهلية الذين بعث النبي ﷺ بلسانهم قال الله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ﴾ [الزمر:٣] أي جعلوا من دون الله أولياء يتقربون إليهم من دون الله، فهذا يدل على أن تسمية بعض الناس باسم الأولياء لا يغني من الحق شيئاً، ولا يغير من الحكم=

=الشرعي شيئاً، ما هي حجتهم؟ قالوا: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾ [الزمر:٣] أي لا نتوجه إليهم بصنوف العبادة، فنذبح لهم وننذر لهم وندعوهم إلا ليكونوا وسائل نتوسل بها إلى الله وإلى رضوان الله، فهذا الحجة ليست بحجة مقبولة عند الله عز وجل، ولذلك رد الله عليهم فقال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾ أي يفصل بالحق بين الناس ﴿فِي مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى مَنْ هُوَ كَٰذِبٌ كَفَّارٌ﴾ [الزمر:٣] سماهم كذبة لأنهم يدعون أن هؤلاء الأولياء يقربونهم إلى الله، وهم لا يقربونهم إلى الله وجعلهم كفاراً لأنهم صرفوا شيئاً من العبادات لغير الله جل وعلا، وإذا نظرنا في حال هؤلاء الذين يتوجهون للأولياء بأنواع العبادات يزعمون أنهم يقربونهم إلى الله، بل وصل الحال بهم إلى أن أشركوا في توحيد الربوبية، فيقال لهم: لماذا تذبحون لهذا الولي؟

يقول قائلهم: ليدفع عني الشر، فهذا أعظم من شرك أهل مكة في عهد النبوة، فإن أولئك إنما أشركوا في توحيد الألوهية، هؤلاء أشركوا في توحيد الربوبية؛ ولذلك لما قيل لأحدهم: كم إله تعبد؟

قال: سبعة، واحد في السماء، وستة في الأرض. قيل له: من الذي تعد لنوائبك وشدائدك ؟ قال: الذي في السماء[1]، وهؤلاء يتوجهون بالعبادة لهؤلاء يطلبون منهم تصرفاً بالكون وتحقيقاً لرغباتهم، فشركهم أعظم من شرك أولئك الذين ما عبدوا أصنامهم إلا من أجل التقرب إلى الله.

---

(١) أخرج الترمذي(٣٤٨٣) عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لأَبِي: (يَا حُصَيْنُ كَمْ تَعْبُدُ الْيَوْمَ إِلَهًا؟) قَالَ أَبِي: سَبْعَةً، سِتَّةً فِي الأَرْضِ وَوَاحِدًا فِي السَّمَاءِ. قَالَ: (فَأَيُّهُمْ تَعُدُّ لِرَغْبَتِكَ وَرَهْبَتِكَ؟) قَالَ: الَّذِي فِي السَّمَاءِ. قَالَ: (يَا حُصَيْنُ أَمَا إِنَّكَ لَوْ أَسْلَمْتَ عَلَّمْتُكَ كَلِمَتَيْنِ تَنْفَعَانِكَ). قَالَ: فَلَمَّا أَسْلَمَ حُصَيْنٌ قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ عَلِّمْنِيَ الكَلِمَتَيْنِ اللَّتَيْنِ وَعَدْتَنِي، فَقَالَ: (قُلْ: اللَّهُمَّ أَلْهِمْنِي رُشْدِي، وَأَعِذْنِي مِنْ شَرِّ نَفْسِي). وضعفه الألباني.

قال المؤلف: «وَالشَّفَاعَةُ شَفَاعَتَانِ(*):

شَفَاعَةٌ مَنْفِيَّةٌ، وَشَفَاعَةٌ مُثْبَتَةٌ.

فَالشَّفَاعَةُ الْمَنْفِيَّةُ: مَا كَانَتْ تُطْلَبُ مِنْ غَيْرِ اللهِ فِيمَا لا يَقْدِرُ عَلَيْهِ إِلا اللهُ(*)؛ وَالدَّلِيلُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنفِقُواْ مِمَّا رَزَقْنَٰكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَٰعَةٌ وَٱلْكَٰفِرُونَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [البقرة:٢٥٤]».

---

* وهكذا في مسألة الشفاعة فإن الله جل وعلا قال في سورة يونس: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ﴾ [يونس:١٨].

يعبدون: أي يتوجهون ببعض العبادات لغير الله عز وجل، والعبادة ما تضمن الذل والخضوع والمحبة والخوف والرجاء، فهم يتوجهون بالعبادة لبعض هؤلاء الأولياء والأصنام، وهم في الحقيقة لا يملكون ضراً ولا نفعاً، وإذا خوطبوا بهذا قالوا: هؤلاء يشفعون لنا عند الله جل وعلا، لأن لهم مكانة عنده ومنزلة.

* **قوله: فالشفاعة المنفية ما كانت تطلب من غير الله فيما لا يقدر عليه إلا الله:** يعني أن الشفاعة التي وردت النصوص بإبطالها ونفيها: هي أن تَطلُبَ من غير الله شيئاً لا يقدر عليه إلا الله، وهذه الشفاعة لا ينتفع بها صاحبها ولا تكون سبباً من أسباب نجاته، فالشفاعة المنفية لا ينتفع بها طالب الشفاعة، ولا تنجيه يوم القيامة، ولا تكون سبباً من أسباب رفع درجته عند الله عز وجل،والدليل قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنفِقُواْ مِمَّا رَزَقْنَٰكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَٰعَةٌ وَٱلْكَٰفِرُونَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [البقرة:٢٥٤].فقوله: (ولا شفاعة)نفى هنا الشفاعة وهناك مواطن أخرى وردت الأدلة فيها بإثبات الشفاعة، مما يدل على أن من الشفاعة ما هو منفي ومنها ما هو مقبول.

قال المؤلف: «وَالشَّفَاعَةُ الْمُثْبَتَةُ: هِيَ الَّتِي تُطْلَبُ مِنَ الله، وَالشَّافِعُ مُكَرَّمٌ بِالشَّفَاعَةِ، وَالْمَشْفُوعُ لَهُ مَنْ رَضِيَ الله قَوْلَهُ وَعَمَلَهُ بَعْدَ الإِذْنِ ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [البقرة:٢٥٥](*)».

---

* قوله: «والشفاعة المثبتة»: يعني الشفاعة النافعة التي أثبتتها النصوص، فهذه يقال لها: الشفاعة المثبتة، وهي الشفاعة الصحيحة والشفاعة الحقة، من أمثلتها شفاعة النبي ﷺ في أهل الموقف أن يقضى بينهم، فإن الناس إذا اجتمعوا في الموقف يوم القيامة ودنت منهم الشمس ملوا من ذلك الموقف الطويل واليوم العظيم وبحثوا عن من يشفع لهم عند الله عز وجل، فيأتون الأنبياء واحداً واحداً فلا يستجيبون لهم حتى يأتوا إلى نبينا محمد ﷺ، فإذا طلب منه ذلك سجد ﷺ بين يدي ربه وحمده بمحامد عظيمة يفتحها عليه ربه، ثم يقول له رب العزة والجلال: (يا محمد ارفع رأسك، واشفع تشفع، وسل تعط، وقل يسمع لك). أو كما ورد في الحديث.

فهذه شفاعة مثبتة، أثبتناها لأنها قد جاءت في النصوص، ولأنها قد وجدت فيها شروط الشفاعة المقبولة، فإذا انتفى أحد الشروط المقبولة كانت شفاعة منفية لا ينتفع بها لا الشافع ولا المشفوع.

ما الفرق بين الشفاعة المثبتة والشفاعة المنفية؟

الفرق بينهما في أمور:

الأمر الأول: أن الشفاعة المثبتة تكون برضا من الله عز وجل، فلا بد أن يكون المشفوع له مرضياً عند الله عز وجل، فلا يصح للشافع أن يشفع لأحد دون أن يرضى عنه رب العالمين.

الأمر الثاني: أن الشفاعة المثبتة فيها إذن من الله عز وجل للشافع أن يشفع، بخلاف الشفاعة المنفية قال تعالى: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [البقرة:٢٥٥]. فقوله: من ذا: هذا استفهام إنكاري، كأنه قال: لا يوجد أحد يشفع عنده إلا بإذنه، وقوله: إلا بإذنه: استثناء، والقاعدة أن الاستثناء من النفي إثبات. =

الْقَاعِدَةُ الثَّالِثَةُ(*):

أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ظَهَرَ عَلَى أُنَاسٍ مُتَفَرِّقِينَ فِي عِبَادَاتِهِمْ، مِنْهُمْ مَنْ يَعْبُدُ الْمَلائِكَةَ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَعْبُدُ الأَنْبِيَاءَ وَالصَّالِحِينَ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَعْبُدُ الأَشْجَارَ وَالأَحْجَارَ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَعْبُدُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ، وَقَاتَلَهُمْ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَلَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَهُمْ؛ وَالدَّلِيلُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ كُلُّهُۥ لِلَّهِ﴾ [الأنفال:٣٩].

=الفرق الثالث: أن الشفاعة المثبتة تطلب من الله، فلا تقل: يا رسول الله اشفع لي، وإنما الشفاعة المثبتة تطلب من الله، فتقول: يا رب شفع فيَّ نبيك.

والشفاعة المنفية لا يستفيد منها صاحبها شيئاً، بخلاف الشفاعة المثبتة فإن طالبها ينتفع بها عند الله عز وجل إذا طلبها من الله سبحانه وتعالى، ولا يصح للإنسان أن يطلب الشفاعة من غير الله عز وجل.

- سؤال: ما الفرق بين قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾ [الزمر:٣]. وقوله تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ﴾ [يونس:١٨].

الجواب: هؤلاء قالوا: نعبد أولياءنا ليقربونا إلى الله، والآخرون قالوا: ليكونوا شفعاء لنا عند الله، والفرق بينهما أن الشافع لا يفعل شيئاً إلا الشفاعة، بينما الصنف الأول زعموا أنهم يقربونهم إلى الله، والشافع قد يستجاب له وقد لا يستجاب، بخلاف الذي يقرب فإنه ينتفع به مطلقاً حسب زعمهم.

* قوله: «القاعدة الثالثة»: هذه القاعدة في رد شبهة توجد عند بعض من يصرف العبادة لغير الله مفادها أننا إذا توجهنا بالعبادة للصالحين فإنه لا يكون شركاً، بل هذا من احترام أولياء الله وتقديرهم، ويعدون كل تعظيم لهؤلاء الأولياء نوعاً من أنواع الأمور المحمودة، ولو كان ذلك التعظيم على جهة الشرك وصرف العبادة لغير الله، فبين الله جل

قال المؤلف: «وَدَلِيلُ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ؛ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِ ٱلَّيْلُ وَٱلنَّهَارُ وَٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ ۚ لَا تَسْجُدُوا لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ وَٱسْجُدُوا لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَهُنَّ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾(*) [فصلت: ٣٧].

=وعلا أن الأنبياء والملائكة ومن لهم مكانة ومنزلة عند الله عز وجل فإن علو درجتهم لا يعني صرف شيء من العبادة لهم، فالعبادة حق خالص لله عز وجل، والنبي ﷺ لم يفرق بين من صرف العبادة للصالحين والأنبياء والأولياء، وبين من صرف العبادة للأحجار والأشجار والأصنام، وجعل الجميع مشركين وقاتلهم على حد سواء.

ودلَّل المؤلف على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ كُلُّهُۥ لِلَّهِ﴾ [الأنفال:٣٩]. الدين: المراد به العبادة والطاعة، فلا بد أن يكون جميع الدين كله لله، بحيث لا يصرف العبد شيئًا من العبادة لغير الله جل وعلا، وقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾: يعني حتى لا يوجد من يفتن الناس ويصدهم عن طاعة الله وإفراده بالعبادة، وقيل المراد به: حتى لا تكون هناك فرقة واختلاف في أنواع المعبودات، والقول الأول أظهر لأنه ظاهر الآية.

* أقام المؤلف الأدلة بعد ذلك على بطلان عبادة بقية المعبودات التي تعبد من دون الله. فمن ذلك الشمس والقمر: فهما آيتان عظيمتان من آيات الله كما قال النبي ﷺ: (**إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله...**)[1]، والله جل وعلا هو المتصرف فيهما، ليس لأحد تصرف فيهما، لا بذهاب ولا بإياب كما قال ابراهيم عليه السلام للنمرود حين قال: ﴿أَنَا۠ أُحْيِۦ وَأُمِيتُ ۖ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَأْتِى بِٱلشَّمْسِ مِنَ ٱلْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ ٱلْمَغْرِبِ فَبُهِتَ ٱلَّذِى كَفَرَ﴾ [البقرة:٢٥٨] ومع كونها آية يختص الله بتصريفها، إلا أنه لا يجوز صرف شيء من العبادة لها، بل العبادة حق خالص لله كما قال سبحانه: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِ ٱلَّيْلُ وَٱلنَّهَارُ وَٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ ۚ

---

(١) أخرجه البخاري(١٠٥٢) ومسلم(٩٠٧).

وَدَلِيلُ الْمَلائِكَةِ؛ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُوا ٱلْمَلَـٰٓئِكَةَ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ أَرْبَابًا...﴾ الآية [آل عمران: ٨٠](*).

وَدَلِيلُ الأَنْبِيَاءِ؛ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَـٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَـٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ ۖ قَالَ سُبْحَـٰنَكَ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِى بِحَقٍّ ۚ إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ ۚ تَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِى وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِكَ ۚ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّـٰمُ ٱلْغُيُوبِ﴾ [المائدة: ١١٦](*).

لَا تَسْجُدُوا لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ وَٱسْجُدُوا لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَهُنَّ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾ [فصلت: ٣٧]. والآيات هي العلامات الظاهرة البينة التي يذعن العقلاء عند التمعن فيها لها، ويستجيبون لمدلولها، قوله تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَـٰتِهِ ٱلَّيْلُ وَٱلنَّهَارُ﴾: فهما آيتان عظيمتان، والشمس والقمر كذلك، ثم قال سبحانه: ﴿لَا تَسْجُدُوا لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ﴾: وذلك لأن السجود عبادة، والعبادة مما يختص الله به، والشمس والقمر مع كونهما آيتين إلا أنه لا يجوز صرف العبادة أو شيء منها لهما، قوله: ﴿وَٱسْجُدُوا لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَهُنَّ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾: أي إن كنتم موحدين بالعبادة، فلا تسجدوا للشمس ولا للقمر، واسجدوا لله وحده، فقوله: ﴿إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾ قدم المعمول (إياه)، أي إن كنتم لا تعبدون أحداً سواه.

* قوله: «ودليل الملائكة قوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُوا ٱلْمَلَـٰٓئِكَةَ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ أَرْبَابًا...﴾»: أي أن الأنبياء لم يأمروا أقوامهم بصرف العبادة للملائكة أو للنبيين، وإنما أمروهم بإفراد الله جل وعلا بالعبادة، فدل هذا على أنه لا فرق بين صرف العبادة لصالحين أو صرفها لطالحين الجميع يكون شركاً، والجميع يكون مخالفاً لهدي الأنبياء عليهم السلام.

* قوله: «ودليل الأنبياء»: الآية السابقة فيها ذكر الأنبياء عليهم السلام عموماً، وهذه الآية الآتية في عيسى بن مريم عليه السلام بخصوصه، فعيسى بن مريم نبي من أنبياء الله، وهو=

قال المؤلف: «دَلِيلُ الصَّالِحِينَ؛ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ﴾ [الإسراء:٥٧]»(*).

=من أولي العزم، ومع كونه صالحاً من أولياء الله إلا أن عبادته لا تنجي من الله شيئاً، لأن العبادة حق خالص لله، فوجب إفراد الله بالعبادة، قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ أَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ اللَّهِ﴾: أي معبودين من دون الله، فقال عيسى: ﴿سُبْحَانَكَ﴾أي تنزهت ربي عن أن أقول عنك مثل هذا الكلام بأن أدعوا إلى اتخاذ آلهة من دونك. ﴿مَا يَكُونُ لِي﴾أي: ليس من شأني ﴿أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ﴾ فشأني أن أتكلم بالحق لا بالباطل ﴿إِن كُنتُ﴾ يا رب قد (قلتُ) هذا الكلام ﴿فَقَدْ عَلِمْتَهُ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي﴾، فالله جل وعلا لا يخفى عليه خافية، ﴿وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾ فتبرأ عيسى عليه السلام من أولئك الذين يصرفون العبادة له أو لأحدٍ من دون الله.

* قوله: «ودليل الصالحين قوله تعالى: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ...﴾»: هذه الآية نزلت في الذين يدعون عزيراً وعيسى والصالحين، فإنهم احتجوا وقالوا بأنا إنما نتوجه بالعبادة لأناس يحبهم الله، فنحن نوالي أولياء الله، فكيف تعيبون علينا ذلك؟ فأنكر الله عز وجل عليهم هذا، وبيّن أن من تدعون يا أيها الناس من دوني يدعون الله.

فإن أولئك الأشخاص الذين تدعونهم من دون الله ﴿يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ﴾ ولا يصرفون العبادة لغير الله، فسيروا على طريقتهم، أما إذا دعوتموهم من دون الله، فإنكم لم تسيروا على طريقتهم، وإن كنتم معظمين لهم، وقوله: ﴿الْوَسِيلَةَ﴾ أي: أنهم=

قال المؤلف: «وَدَلِيلُ الأَشْجَارِ وَالأَحْجَارِ؛ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ ۝ وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ﴾ [النجم:١٩-٢٠]»(*).

=يبتغون العمل الصالح الذي يقربهم إلى الله، فهؤلاء الأنبياء والصالحون يفردون الله بالعبادة فسيروا على طريقتهم، وقوله: ﴿أَيُّهُمْ أَقْرَبُ﴾: فهم يتنافسون في الخير، ويتنافسون في العمل الصالح، ويبحثون عن الأعمال الصالحة التي تقربهم إلى الله، ﴿وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓ﴾. وقال تعالى: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِهِۦ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ ٱلضُّرِّ عَنكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا﴾ [الإسراء: ٥٦] هؤلاء الذين زعمتم من دون الله لا يملكون كشف الضر عنكم ولا تحويل الضر، أولئك الأشخاص الذين تدعونهم من دون الله لا تنفعكم عبادتهم، وإن كانوا صالحين إلا أنكم تخالفونهم في الطريق، هم يفردون الله في العبادة وأنتم تشركون فيها.

* قوله: «ودليل الأشجار والأحجار قوله تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ * وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ﴾»: اللات: صنم من أصنامهم أقيم على مكان في الطائف، وذلك أنه كان هناك رجل صالح يطعم الحجيج ويلت لهم السويق، ويأتي بالحبوب فيضع معها المياه فيطبخها ويلينها ويطعمها الحجيج، فلما مات اللات أراد الناس أن يتذكروا هذا الرجل الصالح، فبنوا على قبره بناء، ومع مرور الزمان عُبِدَ من دون الله وصرفت له العبادة، وكان أهل الطائف يعبدونه ويرجونه ويصرفون له شيئًا من العبادة ويدعونه، وبعد ذلك لما صالحوا النبي ﷺ وجاء وفدهم إلى النبي ﷺ قالوا: نستثني، قال: (ماذا تستثنون؟) قالوا: نستثني اللات، تبقى عندنا ثلاث سنين، فرفض ذلك النبي ﷺ قالوا: ثلاثة أشهر، فلم يقرهم النبي ﷺ على ذلك، قالوا: إذن أنت الذي تهدمها، فقال النبي ﷺ: (أما هذه فنعم)، فأرسل النبي ﷺ المغيرة بن شعبة ومعه جماعة ، لأن=

=المغيرة بن شعبة من أهل الطائف من ثقيف، فأراد أن يريهم أنه واحد منهم، ومع ذلك متى كان معهم التوحيد لم تستطع هذه الأصنام وهذه المعبودات من دون الله أن تضره بشيء، فجاء المغيرة بن شعبة وأخذ المعول فضربه ضرباً خفيفاً ثم سقط، ففرحوا بذلك وصاحوا منتصرين، فقال المغيرة: ما أردت إلا أن أختبر عقولكم، حجارة كيف تنفع وتضر، ثم أخذ المعول فهدمه أمامهم[1]، فهذا بناء أحجار أقيمت على قبر رجل صالح كان يطعم الحجيج، ومع ذلك لم تغن عنهم من الله شيئاً، ولم يقبل منهم صرف العبادة لهذه الأحجار المقامة على قبر هذا الصالح.

وهكذا العُزَّى فإن العُزَّى شجرة قد وضعوا عليها بناء وستوراً، وهي بين مكة والطائف، وكان أهل مكة يعظمونها ويتوجهون إليها ويطلبون منها، ويسألونها الحوائج؛ ولذلك لما جاء في معركة أحد، قال أبو سفيان للنبي ﷺ وأصحابه: لنا العُزَّى ولا عُزَّى لكم. فقال النبي ﷺ: (أجيبوه)، قالوا: ما نقول؟ قال: (قولوا: الله مولانا ولا مولى لكم)[2]، وأرسل النبي ﷺ لها خالدَ بنَ الوليد، فقطع تلك الأشجار، وخرجت منها امرأة عليها شعر نافش، فقتلها، رضي الله عن خالد وعن المغيرة وعن الصحابة أجمعين.

وأما مناة الثالثة الأخرى: فهي صنم لهم بين مكة والمدينة، وكان أهل المدينة يعظمون هذا الصنم، وأرسل النبي ﷺ أبا سفيان فهدمها.

إذن هذه المواطن من الأشجار والأحجار كانوا يعتقدون فضيلتها وأنها مقدسة عند الله، فلم يغن ذلك عنها وعنهم شيئاً، وكان الحكم فيها واحداً بالمنع من صرف شيء من العبادة لها.

---

(١) ذكره ابن هشام في السيرة ٥/ ٢٢٥، وبنحوه أخرجه البيهقي في دلائل النبوة ٥/ ٣٨٦.

(٢) أخرجه البخاري(٣٠٣٩) وهو حديث طويل فيه بعض أخبار غزوة أحد.

قال المؤلف: «وَحَدِيثُ أَبِي وَاقِدٍ اللَّيْثِيِّ ﷺ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى حُنَيْنٍ(*) وَنَحنُ حُدَثَاءُ عَهْدٍ بِكُفْرٍ، وَلِلْمُشْرِكِينَ سِدْرَةٌ يَعْكُفُونَ عِنْدَهَا(*) وَيَنُوطُونَ بِهَا أَسْلِحَتَهُمْ، يُقَالُ لَهَا ذَاتُ أَنْوَاطٍ(*)،

---

* ثم ذكر المؤلف رحمه الله تعالى حديث أبي واقد قال: (خرجنا مع النبي ﷺ إلى حنين) وحنين موطن حول الطائف حصلت فيه غزوة عظيمة، قال الله تعالى فيها: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنكُمْ شَيْئًا وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ﴾ [التوبة:٢٥]، بعد ذلك تفضل الله على النبي ﷺ ومن معه فأنزل السكينة عليهم فانتصروا، وهذا يدلك على أن القلب لا ينبغي به أن يتعلق بشيء من أمور الدنيا إنما يتعلق بالله، فلا تعجب بما عندك من مال، فإنه قد يضيع في لحظات، ولا يعجب الإنسان بقوته ولا بذهنه بأنه يحفظ، أو غير ذلك، فإن الله جل وعلا قادر على صرف ذهنك عن الخير والطاعة إلى ما يضاده، ولا يعجب الإنسان بالأسباب الدنيوية، وإنما يتعلق قلبه بالله عز وجل، فإذا تعلق المرء بالله وتوكل على الله، كفاه الله كل شيء، ومتى نظر إلى الأسباب واعتمد عليها وكل إليها ووكل إلى عجز وهزيمة ولم تنفعه بشيء، وهذا مشاهد، فإن حسبك الله هو الذي أيدك بنصره وبالمؤمنين، متى كان الإنسان معتصماً بالله معتمد القلب على ربه وقاه الله كل سوء ومكنه من كل خير.

* قوله: «ونحن حدثاء عهد بكفر»: أي لا زال عندهم نوع من أمور الجاهلية لم يعرفوا حكم الإسلام فيها.

* قوله: «وللمشركين سدرة يعكفون عندها»: أي يلبثون ويلازمونها والسدرة شجرة.

* قوله: «وينوطون بها أسلحتهم»: أي يعلقون الأسلحة عليها يعتقدون بركتها،وأنها هي التي تعينهم وتساعدهم في اعتقادهم الفاسد.

* قوله: «يقال لها ذات أنواط»: لكثرة ما يعلق عليها.

فَمَرَرْنَا بِسِدْرَةٍ(*) فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ الله اجْعَلْ لَنَا ذَاتَ أَنْوَاطٍ(*) كَمَا لَهُمْ ذَاتُ أَنْوَاطٍ»(*). الحَدِيثَ.

---

* قوله: «فمررنا بسدرة»: والسدرة شجر النبق - العبري -.

* قوله: «فقلنا: يا رسول الله اجعل لنا ذات أنواط»: يعني نعلق عليها أسلحتنا نستمد منها البركة.

* قوله: «كما لهم ذات أنواط»: يعني كما للمشركين شجرة يعلقون عليها أسلحتهم ويتبركون بها.

فقال النبي ﷺ: (سُبْحَانَ الله، هَذَا كَمَا قَالَ قَوْمُ مُوسَى: ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ﴾ [الأعراف:١٣٨] وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَتَرْكَبُنَّ سُنَّةَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ)(١).

هم أرادوا أن يستعينوا بالتبرك بالشجرة على الطاعة في ظنهم، لأن القتال والجهاد طاعة من أنواع الطاعات، فهم أرادوا أن يستعينوا بهذا السبب على أمر مشروع، ومع ذلك لم ينجهم من الحكم الشرعي بتحريم الشرك وتعلق القلب بغير الله، ولم يكن هذا سبيلاً من سبل الحكم بجواز هذا الفعل.

ومن ثم فمن قال لنا: أنا سأستعين بجن على طاعة الله، قيل له: هل هذه وسيلة مشروعة حتى تكون من الأمور الجائزة في الشريعة؟ هل استعان النبي ﷺ بهم أو طلب منهم شيئاً من حوائجه !؟ لو كان هذا الفعل من الأمور الجائزة لفعله النبي ﷺ، فإن الحاجة داعية للاستعانة بأي وسيلة في نصر الاسلام في ذلك الزمان أكثر من غيره من الأزمنة.

ويدل عليه أيضاً قوله سبحانه: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا يَٰمَعْشَرَ ٱلْجِنِّ قَدِ ٱسْتَكْثَرْتُم مِّنَ ٱلْإِنسِ ۖ وَقَالَ أَوْلِيَآؤُهُم مِّنَ ٱلْإِنسِ رَبَّنَا ٱسْتَمْتَعَ بَعْضُنَا بِبَعْضٍ وَبَلَغْنَآ أَجَلَنَا ٱلَّذِىٓ أَجَّلْتَ لَنَا ۚ قَالَ ٱلنَّارُ مَثْوَىٰكُمْ خَٰلِدِينَ فِيهَآ إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ ۗ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾ [الأنعام:١٢٨] فهنا أخبر أن الجن والإنس استمتع بعضهم ببعض أي أعان بعضهم بعضاً فتوعدهم بالنار، فدل هذا على أن الأصل في الاستعانة بهم المنع، لكن لو قدَّمَ إنسيٌّ خدمةً لجنيٍّ بدون=

---

(١) أخرجه الترمذي (٢١٨٠)، والنسائي في الكبرى (١١١٢١)، وأحمد (٢١٨٩٧)، وابن حبان (٦٧٠٢).

=طلب، أو قدم جني لإنسي خدمة بدون طلب فلا يدخل في هذه الآية، لأن قوله: (استمتع بعضنا ببعض) أي طلب بعضنا من بعض الاستمتاع، فأخذ المتعة من ذلك.

وفيما سبق دلالة على عدد من الأمور:

الأمر الأول: أن العبادة لا يجوز صرفها لأحد سوى الله.

الأمر الثاني: أن صرف العبادة للصالحين والملائكة والأنبياء ليس من الأمور المشروعة، أيًّا كانت تلك العبادة، بل هو من أنواع الشرك.

الأمر الثالث: أن ترك صرف العبادة لغير الله كالأنبياء والصالحين ليس تقليلاً لشأنهم، وإنما فيه اتباع لطريقتهم، فعندما يترك المرء عبادة الأنبياء والصالحين يكون قد سار على طريقتهم، وأما إذا عبدهم فإنه قد خالف طريقتهم.

الأمر الرابع: أن الاعتقادات الفاسدة لا تغني من الله شيئاً، وفيه دلالة على أن الشرك يستوي فيه صرف العبادة للصالحين، أو صرف العبادة للشياطين.

الأمر الخامس: أن الشرك والمعاصي لا يستعان بها على فعل طاعة الله.

وقول بعض الناس: الثقة بالنفس . تحتمل معنيين:

المعنى الأول: معنى حق؛ لأن المراد بذلك معرفة خاصية النفس، وإعطاء النفس ما يقابلها وما يتناسب معها من العمل.

المعنى الثاني: ما ينافي التوكل، وذلك أنه يثق بمعنى أنه لا يستند إلى ربه ولا يعتمد عليه جل وعلا؛ ولذلك فإن الأولى عدم استعمال هذا المصطلح، وتركه لاشتماله على معنيين: حق، وباطل، والقاعدة الشرعية أن اللفظ إذا كان مشتملاً على معنيين: أحدهما حق، والثاني باطل، فإنه يؤمر بتركه، ولذلك قال جل وعلا: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقُولُواْ رَٰعِنَا﴾ [البقرة:١٠٤] فإن راعنا تحتمل معنيين:

المعنى الأول: من الرعاية، وهذا معنى صحيح.

المعنى الثاني: من الرعونة، وهذا معنى باطل، فلما كانت هذه اللفظة مشتملة على معنيين أحدهما حق والآخر باطل منع منها.

الْقَاعِدَةُ الرَّابِعَةُ:

أَنَّ مُشْرِكِي زَمَانِنَا أَغْلَظُ شِرْكًا مِنَ الْأَوَّلِينَ، لِأَنَّ الْأَوَّلِينَ يُشْرِكُونَ فِي الرَّخَاءِ، وَيُخْلِصُونَ فِي الشِّدَّةِ، وَمُشْرِكُوا زَمَانِنَا شِرْكُهُمْ دَائِمٌ فِي الرَّخَاءِ وَالشِّدَّةِ؛ وَالدَّلِيلُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا رَكِبُوا فِي الْفُلْكِ دَعَوُا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾ [العنكبوت:٦٥](*).

---

* قوله: «القاعدة الرابعة»: أراد المؤلف رحمه الله في هذه القاعدة المقارنة بين أولئك الأشخاص الذين دعاهم النبي ﷺ إلى الإسلام وحكم عليهم بأنهم مشركون وبين من يفعل أفعالاً مخالفة لأصل دين الإسلام ممن يوجد في الأزمان المتأخرة، وضرب لذلك مثلاً ألا وهو ما يتعلق بإفراد الله جل وعلا بالدعاء في الشدة، فإنه من المعلوم أن الدعاء عبادة، وأنه حق خالص لله جل وعلا كما قال سبحانه: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن:١٨]، ولكننا إذا قارنّا في هذا الباب بين أولئك الموجودين في عصر النبوة والذين حكم عليهم النبي صلَّى الله عليه وسلَّم بالكفر والشرك وبين من يوجد في أزماننا، وجدنا أن بعض من في أزماننا ممن ينتسب إلى دين الإسلام أعظم مخالفة لدين الإسلام في هذا الباب من أولئك الذين حكم عليهم النبي ﷺ بالشرك والكفر، فإن أولئك كانوا في الرخاء يشركون بالله ويصرفون شيئاً من العبادات لغير الله ومن ذلك الدعاء، وأما إذا جاءتهم الشدائد وادلهمت عليهم الأمور فإنهم يتوجهون إلى الله جل وعلا وحده بالدعاء، ويخلصون الدعاء له سبحانه وتعالى، وينجيهم جل وعلا حينئذ، ولكن من في عصرنا ليسوا كذلك، بل إنهم إذا اشتدت بهم الملمات وحصل عليهم ضغط في حياتهم توجهوا إلى معبوداتهم وإلى شيء من المخلوقات بالدعاء والتضرع والإنابة والسؤال من أجل أن يخلّصوهم مما هم فيه من شدة وبأس، وذكر المؤلف قوله تعالى: ﴿فَإِذَا رَكِبُوا فِي الْفُلْكِ دَعَوُا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾ [العنكبوت:٦٥]. أي=

=يصرفون الدعاء لغير الله جل وعلا بعد النجاة، وكانوا في الشدة يخلصون الدعاء لله، وقد ورد مثل هذه الآية آيات متعددة في سور مختلفة في كتاب الله كلها تأكد على أنهم عند الشدائد يفردون الله بالدعاء، فيعيب عليهم كيف لا يفردون الله بالدعاء في حال الرخاء وهم يتوجهون إلى أصنامهم ومعبوداتهم من دون الله، أما من يوجد في العصور المتأخرة فإنهم يشركون حتى في حال الشدة يقول قائلهم: من لك في الملمات إلا فلان، ويقول قائلهم: إذا اشتدت عليك الأمور فلا مخلص لك إلا الولي الفلاني، وهكذا، فهذا نموذج مما كان به أهل زماننا من المشركين أعظم شركاً ممن وجدوا في العصور المتقدمة الذين كانوا في عهد النبوة.

ونموذج آخر نعرضه في هذا الباب وهو أن المشركين في عهد النبوة كانوا يقرون بتوحيد الربوبية ويعتقدون أن الله هو المتصرف في الكون ويقرون بأن الله جل وعلا هو الذي خلق السماوات والأرضين وأنه هو الذي يمسكها من أن يقع بعضها على بعض، ولذلك استدل الله عليهم بذلك فقال لهم: إذا كنتم تقرون بتوحيد الربوبية وانفراد الله به، فيلزمكم أن تقروا بتوحيد الألوهية ووجوب إفراد الله بالعبادة، لكن من كان في العصور المتأخرة وجدناهم أشد حالاً من أولئك الذين كانوا في عهد النبوة، يعتقدون أن أولياءهم يتصرفون في الكون وأنهم هم الذين يأتون بالولد، وأنهم هم الذين يرزقونهم، حتى يقول قائلهم: لولا فلان لسقطت السماوات على الأرضين، ويقول قائلهم: هذا المسجد يمسك الدنيا لو انهدم لخربت الدنيا، ونحو ذلك مما يعتقدونه مرة في أشخاص يسمونهم أولياء، ومرة في أحجار قد بنيت على شكل مسجد، أو نحوه، ومرة في أشجار، حتى إن أحدهم: يذهب إلى شجرة أو إلى ضريح فيسألها الولد، ويسأله الرزق، ويسأله تيسير الأمور، ويسأله الخلاص من المشاكل ونحو ذلك، ويتركون رب العزة والجلال الذي يتصرف في الكون حقيقة، وهو المتصرف وحده جل وعلا، وهناك نماذج متعددة تدلك على أن مشركي هذه الأزمان أغلظ شركاً من الأولين الذين كانوا في عهد النبوة.

فإن قال قائل: إن أولئك لا يتسمون باسم الإسلام ويقرون بأنهم ليسوا من أهل=

=الإسلام وليسوا بمسلمين، بخلاف هؤلاء فإنهم ينتسبون إلى الإسلام ويقولون بأنهم من أتباع محمد ﷺ.

قلنا: العبرة بالحقائق وليست العبرة بالتسميات، فكونهم انتسبوا لهذا النبي، أو لهذه الديانة لا يعني أنهم كذلك، وإنما العبرة بحقائق الأمور.

فإن قال قائل: إنهم ينطقون بلا إله إلا الله ويتكلمون بها، بخلاف من كان في عهد النبي ﷺ، فهم لا يقرون بلا إله إلا الله.

قلنا: إن أي فعل أو عبادة لا بد من وجود شروطها فيها، فمن صلى بدون وضوء فصلاته باطلة، وهكذا من صلى إلى غير القبلة وهو يعلم جهة القبلة لم تصح صلاته، وهكذا من صلى لا للتقرب وإنما رياءً وسمعة أو صلى من أجل أن تكون تدريباً لأعضائه ولم يقصد بذلك التقرب لله، لم تصح صلاته، ولم يؤجر عليها، وهكذا كلمة: لا إله إلا الله، لا تؤدي حقيقتها والمقصود منها إلا بوجود شروطها من العلم بمعناها، واعتقاد ذلك المعنى، والعمل به، والإخلاص فيه، ونحو ذلك من شروط لا إله الا الله، أما التكلم بهذه الكلمة بدون أن يكون الإنسان متصفاً بشرائطها، فإنها لا تفيده عند الله جل وعلا، ومن هنا فلا يصح الاستدلال بأن بعض من ينتسب للإسلام يتصرف بتصرفات مخالفة للتوحيد مما يدلُّ على جواز أفعالهم، فإن تصرفات الناس يجب أن تكون هي المحكومة بالشرع لا أن تكون حاكمة على الشرع، وإلا لحصل بذلك تبديل الشرائع وتغيرها.

فإن قال قائل: إن هذه التصرفات والاعتقادات وجدت من أزمان ولازال علماء الإسلام يرونها ولا ينكرونها.

قيل: هذه دعوى كاذبة، بل لازال علماء الإسلام من كل مذهب ينكرون هذه التصرفات، ويبينون أنها مخالفة لدين الإسلام.

وإذا نظر الإنسان في عدد من الكتابات التي ألفت في هذا الباب وجدهم يصرحون بأن هذه الأفعال شركية وهذه الاعتقادات مخالفة لدين الإسلام. =

=وإذا نظر الإنسان في كتب الفقه في أبواب الصلاة أو في أبواب الردة وجد أن هناك نماذج كثيرة يصرح الفقهاء بأنها ردة عن دين الإسلام من الأفعال التي يفعلونها عند ما يسمونه بقبور الأولياء أو بالأضرحة ونحو ذلك.

وإذا نظر الإنسان في عدد من كتابات علماء الشريعة التي أفردت هذا الباب وجدها كثيرة متعددة، وكون بعض الفقهاء لم يتكلم عليها ليس فيه دليل على إقرارها، فإنهم اكتفوا بإنكار غيرهم لهذه المظاهر الشركية.

فالمقصود أنه لا حجة لهؤلاء في هذه الأفعال، وهم بذلك يكونون قد أشركوا شركاً أكبر مخرجاً من دين الإسلام، لأنهم توجهوا بالعبادة إلى غير الله عز وجل، ومن ثم لا يصح الاستدلال بوقوع هذه الوقائع من المنتسبين لدين الإسلام على جوازها وصحتها، بل لابد من عرضها على الأدلة الشرعية كتاباً وسنة.

خاتمة

هذه الرسالة على وجازتها، إلا أنها احتوت قواعد عظيمة ومعاني جليلة تدل على ما آتاه الله عز وجل للشيخ رحمه الله من علم في أصل دين الإسلام، ومعرفة به، وتحقيق له، فغفر الله للشيخ وأسكنه فسيح جناته، وكم من كلام قليل يدل على معانٍ كثيرة، فغفر الله للشيخ.

هذا وأسأل الله جل وعلا أن يوفقنا وإياكم لخيري الدنيا والآخرة وأن يجعلنا وإياكم هداة مهتدين، كما أسأله سبحانه أن يصلح أحوال الأمة وأن يَرُدَّهم إلى دينه رداً جميلاً وأن يبعد عنها الجهل ومظاهر الشرك، كما أسأله جل وعلا أن يصلح الأحوال وأن يوفق ولاة الأمور لكل خير.

هذا والله أعلم، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.



فهرس الموضوعات

من إصدارات الدار

لفضيلة الشيخ الدكتور سعد بن ناصر الشثري

- روضة الناظر وجنة المناظر ومعها شرحها نزهة الخاطر العاطر (مجلدان)
- مختصر صحيح البخاري (مجلد)
- فقه المناسك (مجلد)
- أدب الحوار
- شرح المختصر في أصول الفقه (مجلد)
- حقيقة الإيمان وبدع الإرجاء في القديم والحديث
- حكم زيارة أماكن السيرة النبوية
- مفهوم الغذاء الحلال
- اخلاقيات الطبيب المسلم
- آراء الصوفية في أركان الإيمان
- مقاصد الشريعة الإسلامية
- الطرق الشرعية لإنشاء المباني الحكومية
- القواعد الأصولية والفقهية للمسلم غير المجتهد
- عبادات الحج
- شرح المنظومة السعدية
- العلماء الذين لهم إسهام في علم الأصول والقواعد الفقهية
- شرح الورقات في أصول الفقه
- قوادح الاستدلال بالإجماع - الاعتراضات الواردة على الاستدلال بالدليل من الإجماع والجواب عنها (مجلد)
- المصلحة عند الحنابلة
- عقد الإجارة المنتهي بالتمليك
- الأصول والفروع - حقيقتهما والفرق بينهما (مجلد)
- شرح مقدمة التفسير (مجلد)
- شرح رسالة في أصول الفقه للحسن بن شهاب العكبري (مجلد)
- شرح كتاب قواعد الأصول ومعاقد الفصول (مجلد)
- شرح عمدة الأحكام (مجلدان)
- شرح الأربعين النووية المختصر (مجلد)
- شرح الأصول في علم الأصول للشيخ ابن عثيمين (مجلد)
- أصول الفقه للمتخصصين في غير العلوم الشرعية


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com